الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغاي دار السعادة الشريفة
لسنة ثمان وعشرين ومائة
واقف

هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
ساحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية
مفتح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو اغا دار السعادة الحاج بشير
وفقه للخير المزيد والبر الكثير من هو على كل شيء قدير
حرره الفقير الى الله سبحانه وتعالى محمد امين المفتش
باوقاف الحرمين المحترمين
عفي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد تاهت في مواهي معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضماير اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب الي بعض من اعتني بصلاح حاله واسعفه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب رحمه الله في النحو عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغايص في هذا اللج والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا لسؤله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد النزوع النجاز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه والا فهو من قصوري فيما ينتجيه والله الموفق لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل **قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد** اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لما ذكرنا كما حقق في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف تمر وضرب **قيل** ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة يقال كلمة شاعر قال الله تعالى وتمت كلمة ربك الحسنى واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هاهنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد وعمرو وبكر هذا الكلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف

بيان الكلام

من حروف

من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله تم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما قيل اعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعمل اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظ بدرت اي صدرت من شخص لمعنى انه موضوع له من دون اقتران قصد التواطؤ بها وتحريفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الآن يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى المفعول **قوله** لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ومما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والاشارة والنصبة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل من وجه وهو هاهنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كأح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلغم ونحوه من الهذيانات وقدم الكلام على الاحتراز وبقوله عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله

بيان الاستعمال

مطلب الجنس على ضربين

وضرب زيد عمرو علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس ولا للعهد كما يجي
في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة تخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا
الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى
ان اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع
من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما
يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه فان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا
اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فنحو زيد نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة اي مخلوقة
عجيبة وقوله لفظ مهما وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراة صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظان وكذا الكلمات قلت
كل منها لا يخرج بمثل ذلك بناء الوحدة فلان مثل قولك قالا وقولوا وارطع برفع لفظ واحد وكذا كل ما يلفظ به مرة واحدة مع انه واحد
من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات
فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا
معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما
ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل
وكذا حال اسم المفعول والامر والنهي والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك مما يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات
القياسية وذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها
الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد
منها يدل على جزء معناه اذ الواو يدل على الجمع والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع
وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قايمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها
مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب
المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهم حالة يعني انها
الكلمة الواحدة بتسكين اول اجزاء الفعل في المضارع وتغيير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وشوي ونحو ذلك فتغيرت ماخرفين
بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية
اذ لا يعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجي في اول التصريف انشاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف

مطلب الفرق بين السماعي والقياسي

مطلب والوزن عبارة عن عدد الحروف

مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حدوث نحو حصول ذلك الحدث في الزمان الماضي مدلول وزنه الطاري
على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا
والحركات مما يلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منها على جزء معناه وكذا نحو اشد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد
ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات
الطارية مع الحرف الزايد ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلمة المتقدمة
وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان تقيد بعد اللفظ المركب بقول هو ما يدل
جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزءان مسموعان معا
انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قايم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال
التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يات من الفعلين كلام كما يأتي من الاسمين لكنه احد
جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة
معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد وعمرو بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة
الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل فيما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ويريد بالجزئي
ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان
معا في حالة واحدة كما يجي في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما محكومين
على شيء نحو زيد قايم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال
الكلمة اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده
الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان
اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل
كلمة من حيث ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على
معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل
ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد واذا اريد بذلك
اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف
اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب
فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا فهو خارج من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله

اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه لان المراد وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا يشعر به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو تعرفه ففي جميع ذلك مبتدا ان احدهما محكوم عليه والمذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك هو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الجزاء لان حالها اما دلالة واما ذات دلالة ويجوز ان يكون ان يدل مبتدا محذوف الجزاء لدلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بيناه والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو هو الاعراب الحاصل في سبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ويعني بتضمنه الكلمتين كونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة التضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قايم او اقام زيد واحدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية عن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قايم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي هل انت قايم وليتك او لعلك قايم وكذا اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب فاسا على ساير الجمل الطلبية لكنك تخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك في ما لم يسم فاعله لتضرب وفي الغايب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قايم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجي تمام بحثه ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من

المنصوبات

مطلب الفرق بين الجملة والكلام

المنصوبات في نحو ضرب زيد عمروا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيدا امامك يوم الجمعة ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجي في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقايم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال الاسناد ولم يقل الاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما تركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة من الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي من الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو هو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلت مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتاتى اي ولا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنعه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والاورد عليه الخط والعقد والاشارة والنصبة وانا اورد لفظة ما مع احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور محل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم قيمتها كذا في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير

ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابله قولك قيمة الدار في نفسها كذا

قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال الا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير له ان الاسم كلمة دلت على معنى

ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي

فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد جملة كما في هل زيد قايم لان الاستفهام معنى في الجملة

اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما متقدم

عليه كما في نحو بصري او موخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي

احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه اللفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا

لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف

الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم

ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا

كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما الدالين على معنيين

كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء

الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب

في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء ومعنى من ومعنى لفظ الابتداء

سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من

مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء

خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في

لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب

شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم

والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا في جاءني

رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول

فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذي وفمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما

ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت

دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونها باء بل المصدر في

قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دال اي دال بالوضع

يكون

مطلب
الفرق معنى من الابتداء
ومعنى لفظ الابتداء

مطلب
بيان الطويل

معنى

مثلا

ولم يوضع للمصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ لم يصح ان تقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع

ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف

ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد

الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وتبيين معنى قوله غير مقترن بيان يحتاج اليه في حد الفعل وهو ما دل

على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين

ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج

عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر و

يخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسحر لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال

وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدث فيه بكل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا يدل

اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسماء الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عند بعضهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان

ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا تخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني

كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا

باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا

في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لاجل كونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لوضع الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا

في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل

والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او

في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد

مثل هذه الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق واليرى والاسم الموضوع ذا الاتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبوق مثلا بمعنى كون

الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم بقي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر

وغبر يغبر والاسم لمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يقل في قوله الازمنة

الثلاثة لتشهد بها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاتمام لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا

من تعبيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف

التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة

وان احتاجت الى لفظ آخر لكن لا ليفيد معناها الذي هو الشيء المبهم وتحدثه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد

معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها الكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام

كالغابرين

مطلب الفرق بين الكاف الاسمية والحرفية

في الصلة وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم الكثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين ورب وكم بما فرضنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ معناه مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم وجوز ابو الخطاب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل اي مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من نحو تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان اي تضرب في جميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة

الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضاف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدا وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس لجعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على صورة الاسم كما يجي في الموصولات وبخلاف ساير اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول ومع ذلك شاذ قبيح لا يجي الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداها فنقصوا ما لا يكون معمول الفعل وسوالها واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما

اقسام اللام اربعة

ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا اري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها التمكن معناه كون الاسم معربا فلا يكون الا في الاسم وانما لم يحل الاعراب المضارع علامة لوضعه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا للمشابهة للفعل الذي اصله البناء وثالثها التعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قايما وسيجي ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم تثبت في الاعلام وليست عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قايم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شي من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شي من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام في الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والباقية علامة جمع المونث وفي قوله نظر لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا تجوز مباركا فيه الا تاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو تانيث البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه ممنوع لانه تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف فالنوع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر وروي بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كساير ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد الاشعار لترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والموصوف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو نعمن في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فتختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا عن حرف الاطلاق لانه

لان الغلو تجاوز

على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن فتفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او بكسره للساكنين كما في حينئذ على ما يجي في آخر الكتاب وانما الحق بالروي
المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشي مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ
دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع
التانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة فيها الى الاسم وكذا التصغير في
نحو قوله يا ما املح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي من مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء
موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على ما قال ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا
عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول للجمع والثاني للتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى
وارجعوني واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد تكرير
بلفظين فصاعدا الكلم

التثنية والجمع

الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسي لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد معنى الحراسة دون الجنس

لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله
في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فعوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في
صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما مخصص كما في غلام رجل واما
معرف كما في غلام زيد والتعريف والتخصيص من خصايص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب
زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا تكون
المضاف اصلا في مثلها الا اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم
يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواص الاسم واعتذروا عن الايراد المذكور بان
المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر انه
تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن
صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان
الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
الزمان في الجملتين وهو معرب ومبني المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد
معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب
وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى
الجزء الآخر او الاجزاء الأخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب اي ضرب وضرب اي زيد فهما مركبان ويطلق
على المجموع يقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الآخر وتقول لهما
معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه
او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المصنف
يورد في حدوده هذه المقدمة الفاظا في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس
كل اسم مركب اي غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب اي عامله الا يرى ان الاسم المضاف اسم مركب اي المضاف
اليه ولا يستحق التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول والحرف المقدر
على الآخر كالجر وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوايل
السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح محدث ومنه مراده به الحرف والفعل الماضي والامر على ما قرره
في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما تقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة
اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف
بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء فانه لم يرد عليه ما ذكرنا

ولا يرد عليه على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره مع ان اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وجدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجئ في التعريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا انشاء الله تعالى واما ان يبني مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهة الحرف او للفعل على ما يجئ في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هولاء فهو مثل قاض فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني الاصل لا في آخره نحو هولاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هولاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا انما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح وقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب

وفي

وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما و يعني بما الحركات والحروف وتدخل في عموم لفظ ما العامل ايضا لانه الشي الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال ايراد الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتقل لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر وانتقل لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى وياءيه وواو الجمع وياءيه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها الا انك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيته وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في مثل مسلمان ومسلمون ليس في الآخر وهو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النون ان قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال المصنف ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب حرف الى حرف والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيد مثلا في حالة الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فهنا ثلث اختلافات متغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف

والفتح والكسر واذا سئل عن متعدد بطل تقسيم الاعراب الثلثة

وان كان الاعراب

فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب ويآء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا وجعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا شيئين بعد ما كانا شيئا واحدا وينبغي ان يقدر كل واحد من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلثة فيهما كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد ويا آخر المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا تطرح ذهنهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة الى حركة او حرف الى حرف فاكما فهم المصنف فهي ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم تحول ولو فسرنا الاختلاف ايضا باشتغال حركة الكلمة الالزام بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف

قوله ليدل على المعاني المعتورة تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طاري احدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدها على الآخر او الاخر فلا يتم للطاري ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهنا الطاري غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في

مطلب بيان القرينة المشتركة

التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليها صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والمجموع السالم والمنسوب والمؤنث والموقف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطاري على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرو المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما نحن فيه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء فالاولى بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ولا تقتصر للكسر على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لها بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته اعراب حروف المد واللين وهي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم تجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة قصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل اللازم وما كان في الاضافة زال النصب المقدر كما يجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها الكلمة بسبب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بوساطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد

مطلب الاسماء الستة والمثنى والجمع

مطلب محدثات المعاني في كل اسم هو المتكلم

واختلف في ناصب الفضلات

منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا الجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فحال عمل الجر على هذا الاسم كما احمل على حرف الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم تخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة وبقي علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في الجر والمسند اليه نحو كم من زيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فسعى ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرا على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يرد بها الا معنى واحد طار كما مر بل قد يطرا عليها في بعض المواضع معنى ملتبس كما في قولك ما بالله حاجة فتطلك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء فقد ظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تعدم في الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كنخ وجه ودج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي ليست بكلم ومن ثم كانت اوايلها تلك

الفضلة

اضافة اللفظية والمعنوية

معاني الحروف والافعال

وضع الاسماء

الحروف الحكية الالفاظ لا لانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اول الهمزة فينبغي ان نقول لا ولا نقول لام الف واما قوله تكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو سلط الواضع في الصنفين اي في نوعيهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا تا ثا وانما ساغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن ويا الضمير وكاف فعلم انه مبني لثبوت علته نحو بناوه على اقل من ثلثة ثم نقول الا يلزم الكسائي والفراء ما الزمنا في ترافع المبتدا والخبر من انه يجب تقديم كل واحد من المبتدا والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوية

مطلب تقدم الخبر على المبتدا وعكسه

لان العامل النحوي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتداء والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتداء فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فرفع كل منهما صاحبه بالتقدم فرافع المبتدا والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي موضوع لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه باخر الفضلات عن العمدة فالمبتدا والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتداء اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستكرها في ظاهر الامر تراجع المبتدا والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم الموثر على الاثر واستحالة تقدم الشي على موضع ضعف عملهما فنسخ عملهما كثيرا مما دخل عليهما موثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرية على ما يجي في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرية وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما للفضلة يجي في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لكن لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في الغاية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر ولم يعنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء لاح بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشي من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام

فلا يحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به تتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانيهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبه اي اقامه بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو لكسر الشي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا الا ان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صون الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف … كالشي القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص

قوله رحمه الله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما تبين ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى هذا يصف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه

مطلب: قال الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة

فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يجي وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا

قوله وانواع رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عند الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الآخر الى علامة العمدة والنصب

انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضد وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل اليه بيانه ويتقوم … تقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة … كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل … هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو … لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل وقال في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمتقوم … المتكلم وليس الباء كما في قولك قام بهذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ويتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر مهنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك … الدال عليه بالمضاف الذي هو مخفض بالمضاف اليه او منبئ به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاز السببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع حال نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان بتقدير الكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو … بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشي لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف … بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك اخاك واخيك …

وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء والمثنى وكلا مضافا
الى مضمر واثنان بالالف والياء وجمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء
هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انه لما بين ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة
والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدأ بمعربات
اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات
الثلث كلها واحدا منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو
شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن
غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون
قوله المفرد المنصرف اعني المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من
المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف
وعن المفرد اذ قد تقدم ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير
مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع
المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة متغيرة عن وضع مفرده
ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في آخره حرف لين
صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله
رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل
الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى
ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العامل
وكذا قوله بالفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا
نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا
ونصبا وهو شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي
هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او مستحق
للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم
على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا
كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها
بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة
بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب

سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا للتتميم ويجعل
حرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لمشابهة الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير
ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة يحرك بالحركات لما سنذكره والمضاف الى
ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن
تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في
اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في
الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب
والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر
الاوجه المقولة فيها فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على
الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها
حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذف الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذف الكسرة
ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالف الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم
في رد اللام في الاضافة وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع
حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من
الحركات في الظاهر فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المصنف ظاهر مذهب
سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال
في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها
معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما اول
المص كلام سيبويه به وقال الاخفش انها زيدت للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في
فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك بلا نظير له وقال الربعي انها معربة
بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه
كما في ياجل وهو ضعيف لان حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف
المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله
أدنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك
لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف
وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع

اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف الاعراب وتدل على الاعراب فان ارادوا انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان ارادوا ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة ففي بدل بعيد لما لم يقع المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت بعيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه وقد يقال عليه اي محذور ويلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها استبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات بعض الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلثة كل في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا بعض الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة لتظهر تلك الذات فيقوى المشابهة وخصوا بعض الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الآخر حرف علة تصلح ان تقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانت محذوفة للاعراب فقط لكونها محذوفة نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فو لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود فجعله كالحركات من بعض الاسماء واوثقها اختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لا يأتي ثم حولوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتحة والياء مثل الكسرة لانصباح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب

مطلب اعراب المثنى

الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقين فطرد للباب ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاقسام اقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان لمفرد ثم الحق بآخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لازم من الثنى وكان عليه ايضا ان يذكر هذا لان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان هذا ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثني فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما الا ان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفرد لها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا واسما واسموا ويما ويموا وكما وكموا انتم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما ففيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على

الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرة لاستثقاله
قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا
مع ان تغير الحركة اولى من تغير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع
ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه نونا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك
الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى
بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما النون فهما نظار به للاعراب كما ذكرنا
وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة
عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور
وفهم الاعراب من نفس الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي لا اعراب مقدرا عند سيبويه على
الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب
الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء يعرف ان
هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى
والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف
الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما
ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب
قلت ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف
فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر يتقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب
لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت
من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا
علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة
الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه
في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف
دلائل الاعراب وهذا اقرب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل
علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل
تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرنا لما تقدم
من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون
على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف

التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت
جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما نون المثنى و
المجموع فالذي تقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة
لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه
لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف
التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير
وكذا اسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدون ويا زيدان
ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا اسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف
بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان
كان بعد ذلك حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها
حرف معرضة للحذف بعد لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت
بعد الفتح لقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما
يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا
صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم ثبت بحالها وكذا ان كانت الفا لحقتها نحو العصا وحبلى وبشرى وان
كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب
الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض عن حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد التي
هي حروف اعراب استغنت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان
المفرد يستحقهما ثم الحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت
كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها لما
الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى
عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان
وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط و
فيما قال بطلان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض
الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان اراد وانه كالتنوين
في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في
الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع
وثبوتها مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن الكثير في المجموع

بناء على ان المثنى كان في الاصل مفرد المكرر امرتين والجمع مفرد المكرر اكثر منهما ودون تصحيح ذلك
خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا
نونا واحدا لانه انما يزيد التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره
الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال
اضافته الى المضمر وهو مثله اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه
جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول
كلاهما جاءني بعد ذكر تخصيص فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا
على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في
الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءني كلاهما وكلاهما
جاءني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك و
كذا انه يعرب مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف
في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل
من الواو وعند سيبويه لابدال التاء فيهما في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء
الا في اثنين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا يؤثر عند المصنف
في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل
اعرابها كالاسم في كلا وانما جيء بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء
لم تتمحض للتانيث ولهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كما في اخت وبنت
ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء ثبتت واجب في الوقف تاء واجاز يونس اختي وبنتي
ولو كان لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صار كانها ليست
للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف
في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف
بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود للاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا
ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال
الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت كفيه توالي دائما بجيوش
من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال
شيئا افاته وقال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى
المضمر او الى المظهر كسائر المثنى واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء

ولو كانت

ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى
المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد
ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى
اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو
والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة
وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين آتت ثم قال وفجرنا خلالهما والقسم الثالث بالواو
والياء قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المؤنث السالم كل اسم
مفرد ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون و
اخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اول في المفرد
وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلث واربع آحاد العشرون وثلثون واربعون وان
او هم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل
الجمع ثلثة وكذا قيل بثلثون للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما وان كانت
على خلاف القياس بنا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او
ياء ونون زيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وذان بخلاف كلا فلا يحتاج
الى افراده بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره
واو ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو والهو فداخل في حد الجمع
المذكور على اي وجه كان لان واحد ذو قال ولكني اريد به الذويا قوله التقدير فيما تعذر
كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاضي رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه بدا ببيان
ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدر
الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب
تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا
فاستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره
واستثقاله فالمتعذر في البابين ينحل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا
الاول باب عصى يعني ان كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان
الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقاء
الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه
يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم

انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فيقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كما نشاء ومما نشاء مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيآن يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الآخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء ما قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وجاء مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واولهما ساكنة متعينة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يفعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاجل ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سيل وقيل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتمم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتهما مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا ابقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوي لي ولي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء ثابتة الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاءني صالحا القوم وصالحوا القوم ورايت

صالحي

صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حروفه لظهورها في بعض الاحوال وعروض الحذف لالتقاء الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظه في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم تفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامي ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع او واحدة اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط الكسرة والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها الكسرة والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك فمعنى قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظرا لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم ما لا يدخله الكسرة والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا

مطلب علة الشيء والحكم في اصطلاح الاصوليين

على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من المنع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا انه تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه تبعه التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد حتى يحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لانه التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاذا النقض من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يمنع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يمنع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي هي معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء فيتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء

ولا يعطي

مطلب اصل الاسم الاعراب ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب

ولا يعطي بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اشبه الحرف الفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اشبه الاسم الحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي في مشابهته لاجل بناء الاسم مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد شابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف الى آخره اي تكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لتشابههما لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما شبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب التاء دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة

مطلب الارطى الفه للالحاق

بلغاجها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجي واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير في الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه نت في عضد جمعيهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعذار يجي افعل في الواحد نحو اذرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا آجر وآنك لانهما اعجميان ولا يا تلم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغها واجتمعت اشده فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي جمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه السلم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه العجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقمحدوة وحانة وعرقوة كما يجي في باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم العدل اخراج العلم عن صيغة الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو آيس في يايس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغة الاصلية يخرج عنه آخران فلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق

يمنع العدل مع العلمية في خمسة اشياء احدها ما جاء على فعل موضوعا علما وهو معدول عن فاعل وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع منه ذلك عمر وزفر ومضر ونقل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وجمح وجحا ودلف وبلع وبطن من قضاعة ولم يسمع غير ذلك ثم ذكر الاخفش انه طوى من هذا النوع كذا رايته في كتابه الواحد والجمع في القران ومنعه ابو حيان وقال المانع مع العلمية التانيث باعتبار البقعة بدليل تنوينه في اللغة الاخرى قال وهذه الاسماء التي ذكرناها كلها اعلام عدلت تقديرا عن فاعل

كزحل ثوي بمعنى رجل سيئ او خروج تقديري اي خروج مقدر ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع منقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والقراءة بحذف صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة التصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل ومعنى آخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا

من زيد في معنى من المغاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو
من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا وامرأة اخرى ويستعمل اخريات في
المعنى الاول ولا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي
في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من
دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له
نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة أُخر قيل الدليل على عدل
أُخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل
التفضيل ما دام مع من ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون
تقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد
المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك
المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اقداس استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون
اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها
معرفات بتقدير الاضافة مع خروجها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون أخر بتقدير
الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من
كون أخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن
ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام أخر واجيب بانه معدول عن
ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول
والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر
كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب
ابن جني الى ان القياس في أخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع
الاحوال فأخر في قولك بنسوة أخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران و
آخرون وآخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ آخر الا ان اخرى وآخر غنيان
عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف
في موضع نحو احمران واجمعون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن
ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنيين
والمجموعين عن لفظ الواحد المذكر بعد عن فالاولى ان لا ندعي كون أخر وتصاريفه معدولا عن احد لوازم
افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء

الثلثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما مر في باب افعل التفضيل وذلك
لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فلا يرد ان العدل على ما فسره المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ
كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغ او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس نحو ضحى وعتمة ومساء وبكرة معينات لان
الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل
وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه
فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما مر واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على
انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث
افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا اجمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمعاء
معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى
في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفي جمع فعند الخليل انه
تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان
تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولذا ان يقول المانع ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين
فيه كما يجيء واما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف
فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا ما كان المؤكد فيه محدودا وافقهما على هذا القول شبه العلمية ورد عليهم
صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء كالنجم والصعق ففيها
العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال
المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام
في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو أمن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال اتاني عبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل
بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء بتفضيل التوهم جميع كاحمد واشهر في
المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فهو معدول في اللفظ من لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا
في آخر بعينه فآخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن وأخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافعل ان
مؤنثه جمعاء وجمعه جمع كاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه
معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز ذلك ان يقول حسنى وخشنى
وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل مثلا

وكان على المص ان يذكر سحر ايضا في العدل المحقق اذ غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس ونحوها على لغة بني تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد كسوار صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قولنا وتقديرا قد مضى العدد اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد ونغر وجمع كغرف وحجر هذه كلها منصرفة وان سمي بها اذ كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كصرد وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل صارا وقاما مقاما لمبالغة في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشترك في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن التام ويجي لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فتقول لا ينصرف اتفاقا نحو يا فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول او ما ثبت ودونه خرط القتاد كما يجي في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا اخر وجمع وابتاعه كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كثعل وزحل لانه ثبت ثاعل وزاحل وعدم ثعل وزحل قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنس فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شي وهو معدول او انا حملناه على كونه معدولا او لم يجز ان يكون مرتجلا غير معدول لعمران وسعاد ذلكره فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ما تقدم للاحكام القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه لمنع الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما اذا عرفنا وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك ان لا يجي فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى يا بني الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرتجلة التي هي نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في مفعل مفتوح العين ان يبنى من مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على

قوله وقطام

الاصل واما موهب اسم رجل فانما صرف ابا بنا على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجي في التصريف وتمهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل او لو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة نوح ولوط حتى يقال انه لا يوثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قوله وقطام في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المونثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناء وظام وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمونث كفساق بمعنى فاسقة ومما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن ليلا يرد نحو سحاب وجمام وكلام فانها موبه فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المونثة فلغة الحجاز بناؤه كله لمشابهته ايضا نزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب الاقل واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف كان من ذوات الراء كحضار او لا ويجي الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله

الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا يضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر بعد الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا يضره الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم وانا الى الآن لم يتم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما نحو قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها وليس قولهم اربعة للمذكر واربع للمونث والمذكر في الرتبة قبل المونث كخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمونث فالتاء طارية بشي وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المونث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل حاله يخرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالتاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ يجوز في اربع للمونث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمونث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشي الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج الى قرينة بخلاف

سايرا حوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فاكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا
يحتاج فيها الى قرينة او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف ساير السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد
من قرينة ما للموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عبدي من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا تخرج الاوصاف العامة
بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجي وكيف تخرج عن
الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا تخرج عن مطلق الوصف بل انما تخرج عن الوصف العام
اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف فلا يقال قيد ادهم لكن الملحوظ
في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد وخالف
سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لانه ثبت منعه ما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال
تحقيقها معنى بل لا استدلال في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال
بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد
منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجي فيجوز ان
يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقاية بحاله
قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال
الاسماء وكثر التكسير هما لم يخلع عنهما معنى الوصف مقرن فيهما وذا اقرن فيهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما
في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرن فيهما واذا اقرن فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن
نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي
من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت نحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف
احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح فيصرف
وذلك لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها ووضعف
منع افعى مطوف على مع له صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبر اضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل
الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة وكذا توهم للوصفية لما راوا انها الحية الخبيثة
الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير ذو
جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلا فكانها مونث الاجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلي طاير ذو
خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد
معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طايرا ذا قوة واخيل
طايرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى
القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس

من الموصوف

الايم الحية

وكذا توهم

صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث
بالتاء شرط العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب
وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث
على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف متحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على
ما مر ولقيامه مقام سببين ويريد بتاء التانيث تاء زايدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف
هاء فنحو اخت وبنت ليس مونثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة
التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين
احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا جميعها كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا
ذاك كغزة فلا يوثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قايمة وفي قايمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل
لم يجي الامن التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المص حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التانيث
في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قايمة قايم فلم تعتد به بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها
للفرق من المذكر والمونث ولا يجي لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة
وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجرة وغرفة كما يجي في باب التانيث ثم ان
العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيدوم التاء بسببها فتاء عايشة كراء
جعفر بهما رتبت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف
وضعت الكلمة عليه لا تنفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت فقد وضعته وضعا ثانيا
مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص
وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئل وجبريل وجبرال وجبرين
وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم
مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف
الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو موسى لم يجز زيادة
لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة
الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك
المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا
على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم تخرج بها عن التعيين كيائي النسب وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي
وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجي في باب
الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا اصل في نحو حمزة انه قايم مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا

اسم بلد

مطلب التأنيث بالتاء على ضربين

مطلب وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة

مطلب اذا كانت العلمية في غير الكلم العربية الخ

من ان وضع التاء في الاصل على العوض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما
ان تكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب
ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح
الاستدلال على كون التانيث المعنوي ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامراة جريح كما فعل المصنف في شرحه لان
المراد بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقي وفي نحو حايض لا تاء مقدرا اذ لو كان كذلك
لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنك تقول في تصغيره تصغير الترخيم حييض كما تقول
في سماء سمية وليس كذلك لانك تقول حييض وانما اشترط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط
الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة محتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة
علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف رابع اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجيء
وما يسد مسده الحرف الاخير الزايد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا تزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة
فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث
بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا
هذا او لا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا والاول
ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط
مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمزى جمزي وجمزوي لا
تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في حبارى الا حباري وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا
الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير
تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم تقدر التاء لان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف
تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسميا بعد التصغير وان لم يسد
مسد التاء ولا مسد الساد مسده شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم تكن فان
سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا
حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التاء
وغيرهم خيروا فيه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين وترك لغوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا
الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيما كهند ودعد وكذا الثنايي كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه
وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن
مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به
مذكر حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث

مطلب
والدليل على قيام حركة الوسط مقام حرف الرابع

شرط

لم

اذا سمي مذكر

مطلب
بيان الحائض والطالق

اذا سمي به مذكر ترك كما المصنف احد تاءان لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر فان ربابا اسم امراة لكن اذا سميت
مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف
لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر
وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيهما ان لا يكون
تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا فيحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال عن علامة
التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان نؤولها
بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو رجال بل تانيثها باعتبار التاويل
بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثهما ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية
كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر
جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة
فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا يستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف
اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كرجل
وحسن او زايدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفها لظهور امر التانيث بالتاء مع ساد مسد التاء او ساد مسد الساد
وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو سميت بهما امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو ومنعوه الصرف متحتما كماه وجور لظهور
امر التانيث بالتاء وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى
اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب
قوله الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزايد على الثلثة
يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد
المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة
بلا نايب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي
قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمي
به مذكرا اي المؤنث المقدر تاؤه فشرط الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يعتد بتحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل
بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا ما سد مسد علامته حرف ولا يقاوم امر التذكير العلمي
اولا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجمع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثير لها في
الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزايد وعقرب
ممتنع لان الباء قايم مقام تاء التانيث واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في
منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداذ وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها

مطلب
الاسماء المؤنثة السماعية على اربعة اضرب

مطلب
واما اسماء القبايل والبلدان

او ترك صرفها ارادة لا حق فلا تحالهم كمرتهم شقيقا ومعدا وجنبا ودابغا وترك صرفه سدوس وخندف ومجوس وعمان فالصرف
في القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك
الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما
وان جوزوا صرفها كما في ثمود وواسط وقريش نحو زيدا ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمال
لما فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب ماولا بالقبيلة فمنعوه من الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا
انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يولون اسم
الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امراة وقد يونث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل
حذف مضاف مونث نحو جاءتني تميم اي اولاد قريش فعلى المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز
ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو ماول بالمذكر والمونث باعتبارين كالاسناد
والصرف ولا منع فيه واما نحو قرات هودا ان جعلته اسم النبي عليه السلام على حذف المضاف اي سورة هود فا
لصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان
نصب وربع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل
الكلمة واللفظ ويجي بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان
شاء الله تعالى قوله المؤنث شرطها ان يكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات
وهما مبنيان فلا مدخل لها في غير المنصرف اذ هو معرب وذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال
غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلها التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو
ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه
لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر
الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين
مظهرا اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم
ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية بان يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل
في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسماعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم
سمي نافع به راويه عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعماله اولا مع العلمية في العجمي ليعلم ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب
ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا مع العلمية التي هي منافية للام والاضافة فامتنعا
معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي
الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرو عليه فيسلك الاعراب

وترك صرفها

قال الله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود

المراد بالعجمي كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس ام الروم ام الحبشة ام الهند ام البربر ام الافرنج ام غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها ان تنقل ذلك الائمة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون في اوله نون بعدها راء نحو نرجس او آخره زاي بعدها دال نحو هندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان تجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان او القاف نحو منجنيق او الكاف نحو اسكرجه الخامس ان يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي

فوائد حروف الذلاقة ستة يجمعها [illegible] قال صاحب العين [illegible] وليست كلمة رباعية ولا خماسية الا وفيها من هذه الحروف [illegible] جمع الجوامع للسيوطي

لان العجمة العرب

ويا النسبة ويا التصغير وتحقق ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان
في كركان وآذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية بل مع اللام
والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرنج فيصير
كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فصار كان وقع مع العلمية سبب آخر غير
العجمة منع الصرف كنرجس وبقم فيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرف كلجام علما ففي
العجمة على ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين معا اما الزيادة او تحرك
الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عندهم منصرف حتما كنوح ولوط
فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعماله والزيادة على الثلاثة وسواء اول وذلك
لان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد شي
مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او متحركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر
كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري يجوز وزعم ذهب اليه المصنف بان
جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جائز الصرف وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط
ايضا فكيف لا يوثر مع التحرك وليس بشي لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شي من الكلام والقياس المذكور ايضا مع
الذي غيره نحو منع ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد نحو صرفه وترك صرفه ذاهل عن ان تاثير الشي على
ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور
من القسم الاول اذ لو كانت في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح وسبب
ما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة
الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو
التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها
مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن بآران وهو ان يقال ان امتناعه من الصرف
لاجل تاويله بالبقعة والقلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال
الصحيح ملك لانه اسم ابي نوح عليه السلام قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو
فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر
فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض
قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب
وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا
على ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انكن صواحبات يوسف وهو لجذب

الفراتين بالكرور وبولا واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خُضُعَ الرقاب نواكِسَ الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابطها ان الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة اوسطها ساكن
فلو فات هذه الصيغة لم يؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصيغة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير تاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام
سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامها مقامها لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب
وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف
قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال
في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا تطلق الا على المؤنث والمذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ تقع على كل واحد
منها وهي علم الجنس للواحدة معينة فهي كأسامة للاسد على ما يجي في باب الاعلام فغيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون
منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف
فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل
اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة
الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا
وهذا كما سمي بابني جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كل واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يتهم من لفظا بابنين معنى التثنية اذ معناه
هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح
ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فتنافيا ان فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل
لا بد فيه من الاطلاق ولا نم ان هذا التقييد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان
وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون
الاسم موضوعا دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لا يخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم
ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا تضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص
وتبعيته الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو الوصف وصاحبه باقيا
لم يضره ذلك العارض على ان الجري في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع
فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو الغلبة كما عرض في نحو اسود وارقم
الغلبة المانعة من الجري فالغلبة هناك كالغلبة هنا لا فرق بينهما الا ان الكلية بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات
واحدة بوضع واحد وان العلمية لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان
لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت بهاءنا لتهنا وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد
وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمطفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه

معنى الوصف

معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل
والعباس للمح الوصفية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح ولو كانت الصفة من حيث
هي هي تقتضي العموم وينافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه
فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع صرف هاني ومحمد في المثل والبيت المذكورين
وكذا كل علم يلمح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعظم
في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود
وبالعكس وكان المعنى الاصلي ما يلمح لمحا خفيا وتوما اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الاصلي
لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا تقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم تعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحها
في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية
لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع
وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية
وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعجمي ليس من كلام العرب فهذا عنده في الاسباب
شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير نسي احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه
العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم
يشترط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو
خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال ابو علي الفارسي في سراويل رجح و
اختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما يشبهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر محققا لان جميع ما وازنه ليس
ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو الكلب والحجر فعلى قولهما ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه
التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط السبب الجمعية الا عند الجزولي
فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير
عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية وتحرير ان يعتبرا في هذا الوزن بخاصة لا غيره لاطراد منع صرف جميع
ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة وقطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف
ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجر في الاجناس فلا يقال الرجل رجال بلى جاز ذلك في الاعلام
كمدائن في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك انها قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن
لا ينصرف الا للجمعية ولم تحققه فيه لكونه لا مفرد قد رنا بالملاحظة القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز
ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجموع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثله مخصوص بوزن افعال لانه قد جاء نحو
جاءه الشتاء ... وقميص اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم جمع بلا خلاف والتواق ابنه وقد نسب ال

سيبويه ان افعلا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا
ونسب بعضهم الى سيبويه انه قال بانصرافه ايضا نظرا الى قوله غيث كما غرب سراجوهو
غلط لان تشبيه سيبويه بالاجر لاجل التعريف فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى
الى قوله بعده الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف **قوله** واذا صرف فلا
اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا يفقد الشرط وحده هذا ويمكن
تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن
بالجمع فمن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلم يلزموا له بوقوعه على الواحد
وكذا الجوز في نحو جار جزاب ان يقدر الجمع وذلك ليجوز بعضهم منعه الصرف وتركه
نحو رايت جارا جزابا وجزا سامقول هو جمع جزبا اي الارض الغليظ والجمع الجزابي
كالصحارى بالتخفيف **قوله** ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر
ان جوارى في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جوارى بالفتح
قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قال الاخ
مما لا فوق سبع سواسا في قلبه واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمرو ولا
خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا
منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال متقدم على
منع الصرف لان الاعلال سبب قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة
واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو حسن بعد غير ظاهر بين الاسم والفعل على ما بيّن
قبله قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار
منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جائى
جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما حذف
الاعلال موجب فهو في حكم الباقي كم وبخ والالكان كالمعدوم كيد ودم وعن ثم حرف
جندل وذلك مقصور من جنادل وذلا ذل وقال المبرد التنوين عوض عن
حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها
ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوار بتعويض الحركة عن التنوين ليخفف الثقيل بحذف
الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض عن الياء ففسر بعضهم
هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى
بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء
المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء

لينقطع التنوين الحاصل جمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض
عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف متقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت
بجوارى كما في لغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبع الكسر
له في السقوط وصيرورته مثنى وايضا يلزم ان يقال جائى الجوارى ومررت بالجوار عند سيبويه
بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما فسر السيرافي ومن لحق
قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال متقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف
الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكن
في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض بالتنوين من الياء بخلاف
نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة
لان الف احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة
اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي لكونه متصفا بالفرعين
الا ترى انك تقول خطايا ورزايا وداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل
غير منصرف منقوص فحكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجىء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير
اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك
بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني
جوارى وقاضى واعيلى بياء ساكنة ورايت جوارى وقاضى واعيلى ومررت بجوارى وقاضى واعيلى
بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى
منع الكوفيون بها الصرف وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه
والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت
احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه
كاحى ومحيى وقياس مثلها الحذف نسيا كما جى في التعريف فسيبويه بعد هذا نسيا
يمنع الصرف لانه بقى في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمرو يصرفه لنقصانه عن الوزن
نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن
اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط
حرف عن وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال
اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء

كنين

التنوين ثابت تقديرا ... على وزن افعل
حذف تنوين الصرف ... التنوين ان
الالف المحذوفة ولا ... الخ اللام ... كالفعل
جوار لان احوى ... ح

فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني الجلي في الاعلال فاجري عنده كالعليل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول اُحيوي في تصغير احوى كما يقول في تصغير اسود كما جيء في
التعريف ويكون في الصرف وتركه كالعليل على الخلاف المذكور **قوله** التركيب شرطه
العلمية لان الكلمتين متغايرتان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا يؤمن من
النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال **قوله** وان لا يكون باضافة و لا
اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما جيء في باب المبنيات وكان
عليه ان يقول ولا معربا بجزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا عمل وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضا
وان لا يكون الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر على ان الافصح اذن مراعاة
البناء الاول على ما جيء في باب المبنيات **قوله** الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه
العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران
وندمان اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع
دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير ويشابهها
ايضا بوجوه اخر لا تاثير لها نحو تساوي المصدرين وزنا فسكرى من سكران كحمرى من حمراء وكون
الزائدين في سكران مختص بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة
في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها ويشابههما ايضا بوجهين اخرين لا يفيدا
من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادتي حمراء معا وكون الزايد
الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع
من تاء التانيث وقال المبرد وجه الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه
في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون
حتى تقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي
فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو
وجرأهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير
ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان
تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب
اخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران
واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاج الى سبب اخر فالعلمية عنده

في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها تمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو
سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى بصفتها فلا تقوم مقام علتين **قوله** ان كان
اسما غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء **قوله** او
صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لا
التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المص مثله كما جيء في باب العطف و
قوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء
فعلانة لان كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان
جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على
ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء في وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى
انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة
بالباري تعالى فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مونثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى
فيجب ان يكون غير منصرف **فان قلت** لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به
الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده مشابهة بين الالف والنون وبين الف
التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه **قلت** هذا
الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف
والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف عمران
وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف
مما هو على هذا الوزن وضعا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط
انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب
اولا اولى لانه الاصل وكذا الخلاف بينهم فيما جاء من فعلان صفة هل جاء منه فعلانة اولا وهل وجد له
فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد
جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون مية من خرق
ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفة اذا سميت
ويحتمل الزيادة فلا ينصرف نحو حسان وتبان فيما من الحسن والتبن فينصرفان واما من
الحس والتب فلا ينصرفان وكذا نحو شيطان ودهقان قال الاخفش اذا سميت باصيلال
منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا ينصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة
قوله ومن ثم اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط

انتفاء فعلانة لم يصرفه في الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين واختلف ايضا فيما لم يعلم هل اتى منه فعلانة او لا فبعضهم لم يصرفه لانه الغالب في وزن فعلان وبعضهم صرفه لانه الاصل **قوله** ووزن الفعل شرطه ان يختص به كشمّر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثمه امتنع احمد وانصرف يعمل فمن يختص بالفعل كشمّر ولم يأت في الاسماء الا اعجميا نحو بقّم ونحو شلّم لبيت المقدس وكلاهما ككلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمّر لفرس وبذّر لماء وعثّر لموضع وحضّم لرجل فاضل منه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتندرا والتدرج الغالبة في الفعل واما فُعِل فمن الخواص اذ لم يأت فُعِل في اسماء الاجناس الا دُئِل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا لقوله صلعم نهاكم الله عن قيل وقال وقد لقبوا لطاير بنقّز والآخر تنوط لتنويطه عشه فقيل دُئِل من الدالان وهو مشي فيه سرعة وكان اصله دال والتعبير دلالة النقل كما قيل شمس ابن مالك فيكون دئل على الوزن والعدل مع العلمية قالوا وجاء الوعل في الوعل والنديم بمعنى الاشهب وان صح ذلك فهما شاذان ومن الخواص نحو استفعل وتفاعل وتفوعل ودحرج وافتعل وانفعل وهي كثيرة **قوله** او يكون اوله زيادة كزيادته اي وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين فخرج بهذا التقييد نحو اولق ونهشل وانيق اعلاما لان اشتقاق مالوف وصرف نهشل علما ونهل بضعيف اينق ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان في الظاهر الزايد فانيق فعلل ملحق بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع بت والكل شاذ ولم يجئ في الكلام فعلل حتى يلحق ملحقا به والنحاة قالوا في موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب وان سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل واما فاعل في الاسم فلم يجئ الا اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه رأى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس له في الالوان والعيوب

يجئ منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ منه افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كافرح واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى ويجئ افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشجم والجم والمر ونقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي نحو ابدع واوكل وارنب ولك ان تقول على قوله افعل وفعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل بالكلية فيكونان من غير الالوان والعيوب سواء اما الالوان والعيوب فكالي فيها افعل فعلاء وهو اسم يجئ افعل يفعل وهو فعل لان افعل فعلاء من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لم يجئ الا قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا تساوي الاسم والفعل ويزيد الفعلي من جهة حكاية عن النفس في باب حدث واحد في غير الالوان والعيوب ومن باب اذهب ويذهب ومن كل ما يجئ منه افعل التفضيل الاسمي يجئ افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحد يزيد على افعل فعلاء اذ لا يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجئ في التصريف لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعل ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد العلم بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل **وفيه نظر** اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من تفعل كثيرا غالبا كاذهب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القايل به في نحو شمر وضرب لا يمكن على ما قال الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال دون الاسماء اذ لا افعل منصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل ايضا فان هذه الزوايد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الاوزان مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عوضه لان الوزن بهذا التاء يخرج من اوزان الفعل ويخلص لوزن الاسم اذ الفعل لا يلحقه هذا التاء فكانه جرت الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل جرة التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في الجر والوزن في الاسم فانصرف اربلة ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدير الزيادة لجواز الحاق التاء نحو اربلة وبعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الالحاق عارض بسبب هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا الاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واسمعل واسنفعل واستنزق الجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج وتدحرج وافتعل وانفعل وكذا انفعل وانفعل وغير ذلك واعلم انك لو سميت بنرجس بكسر النون على وزن زبرج وتنزبت بضم التاء الاولى على وزن برثن فالصرف واجب لعدم هو وزن فان الزيادة المذكورة بشرط الوزن ولا يؤثر من دون المشروط ولم يعتبر الزجاج نظرا الى وزنهما المشهور بن اعني نرجس على وزن نضرب وتنزبت على وزن تفعل واذا اعتبر وزن الفعل عما كان عليه

مطلب فُعَل نحو دُئِل

مطلب افعل التفضيل من الالوان والعيوب

مطلب اذ لا افعل منصرف الا وله مضارع

واصل الزيادات ان يكون لمعنى

فان كان ابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر ابدالا غير لازم كهراق وهرق فانه لا يغير ذلك عن وزن الفعل وان كان لاختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغير الزيادة المصدرية المعتبرة حاصلة فلا يغير ذلك التغيير ايضا لانما يجوز وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويبيب وكذا المحذوف العين كيقل ويبع ويخف من قولك لم يقل ولم يبع ولم يخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانما يطرد في الفعل اذ لا فعل ثلاثي منصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لو لم تحرك في المضارع ما بعد حروف المضارعة فاذا سميت بيقل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فيقول في المسمى بيقل واخش جاني يقول واخش غير منصرفين وفي المسمى بقل وبع جاني قول وبيع منصرفين لعدم الزيادة المعتبرة فان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى لم يعتبر الوزن الغائب الاصلي يقول جاني قول وبيع منصرفين وفي قل وبع وخف جاني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فلو عند سيبويه يغير ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا جامع اذن العلمية وان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فلو في العلمية لازم اذ لا يصادفه الوزن العلمي الا محققا هذا واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وحاتم وجعفر اعلاما واعتبر عيسى بن عمر وبشرط كونه منقولا عن الفعل كضرب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه حكى لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وقيل ليس جلا علما بل هو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امر اي انكشف او جلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يحذف الا بشرط نذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا يبقى اذ الزم فيه اضافة غير الظرف الى الجملة

قوله وما فيه علمية مؤنثة اذا تكرر حرف لما تبين من انما لا جامع مؤنثة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وما تقدم

وان فلا يكون احدهما ما دام تكون بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية مؤنثة ان يكون منه حرف الاسم موقوفا عليهما وذلك في ثلثة اوجه لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في لغتهم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر علما او في اسم لم يكن كذا كشمر ويزيد وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عنده غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي كعناق اذا سمي به يقال سراويل مقطعه ومدورة لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث فعال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغى سببا

لم يقل ولم يبع اه

وهمزة الوصل

فيقول

فمعنول في هراوة علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث عند الاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو اقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا الكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفعل من قولك الفضل فانما يعرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما لزوال العدل بالعلمية ووضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم يغير اللفظ وعكس سيبويه الاعرابي سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني وهو مع العلمية سبب مقام سببين عند بعضهم والعلمية شرط وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معلل باحد ثلثة اشياء العلمية كما في عمران ووجود فعلى كما في سكران واختصاص اللفظ كما في رحمن وعند الباقين الالف والنون سبب اخر كما مر وشرط فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمنع دخول التاء فيشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين فيبقى العلمية بسبب كما مر وشرطه

والثالث

اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المص وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغى سببا وهذا حال العلمية في جميع ما لا ينصرف ورجعنا الى شرح كلام المص فنقول انا نعرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون الزائدتان والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعهما في الاسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة الزائدة للالف والنون واوضح ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة فيه سبب ثلثة اشياء العدل والوزن والجمع وشبه العجمة او عدم النظير في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخيرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء وزن الفعل اولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يضاد الثلثة ايضا لم تجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا عما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلال المانع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذه غاية ما يمكن ان يتحمل للتمشية قول المص ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذا صح اصمت بفتحتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم يطرء العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالها بما قبله

رة

مطلب اوزان العدل خمسة

دونها لانه انما عدل عن كما قلت في عمر بن مالك فاذا نكر بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان
العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة
فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش
وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي مع الذي الغيناه لاجل العلمية فمذ في ثلث
ومثلث وبابهما لانهما لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا
الباب وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية
ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب فتى مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان
يكون معنى رب احمر فتى مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزايل بالعلمية لا يعتبر وصفا كان
او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس مذهب سيبويه ان ينصرف
اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف
بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل
انما ثبت له قبل التسمية لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد
بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها
مناقض له فكيف لا يعتبر بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبه
سبب اخر لمعنى الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه
وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب
واثكل فقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا يبقى للاخفش في ترك صرفه واذا نكرت سراويل بعد
التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ
هو محمول على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والجمعية الخفية كما
اعتبرنا قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية صرفها ايضا بعدهما واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان
الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب
احدى جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي كرب صحراء ومعدي مساجد ثم نكرته صرفته
لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزءا للكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى
حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش
ان مجموع الكلمة ليس ذا الف تانيث مع جعل الاخر الجزء الاخير جزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع
ليس بجمع الاقصى فمسلم **قوله** مؤنث حال ومفعول لجامع اي وجمع بامر شرط فيه التانيث بالتاء
والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضعين **قوله** الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى
منه المقدر الذي استثني منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا
العدل فكلا المستثنى من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا
فالعلمية المؤثرة تجامع مع اربعة اشياء هي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليسا شرطا فيها بل هي
سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كابراهيم فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال الشرط
الاربعة الاسباب وكذا اذا كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال
ولا يمكن ان يكونا معها لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد

وانما قلت وهما متضادان لينقض الحكم الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير لبقائه بلا سببين
المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن احتياج
الى هذا الاحتراز لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لانه مثل هذا
العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارية كما في احمر واو
عليهن بل لو كانت الاشياء الثلثة مجتمعة بحيث لم يطرا بعضها على بعض لما ذكرنا فلا نسلم ان حكم منع
الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية سببية فيكون في اجتماع الثلثة المؤثرة ثلثا من
منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع ظهور ان العلمية اذن على العدل والوزن كما في اجمع علما
فاعرف اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارية
عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن
والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان
العدل فيما ذكر قبل على ما بينا **قوله وخالف** سيبويه الاخفش في مثل احمر
علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد
قوله اعتبارا منصوب على انه مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون
الاخفش **قوله** ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة
بعد زوالها وتقديره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية
الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار
ذلك الوصف الزايل بخلاف الاحمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف
يقتضي العموم والعلمية يقتضي الخصوص وبين العموم والخصوص تناف **قوله** في حكم واحد
يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في مثل هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين
في حكم حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار متضادين في حكم جاز ان لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا
حكمنا بالجمع في احمر علما لان اصله صفة وعلى اجامر لاجل العلمية فقد حصل في هذا اللفظ متضادان
لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يعتبر اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع
معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب احمر رب شخص مسمى بهذا
اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر لكن معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابتا
مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد ان يريد اثبات معنى الوصف
الاصلي جاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باق وبل
كان الاعتبار خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر لكونه في وقت من الاوقات موجودا
فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك
ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في
وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك ترى الاغلب تجردها عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا
ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود
او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس
واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل فهو اعلم

افعل فعلاء
وكذا فعلان

فعل التفضيل
من افعل التفضيل

فانكم اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا عن التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر سيبويه به الوصف
الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر
اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف وكذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء
فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل واربع ولا يظهر فيه معنى الوصف
واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في
الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة واما اذا اتصل افعل بمن فقد طرأ عن نحو افكل ونحو فيه
معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فلما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من
لكونه وصفه اذ فيه سبب وجود علامة للوصف بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على
الوصف كما ذكرناه لكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي
فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته
صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية والجلي عنه معنى الوصف
على ما تقدم في جمع وهذا احكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم **اعلم** ان التصغير يخل من اسباب
منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن واجب في العدل
اذا العدل لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده وتقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد
ولو سميت به المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف
لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير
وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كصيغم ودحرج في حضم ودحرج واما ان كان اوله
زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس وتشكر وتغلب اجيمد ونريجس وتغيلب
لانه على وزن مضارع فيعل نحو تبيطر وان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تقارب علما
تقيرب وفي علي مجيلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن فتنا يعتبر كما
اعتبر بالوصف العارض في نحو مثلث وثلث لكونه وصفا فتنا لا ينصرف اذا صغر ادور للوزن و
الوصف العارض للتصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام
ورجل قيل وكان القياس ان ينصرف العلم في نحو عمير تصغير عمر لعروض الوصف المنافي للعلمية والدليل
على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة في التصغير لم يعتدوا بها فلا يقال شخص رجيل وفيه نظر اذ لو لم يكن
ظاهرة لم يعتدوا بها لانه لما لم يكن ظاهرا في التصغير في ادبر والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا
ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح النعت به لما خصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا
قبل وذلك لان النوعية انما تبقى في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما انتفاء تنافي بين الوصف
والعلمية بعدما ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير
بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان سليطين فلا تأثير
لهما ومعرفة ما ينقلب الفه مما لا ينقلب مذكور في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن
وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث وان كثب
والعجمة **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اي كان يدور نائبا بجر بالفتح فصار ينجر بالكسر اعلم انه من
ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم تحذف الكسر

ان التصغير
... الاقصى

مع اللام والاضافة لانه لم تحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعه الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما
اذ التنوين دليل تمام الاضافة مشعر بعدم تمامه فتنافيا واما تنافيه واللام فللتنوين فقد مر في بيان
نون المثنى والمجموع ويجوز ان يقول لما عاقب اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض عنه فكانه
ثابت فلم تحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لما ضعف مع اللام والاضافة لانهما من
خواص الاسم فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر
فعلى هذا صار الاسم منصرفا وعلى الوجه هو باق على حاله من عدم الانصراف وقد ذكرنا ما يكون الاسم
بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ونجرد على الثاني علق الاسم فاعلا
او مفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود لكنه فاعل للفعل

مطلب المرفوعات

قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات
والمجرورات لان المرفوع في الاصل عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب
في الاصل فضلة لكن شبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب
المحل كما تقدم تحقيقه **قوله** هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات
نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له لمطابقته للمعود اليه ومثله قوله
من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني
بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية والابتدا والخبرية وما جرى مجراها وكل ما فيه احد هذه
الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر
لا التي لنفي الجنس اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو فيه احد عمدة الكلام وكل ما فيه احد هذه الاشياء
مرفوع والاولى على ما اخترنا قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر
وغيرهما من العمد ليس محمولا على رفع الفاعل كما يقال بل هو اصل في جميع العمد على ما تقدم قبل **قوله**
منه الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم
ابوه قوله منه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم
الفاعل على سائر المرفوعات بناء على انه اصل للمرفوعات ولذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه
قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الانشاء نحو
بعت وهل ضرب زيد **قوله** او شبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير في نحو زيد في الدار او
في الدار او الظاهر نحو زيد فيه ابوه فذلك علامه لكون الرافع في الحقيقة عند الفعل او اسم الفاعل المقدر رجلا على
لمن قال انه الظرف والجار على ما يجيء في باب المبتدا **قوله** وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما
واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند
اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام وكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال انه مسند الى المبتدا
وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند
الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد **ان قيل**
فالمبتدا في قولك قام زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه **قلت** هو موخر تقديرا
وتقديمه لفظا لا تقديرا **قوله** على جهة قيامه به اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به

وشكله بسعاء كان قائما او لا يقال علمت هذا العمل على وجهك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته **قوله** جهة ايجاده او بجهة منطبق بالاسناد فى صفته لمصدر اى اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعنى بتلك الجهة ان لا يتغير صيغة الفعل الى فُعِل او يُفعَل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل الفاعل حقيقة نحو ظرف زيد وطال وقصر وكرم ونحوهما عدم التغيير وكل ما اسند اليه الفعل على هذا الخط من الاسنا د فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الآخر ونقول على جهة قيامه ليخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا ما لم يحترز عنه فيدخل فى الحد وعندى حد زيد الليس بفاعل وخلافهم راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا فى جهة المعنى ونقضه بزيد قائم ابوه لو رفع شبه الفعل الفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على المبتدأ ولو قال ابوه لكان نصا والعامل فى الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا فى حد العامل ان الموجد للاعراب انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التى بسببها حصل المعنى المقتضى فى الموجب لا الى المعنى المقتضى كما قالوا فى المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل **قوله** والاصل ان يلى فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلى فعله اى يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشئ اى قرب منك قوله فلذلك جاز اى جواز هذه المسئلة تعليل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلى الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا فى ضمير الشان لغرض تعظيم الشان وتفظيع القصة بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع فى النفس كما يجئ وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او فى الضمير الذى يجئ لمفسر فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيدا فى مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتفسير فقط وانت جئت بعد المبهم لشئ الغرض من مجيئه تفسيره فقط لم يبق فاما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفى فى التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله ثم منع الفراء والكسائى فى باب التنازع اعمال الثانى اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجئ احلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل ونقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ولجوز التناول بل برت ابجاه واصحاب العصيان ونقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويزها ذهب ابو بكر على قله وليس للبصرية منعه مع قولهم فى التنازع عما قالوا وكذا يقول الحسن اعطيت درهمه زيدا لان رتبة المفعول الاول قبل الثانى وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ فى مفعول

مصدر بالفاعل

الابهام

ما لم يسم فاعله ونقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم وقد ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه ثم غيره مما يتعدى اليه الفعل بنفسه قبل ما يتعدى فى الاصل بحرف الجر وجاء التقديم فى قوله مع الخلاف موسى فوقه يستغنى والعلة فى جميع هذا ان طلب المسند للمسند اليه الذى لا يتم به اشد من طلبه للفضلات وطلبه لما يعمل فيه بنفسه اشد من طلبه لما يعمل فيه بواسطة واذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فهو اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قتلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه فى المسئلتين **قوله** واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى فى الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معا مع القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما عن الآخر كما يجئ فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والقرينة المعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلعم ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان **قيل** ففى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار الاول هو ضمير متصلا منفصلا عن عامله **قلت** لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت خلاف ضربك وذلك لانهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها خلاف ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلام فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء فى عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة **قوله** او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمروا وينبغي ان يعرف انه يجب فى الاستثناء المفرغ او لا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للفعل العامل فيما بعدها وجب ان يكون بالذكر المتاخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمروا فضاربية زيد مقصورة على عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس فى قولك ما ضرب عمروا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا هو وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يجوز ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا فاذا قلت ما ضرب زيد الا عمروا فضرب زيد مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمروا على زيد فاما ان تقدمه عليه مع الا فتقول ما ضرب عمروا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمروا زيد معتقدا هذا بقول ان اردت ان عمروا وزيدا مستثنيان معا والمراد

اخبار

تبعه

المفعول ... الفاعل عليه ... الضمير ... اى ...

ما ضرب احدا احدا الا عمرو الا زيد اختل المعنى ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت
على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا
ومضروبية هذا مقصورة على هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره
فلا يقول في البدل ما سمى احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا يقول في غير البدل ما سمى احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا يقول
في غير البدل ما سمى احد بشيء الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى
منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز والا فلا فالاول نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان
الاسمين يكونهما بدلين عما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا مستثنيين
فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير
ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا والثاني اي ان كان المستثنى منهما فيه مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا
او احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا والكلام مذكورين لكن للمستثنى لم يبدلا منهما
نحو ما ضرب احد بشيء الا زيدا والا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف
عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نريك اتبعك الا الذين هم
اراذلنا بادي الرأي اي مع انه لم يذكر فيه المستثنى منهما والتقدير ما نريك اتبعك احد في حال الا اراذلنا
في بادي الرأي اي بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان
الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة التي نحن فيها اعني ما ضرب
الا عمرا زيد ان زيد متقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا والمعنى لا ينعكس ولا يلزم
استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد
الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذكروا ان ما بعد
الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاء
زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن متعلق بالاجنبي
عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى
بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه مكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس
في الحيز الاجنبي عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معمول له الآخر فاذا ثبت
هذا فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا
في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب
الامير ولا دفاع الحاجب اضمر وا له عاملا آخر من جنس الاول اي قامت النوائح واشتهي باب الامير كارها
والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا ومرجحا كان النصب
كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر او في غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع وابن
الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى على فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى
على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت
في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيد احدا فلا ينال مضروبية زيد باقيه

على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا والممكن ان يضرب عمرا وغير
زيد ايضا **قوله** او معنا اي بمعنى ما في انما من معنى الحصر وذكر ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما
ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد الا عمرا
وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما الولاء
للمعتق واجيب بان المراد بالحصر التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا للمعتق كقوله عليه السلام
لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد **قوله** واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او
معناها او اتصل مفعوله وهو غير ضمير منفصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اي
تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عن

عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز
عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي
ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها فكذا اقبل فلو قيل يجوز اكرم رجل هندا ضربها جاز لان الفصل بين الوصف
والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين
قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب
تاخير الفاعل معهما لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة
فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور **قوله**
او اتصل مفعوله اي كان مفعول الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو
ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا منفصلين نحو ضربتك وجب تقديم الفاعل كما ذكرنا
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من ضرب وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد **قوله** لقيام قرينة جوازا
اي لا لحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او لازما الا ان الواجب الحذف لا بد
فيه من لفظ هو كالبدل من المحذوف مفسر له بخلاف الجائز قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ
لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان بمعنى الذي انه رفع لان السؤال
بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال
عن القائم لا عن الفعل ولا يهم تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام على قولهم الاحظية فلا الية
برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اي لا يتفق لك حظية من النساء فانا لا الية اي غير مقصر فيما يحظى
به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروي النصب فيهما على تقدير الا اكن حظية فلا اكون الية
قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا مقدر
مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه لما قيل ليبك
يزيد ضارع سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع السؤال في الاول مصرح به والبيت للحارث بن
نهيك ومختبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اي بكيت عليه لحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بمتعدٍ
كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة فهو له
لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يضرع
ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ ومظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذي ياتيك للمعروف

من غير سبيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها لما تطيح اي تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحت الطوائح واطاحته الطوائح اي ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل ادرس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح الطوائح متعلق بمختبط اي يسأل من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية ايضا يبكى المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل خلاف الكرم التي طوحتها الطوائح ويطيح على تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضي بصيغة الحال اذا كان الامر ما بلا التصويب للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله وجوبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجار ركب انتصاب جوازا ووجوبا انهما مصدران تقول لحذف اي الحذف حذفا جائزا وواجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجار ركب الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يكن احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا تمثيلا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجازه بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع بالمفسر اي ان هلك منفس وان اهلك منفس ومع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا في الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كالعوض في قسم الحرف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وجرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا اي لو ثبت وتحقق انهم صبروا فان مع ما في حيزها فاعل ذلك المقدر **قوله** وقد يحذفان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل واما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع وانما قلنا بعد نعم يحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الجزئي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم ومهما افاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظ نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال جملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان **قوله** واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين **اعلم** انه لو قال العاملان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان **قوله**

مطلب واذا تنازع الفعلان

ظاهر بعدهما انما قال لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والعينية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الاخبار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيد وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد فلا يجوز ان يكون مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهر ولا مقدر فانحصر الضرب والقيام منفيين **قوله** عن المتنازع بعدها كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ الا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي ما بمعنى اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا اضرب واكرمه عند الكسائي او يكون فيه نائب من المتنازع كما يضمر في ضرب واكرمت زيدا الذي هو نائب عن الظاهر اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين يبطل كونه ملغى وكون الاخر ملغى العمل ولا يبطل الا في انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد اكرم كما كان في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يبطل كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل من الاول لدلالة الثاني عليه لانه هو مثل ما ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع لجيء مثله في اعمال الثاني فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضرب واكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الاخر الاول مع اعمال الثاني ومن الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو ما غضبت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب او المجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك غضبت وقعدت فمعمول المضمر بعدهما لا حاجة اليه اذ قد تنازعا ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت **قوله** فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو

ضرب واكرم زيد عمروا ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال عن الفعلين لان معنى قوله فقد يكون التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين مع التنازع وانما احترز بقوله عنه لان هذا القسم كما ذكرنا ينفهم من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام **قوله** ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا والكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستند به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد كما ذكره الرضي وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم **قوله** الاول اي اعمال الاول فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل عن الاول حذرا عن الاضمار قبل الذكر كما ذكر قبل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبيل الراعد وذلك لان حذف الفاعل امتنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعدم ما يفسره على الجملة وان لم يكن لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا ويقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات و نقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مما يدل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ايضا ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذر عما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل **قوله** وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون هنا والكسائي في حذف المفعول بخلاف لان الحذف هناك ايضا كان اوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل الحرج اعني الاضمار

الثاني

قبل الذكر **قوله** ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال انما لم يجوز ذلك على قلة **قوله** والا اظهرت يعني ان لم يستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول الا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا احد مفعولي علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم وقال الشاعر ولا تخلنا على غرائك اننا اذا ما اطالا قد وشى بناء الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم يمتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت زيدا قائما **قوله** لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد المذكور كما هو مذهب الفراء في نحو ضربني واكرمت زيدا هو فيقول هنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره السيرافي هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه **قوله** وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلب للفاعلية او المفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا او ضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات اضمرت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول متقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا **قوله** والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحط مطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن به بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فيما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اعمال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا لكان افصح الكلام اعني القران على غير المختار اي حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول **قوله** الا ان يمنع مانع من الاضمار فتظهر على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية والجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما

منطلقين الزيدان منطلقا قال المص لم يحذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت والاغراض قد سبق
قال ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع
اليه لخالف للمفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف
احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم به لم يسلّم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس مع اللغة
بينهما قال الله تع فان كانت واحدة وقبله فان كنّ نساءً والضمير للاولاد فلا اضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز
حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا اواعاة للمسند اليه وكذا تقول
حسبته وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتها اياها هند
قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وهي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل

قوله وقول امرئ القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال

ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار
وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل
الثاني لم يلزمه محذور اذا كان الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق
وهو حذف المفعول من الثاني كما مرّ وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار
احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على
الآخر اجاب البصرية ان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس فيه لفساد
المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو انتفى شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا
مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منتفيان وان كانا منفيين وجب
ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما
مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو تشتمني لم اكرمك
رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله فلو انما اسعى لادنى
معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل
من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه حاكم حكم الجواب فيكون عدم
طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول
فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي انما جاء الجملة الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول
ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن متشبثا بالحمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو
العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره

على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا **فان قلت**
فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله
بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من
المال لكفت الحق بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر في المعنى ان معمول لم اطلب
محذوف نسيا منسيا كما في قوله تع يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا معنى البيت لو كان
سعيي لتحصيل من المال لمعنى ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر

مطلب لو

واطلق ولكنما اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع
الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل
الاول واعلمني واعلمته اياه زيد عمرا قائما على اعمال ~~الثاني وحذف مفاعيل~~ الاول واضمار مفاعيل الثاني
والاول ان يقال زيدا اعلمته عمرا وذلك قصد الاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو
مضمون المفعولين فيكفي ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب
خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن واكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف
مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول **قوله** مفعول ما لم يسم فاعله كل
مفعول حذف فاعله واقيم مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول
به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع
سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم
يسم فاعله وقوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الى المفعول لانه صيغ
له قوله الى فُعل ويُفعل ونظائرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو افعل وافتعل و
استفعل وفُعّل وفوعل وفعلل وتفعلل ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفتعل
ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله**
ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت
هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت
زيدا عمرا فاضلا صيّرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت وكل ما ثبت للمفعول
الثاني من باب علمت يثبت للثالث من مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير
منصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق واعلمتك زيدا في الدار او عندك
فلا كلام في امتناع قيامها مقام الفاعل اذ في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا ينصرف لزوم
نصبه على الظرفية او الجار والمجرور ومن نحو قيل لك والجار والمجرور نائب عن المفعول به الصريح كما يجيء والجملة
كما لا يقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله
تع قيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنه كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله الم يهد لهم كم اهلكنا
فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا واما اجازة الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر كان وجعل مقام
الفاعل نحو يكون يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا
والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا
فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو يكون قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي
والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين الفعل
والمتقدمون يمنعون من قيام ثاني مفعول علمت والثالث من باب اعلمت مطلقا مقام
الفاعل قالوا لانه مسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند
اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا

مطلب مفعول ما لم يسم فاعله

الفعل

الى شئ ومسندا اليه شئ آخر فى حالة واحدة لا يفرق كقولنا اخشى ضرب زيد عمرو فاما مسند الى ضرب
وضرب مسند الى شئ ولو كان لفظه مسندا الى شئ اسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه
لم يجز وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما
المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة
نحو ظن زيدا قايم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن
الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان جزا
فى الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز علمت زيدا اباك مع اللبس بتقديم الثانى على الاول وهذا
كما قلنا فى نحو ضرب موسى عيسى وكذا فى نحو قولك اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه
لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل وهو ان يلى الفعل
بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فيقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانى المفعولين
واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا الجب حفظ المراتب فى باب اعطيت اذا
التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله ع افرنت عن
الخد آلة سواه هذا مع انه لا شك مع هذا كله ان قيام الاول فى علمت واعلمت مقام الفاعل اولى
اما علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته واما فى اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة
الى الثانى والثالث لانه عالم وقيام الثانى فى اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلتبس مع
لزومه مركزه نحو اعلمك زيدا اباك هذا الذى قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا
بقيام اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا لم يسمع الا
قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتى لانه فى الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد
عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثانى مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث
القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى فيقول اعلمك زيدا اباك ولا
يلتبس مع لزوم كل مركزه **قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك**

مطلب

انما لا يقومان مقام الفاعل لان النايب منابه ينبغى ان يكون مثله فى كونه من ضروريات من حيث المعنى الفعل
وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو
جزؤه وكذا لا بد له من زمان او مكان يقع فيهما ولا بد للمتعدى من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه
وكذا الجار والمجرور فاما ان يلحقه بالمفعول به لانه هو لكن بواسطة حرف الجر او يلحقه بالظرف ويجر به
مجراه فى كل حكم نحو ان من الكرام زيدا وان امامك نذرا ونحو ذلك واما المفعول له فغرض هكذا المجرور
مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور
بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فلم يقم المفعول
له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقام الفاعل اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع
ان هذه الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه
مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل فاعلا
فيقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن فضلة جنسها
ع الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذى لا بد لكل فعل منه **قوله واذا** وجد المفعول به

تعين له اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصو بات
هذا مذهب البصريين اما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام
الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة "لولا نزل القرآن" بالنصب وبقول الشاعر
ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسبّ بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولى نيابة المنصوب بسقوط
الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حرف الجار كما فى امرتك الخير والوجه الجواز لا لتحا قه
بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما
على المفعول به ووصفهما والشرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد
اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بنا على قرينة
التوقع اى فعل القعود المتوقع وجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر
مفعولا به نحو قولك تمت ما تستحسن اى استحسن قيامى ويشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون
لمجرد التوكيد اذ النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى تتلقى اصحاب
الفعل اليه لتبصير اصحاب كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته عن ضرب بل يقال
ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذلك المص ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب
عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من
الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها ويشترط فى الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز
بعضهم فى غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو ان
فى دار ضرب اى ضرب فيها وقوله يوم كل او يكن كان عنه مسئولا اى مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر
المفسر بمسئولا الظاهر كما فى قوله وان احد من المشركين استجارك لكن ليس فى مسئولا المقدر ضمير كما كان فى
استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول
والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم
الجار والمجرور معه لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة
وبعضهم المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه
بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره **قوله** والاول من اعطيت
اى من مفاعيله لان الاول ليس مبتدا وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا
درهما زيد عاط اى آخذ والدرهم مطعو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره
قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لو مسندا اليه او الصفة
الواقعة بعد حرف النفى او الف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان
فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك
بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها واذا اختلف الشيئان
فى الماهية لم يجتمعا فى حد واحد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فى كلامهم وفسر الز
والمص العوامل اللفظية فى حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى
ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك زيد وما
فى الدار من احد بزيادة الباء ومن وكأنهما معدومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو

ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء والجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم
تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا تمنع فيها الا انها كيف كان لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف
في الدار برفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه
وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها
اذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والاصل بحمل الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا
مذهب سيبويه وهو ان لا ليس عاملا والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ **فان قيل** لم لا يحمل
الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل **فالجواب**
انه يخرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم
بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب
من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى
التركيب وصيرورتهما كاسم واحد **قوله** الاسم المجرد لابد ان يدخل عليه تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتاويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي
وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال الاسم المسند لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله
مسندا اليه خرجت الثلثة **قوله** والصفة الواقعة اي القسم هذا هو الحد الثاني والنحاة تكلفوا ادخال
هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا انه خبر محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ
اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل
لا خبر له ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر
ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا في لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة **قوله** رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون
فانه خبر وما بعده مبتدأ وبالظاهر ما كان بارزا غير المستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك
بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان هما فاعل مع كونه مضمرا **قوله** بعد حرف النفي والف الاستفهام
كذا بعد كل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدان وهل حسن الزيدان والاخفش
والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل بلا ان غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان
كما يجوزون في نحو في الدار الزيدان ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه
قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما
يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وخطيئة يوم لا اصيد
فيه اي تقل وتندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا تدخل نواسخ المبتدأ عليها
لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر وربت عند ابي علي ومبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى ~~النفي فيلزم~~
التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان
وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان
الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل كمعنى النفي والاستفهام او
دخول ما لابد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل مما يطلبان

ما كان

مطلب ان العوامل في كلام العرب علامات

الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدها واما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد
الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده
الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي **واجيب** بان العوامل في كلام العرب علامات
في الحقيقة لا موثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة فالعامل
على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء اخر في المبتدأ
الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا او حقيقة او تقديرا للاسناد
اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض ان التجريد امر عدمي فلا يوثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه
ان العامل في الخبر هو المبتدأ وحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان
وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف
في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير
في الخبر الجامد ايضا كما يجيء **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران كونها مبتدأ ما بعدها فاعله
او كونها خبرا عما بعدها فيقول الصفة الواقعة بعد حرف النفي اما ان يكون مفردة اولا فان كانت مفردة فما
هو مسند اليه بعدها اما مفرد او لا المفردة التي ما بعدها مفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها
ليس بمفرد مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلابد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان
الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة
يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما اخترنا
في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان معنى كل واحد منهما عمدة يتقوم بالاخر كالمبتدأ
والخبر **قوله** والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند
اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتدأ الثاني **قوله**
واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدأ التقديم
لانه المحكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه و
انما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ورتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر
اللفظي اعني العمل وترك الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ في الاعتبار
بالتبادر دون المعنى وعليه واما وجوب التقديم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على
الصحيح فلكون الصفة نائبا عن الفعل في العمل وقيل انما تقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا
الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان
من اول الامر بانها فعلية فلو تقدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما
باسم اخر **قوله** ومن ثم جاز اي ومن وجه كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة
يعني ان قيل مثلا لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر **قلنا** لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد
في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا **قوله** وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع
هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر صاحبها لفظا
واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ

الخبر كطلب الفعل للمفعول بلا شذوذ وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص معها المواضع التي يجب فيها تقديم المبتداء والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتداء **قوله** وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليكم اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان يغير الحكم غير مخصص فيلزم قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض في الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فعلى هذا يجوز الاخبار عن المبتداء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة وذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتداء معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله المتقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول تقع المبتداء نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتداء الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعدك عن الحرب وشر ما الجاك الى مخة عرقوب **الثالث** المبتداء الذي خبره ظرف او جار ومجرور **الرابع** كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امرأة **الخامس** ما بعد واو الحال نحو ما زيد الا وشخص يغريك **والسادس** بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها **السابع** للجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في الحجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وسواء المحكوم عليه اذا اختص بمعنى الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتداء معرفة او مختصا يجب ان يحصل له الاختصاص بغير الخبر حتى اذا حكمت بعد بالخبر عليه يكون حاكما على مختص قبل الخبر اما اذا قلنا ان الاختصاص يحصل له من الخبر فيكون غير مختص بدون الخبر فتكون قد حكمت بالخبر على غير مختص فيكون المحذور باقيا ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الحكم عليها او تاخر لان المختص في الصورتين حاصل فظهر انا قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا ينفع ايضا واما قوله افي الدار رجل ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتداء لجاز الابتداء باي نكرة كانت ان تبتدئ بها اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتداء عند المخاطب

على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امرأة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر منها مخصص به المبتداء قوله ما احد خير منك ان وجه التخصيص ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فقولك احد اي جنس الانس بحيث لم يبق على احد منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان تجعل لبعض من جملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم تخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم تحصل للمخاطب فائدة الحكم لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمك على الواحد حكمك على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من ضمنت لها تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير اذن وذلك قولك من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتي ورجائي فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لحصول تمام الفائدة بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتداء لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف الشرط وحرف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مقدر او مفعوله للظاهر فقولك من قام قمت اي من قام اي ان انسان قام كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله من ضربت ضربته اي ان من ضربته اي ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا اما في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفيما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل افعل وما تفعله افعل وكذا في كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويلي لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك عليك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان تنكيره لدعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب المسند اليه انما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا التقديم الاهم والتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان يقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انكر ابو تمام وترك الانشاد على ما حكى لما انشد القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول فذال مصون الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت المشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحلت قلت لبيك وسبحان الله بمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت فقول سلام عليك فعلى ما قرر المص ينبغي ان يكون معنى سلام عليك

نحو الى للفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليكم بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما
فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب
يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك ويلا لك ملا كما فرفعوه بعد
حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث **قوله** والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قايم وزيد
قام ابوه فلا بد من عايد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص وانما جاز
ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان
يكون طلبية لان الخبر ما احتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد
من خبر المبتدا عند النحاة ما احتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المص وهو المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع
في نحو اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ
لا منع **قوله** فلا بد من عايد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان يكون هي المبتدا معنى اولا
فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قايم لارتباطها معنا
الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جزئية الكلام فلا بد من
رابطة يربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض لكن ثم قيل في بعض
الاخبار كما يجيء ان الظاهر قايم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس
في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول
نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته يشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا
الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر
بستين لان التعريف غير مقصود فصار كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا
من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كاين بستين كاينا فيه قال الفراء ويحذف ايضا
قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والخبر فعل المبتدا كل كقوله قد اصبحت ام الخيار تدعي علي
ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود فقال لان كلهم ضربت
الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا الحجة اذ كل موجب مستاره الى الجحد كما تقول
زيدا ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له اي تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك
اما في المجرور فنحو قوله تع ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب
بشرط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب نسيت وثوب اجر او بصفة محلا نحو انا زيدا انا
ضارب ولا لحقه مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد
يحذف في الصلة في بعض الاحوال في الموصولات لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء
في باب الموصولات ويجوز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة والخبر لكون اتصالها بالموصول
اشد اذ لا غنى للموصول عنها ومما يتقدر بمعرفه نحو قوله تع اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف
بعدما في الصلة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت الا ان مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر
فانه مع المبتدا جملة فالصفة فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة اضعف

حسنا في الصلة اذ ليس الصفة من ضرورات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته
فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره
ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تع الحاقة ما الحاقة
اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك
حقه ولا منسي معن ولا متيسر منسي واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت
يسبق الموت شي وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول
في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس
هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابو ظاهر اذا كان زيد مكنى بابي ظاهر قال الله تع والذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده
قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا او مجرورا او لم يذكر لجريه مجراه في جميع
احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحيا وانتصاب الظرف خبر المبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون بالخبر
لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له حيث
لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم
معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا احتياج عندهم الى تقدير شي متعلق به الخبر واما البصريون فقالوا
لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشي الشي لا يوجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا
وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت
يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد
الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كاين
وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه
وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يتضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا
العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين
في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تع فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك
وليس بمعنى كاينا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع
الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته
فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله
درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا
والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا وما نحن لمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي
نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر
فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب **والجواب**
ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يتقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في
الصورة المذكورة ضرب غلام الذي بقيمته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما والفاء ولا يفصل بينهما الا
بالمفرد كما يجي **والجواب** ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب

ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب

بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قايم فهو كالمفعول به في نحو اما زيد فانا ضارب كما جي في حروف الشرط
واعلم انه صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا بد من كونها بتقدير المفرد بل يكفي
في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي
علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل وثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي
الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وكذا الخلاف في ان الخبر اهو
ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يوكد
كقوله فان فوادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
وينتصب عنه الحال كقوله تعالى فهي الجنة خالدين فيها قال ابو واذا عن بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد
على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد
كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله ومن اياته انك
ترى الارض خاشعة لاحتياج المصدر اما قوله احقا ابناء سلمى ابن جندل تهددكم اياي وسط المجالس فلا اعتماد
للظرف قبيل انما عمل في ان بلا اعتماد ولتشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف
خبر مقدم على مبتداء اما في غير الموضع المذكور نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتداء مقدم الخبر وعند الكوفيين
والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قايم زيد وانما قال الكوفيون ارتفاع
زيد في نحو في الدار زيد وقايم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي الا ان حق المبتداء التقدم
بالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ
هو يجوز تقديم الخبر على المبتداء لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد قولان وذلك ان الظرف اضعف في عمل
الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار
قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتداء والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من
نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتداء حقه التقديم لجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو
في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتداء فليس له التقديم الاصلي والاول جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك
لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتداء او جبر ورته معه كاسم واحد مرتبة التقدم
تبعا للمبتداء وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج المبتت **واعلم**

ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين

ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفايدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه
العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول
امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله الكل عام نعم تحوونه اي حيازته الثالث ان يكون اسم
العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك الكوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت
وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسئولا عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اي ليلة ليس كوكب
ومتى لم يلق رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان
او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه
كانه هو ولا سيما مع التنكير المتناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في اليوم
او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون الجمعة
والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة

لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واجبه الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة فان
وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو
الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد الحج و
دعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان
خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان
كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين
والمضاف محذوف واما في المبتداء اي مكانك مني مكان قريب او في الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله
عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجي في قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد
خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفعه لا يختص بالشعر نحو قوله الاجر تيلا اما لها
خلافا للجرمي وسائر الكوفيين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري
خلفك ومنزلي امامك جوزوا في السعة واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين غير مكان والمراد تعيين المنزلة
من بعد او قرب فقال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا يقال هو مني مجلسك ومتكا زيد
ومربط الفرس قال ولو اطردت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكا زيد وذلك
ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي
مكان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال
ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابي الضربا فوق النجم لا تتبلغ اي عالي مشرف كالامين على الباء
سرين وان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يحونوا ويقال هم درج السيول اي يحونون متباعدون
والدرج الطريق الذي يدرج بالسلوك اي يطوى قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد
الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظروف حاو
للظروف فقربه من المظروف لتحقق له الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظروف في قولك انت مني مناط
الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان من المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي
الزمان والمكان اذا كانا متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لا ازالة تقدير المسافة القريبة
او البعيدة نحو داري منك فرسخ وانت مني بريد ومنزله مني ليلة اي دار مسافة فرسخ على حذف مضاف
بعد مضاف وكذا ذات مسافة سير ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد مني هذا القدر وكذا قولهم
مني قرب اليد اي اذا مددت يدي اليه لم ابله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل لم يبلغه صيحة والتقدير
ذو مكان قرب اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين او ميلا
او بريدا او ليلة او يوما فلان الخبر هو خلف دارك ونصبهما على الحال وعند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات
مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو التمييز عن النسبة اي ساعدت فرسخين فالانتصاب مبعدا
كما كان الملاء في امتلاء الاناء ماء حالي ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا ما تا
كما قيل في مولده ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعهما وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة
فرسخين خلف دارك نحو ما جاران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان
دخول من في مثله وخروجها عنه سواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من
وجب الرفع على الخبر في الظروف التي بعد الخبر لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام ووجب

بشي اذ يقال داري من خلف دارك وسكنت عليه ويجوز ايضا انت مني مد سحيق بالنصب على انه خبر

المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذوي سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي مد سحيق اي انت

من اشياعي فاسير نا مد سحيق كقوله صلعم سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريه

اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفيه لا يكون ظرفا الا مع الاضافة اما عند الافراد

فهي بمعنى اسم الفاعل بمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مغتبطا

فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصريه

يجوز نصبهما على ما كما ذكرنا واما رفعهما عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى

اذ خروج الشي عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله وساغ لي الشراب

وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة

والسبت بما كان في الاصل بمعنى المصدر جائز على ضعفه نحو اليوم الجمعة والسبت اي الاجتماع او السكون

ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثنين اذ الظرف لا لما له **واعلم** ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظ

الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين بمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع

او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين

اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام ذلك متاولين اليوم بالان كما يقال

انا اليوم افعل كذا اي الان بمعنى اليوم الاحد اي الان الاحد والان اعم من الاحد فيصح الكون ظرفه هذا والتذكير

ثم ان ما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو على ضربين اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير

المبتدا لفظا او لا والاول على ضربين اما ان تتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير

يقع خبرا عنه اما للمساواة في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري

منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا

والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا

اذكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا نحو لكن

ذا البر من آمن وحالها اقبال وا وفي الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة

نحو لكن البار ومقبلة جاز لكنه يخلو عن معنى المبالغة **والثاني** اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر

للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشي اخر

كما يقال مثلا شعري مليح ويقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت

وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق يحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي

غليظ وكله ههنا تاكيد الضمير ويجوز ان يكون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يحمله خلافا للكسائي

اي فكانه قال اي ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية اي المحكوم عليه وذلك لان

الخبر عرض فيه معنى الاسناد وبعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يتدبره اهل المنطق بين المبتدا والخبر

فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا

فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكثر المتكلم منفصل خبرا كان المتحمل

للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو

الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل باسره الصور عند الكوفيين واما البصرية فاوجبوا

ها دا لخو مثلو زيد ضاربه هو وتمام البحث فيه يجي في باب الاضمار ان شاء الله تعالى **قوله** واذا كان

المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام من ابوك او كان معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل

مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه **قوله** من ابوك مبني على مذهب سيبويه

وذلك لانه لا خبر عنده بمعرفة من نكرة متضمنة الاستفهام او تكون من افعل التفضيل مقدم على خبره

حيث لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغيره سيبويه على ان مثل هذا من خبر ان معرفتان

والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاء بك واتيهم قايم ومن تام قمت وانما كان للشرط

والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ما يغير معنى الكلام مرتبة التقدم لان السامع مني الكلام

الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعد ما تغير لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير امو راجع

الى ما قبله بالتغير او مغير لما يجي فيه بعد من الكلام بتاثره فيتشوش ذهنه وتهمه لذلك وكذلك حكم الفا

الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدرهما نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام

يسري الى المضاف والاسم الخبر يتقدم على ما له التصدر **قوله** او كانا معرفتين او متساويين لئلا يلتبس

على الاطلاق بل يجوز تاخير المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على

تعيين المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف

ان الخبر محط الفايدة كما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي

مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب

الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب

الافاعي **قوله** او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم لاشتبه

المبتدا بالفاعل **فان قيل** فلم لا ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا **قلت**

يشتبه ايضا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك حملا على الاول

مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدان

مقدما الخبر بين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو

التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط الذي له صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد

الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره

ولا يجوز تقديمه مع الا كما يجي في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد قائم

او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان

مصححا له نحو في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا او خبر ان مثل عندي انك قائم وجب

تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر واما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم

يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث

لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجمل ولا ما صار من تمامها من الكلام المغير لمعناها كان واخواتها وسائر ما تحدث

معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من باينى اشكو وان قوله علمت ايهم في الدار فان الفعل

لما كان من افعال القلوب وهي غير ظاهرة الاثر لا المعنوية كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب

والمشي جوز تقديمها على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيرها فيه معنى مع ان

تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيد اقايم ما زيد قايم في ظني ومنه العمل فيه ظاهرا احترازا ما اللفظ المقتضي للصدر

واما قولهم الذي ما تضرب والذي ان تضربه تضرب زيد فان الموصول وان كان مع الصلة كالكلمة الواحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو فاولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته **فان قيل** كيف الجمع بين موته قلنا ابن مفرد وبين قوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة **قلت** لا شك ان لفظ ابن اسم مفرد في الوضع سواء مقدر بالجملة او بالمفرد فابن في ابن زيد مفرد واقع موقع الخبر الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا ايضا مع الخبر نحو غلام من ركبت زيدا وبه ونحو غلام زيد راكب **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام لا يقع من جملة مقتضيات الصدر جملة مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد **قوله** او كان مصحح اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في علة ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء احترازا عن مثل سلام عليك وويل لك فان الاغلب في الدعاء تاخير الخبر خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا ملوقيل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقدم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احترازا عن نحو قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل **قوله** او لمتعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة جزء الخبر وهو المجرور وجزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور بعامله الفاعل يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد يتقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتداء بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتداء ذي الضمير وتاخير الخبر عنه نحو في الدار مالكها انا يم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظرا الى ان المفسر رتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل للمفعول به فكان مفعوله متاخر الخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي

قوله او خبر ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليه وقد يتقدم انما مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يدفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل

الى ربها ناظرة؟

ولا يرفع مجيء خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او ظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر علم انه غير خبر ان وانه خبر المبتدا وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصولات ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر والمكسورة مع اسمه وخبره لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد وتعين ان ما بعد الخبر هو ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا احد فقه فانها يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة لا يتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيدا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان بتقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم له الخبر **قوله** وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل **اعلم** ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولنا هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منهما فيه تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعلق اما ان يكون متضادة او لا والاول ليس بمتعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائم لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتداء ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين وذلك لانه اما ان يتصف جزء المبتداء ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالاخر ولا اخرا او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا اسود ابيض ليس في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتداء بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضا اسودا وهم بيض وسود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئيهما فان كان واحد منهما منفردا عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو قولك هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجر فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما يقال في التاريخ الحمر اي ظاهره فقط ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما **واعلم** انه يجوز عطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتداء بكل واحد من الجزئين بان يقصد بالواو مجرد الجمعية فيقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض ولو اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتداء نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتداء متعدد تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل **قوله** وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم

وقد يتعدد الخبر

ده

حد

ل

حد

نكسار

الموصول

بالفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم **اعلم**

الفاء يدخل على خبر المبتدا

ان الفاء يدخل على خبر المبتداء الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقايم ولا يحذف الا الضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم وقد يجيء على الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتداء في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتداء متضمن معنا وشرطا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصوله ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا اذ صلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول كما يجيء في الاسماء الموصوله والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبله كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضيه كقوله تع ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تع وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبله كقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه ملاقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك الموت بكونه بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى ملاقيكم بلا مانع والذي تفرون منها ملاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتداء هاهنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما دخل المبتداء الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي تدخله الفاء فالصله والصفه يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تع ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الايه لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصله ان لا يكون فعلا مستقبل المعنى كشرطي من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقه جاز ان لا يكون صريحا في الفعليه بل يكون مما يتقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع ان الذين فتنوا المومنين والمومنات وكذا كان حق الخبر ان يلزمه لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء للشرط حقيقه جاز تجويده منها مع قصد السببيه نحو الذي ياتيني له درهم والايلزم مع الفاء ان يكون الشاي الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه لازم لحصولها معنا فلا يرد تمسك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وهي الحقيقه في حرف الشرط ان شاء الله تع والثاني النكرة العامه الموصوفه بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل ياتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاني غدا فله درهم كما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدات والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتداء نحو زيد فوجد وانشد وقايله خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح **قوله** وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ المبتداء يمنع دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ان وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتداء لكلمة الشرط في الابهام والعموم وفي الفعل لفظا او تقديرا في الظرف بعد هذا المبتداء وكلمات الشرط يلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان

وليت ولعل مانعان

تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وتتقدم اما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة ملازم التصدر في قوله واذا تضمن الخبر المفرد لان هذا المبتداء لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو ان ولكن نحو قوله تع ان الذين فتنوا الاية والحق مالكي بان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء **قوله** والحق بعضهم ان بها اي الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش **قوله** وليت ولعل مانعان باتفاق لا وجه لتخصيصها بل كل ناسخ الابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المص من امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الخبر لا يكون الا جزاء اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تع ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم **قوله** وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا عمرو وضربي زيدا قايما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر للهلال وقد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه **اعلم** انه قد يحذف المبتداء وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء في بابه فلو ظهر المبتداء لم يتعين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه **قوله** جوازا ووجوبا نصب المصدر اي حذفا واجبا او جايزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها ونقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتداء الذي بعدها اي فهناك السبع فنقول على هذا خرجت فاذا زيد قايما واذا عنده متعلق بكاين وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية لحذف الجزاء اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فهناك ان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب **وقال** الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله لا يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعده لانه مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لولا قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اي فاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه اخرج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى جملة

وقد يحذف المبتداء

اذا المفاجاة

الكلمة فان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح ونقل عن ابي بن برهان ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتداء
في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب
شرط مقدر ولعله اراد انه فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم ان مفاجات
السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زايدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف
حملا على المعنى اي خرجت مفاجاة كذا وهو قريب **قوله** والتزم في موضعه خبر تقبل الزمه
الشيء فالتزمه اي قبل ملازمته اي في خبر التزم الوجوب ذكر غير الخبر في موضعه فحذف الخبر وجوبا في
موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب
على ما ذكره المص اولها المبتداء الذي بعد لولا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها
لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار
لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر ههنا ان لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما هي في
حروف الشرط دخلت على لا فكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاسم
ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر
فينتفي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدا ثبوت الاول
وانتفاء الثاني كما ماده لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان هو له فلو انا اسعى لادنى معيشة البيت لكن
منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو.
اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي
في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجي في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون
الاسم المرفوع بعدها مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العايد
الى المبتداء في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة
الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لولا اذ من موضوعه ليدل على انتفاء اللزوم فلولا دالة على ان خبر المبتداء
الذي بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب
لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت هلا جئت اسماء هلا رميت ببعض الاسهم السود لا در
دري ان لم ارميتهم لولا حدثت ولولا عذري الحدود اي لولا الحدود وهو الحرمان **وثانيها** كل مبتداء
يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
اليه كما يجي في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق بمعنى المصدر مضاف الى الفاعل نحو ضربي
زيدا او اليهما نحو بغضا ربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قايمين او بغضا ربنا قايمين او عن
احدهما نحو ضربي هند قايما او قايمة ويقع بعد الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال وتقال
سمع اذني زيدا يقول ذلك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة
اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال فان صلح اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة
وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن
الواو لوقوعها موقع خبر المبتداء فتقول ضربي زيد ابوه قايم كما في قوله كلمته فوه الى في وجوز عند الكسائي
اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قايما ومنعه غيره لفعلية معنى الفعل عليه
ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما ولم

حذف الخبر في اربعة مواضع

ولو دخلت على لا اه

فمعنى لولا علي لهلك عمر

ولفظ لا لا يدخل على الماضي اه

يسمع الاتباع مع الاستواء وفي خبر مثل هذا المبتداء اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاد
الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قايما اضربه قايما فهو نحو اقايم الزيدان عندهما
وذهب الكوفيون الى ان نحو قايما حال عن معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر
الذي هو مبتداء وخبر المبتداء مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قايما حاصل وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما اي ما ضربي
اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال عن معمول
المصدر معنى لا لفظا والعامل فيه الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما والدليل على بطلان مذهب
الكوفية ان كلهم متفقون على معنى ضربي زيدا قايما ما اضرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد
الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير
بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر للاستغراق للجنس اخذا من
استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد ان كل ما فيه ماهيتان الماهيتان حالهما كذا فلو قلت مع قولهم
النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة
الخصوص فهو المخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا
قلنا ان الجنس الذي هو مصدر ضربي مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس
على عمومه فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق
عليه اعني ما اضرب زيدا الا قايما واما الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا
المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام
حصول الضرب بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا ابطل
مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قايما وما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على
ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ
واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ اخر وكذا نقول في قولهم اكثر
شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية
اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا اللفظ اذن وهو شربته
ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ومراده بالكثرة شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر
شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو يقدر بان الموصولة
مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه
في باب المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا واما القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل
عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد
مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وليس
اذا للاستقبال فقط بل هو للاستمرار كما في قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله تع واذا ما غضبوا هم
يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي
اذا كان قايما حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام
مقام الخبر **فان قيل** لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي

صولة

مطلب
واذا يكون للاستمرار

نحو بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ويسمع ذلك مع طول الابتداء بهذا ماقيل فيه والذي يظهر لي ان تقدير نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول في المعنى وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل في المعنى اولى لم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال معنى ضربي زيدا ملابس قائما وتجوز حذف ذي الحال على ما اورد من قيام القرينة الذي ضربت قائما زيد اي ضربته حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فيكفي على هذا امثلة لحسن من حذف اوامع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثلهم في كلامهم ولا احتياج الى الاستدلال على ان كان تامة او ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربي حاصل قائما فيكون العامل حاصلا وذو الحال معمول ضربي هذا ماقيل فيه ويمنع ذلك طول الاستقراء وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم البصريون في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل مسندا لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي منقول بتقدير ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو اليها او زيدا منقول حذفنا كائن او حاصل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه **فاعلم** انه يجوز ان يقع الحال السادة مسد الخبر عن افعل التفضيل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولايجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائما اذ المجاز يحيى في اول الكلام ولاشك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائما اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه نحو صام نهاره كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من خبر قولك واحسن ما يكون زيد القيام وذلك لا احسن في الحقيقة زيد فلا تخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى المصدرية **قوله** كل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار ومن هنا كناية عن الصنعة وضابطه هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت مع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا تكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كان بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف على غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا **فان قيل** يجوز ان يكون وقع ما بعد الواو منقولا عن الواو ولكونه اخبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه

مطلب الواو بمعنى مع

على

على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يكن في الاصل حرفا ينفعل الى ما بعده **فالجواب** ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه اشكال اذ ليس ما قدروه لفظا يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متى يجيء بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا ان الحال عن محله يسد مسد الخبر ولو يكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرون به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب وفي نهج البلاغة انتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا بد واشكال قال الكوفيون ان خبر معطوفا على هذا افعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا والاول نحو زيد والريح يباريها فيبار يها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقد يجيء منه قول امير المؤمنين عليه السلام هم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل حالا من زيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدا فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان وقولك يقابل زيد هو يان **قوله** ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدا اي الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك لافعلن وايمن الله كما يجيء في باب القسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعُمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد ترك الملص قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب حذفه ولعل الملص انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون ساير ما تقدم مما سد مسد الخبر **ثم اعلم** ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدا لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال عن التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما لحرزناه مما بطرا وحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل يختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا الاخوة واذا تعددت المسندات نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرنا جاريته سيدنا

اعراب مع منصوب لفظا مرفوع محلا

ولعمرك لافعلن كذا

مطلب الاستعمال تعريف المبتدا في الاصل

الاصل في الاسناد الفعل

مطلب تعدد المبتدا الى آخره

صديقه قادم فالمبتداء الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر بسيديها وهكذا الى المبتداء الاول فيكون الجملة التي بعد الاول هي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير متلو الا المبتدا الاول وان لم يضف المبتدات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوايد بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدات وما قبل الاخير لما بعد الاول المبتدات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده في داره باذنه معها فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر خالد الذي جعلت هذه الجملة وهي بكر مع خالد خبرا عن عمرو ومع رابط في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم لجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابط باذنه كانك قلت زيد عمرو دار مشتملة على بكر وخالد باذنه اي باذن زيد اي زيد امر عمرو وجمع بكر وخالد ثم لجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطه معها فكانك قلت هند زيد امر عمرو والجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كان المبتدات اكثر **قوله**

خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قايم واحوالها كخبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان تدعى ان كل مرفوع او منصوب او غيرهما مشتبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اي ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها لفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة يشبه خبر ان المشتبهة للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد يتحقق بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا تقول ان الحال والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمدة فاعله كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعوله كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعوله كانت اولا فلا احتياج الى ان يشبه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يتقدم النصب على الرفع كما قدم في ما الحجازية لان اسم معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شي واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به خبر كان خبر المبتداء لا بالاحرف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولاستجماع مشابهة قوية بالفعل المتعدي **قوله** بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتداء وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم وكذا يرد على حد خبر المبتدا نحو قوله الجرد المسند به الى اخره صفة المبتداء في نحو قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدا وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض **قوله** واعرابه اي حاله وشانه كاعراب خبر المبتدا اي في

من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه منكرا او متعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلابد من الضمير والحذف الا اذا علم **قوله** الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجي في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم على المنصوب المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما عملت الفعل الفرعي لضعفها لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد خالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك لان خبرها لا يكون مفردا فتضمنا ما له صدر الكلام كما يجي في قسم الحروف **قوله** الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله الا في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيره لانه كل شي من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شي كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ولكونه بمعنى نجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف **قوله** خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهة للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل لكونه مشبها بالمشبه وجه مشابهة لا التبرئة لان ان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بشبهها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق تشبيهها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عنده غير مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المص ليس بمثل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف لحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا وظريف في لا رجل ظريف اظهر في الصفة وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب هذا اخر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع فمذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه لشبهها بان لا يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل نكذا وذلك لان هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا للاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناه تاكيد مضمون الجملة وكان المبتدا باقيا على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كالمعدوم فيجعل الاسم بعدها كالمبتدا كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابهة للنصب لعروضه بلا وان

هو الها مساويا بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان في الاصل لان كلا واحد منهما بعيد **قوله** ظريف فيها
لا فايدة في ايراد الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار
وهذا معنى مع وشله ايقاظاه بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل من الظرف خبرا لا والمعنى
ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قايم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا
بالخبر **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا اقتدى فيه الجار ابن العلامة قال الجزولي بنو تميم المنطوق به
الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان
جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم يكن فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن
كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع
وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم **قوله** اسم ما ولا المشبهتين بليس هو
المسند اليه بعد دخولها نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين
او احدهما ما زيد قايما وما زيد هو الظريف بخلاف اسم لا فمعرفة مع تكرر لا ووجه مشابهته في لغة الحجاز للفاعل
على مشابهته لاسم ليس ووجه مشابهته ما ليس النفي ودخول الجملة الاسمية وكونها في الاظهر لنفي الحال
كليس واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكريرها نحو لا زيد فيها ولا عمرو
او يكون نكرة نحو لا رجل قايم **قوله** وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا الجمع في
الشعر فقط هو له من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا
ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا بالخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا يستعرض من التي في نحو
لا اله الا الله اي لا التبرية الا انه يجوز لها ان يحمل مكررة نحو لا حول ولا قوة وجب ذلك مع الفصل بين
اسمها وبينها ومع المعرفة وشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجي في المنصوبات عند
ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل
ان يكون بغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح
فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاني
رجل بل رجلان وما جاني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاني من رجل بل رجلان **قوله**
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات
وعلم المفعولية ما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا
عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذين جعلوا غير المفعولات علما ان يدخل بعضها
تحت المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذا جي في جاني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب
الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه فكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول
بلا قيد شي اخر هو المفعول المطلق كما يجي فمن جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في
النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له
اذ رب فعل بلا علة ولا صاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال

مطلب المفعول المطلق

النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها الحال والتمييز واما ساير المنصوبات فقد شبهت
بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما ولا الحجازيتين وخبر كان واخواتها **قوله** فمنه المفعول
المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده
فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل نسبة هذا المفعول اليه صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب
زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك
يوم الجمعة فليس مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان
مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زايرا
في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل
من المفعول له فهو احق بتقديمه ذكرا وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكرا ولم يذكر بخلاف
المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع
للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول
به بصوغه بناء على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا
اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب
له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو
ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا مذهب سيبويه يوم مصيد
وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جنبك حقوق
النجم اصله جنبك حقوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد
عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا
واختصارا لجعله كانه في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج
الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول
معه اذ الفعل الذي لا علة ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا
يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف ساير المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على
المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو عن حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا
مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر مفعولا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه **قوله** هو اسم ما فعله فاعل انما قلت هنا اسم بخلاف ساير الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني
من قولك ضربت ضربت فانه شي فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور **قلت** ان اراد بقوله فعله
المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على
غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت
باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما و
بتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ اوجده الفاعل بالقول في
قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا
حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه فعله ولم يفعل هذا او نعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن
الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات فيجري

مجراه ولحق به وكذا الخوبات موتا وفي قياما جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو
اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعل الضرب هو لا يفعل
نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عايد الى الاسم
او الى ما وقوله بمعناه احترازا عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور
ولكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان
المنصوبات مفعول بها **قوله** ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة فالاول
لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف
او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت يفيد
احداثك ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون
وهو لا الاخبار والزمان الذي يتضمنها الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه
اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والوكبة ان الفعل للمصدر
من المختص به بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة تبين
مطلق الجلوس وربما ذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما ترك نحو جلست جلسة
واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي
عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا
مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما جامدا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بلفظ
نحو ضربت انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو
ضربته اشد ضرب وقد مت حين مقدم لان ايا وافعل بعض ما يضافان اليه كما مر في باب الاضافة ويجوز
ان يكون هذا حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض
الضرب او كل الضرب او غيره مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا
لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام
العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربت الضرب ونحو القرفصاء
في قعد القرفصاء والقهقرى في رجع القهقرى وهو منصوب عند بعضهم لكونه وصفا لمصدر منصوب اي
قعد القعود القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه
وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع مثل الاسماء وصفا
لشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل
عليه العدد نحو ضربت ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون الجر صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما الموضوعة
موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد
به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوط او ضربات بسوط
وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها
لتثنية المصدر وجمعه لا لتثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضرب الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصله ضربته ضربة
بسوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اعني فيما قام فيه الآلة مقام المصدر
النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع **قوله**
فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما يتضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث
هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن تلقيها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتتناقضا **قوله** بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون
نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا **قوله** وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا
اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل
في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فعل نحو قعدت
جلوسا ومذهب سيبويه في كلها ان المصدر منصوب بفعل المقدر اي تبتل اليه وتبل نفسك تبتيلا و
انبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب
بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة اليه واما غير المصدر فقد ذكرناها فيما مضى ومن
ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها
ذئب اي يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو قوله الجبن ضربي فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته
عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا **اعلم**
انه لا بد في الواجب من علة الحذف والحاضر من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر يعني قوله
لحذف وقوله سماعا وقياسا بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه
يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا والقول الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت
ما بينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف
فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي
نهج البلاغة في الخطبة الكافية يحمد على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه اداء واما
ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله
بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو
بؤسا لك اي شقاء وسحقا لك اي بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا
لك والجدع قطع الانف والاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف
الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هنا ضابط كلي لحذف الفعل حيث حصل
ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف
الجر لا لبيان النوع احترازا من نحو قوله تعالى مكر واكيدهم وسير لا تسيعهما وانما وجب حذف الفعل
مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ومتصلا به فاستحسن حذف الفعل
في بعض المواضع اما لانه لقصد الدوام واللزوم يحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد في نحو حمدا
لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب
الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك

ويكون المصدر للتأكيد

والمصدر للنوع

رجع القهقرى وقعد القرفصاء

والمصدر للعدد

حينئذ من غير المصدر المقدم

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

وودواليك بعدا ذيك وهجاجيك فيبقى المصدر مبهما لا يدرى ما يتعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله وُعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدك وعفوا الله عفوك وذلك لما ذكرناه انه حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه وهو كونه متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تع ان هو الا بك واما قولهم حمدا وحمدت حمده وقصدت قصده وخوت خوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه يلي الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان يلي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا الكل ما فيه من التبيين المبينة للفاعل نحو قوله وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو حيا بك واهلا لفلان اي هذا الدعاء يختص بك هذا ان فسر مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها وجوبا للدواعي المذكورة اما ان تتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى فعلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء الافعال كما جاء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان بني لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين لتبقى مبنية على الاعراب الذي تستحقه حال المصدرية فيوضع اذن هي استعمال الفاعل والمفعول بعدهما الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدهما استعمالهما مع المصادر قال الله تع هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل والاسم تبيين واما ان لا تتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها الافعال فلم يكن ينتصب فيما نصبها بما عرف ان الفعل مقدر قبلها وبينها الاولى عرف قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا او اسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كقولك رويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا فيكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفراله اي نتنا وبداله اي تعسا اما بترا المعنى غلبة فلا فعل مستعمل مثل القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبدا لم يستعمل ناصبهما وبنيا لحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظ والناصب المقدر لدفرا وبدا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير نتنت دفرا وتعست

المصادر الصائرة اسماء الافعال مثل هيهات

رويد زيدا
وبله زيدا

بدا ومنها اسماء الاعيان القائمة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اي رميت رميا يترب و جندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بدا والتعقري ومنها صفات قائمة مقام المصادر نحو هنيئا لك اي هناه وعائذا بك اي عياذا هي مثل قم قائما اي قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكر في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما في منك اي توجعا وواها لك اي طيبا واقا واقة لك اي كراهة فيقدر لجميعها افعال لمعانيها ويلزم اضمارها صب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبن بناء الجار مجرى بها اي كتفا وبها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة عن الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المنفصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلا اصار ما لا يشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا منه من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر نحو زاءا بها الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو ايتلوا و ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واوه على اخواني وآه من ذنوبي والغاهوان وبلك وبحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراجي بلام الجر بعدها مفتوح مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بها في قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا فصار معربا باعرابه ثلاثيا فجاز ان تدخل بعده لام اخرى نحو ويلك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما في سلام عليك ثم حمل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استبشعوه فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه واه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعي صيرورته اسم فعل ان يقال بنا نه على مصدر يته و يكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل نحو صه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا واذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عنده سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا يسمعني ملامة ولا تنكاف منزع الفؤاد فتجعا وان زايد قال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمان وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك وقعيدك الله لا اتيك وقعيدك الله لا ابيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري فقد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان ورد المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد في البيت معنى قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن معنى السؤال يعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا او يجوز

اي القائمة مقام المصدر المعنى على انه من حرفين

ويلك وويحك وويسك

اسم فعل نحو صه ومه

نحو

وبجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال الله تعميرك واسال الله بعمرك واسال الله
قعدك اي بتقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسال متعد الى مفعولين او يكون بمعنى اسال
بحق تعميرك الله اي اعتقادك بتقاديره وابديته وبتقعيدك الله اي بتثبيتك اياه اي القعود اي
الدوام والتمكين فيكون انتصابهما بنزع حرف القسم نحو الله لا فعلن وهما مصدران محذوفان الزوائد
مضافا الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين وبجوز ان يكون المعنى قعدك الله بكسر القاف نحو
قعدك اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فان الله عطف بيان لقعدك ويؤيده هذا التاويل
قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى الفاعل كالحلف والحليف فعل مذهب سيبويه وهو
ان نصبهما على المصدر على تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما انه
لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان الدعاء للمخاطب جاريا مجرى قسم السؤال لانه قد
يبتدأ السؤال بالدعاء للمسئول كانه قيل طول الله عمرك افعل لي كذا **قوله** وقياسا
في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على الاسم الذي لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا نحو ما انت الا سيرا
وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا **قوله** ما وقع مثبتا الى اخره هذا المصدر
يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون باصيغة خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن
الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا
سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا المنون فقربها تقريبا وكذلك ان دخل على
المبتداء نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا وبجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب
حذف الفعل لان المقصود من هذا الحصر اذا التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه
له ووضع الفعل على الحدث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو
نحو قولك زيد يسود ويكرم ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل
الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل الفاعل
اصلا لكونه اما فعلا او هو موضوع على التجدد او اسم الفاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل
لازم الحذف فان اراد وازيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا
في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فمعنى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل و
عدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر
المنصوبة التي قد بينا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر مع حذف الفعل تبيينا لمعنى
الدوام قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من
يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك **قوله** مثبتا
بعد نفي انما شرطها لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر
المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل وذلك لما بينا ان قصد الدوام هو الحامل على ايجاب حذف الفعل
قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه لا يجوز كما قلنا
في نحو ما كان زيد الا سيرا او ما وجد تك الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما
يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون مع
اي المصدر خبرا عنه الا مجازا **قوله** او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم

التكرير وصف الشيء
بدوام حصول الفعل منه
ح
سوزي

ان المصد

ان المصدر الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام
نحو ما زيد الا السير وكذا اذا جاء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالواجب حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه
قوله او وقع غير مكرر ا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى
لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يبعد من الفاضل الا بتكلف **قوله** ومنها ما وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني مضمون
الجملة مصدر اما مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون فشدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك
المضمون غايته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك
الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة **واعلم**
ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض واذا ذكرت
تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف
افعالها وذلك لان تلك الاغراض يحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يفهم ذكر المصدر اعني الجملة
المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها لا سيما مع تلك الفوايد استتثقل ذكر افعالها
قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هو اغراضه مقام متضمنا ته فوجب حذفها نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
جملة تتضمن بشد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل النوع هذا
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وكذا تقول في الخبرية زيد يكتب فقراءة او بيعا وعمرو يشتري طعاما
فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه صاحبه نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر ما يد به التشبيه اذ المعنى
مثل صوت حمار **قوله** بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب وهو المبتداء المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث
وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون ذلك المعنى الاسم
المضمون للجملة الذي هو معنى المصدر عارضا لصاحبه حادثا له غير لازم حتى يخرج نحو له علم علم الفقهاء
وله زهد زهد الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل
اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة وهي المصدر
تدل على الجملة المتقدمة دلالة تامة معينة عنه فلهذا اوجب حذفه اي له صوت يصوت صوت حمار اي
يصوت صوت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال سيبويه وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني
ان معنى الجملة الاسمية معنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك
المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع
كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي **وقيل** ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة
المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما مر في باب
المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه وفي هذا
تردد لان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه ويصح لو قلت مررت فاذا له ان
يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل انه يصح

وقوع الفعل الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل لخلاف له صراخ فانه قطع لحصول الفعل
وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال
الثلثة في نحو قوله صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فعقال هذه
المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اما
على البدل او عطف بيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما مر في البدل اعني نحو صوت
وصراخ الثكلى اما على البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي
مثل صوت حمار حبيب اذن تعريفه مع كونه نكرة لان المثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا
رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وتمثيل للتنكير الموصوف تعليل هذا الجاز هذا قصير الطويل
اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل
اسد اي جري ومثله قيل كما مر في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هولاء بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعني نحو صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الاسم المصدر اي عند الخليل
الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال
سيبويه يجب فيه الرفع على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا
التوكيد اللفظي كما في جاني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن
مع الصفة لكان تأكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع انه مع معنى الوصف ليس فيه صوت حسن فلكونه مع وصفه كاسم واحد
الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تع انا انزلناه قرانا عربيا وهذا
كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء باردا وان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت
وان شئت لم تنون جعل الثاني بكونه تكرير الاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا
فان المعنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن تأكيدا لفظيا
كما مر في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او الحال وانما
اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان نجعله تابعا
للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المتضمن من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب
على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة
عن صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت
فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة لم تنبئ اذا كالفعل لخلوها مما
اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال
كما مر وروي في بيت رؤبة فيها ازدهاف اتما ازدهاف نصب ايا مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف
وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله **قوله ومنها** ما وقع مضمون جملة لا تحتمل
لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من
جميع المصادر الا ذلك المصدر فالمحتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر
مؤكد لنفسه فاعترافا في علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر
يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل
وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها

ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق مثل قول
الرجل صدق وحمار سوء ومنه قولك اني لا افعل كذا البتة وهو ابن قتيبة البتة مع الصدد ولا امثل لان قتيبة يعني
التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة يدل على
ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه
المصادر ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيد الانفسها و
لا منع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة و
تاديتها معناها كما قلنا في نحو له زيد صوت صوت حمار فلا يكون بالالازم اضماره **قوله ومنها** ما وقع مضمون جملة
لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره **اعلم** ان قولك زيد قائم حقا مثل رجع زيد القهقرى
في ان المصدر في كليهما مؤكد لما احتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل
ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بالتكرار واذا لم
يكن الشيء ثابتا فكيف يتقوى واذا كان ثابتا مكررا انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه ان جميع الامثلة المورده
المؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول الحق قال الله تع ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم
هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك فانه باطل وهذا غير ما يقول ما فيه مصدر
اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور المذموم لا كما نقول في حقه من
ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب الله ذا
لا تبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك فعلته البتة اي قطعت بالفعل و
جزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم اتردد ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة
بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي هي لا تردد فيها فهو المقدر
الاصلي في مثل هذا المصدر ان نجعل الجملة المتقدمة مفعولا به للقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع
فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي قول له بمعنى جميع هذه المصادر ان كانت
بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل على الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها
لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول
اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجي بعد الامر والنهي
من المؤكد لغيره كالبتة هو لان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم
اجدك لا تفعل قال اجدك لا يقضيان كذا كما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده
كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدك ما يعود لا يقضيان كذا لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون
نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو محتملا للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيره
فان قلت جدك مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا
فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى المخاطبين
او الى غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع
المطلق فثبت ان جدك مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر هو مؤكد الغير اذا اكد معنى القول

مطلب اي المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه

مطلب معنى البتة اي قطعت بالفعل

مطلب جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق اه

لان التقول مضمون الجملة اذ هي تقوله ولا يجوز الذي هو مضمون الجملة لكونها مقوله ولا يجوز ان تقدر احقّ
كما اقول لا تقضيان كما قدرنا في عيب ابي طالب امول اسقناه على كل حاله حدّ الفساد والمعنى تنصب
احدك اذن بطرح اباه والمعنى الجدّ منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهدّدكم
اياي وسط المجالس اي اى حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او ينقول انتصابه على الحال كما في فعلته
جهدك على الخلاف الذي لحن فيه والعامل في اجدّ كما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا الا ان لها صدر
الكلام ويجوز ان يقال الجدان جدّا ثم بين ما يسال عن الجد ومعوا انتصابان فيكون اذن مما يجب حذف
فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد بين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون
مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل اللفظ سواها كما في المؤكد لنفسه ويقوّي ذلك انه لا يجوز لك ان
تقول زيد قائم حقّا او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظاهر قولهم في ذلك من زيد
قائم ظنّك ان ظنّك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولهم زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن
المخاطب نصا وانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدّك او على المفعول به لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه
مضافا الى فاعله فان قلت هذا فلنا انا قيل بمثل هذه المصادر مؤكدة لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا
لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر اذ لا يحتمل من
حيث اللفظ فلما كان الغالب في ذهن المخاطب كذب المدلول في نفس الامر وغلب في ذهنه فكانك
اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره و
اما المؤكد لنفسه فلا تذكر مثل هذا الغرض فيسمى توكيد النفس وهذا عبارة المتأخرين وسيبويه يسمي التوكيد
لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام وقال المص معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غير
وليس بشيء لانه في مقابل التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب
في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل
المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط
نحو زيد حقا اخوك وانا لا ادري ما نعا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما
معنى الفعل كما ذكرنا فلا تتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة
الى الفاعل نحو صبغة الله ووعد الله لا لازم من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه **قوله** ومنها ما وقع
مثنى نحو لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد
بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا متكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي
مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك
مثنى عند سيبويه ومفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى ولدى وليس بوجه
لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبّى فلبّى يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس
يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعي بالياء واصل لبيك الب
لك الباين اى اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضعه والتثنية للتكرير كما في
قوله فارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتابعا لما حذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده
ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية
فيتفرغ لاستماع المامور به وحق مثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد

لبيك وسعديك

وامّا قولهم لبّى يلبّي فهو مشتق من لبّيك لان معنى لبّى قال لبيك كما ان سبّح وسلّم وبسمل قال سبحان
الله وسلام عليك وبسم الله واما سبّح بمعنى نزّه وسلّم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام وكذا قولنا
وسعديك مثل لبيك اي سعدا لك اى اعينك اسعادا بعد اسعاد الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه
يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداول الامر دواليك وهذاذيك اسراع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا
وخضا اي ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله جاوا عرق هل رايت الذيب قط وحجاجيك اى كف كفين كلها مصادر
لم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا اى لحنن لحنا بعد لحن فانه استعمل
مفردا قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اى لحن لحنا بعد
لحن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله
احبسي ودوبان الخطوب بنوشن وامكروا وانت في الحديد وفيما عام الله وقد قعد الناس وانما وجب
حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ
نحو اقائما وقد قعد الناس اقاعدا قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل
انها احوال كما مر في باب الحال وقال الشيخ ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف
تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين وانعم عينك انعاما اى اقرّ فما يحذف
الزوائد واضاف الى المفعول بالعطف ونعمت عينك نعمه اى قرة وهو مضبوط بضابط الاضافة
الى الفاعل ايضا كما تقدم وهو البتة ولا افعل ذلك ولا البتا اى ولا تما وهو مصدر كالبت اى قذب وتقال
ارضا ولا كودا ولا مكادة ويقول البتة على الناس لا افعلن ذلك وصوابا ويقول اعتديت ولا اعتداء
الغراب واهتديت ولا اهتداء القطاء اى ولا اعتديت اعتداء الغراب بلا سماع من ذلك وانما وجب
حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن قياسات
عند سيبويه تبتّل اليه تبتيلا وهذا آخر القياسات وقد جاءت جملة فاهة مقام المصدر وهي فاها لفيك
اى لم الداهية مضمومة الى فيك والمعنى دهيت دهيا والاصل لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما
تقول في الحال كلمته فوه الى في اى مشافهة ويجوز ان يكون هذا ايضا بمعنى المصدر اى كلمة مشافهة الا
انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فاها لفيك بمعنى المصدر اى
اصابه داهية فاخرج عنهما معنى المبتداء والخبر وكذا صار معنى فاها فشافهة او مشافهتها من غير ان يكون
من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صار الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل
الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها
وفوه وفاه وفاها وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كان وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به
اى جعل الله فاها الداهية الى فيك اى جعل مشافهتك **قوله** المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل
نحو ضربت زيدا واعطيت عمروا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله بر بدما وقع عليه او ما يجري
مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم
عدم الضرب على زيد وكان الضرب شيئا وقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه بما لا ينفعل
الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت
من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف الجر ومطلق لفظ
المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك

سبحان

در

بنعم

مطلب المفعول به

وقد يتقدم المفعول به على الفعل

زيد وعمرو ولا يعلم بعد اسنادك اياه الى زيد لا بشي اخر وهو عمرو او غيره ويلبس بالمفعول به في الاصطلاح
والاقرب في اسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
المثبت او المجهول مثبتا فيقول لنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله تخرج جميع المعمولات اما المفعول
المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول
ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما ساير المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ
من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت يوم الجمعة فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان
اليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت
الى زيد زيد مجرور به ومتقدم اليه وزيدا في قربته زيدا وجئته زيدا وبعت زيدا اما لا وكلت زيدا
طعاما وبعت زيد شرا وامثالها ملحق بالمفعول به لحذف حرف الجر لانه مقرب منه ومجي اليه ومبيع
منه ومكيل له ومبيع له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال
القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم
في علمت زيدا قايما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر
مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول بهذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة و
اعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع بهذا الفعل اذ الجبة مكتساه ومعطوة اي ماخوذه
وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطاها ويحفر النهر
وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم
يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان
يحفر النهر كما تقرر وباب اعلمتك زيدا قايما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد
هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما متضمنين لمفعوله الثاني كما
قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل
ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى ما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما
ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم المعنى المقتضي للرفع وقال الفراء هو
الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد الفاعل ان مذهبنا في
القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله
كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم **قوله** وقد يتقدم على الفعل هذا
الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو
اذ هي في الاصل للعطف فموضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون
تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا على
الظاهر الا على ان الفعل غير مهتم والاهم يوخر عن رتبته اي الصدر وتوكيد الفعل موذن بكونه مهتما
فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب
موسى عيسى ضرب موسى لظن ان المتقدم مبتدا وكذلك لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن
زيدا الا انه لا يتصرف في معموله كما يجي وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا الا انه لا يفصل

يجب تقديم منصوب الفعل عليه

المنصوب بعد اما

من الحرف الموصول وصلتها كما يجي في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب
معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما يتضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم
ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن
له منصوب سواه نحو فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في حروف الشرط من انه لابد من نايب
مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتخلي الاخر بعد عامله نحو اما
يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم
المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها النظر الى غلامه
لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه معموله فيبقى الضمير المتصل
بغلامه كانه لا مفسر قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط بخلاف
زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصرية وهو الحق اتفاقا بالتقدم اللفظي وكذا
منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شي اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر
في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يقدر قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل
فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا الخلاف ضرب غلامه زيد فان رتبة المفسر قبل الضمير
ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر
وحده اي الفاعل اخرنا ما المتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديره غلامه ضرب زيد وضرب زيد غلامه وكذا منعوا
نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك
بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل **واعلم** انه لا يوقع
فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجي في المنصوب على شريطة التفسير
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول
سماعي نحو امراه ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما قال شخص
من اضرب فنقول زيدا وقد يكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصد الضرب شخص فتقول زيدا اقول له
امراه ونفسه اي دع امراه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال
وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى
فان الضابط كونه منادى قوله وانتهوا خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله
المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء
خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع بتقدير حسبك وايت خيرا لك ووراءك وايت مكانا اوسع لك
يقوي مذهب سيبويه اي بتقدير ايت في الا انه وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك او الربى بينهما اسهلا اي قولي
ايت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وايت امرا قاصدا وقرينة ايت في هذه المواضع
انك تنهى في الاول عن شي ثم حيث تعلم ما لا نهي عنه بل هو مما تومر به يجب ان ينصب انت او اقصد وا
وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم ان الحاجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورد الزمخشري في ذلك
واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرا قاصدا
باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك فالتقدير متغاير به المعنى ومعنى امرا قاصدا
اذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم **قوله**

وقد يحذف الفعل

اهلا ای اتیت اهلا لا اجانب وسهلا ای وطئت مکانا سهلا علیک لاوعرا وقال المبرد هی منصوبة علی المصدر ای رحبت بلادک مرحبا ای رحبا واهلت اهلا ای تا هلت واهلا ای تاهلا مقدر واله فعلا وان لم یکن له فعلا کما قیل فی نحو الشقفری علی ما ذکرنا وسهل موضعک سهلا علی وضع سهلا موضع سهوله ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتک کان المخاطب کان یزعم زعمات کاذبة فلما جاء ما خالف ذلک من قول علیه سیما الصدق صادر من غیره قیل له هذا ولا زعماتک ای تعقد الحق ولا اتوهم زعماتک ویجوز ان یکون التقدیر ازعم زعماتک او ازعم هذا ولا تزعم زعماتک ومنها قولهم من انت زیدا واصله ان رجلا غیر معروف بفضله فسمی بزید وکان اسم رجل مشهور فانکر ذلک علیه ای من انت ذاکر زیدا او بذکر زیدا او انتصاب ذاکر علی الحال من معنی من انت ای من یکون کما قیل کیف انت وقصعة من ثرید ای کیف تکون ویقال هذا ایضا لمن ذکر عظیما بسوء ای من انت تذکر زیدا بسوء ویروی زید بالرفع ای کلامک زید نحو کلمة فوه الی فی والنصب اشهر ومنها قولهم عذیرک من فلان والعذیر اما بمعنی المعاذر کالسمیع او المعذر کالالیم بمعنی المولم واعذر بمعنی ویجوز ان یکون بمعنی العذر الا ان الفعیل فی مصدر غیر الاصوات قلیل کالنکیر واما فی الاصوات کالصهیل والنئیم نکثیر والعذیر ایضا کالحال ولها امر یعذر علیها قال جاری لا تستنکری عذیری سیری واشفاقی علی بعیری یتی بقوله سیری واشفاقی الحال التی ینبغی ان یعذر فیها ولا یلام علیها یقال هذا اذا اساء شخص الصنیع الی المخاطب ای احضر عاذرک او عذرک او الحال التی تعذر فیها ولا تلام وهی فعل المکروه الی ذلک الشخص ای لک العذر فیما تجازیه بسوء صنیعه الیک ومعنی من فلان ای من اجل الاساءة الیه وایدائه ای انت ذو عذر فیما تعامله من المکروه ومنه ما یروی عن النبی صلعم انه قال لابی بکر رضی الله عنه اعذرنی من عایشة ای من جهة تادیبها وتعریکها وفی الحدیث لن یهلک الناس حتی یعذروا من انفسهم ای یقیموا العذر بسبب کثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلکهم بمعنی من انفسهم ای من جهة انفسهم واهلاکها ویقال من یعذرنی ومنها قولهم اهلک واللیل ان کان الواو فیه بمعنی مع فالمعنی الحق اهلک مع اللیل ای لا یسبقک اللیل الیهم وان کانت للعطف انتصب اللیل بفعل اخر غیر ناصب اهلک ای الحق اهلک واسبق اللیل ومنها کلیهما وتمرا ای اعطنی کلیهما وتمرا واصله انه قال شخص بین یدیه زبد وسنام وتمر لاخر ای هذین ترید مشیرا الی الزبد والسنام فقال ذلک الاخر ذلک ومنها قولهم الکلاب علی البقر ای ارسل واحشفا وسوء کیلة ای اتجمع حشفا وکل شیء ولا شتیمة حر ای اصنع کل شیء ولا ترتکب شتیمة حر وان ما بی فاهل اللیل والنهار ای فیاتی اهل اللیل والنهار ای اهلا لک باللیل والنهار ودیار الاحبة ای اذکرها وقولهم کالیوم رجلا ای ما رایت کرجل الیوم رجلا علی حذف ناصب رجل وحذف ما اضیف الی الیوم وکالیوم حال مقدم من رجلا وقد یقال کلاهما بالرفع وتمرا وکل شیء ولا شتیمة حر ای کلاهما لی وکل شیء اسم ووجوب الحذف فی جمیع ما ذکر وامثالها لکونها امثالا او کالمثل فی کثرة الاستعمال والامثال لا تغیر **واعلم** ان المفعول به یحذف کثیرا الا فی افعال القلوب کما جاء فی ابوابها وکذا المتعجب منه فانه لا یحذف الا مع قیام القرینة علی تعیینه نحو ما احسنک واجمل اذ لا فائدة فی التعجب من دون المتعجب منه ولا یحذف المجاب به نحو ضربت زیدا فی جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الکلام وکذا اذا کان مستثنی نحو ما ضربت الا زیدا وما حذف من المفعول به نحو علی ضربین اما منوی کما فی فمن یشاء ای یشاء او غیر منوی وذلک اما لتضمن الفعل معنی اللازم کقوله تعالی یخالفون عن امره ای یعدلون وقوله وان یعدد فاصلح لی فی ذریتی او لتنزیله منزلة اللازم نحو فلان یجرح فی عراقیبها نصلی ای یوثر بالجرح واما للمبالغة بترک التعبید کما تقول فلان

المفعول به علی ضربین اما منوی او غیر منوی

یعطی ویمنع قال الله تعالی الله یقبض ویبسط **قوله** الثانی المنادی وهو المطلوب اقباله بحرف نایب مناب ادعو لفظا او تقدیرا ای الذی یطلب منه ان یقبل علیک بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع علیه لا المطلوب اقباله وبحرف نایب مناب ادعو خرج نحو زید فی قولک اطلب اقبال زید وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشری لم یحد المنادی لاشکاله وذلک لانه لو حد باعتبار معنوی ای کونه مطلوب الاقبال دخل فیه زید فی اطلب اقبال زید ولو حد باعتبار لفظی ای ما دخل علیه یا واخواتها دخل فیه المندوب ولیس بمنادی والظاهر ان جار الله لم یحده لظهوره لا لاشکاله فان المنادی کل ما دخله یا واخواتها والمندوب عنده منادی کما صرح به لما فصل احکام المنادی فی الاعراب والبناء وکذا الظاهر من کلام سیبویه انه منادی قال الجزولی المندوب منادی علی وجه التفجع فاذا قلت یا محمداه فانک تنادیه وتقول یقال فانا مشتاق الیک ومنه قولهم فی المراثی لا تبعد ای لا تهلک کانهم من ظنهم بالمیت علی الموت تصوروه حیا فکرهوا موته فقالوا لا تبعد ای لا بعدت ولا هلکت وکذا المندوب المتوجع علیه نحو واویلاه واثبوراه ای احضر حتی یتعجب منه فظاعتک والدلیل علی کونه مدعوا قوله تعالی لا تدعوا الیوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا کثیرا ای هم یقولون واثبوراه وکذا المستغاث منادی دخله معنی الاستغاثة والمتعجب منه منادی دخله معنی التعجب بمعنی یا للماء وبا للدواهی احضر حتی تتعجب منها وکذا الاید علیه المخصوص فانه یقول هو منادی نقل الی معنی الاختصاص والعارض غیر معتد به هذا وانتصاب المنادی عند سیبویه علی انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده یا ادعو زیدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرة الاستعمال ولدلالة حرف الندا علیه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادی علی حرف النداء لسده مسد الفعل ولیس ببعید لانه یجوز امالة الفعل فلا یکون اذن من هذا الباب ای مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلی المذهبین یا زید جملة ولیس المنادی احد جزئی الجملة فعند سیبویه جزآ الجملة ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف الندا سد مسد احد جزئی الجملة ای الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوی سد مسدهما والمفعول به فیهما علی المذهبین واجب الذکر لفظا او تقدیرا اذ لا نداء بدون المنادی وما اورد علیهما الزاما من ان الفعل لو کان مقدرا او کان یا عوضا منه لکان جملة خبریة غیر لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولی ان یقدر بلفظ الماضی ای دعوت او نادیت لان الاغلب فی الافعال الانشائیة مجیئها بلفظ الماضی وقال ابو علی فی بعض کلامه ان یا واخواته اسماء الافعال ومنع بان اسماء الافعال لا تکون علی اقل من حرفین واللمن من ادوات النداء ویمکن ان یقال خالفت اخواتها لکثرة استعمال الندا فجوز فی بعضها ما لا یجوز فی غیرها الا تری الی الترخیم ومنع ایضا بان الضمیر فیه لا یکون لغایب لعدم تقدم ذکره ولا لمتکلم لان اسم الفعل لا یضمر فیه ضمیر المتکلم والخطاب ان اسم کل فعل یجری مجری ذلک الفعل فی کون فاعله ظاهرا او مضمرا غایبا او متکلما او مخاطبا لکنه لا یبرز فی اسم الفعل شیء من الضمایر ویقول صه فی المفرد المذکر والمونث وکذا فی مثناهما ومجموعهما واذا کان اداة النداء بمعنی فعل المتکلم استتر فیه ضمیره فیلکون کما قال بعضهم فی اف بمعنی اتضجر او تضجرت وفی اوه انه بمعنی اتوجع او توجعت وقیل لو کان اسم فعل لتم من دون المنادی لکونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا یستقل به کلاما کخبر المبتدا والجملة القسمیة والشرطیة والنداء لا بد له من منادی **واعلم** انه قد یحذف عامل المنادی المصدر اتفاقا نحو یا زید دعاء حقا ویجوز ان یکون مثل الله اکبر دعوة الحق وزید قائم حقا ای منتصبا بعامل مقدر کما قیل فیهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو یا زید قایما اذا نادیته فی حال قیامه قال ومنه قوله یا بوس للجهل ضرارا للاقوام والظاهر ان عامله بوس الذی هو بمعنی الشدة وهو مضاف

باب المندوب والمستغاث

او واوه

الى صاحب الحال اعنى الجهل بتقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجىء زيد راكبا **قوله** ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد به عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ينونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع والاعتراض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده معنوى لخبر قال وانما نصب المنادى المضاف بطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع ومنصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات المحذوفة المضاف اليه فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا لحركته عنده لبست نصبا ولا ادرى ما يقول فى نصب المضارع والمفرد والنكرة ولم لا يجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبا **قوله** مفردا اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو يا قاض ويا فتى وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء فى المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص فى غير حال النصب ثابتا بلا لام التعريف ثابتا مع التسكين بلا لام او اضافة ولا يحذف فى يا مرى من الارآءة حذرا من الاجحاف بالكلمة وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى اما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها ولو وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذى طلقت عام جعتنا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك فانه لا يحكى الا ان اراد ان سكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا الى الحركة الاعرابية لما اضطروا الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرقا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المعرب نحو يا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك وقبل **قوله** ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام متعلقة لا دعو المقدر عند سيبويه او بحرف النداء القائم مقامه عند المبرد اى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوا متعد بنفسه لضعفه بالاضمار له او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع سببين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلى يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف

اى يا قوم والثانى وقوع المنادى على المستغاث موقع المضمر الذى يفتح لام الجر معه لما ثنى فى حروف الجر وان عطفت بغير يا نحو فتوه يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع المضمر نحو قوله يا لله للمسلمين ومحذف اللام فى المتعجب منه لوقوعه موقع المضمر فقط ويطل ذكره لامه على انه مدعو والمنادى محذوف نحو يا للدواهى ويا للماء ويا للعلية وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد مخفف وهو ضعيف لانه يقال نحو يا للدواهى ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له من نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول بمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك وقد يقع المستغاث له موقع المستغاث به مفتوح اللام انا لتهديد قال كقول مهلهل يا لبكر انشروا لى كليبا يا لبكر اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى فى غير المعانى المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر فى النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمندوب **قوله** ولالام قال الخليل اللام بدل من الزيادة التى فى آخر المستغاث والمتعجب منه بكل واحد من الالف واللام تعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة تاء وعرض الفاكز بادة المندوب وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين بسبب اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه لمشابهته لما شابه الاسم المبنى المشابه للحرف فعلت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها بعد من مقتضى الجر **قوله** وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجىء بعده شىء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على وجه يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشىء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وثلثين فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف فهو ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلثة وثلثين وقال الاندلسى وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا يقال عندهما فى غير العلم يا ثلثة والثلثون او الثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا واواه لغير معين والا اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضهم ببعض من حيث المعنى كما فى يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما ويا جوادا لا يبخل قال ايا شاعرا الا شاعر اليوم مثله جرير ولكن فى كليب تواضع وقال اعبدا حل فى شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال اذا ما الجزرى بحت للعين غيرة فما الطول يؤمل او يترقرق وقال ~~ادارا~~ اصح الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كيا رجل كما فى يا رجل وان لا يتعرف

المضارع للمضاف

ل

ن

ضع

لعدم القصد كيا رجلا فيقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفاء ويا عبدا حلّ في شعبي غربيا ويقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة اذا الظرف ايضا ان يجوز يا حليما لا يعجل الغدوس وداراً الجزوى الدراسة لكنه يكن وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء نحو يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب منذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد بل كل منهما اسم لشئ مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه لا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكون ان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب يا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لعجه وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا تعجل ردا دارا الجزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا **فان قيل** اجعل الجملة او الظرف صلة للذى وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا حداع اصله بزيادة الموصوف والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وجوّز الكسائى والفراء تجويز نحو يا رجلا راكبا المعين لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجاز يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفى كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا مع انه لا قايل به واما ساير التوابع من البدل وعطف النسق غير المذكور اعنى ثلثة وثلثين واربعة واربعين فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع بها مضارعا للمضاف لانهما كالمستقل على ما يجئ فلا يكونان من تتمة المنادى واما عطف البيان والتاكيد فانهما ليسا معنى فى المتبوع كالوصف حتى يكونا من حيث المعنى كجزء منه بل عطف البيان عندهم يجئ بعد تمام المتبوع لدفع الابهام وكذا التاكيد بعد تمام المؤكد لدفع الاحتمال من الشمول او النسبة على ما يجئ **قوله** ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائى لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان النصب نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن ندامى من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما الكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اى يا رجلا راكبا او لكونه معينا ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا لفظا ولا معنى اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام عليه نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز الضم ولعل ذلك لكون دخول اللام فى المضاف دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف مجرى المضاف اذا صلح للام **قوله** وتوابع المبنى المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابى عمرو والمضاف المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا يرفع نحو يا زيد او عمرو او يا تيما اجمعين ويا زيدا اخا فى البدل وكذا المجرور باللام نحو للكهول وللشبان ويجوز يا للزيد وعمرو ويا للزيد الظريف لا يرفع توابعه ولا ينصب ولا يجوز وعمرو ولان المتبوع مبنى على الفتح

وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة يقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعهما ونصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو الجنن ضرب زيد وعمرو ونحى له الكلام عليه فى باب الاضافة وقال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل المستانف اعنى كالمنادى الذى باشر حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول فى البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخى وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن فى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستانف الذى باشر حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازنى يا زيد وعمرو واعلى الموضع اذ بين ما باشر حرف النداء حقيقة وبين ما هو فى حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجايز قيامه مقامه فجاز ان يكون فى اللفظ كالنداء المستانف والذى ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجئ فى التوابع فيبطل دعوى حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز فى البدل ان يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيدا بالرفع كما يجئ فى التوابع **فان قيل** اذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشر الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو فى البدل ولا غلام وجاريه فى العطف **قلت** لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء الاسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد الجزئين مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجئ فى بابها الا ترى انها تنعزل عن العمل بالفصل بينهما وبين معمولها نحو لا فيها غول وهذه تنعزل بتكرارها مع ظهورها فكيف يؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجاريه بالفتح فى المعطوف واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب بعيّنه او بالمعارف كانت او نكرة اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث وذلك لقوة كونه فى حكم المستانف معنى فكانه باشر حرف النداء كما تقول فى يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاض ويا فتى ويا هذا فلا يخ التوابع اما ان يكون مضافة او لا ولمضافة اما ان يكون لفظية كما فى يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا مولاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب وان كانت مضارعة لان المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ذا المال فى الوصف ويا تيم كلكم فى التاكيد وجاء ايضا يا تيم كلهم نظرا الى لفظ

ملستقبل

حكمها ح

يليم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز
في مثل المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الصفة
يا زيد الظريف معا وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف
ذي اللام يا زيد والحارث معا واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو
لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا فان روبه اي واسطاره سطرا
لقايل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف
البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني فقلت
يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف
كما في قوله بالناصية ناصية كاذبة كما ذكر في لنريد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب
زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول
فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف الذي معهما لو لم يوصف بعين ورته مع الوصف كالوصف للاول
كما في قولهم لا ماء ماء باردا ثم **اعلم** انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف
عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما
وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الكرام حملا
على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بوجود
حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل
فلمشابهة الضمة الرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شبه الحركة استنكار تبعية
حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى
لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن
الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعهما مع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعهما للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع
سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس الا انه لم يثبت **فان قيل** فلم لم يجز بناء
التوابع المفردة لا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع
البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر **قلت** انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف
فكان لا داخل عليهما وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة في
لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع
على انه اورد الاخفش في مسايله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل
ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل **قوله**
والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى
المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى بينهما على الاستقلال معنى
كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن علاء يختار النصب لانه بسبب اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد
ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان يتبع متبوعها في
الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع

المذكور مع كون المتبوع غير المضموم **قوله** وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي
عمرو واي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام فيه
وجواز حذفها فكانه اذن تجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق
لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا ان تعرف لزوم اللام للاعلام وعروضها
لها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس
لحصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد
لقصد الاختصاص به ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يعرف علما الا مع اللام فصارت
كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام
الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا عن الصفة
او المصدر او لا والمنقول عن احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر يكون اللام
فيه عارضة غير لازمة لانها لم تقترن مع اللام اعلاما حتى تكون احد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد
العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك لمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت
متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي بهما فكانك لم تخرجها
عن العلمية واللفتها عن المسمى بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنئ والصفات
قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا
المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول
اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل
يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا عن الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى للمدح
او الذم فالاولى جواز لمح الاصل فيه نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قال ابو النوا اللييث
بن ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي
فاما ان يضعف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين قال علا زيدنا يوم
النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء
الخلافة واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام
وتجرد الاثنان عن اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم
يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون
الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو
الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا
للمسمى المعين واخواته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن
لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وله
لكن قال سيبويه ما لم يعرف من هذا الجنس اصله فالحق بما عرف وعند المص ما لزمته اللام من الاعلام
التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري
ليس من الغوالب لان الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها
وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لامها مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما

مطلب وكتابة ههنا ان تعرف لزوم اللام للاعلام / الاعلام الاتفاقية

مطلب والصفات قبل العلمية اذا استعملت

مطلب اعلام ايام الاسبوع

مطلب فالعوالب عند سيبويه على اربعة اقسام

جنسية ثم اختص بواحد ثم لحق التعليل بالاعلام فالعوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبتت جنسيته لفظا ويعرف فيها المعنى الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالثلثا وثالثها ما لا يعرف ذلك ولم يثبت جنسيته لفظا كالمشترى ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظا كالدبران والعيوق للكوكبين ثم لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما هذا بطوله وهذا مذهب المبرد لبس ما احال عليه المص ولا دل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخرجت مذهب الخليل لان الف اللام لا معنى لها فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بها الوصفية الاصلية فقط فكانه يجردعنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخرجت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الجنس والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كانه خلاف ما نسب اليه المص **قوله** والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبني المفردة ولبس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الجمة فنا بعقيل شيخه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العيس مع انهما مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون مفردة كما يجيء في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العيس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والحسن اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان فيه لكن الذي ضمرت عنسه يقبل الحركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ويزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى **قوله** ما ذكر اي غير ذي اللام **قوله** مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما او لا **قوله** والعلم الموصوف بابن مضاف الى علم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما في النداء واما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتداء وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها ولكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وتسلل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه في الاصل مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفق اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس ابن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين ولا

مطلب في بيان حذف همزة ابن

مطلب فالشروط اربعة

الالف خطا والمعتبر كون العلم الموصوف ~~كون العلم الموصوف~~ في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لا المثنى والمجموع لنحو يا زيدان ابنا عمرو وايضا لا يكثر استعمالها **قوله** واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة لو دخل اللام المنادى فاما ان يبقى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين ثم قبل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والآن فاستكره دخولها على المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجعلوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر كما في لقد والآن على ما يجيء في موضعها قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة تنكر ثم تجرد بحرف النداء الثابت من الاشارة ومن ثم لا يقال يا هذا اقبل اي يا هذا واحاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين معرفا مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرفي النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى كلام آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لتشدد احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام وذلك من ضرورة المنادى ان يكون متميزا لما هيته معلوم وان يكون في وان لم يكن كما في يا رجلا معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان يكن مثلهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ مخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص خلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما الاسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم آخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم يقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزوال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في صفة اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت والنصب انما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قام مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع

مطلب بيان النداء باللام

مطلب ولما قصدوا الفصل بين حرفي النداء واللام ٥١

مطلب التنوين بدل من مضاف اليه

التنوين وايضا التنوين بدل عن مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا
هذا بناء على القصد ههنا الى بها وما والتنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة
اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايها هذا فيقتصر عليه وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة
لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع غير المخاطب ولهذا اتى فيه
بحرف الخطاب كما يجئ في بابه فهو شئ في بعض الاماكن عن ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء في بعض
المواضع ففصل بينهما باي لتناكرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها هذا الرجل
فعلى هذا ليس نحو يا هذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اوماء اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل
اقتصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في نحو يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام
بعده خبر لمبتداء محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتداء لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما
اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويضعف قوله مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندرة كونها موصوفة
كما يجئ في باب الموصولات **قيل** لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها **والجواب**
انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم
مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف
لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الذي هويته وهذا حد النعت كما يجئ
اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف كما يجئ في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس والمعرف باللام كما يأتي في باب
النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان
ماهية المشار اليه فقط ثم قد يجئ نعتها من الصفات المشتقة الا بالخاص بعض الماهيات نحو هذا العالم فنحو هذا
الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم
الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا
لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل ومعنى الغائب حصل من لام العهد فلهذا شدة احتياج المبهم الى
صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير
هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر **قوله** والتزموا
رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن
التزموا بالتزام رفعه على انه مقصود بالنداء فكأنه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في جواز نصبه قبيل **قوله** وتوابعه
اي التزموا رفع توابعه **اعلم** ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي سواء كان
تابع المنادى مرفوعا او منصوبا بالمحل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى ايا او
هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلت صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت
ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجئ بعد
وصفه لا يكون الا تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك
التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي

اللام

ذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه
وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة
لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها
الرجل زيد برفع زيد ويجئ في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتقول نحو يا عالم
زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم
ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان
اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل وزيد وذو المال حملا على الوصف
وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف النسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على
هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا
بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى
المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع
فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم
يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويلزمه كون المعطوف
كالمعطوف عليه في كل ما يجب ويمتنع عليه الاول اي قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب
انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع آلتي التعريف ولم
يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين بعد تراخ لفظا **قوله**
لانها توابع معرب يؤدي الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله ويترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين
نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا باللفظ نحو حسن الوجه
ومورب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه
منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في
الظاهر ما توهم خلاف ذلك فهو يقدر له عاملا كقوله في ضارب زيد وعمرو لان التقدير ضاربه زيد وضارب
عمرو ولا يجوز في نحو الحسن الوجه واليد الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع
الى المحل الخفي لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو و
يمكن ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا
تقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا تقول في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد
فلتزعك العواذل وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور **قوله**
والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز فيه
النصب كما في يا زيد الظريف **قوله** وتوابعه كانه جواب سؤال وارد على الجواب عن السؤال
الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم والوجه ان يجوز في
توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب
رفعه قيل هو كالمنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب
اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو [illegible]
بل مثله **قوله** وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله

مطلب يا الله خاصة

فقد انما جاز ذلك لاجتماع الشيئين في هذه اللام لزومها للكلمة فلا تنفصل لا ه الا نادرا فان سمعها لامة الكثار وكونها

بدلا من همزة اله فلا تجمع بينها الا قليلا قال معاذ الاله ان يكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق

والذي وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله

اناس لا تجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ

يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اي عبد

فالاله بمعنى مالوه اي معبود فانه في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم

اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة

صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما

مخصوص بحال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد جاء الاله في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني ان

امية بن خلف يسمى عبد الرحمن بن اميه عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو

القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموا في الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الالاهة

بمعنى العبادة لان التخفيف مع بقاء عوضه غير غالب كما غلب في الله وكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في

ان الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار كجزء

الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا واللام فلو كانا تقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة

وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون اصله لاه بلا الف ثم نقل في قطع

همزته واجتماع يا واللام ان هذا اللفظ اختص باشياء لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه بخواصه فمن اللهم

وتالله وها الله وآ الله والله بجر والحذف مقدر في السعة وافا الله لتفعلن بقطع الهمزة كما جاء

في باب القسم **قوله** من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني * شاذ ووجه

جوازه مع الشذوذ لزوم اللام **قوله** فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تعقباني شرا اشد ومع

الكوفيين يجيزون دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من يا فلا يجتمعان كما سمع

ثم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير

ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما * اقول يا اللهم يا اللهما وهذا في اخر

ما قال وما عليك ان تقولي كلما * سبحت او صليت يا اللهما * اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم

عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقد اجاز

المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السماوات والارض وهو عند

سيبويه على النداء المستانف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء ما يمنع عن الوصف لكن السماع مفقود

فيها **قوله** ويكن في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب نعني بمثله المنادى المكرر اذا ولي الثاني

اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ويكن في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم

لا يلقينكم في سوءة عمر * وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل * تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول

فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال

سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع

المنادى ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما

ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة

بين

بين المضاف والمضاف في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جاز تاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه

لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل

بينهما في السعة مع انه لا يجوز بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما

مر في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا

ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا تفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار في

الدار مع ان النكرة المقصورة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله لا فيها غول وقال فلا والله

لا يلقى لما بي * ولا للما بهم ابدا شفاء * مع ان حروف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما

يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان اسم الاول مضاف

الى عدي مقدر يدل على الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله يوميئذ وكلا هذين لان

القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعده مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان

المضاف اليه الاول لم يحذف وانما جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قولهم

بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار داعي الاستكراه

فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة قال

بعضهم بعد موافقتهم المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي والذي اضيف

اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا

مع قول سيبويه وكذا تقول هذا العامل في نحو بين ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان الفصل كلا فصل

لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في يا تيم تيم عدي فهو اولى من قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها

رابعا في يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد

بن عمرو وهذا كما ذكر في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى في العلم الموصوف

بمنصوب اي صفة كانت لان تيم عدي عطف بيان الاول فهو كالوصف في البيتين **قوله**

والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلام يا غلاما ويا ابتاه وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت

فتحا وكسرا ويا ابتا بالالف دون اليا ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اختلف

في يا المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وكل

كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل

حركتها الفتح لان الواحد ضعيف ولا سيما حرف العلة ضعيفة لا تحتمل الحركة الثقيلة من الضم والكسر وقال بعضهم

اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر

انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حال

التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى تركيبها لم يطرد وضعه للمتكلم التي ليس فيها حالة التركيب علة البناء

على ثلاثة احرف فجاز ان جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوهما ومن ذا على كل

حال فلا شك ان اسكان يا المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن

الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدا بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والكسر مطردان في غير

النداء ايضا نحو جاني غلامي وان يا غلام بحذف اليا في النداء فلان النداء موضع تخفيف لانه يؤدي الى الترخيم

وذلك لان المقصود غير فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي نحو

جعلهم

مطلب والمضاف الى ياء المتكلم

اختلاف في ياء المتكلم

مطلب اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا

مطلب مثل يا تيم تيم عدي

حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء الكسرة وهذان الوجهان
لايكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل
الشهرة على الياء المغير بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا او قد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا
اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف واما نحو يا ابن واصله يا ابنا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد
يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة
الشاذة رب احكم ورب ربما ورد في الندبة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي
ليس بنادر طلبا للازدواج **قوله** وبالياء وقفا اذا وقفت على يا غلامي فبالهاء لبيان الالف كما
يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز
حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان
الضاد كما يجيء في الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت
مع ابقاء الفتح **قوله** وقالوا يا ابي ويا امي اي قد يجوز فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى ياء المتكلم ويزيد
ان عليها بجواز ابدال الياء تاء تانيث هذا عند البصريين وقالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما
وانما ابدلت تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم
والدليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها
ولو كان الامر على ما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم
فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكي يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليها بالتاء لانها
ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في نحو طلحة وعن قطرب خلاف تاء
اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما فتح
هذه التاء لانها بدل على ياء حركتها بالفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذفت
الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فتحمل للتثقل
الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت انها رخما بحذف الياء ثم زيدت مفتوحة كما في نحو قوله كليني
لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر الياء فيهما اكثر لمناسبة
الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه
جمع بين العوض والمعوض منه **قوله** ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف
الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف غير الام والعم والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت
منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه
لم يكثر استعماله نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان
عليه بامرين فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في
تخفيفه بالكثر من تخفيف يا غلا ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف ياء نحو يا غلامي
قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون
المقصود بالنداء هو المنادى له فقصد بسرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود بحذف آخره اعتباطا
قوله وهو حذف في آخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض
وعصا والافكل حذف لا بد فيه من قصد التخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط م

مطلب اخت وبنت

مطلب وترخيم المنادى

انه لا بد في كل من قصد التخفيف وهو العلة لكن هذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكر ان كان حد الترخيم
المنادى يخرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا
جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وهنا لانها بعد آخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير في
نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلا ي
اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الاولى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصي و
قاض لان الحذف لعلة لا اعتباطا ويخرج ايضا لام نحو يد ودم لانه واجب لا اعتباطا **قوله** وشرطه
ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء التانيث شرط ترخيم المنا دي
خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا
يكون جملة والشرط الاخير ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والثاني
كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المص مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم ينقل ولا مندوبا لان المندوب
عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه
داعي موته فيجيبه اي آل عكرمة واباعروة وهو عند البصريين في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار
مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب
وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك
الاوسط لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز
ترخيم الثلاثي علما ساكن اوسطه او متحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا عن تانيث وعلمية على
تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما
امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصريون ولا ترخيم الجملة علمين لانها اذا سميت بهما بقي
حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل
واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية ولكن بعد العلمية عن كل
واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا فلم
يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى
اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم
يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق
والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم
بدليل حذف التنوين منه وهو علامة تمام الكلمة لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف اليه بالنظر الى سقوط
التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع
للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع
ترخيم المستغاث الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة
مدة في آخره لاظهار التفجع وشذ المندوب من غير المزيد فيه قليل **قوله** ويكون اما علما زائدا وانما اشترط
العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ألقي منه دليل على ما ألقي وانما اشترط

في العلم زيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو ثم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف **فان قلت** المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو من **وما قلت** البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه يشبه المرفوع على ما قلنا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا عن الثلثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فكلمة ادني متعرض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبه وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها حتى صارت معتقب الاعراب فالاعراب فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابثة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبرنا سد التاء مسد التامة الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزوم حذفه في جمع التكسير نحو غرفة وغرف وكذا في جمع السلامة نحو غرفات وتقديره في نحو الدار والشمس ولبس لا في التانيث مثله الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر سواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم **اعلم** ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون في يا طلح طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بما هو بالبس حركة اخر اعرابية ولا مشبهة بها نحو ره وقه وانه وجيله وان لم يمكن في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى اعني المنادى الذي كان اخره تاء التانيث وبعضهم يلحق الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله فقد قيل النوق يا ضباعا ولا تكن موقفا مثل الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرف كرامه لان كرا ذكر الكروان ويخال المترد وهو مرخم كروان وصرفوه الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا نذل ابن خرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما رايا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخمت الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزال عليها شيء من الخارج فعلى هذا الامتناع عندهما في سائر التوابع **قوله** فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد فتمام ما حذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحد بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا لمعنى واحد لان كل واحد من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون لمعنى اخر فلهما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان وعثمان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين علما وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفي ودوي وكرسي

مطلب
الزيادتان سبعة اصناف

وانثا

والف التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار ولا من باب حمراء وقد جيء في التصريف ترجيح الوجهين فيه وترجيحهما تبا **قوله** او حرف صحيح قبله مدة كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زايدة وذلك لانه لا حذف في نحو عنزباة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا المدة غير زايدة لم تحذف كما في مختار ومسيح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين ما قبلهما حركة من جنسهما فلا حذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركين في نحو سنور وشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا حذف لهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كان للالحاق نحو سنور وبيرذون ملحقين بجردحل او لم يكونا له كعليق وقسط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى بحرف المد الزايد لكن لما لم يكن الا ان الترخيم حذف الاخير لم يحذف فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال بحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا **قوله** وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يحذف حذف المد ايضا نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا بوجه كما نحو عمار ومسكين ومنصور **قوله** وهو اكثر من اربعة احرف عندي قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون وذي يرخم بحذف الزيادتين لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون وذي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتي ثبون لانهما غير زيادتي بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل بلو ذو واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجيز يا حمراء منتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير الترخيم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من يرخم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم ترخيم المثنى وجمع المونث السالم على لغة الضم لئلا يلتبس بالمفرد فلا يجوز ترخيم المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو رخم التبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قايمة وقاعدة غير علم في لغة الضم لانه مذكر فيلتبس به واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر اذن من لفظه فيلتبس به قال المص الظاهر ان هذا اجراز الضم مطلقا في نحو قايمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لا جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم فيه على نية الاستقلال كان او على تقدير المحذوف والافلا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل ونظر على نية المحذوف لئلا يشبه المحذوف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حمد لايا وبرد رايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة الجميع والبصريون

ف

وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير

نحو حذف الالف الاخير لحسن البا عبله لكنه من الحذف **قوله** وان كان مركبا حذف الاسم الاخير
لانه لما اريد حذف شئ منه نكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كالعظمين متصلين عند
التركيب فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام لسبب
التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف
تقلب التاء هاء على اللغتين ولا تكلمه تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما
انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمة بالها ولان التاء تطرفت لفظا ولا توقفه على
تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشر واثنى عشر واثنتي عشر
حذفت عشر مع الالف والياء لان العشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين وثم لا يضاف
اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما مر في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه
ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفهما مع النون **قوله** وان كان غير ذلك
اي ما حذف حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير
ما حذف منه كلمة وهو المركب **قوله** وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو
وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم الثابت فيبقى الحرف
الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه
هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فكذا
صار ما قبل المحذوف في نحو عد ويد ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذف فوق
لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء
بانقص ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت
وفي نحو يا زيد بن عمرو وما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا ان النداء ليس مقصودا بالذات
بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب
فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض لما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما برأسه
نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما
بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم بسبب حذف حرف
ليس منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف
والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض
في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة
اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون
كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحاء بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو بنت قسورة
سمع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة كالالف معمول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما
قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تحرك فيه
بعد الترخيم نظرا الى نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين
دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يمار بالفتح
على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار من جاء الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما

ان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو اررت وحدث فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكسرة كما هو في هرقد
والفراء حذف الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في اررت بناء على اصله في هرقد
ناما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته اي لئلا يلزم ساكنان اتفاقا فانهم يقولون في المسمى
بمحاب بالمحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنقاء يبقون على سكونه
اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في المرحوم
معقول يا محم بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر ولا لحذف الحرف الساكن في نحو مدت
لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يكن ذلك في نحو حات اذا لم يكن للساكن
اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاض ويا اعلى في المسمى
بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في القاضي اصلها في الثبوت في بعض المواضع ومنها نحو
ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال وحدها عند الجمهور فتقول يا ثمو
لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قيل
في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء حرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت
جعل حرف محذوف في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من يجوز يا عم ويا سع ويا ثم
في ترخيم عمود وسعيد وعماد واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او
في حكمه نحو يا جار ويا مرو ويا قدي في مروه وقديه وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي
ويا مشترا في قاضيه ومشتراه وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة
نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثير قلب يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة
الا ويقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التفازي والاولي كما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم
المتمكن لعروض البناء وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتهما الفا تقول في علتان وبرذوان يا علا
ويا برذا وفي الكثير يا على ويا برذو لانك اذا نويت المحذوف لم يوار بالفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما
اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقا
ويا خزا في شقاوة وخزاية وفي الكثير يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة
اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من
الاصول رددته لا ما كان كيا شاة في ترخيم شاة اوفاء كما تقول في ترخيم شية وديه يا وشي ويا ودي برد
العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب
فان الاخفش يقول وشي وسيبويه وشوي وان لم يعرف ثالث الاصل ضعيف الثاني ذا اللين
كما تقول ماء في المسمى بلات وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول يا ثب ويا عد في
ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين
لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد فان اردت هذه اللغة اي
العلي الى قلب ما لا يكون منقلبا كما ترخم علتان وحلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدي
الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الف التانيث منقلبة عن شئ وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلا قال لان هذا
شئ عرض وليس ببنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير

له انه لا يرخم الاعلى بنية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقد علم ومسعود وصندلع
وعيفوان واجاز السيرافي ترخيمهما على بنية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الاترى انه
للكوز اتفاقا قال تقول في منصور على بنية الاستقلال يا منص وفي خصم باخفى مع ان ومة ليسا
من ابنيتهم ويقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعي ويا صندل ويا عنفو قالوا واذا رخمت صحراوي
على الغل قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء صرفته لان همزة ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي
منقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث بعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه
نظرا الى الاصل **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا و
اختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره مدا منه بناء على ان المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيد قوله المتفجع عليه دخل فيه المحزون نحو تفجعت على زيد فلم
قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه
الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها اتما انصرفت ودخلت في جميع انواعه
وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو حزناه ووا ويلاه ووا ثبوراه **قوله** واختص
بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وافراز يد يختص بالندبة ويا زيد مشترك بين
النداء والندبة وقيل وقد يستعمل وا في النداء المحض **قوله** وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
فتقال وا زيداه وا عبد الله وا طالعا جبلاه اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل
المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه مع النداء به وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى
لان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما
معنى لخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص
اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء والمشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجي
قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف في اخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان
مع وا او يا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة
حال على الندبة كنت مخيرا معهما تقول يا محمد بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة
نحو يا زيد ووا زيد ولم يثبت وقد يلحق هذه الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في
نداء البعيد يا زيداه والهاء لك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه **قوله**
فان خفت اللبس قلت واغلاميه واغلامكموه اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان
يكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف وتقدر الاعراب واضرب الرجلاه من المحكي
بنحو اضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات على مدة الانكار نحو واضرب
الرجلوه وواعبد الملكه ولم يثبت واما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون الانكار لان الندبة من
مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا معها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو
والياء فلا تقلب الالف واوا او ياء الا لضرورة كما يجي واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مدة ان يكون بالالف
بل بحرف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم
يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحدام وحيث اعلاما مشهورة فلا اجود
الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمص بتبعها مدى جنسها ولا يغيّر

حركة البناء للترديدا قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه
فتحت الكسر كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخر ناههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول
اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوا زيدانيه اكثر من وا زيداناه
لئلا تشبه بقفلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قنوداه واجمعت الشاميتينياه وان كانت الحركة
غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكمه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام
المخاطب وواغلامهوه في المسمى طفه لئلا يلتبس بالمسمى لفظهما والجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن
لا يخلو اما ان يكون منونا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه
وانما حذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز
الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع
المد حركة ما قبلها نحو واغلام زيدوه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة الحركات الاعرابية والثالث
كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان
الفا حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو واعلاه واعلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس
كما يجي في التصريف وقال المص بل يستغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما
مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راضياه ويا محمد وواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون
الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين
ولم يذكر سقوطها في المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس عندهما
واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص لحذف لبس بوجه وقال واغلامية اوجه اما لان
اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا بد عليهما من اخرى كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصلي
بدليل نحو لكن والمصطفاه ولا يرد الالف الى اصلها استغنا ثناء عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك
تقلبها لما الف مقصور نحو مصطفياه وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مد الندبة فانها لا يلزم المندوب
واما من قدره اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك يختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فيقول ذلك
في الالف لكونها كالف الندبة في الضرورة مجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا كقولك يا قاضياه في
يا قاضي وان لم تكن الواو والياء اصل هي الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه وواغلا
موافر بوا وواضربي اذا سميت بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدها اصليا بخلاف نحو
مد يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فعقدنا لا يعول بها مع انه لبس
في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما
ان شئت نحو واعاملكماه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه
وواغلامهموه والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستقلال كما يجي في المضمرات رُدّتا لمدة
الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في منهوه وغلامي واما الالف فقلبتا واوا او ياء للبس واما
الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو يا مناه في المسمى بمن وسيبويه يختارها قدروه اذا
منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع المذكر السالم ان اعرابه بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته و
جمعه وان اعرابه بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد ان ندبه من ان يلزمه الياء كما يجي

مطلب واختص المندوب بوا

مطلب آخر الكلمة لا يخلو ان يكون ساكنا او متحركا

مطلب والساكن لا يخلو اما ان يكون منونا او

في باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيداه وا قنسرنياه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته
بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع
في امتناعه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب
للنون فكانك قلت واثنانه وقال الكوفيون واثني عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا
يسقط الا في الاضافه فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين **قوله** وتلحق الهاء في الوقف يعني ان الحاق
هاء السكت بعد زيادة الندبة واذا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم توجبها مع الالف
لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا تجب عند هذا القائل مع
ذا لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها
الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا
لحروف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها ساكنة بينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء
في باب الوقف ومنع الهاء تحذف وصلا وانما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة
بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها
واثباتها في الاصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا
ووصلا في الشعر وفي غيره **قوله** ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه وا اسم مثل وا زيد الطويلاه
خلافا ليونس هذا الذي ذكر في المتفجع عليه اما المتفجع منه فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعرفه ويعني بالمعروف
المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال وا هذاه وانما ذلك
لتحصيل عذر النادب في الندبة عليه لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن
علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا حفار بئر زمزماه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد قام به
المتفجع عليه اشهر به وكذا وا حسناه وحمزه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء
كان معرفة قبل الندبة او لحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين
بذلك وموضع هاء الندبة ~~او لحرف الندبة بعد~~ آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف
نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها
المضاف لانفك عن المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تملك
الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضاف للمضاف وا انقطاع جبلاه وكذا يلحقها آخر الصلة نحو وا من حفر
بئر زمزماه ولذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وا زيد الطويلاه وقال
الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف
بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم
من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه ان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة
على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع
له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وا رجلا مسحاه وقد استشهد الكوفيون بهذا
على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما تركوا المندوب
في الاصل نحو وا زيدا باهداه **قوله** ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث
والمندوب نحو يوسف اعرض وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق يعني باسم الجنس ما كان نكرة

قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم تتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا
غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا وانما لا يحذف من النكرة لان
حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون الا في المعرفة لانها
مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هو اذن حرف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها
وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ان لا يحذف من
اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز يا الذي غير ان يضعف هذا لام كما لا يجوز الحذف من يا هذا
مع ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها ذا الرجل
وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في
الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في
النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة يدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف
النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجيء في الحروف [illegible] على هذا من المعارف
التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فشذ نداؤها
نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه
الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذكر
مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث فللمبالغة في
التنبيه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى بان مجازا
او لا تقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في المنادى المحض فلما نقلا عن معنى النداء الى معنى آخر مع بقاء
معنى النداء فيهما مجازا الزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول عنها ولم يذكر المص لفظة الله فيما لا
يحذف منه الحرف وهي مما لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما
فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف
الحرف لئلا يكون اجحافا **قوله** اصبح ليل اي ادخل في الصباح وهو صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس
بتوها به وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفركها له فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع
الاراقة بطيء الافاقة **قوله** اطرق كرا ارقيه يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان
النعامة في القرى ما ان ارى منكرا فيسكن ويطرق حتى يصاد وهو مثل [illegible] ام عامر
والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلو ايضا ومثل قولهم افتد مخنوق فانه
شخص وقع في الليل على سليك بن سلكه وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل
وانت مقمر اي انت آمن من ان اغيثك فخنقه فاستنجده [illegible] ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا
وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا **قوله** وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا والمنادى
مفعول به يجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فلانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم
قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرا الا يسجدوا بالتشديد

مطلب انه قد جاء اسماء لا يستعمل في غير النداء

اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت في لام لا ويسجدوا مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا او لا زائدة
اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز
ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا واعلم انه قد جاء اسماء لا
يستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل مرخم فلان وان ذكر الا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم
من تجويزه نحو يا ثم في يا ثمود ولو كان مرخم فلان لقيل في المؤنث يا فلا بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان
ويا ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء
والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو خبث
ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسه عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها ومفعلان
سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة في غير النداء كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف
ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص ح
وذلك بان يأتي بأي ويجري مجراه في النداء من ضمه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف اليه ووصفه بذي اللام وذلك
بعد ضمير المتكلم الخاص كانا او المشارك فيه نحو نحن وانما لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله
بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام
الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم وكل هذا في صورة النداء وليس
به بل المراد بصفة اي ما هو دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص
لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص
اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب
فكره استعمال علم النداء في الحال مع معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني
كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا
من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء علي أقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة
الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف
وقد يقوم مقام اي المذكورة اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور واما معرف باللام نحو نحن العرب
اقرى للنزول او مضاف نحو قوله صلعم انا معاشر الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء
وربما كان المنصوب علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء
معشر وآل واهل وبني قال انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص لكن
ليس الاختصاص فيها محظورا قال المص المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام نحو
يا ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بناء المقدرة كما في
ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب
انتصاب نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء ونصبه انتصاب المنادى اجراء لباب
الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة
فلانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة
بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة

مطلب ما اضمر عامله

لا الذي يأتي بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا وليس من هذا
الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو امرأته حمالة الحطب نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير
البائسات ولا نطير ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا نطير وهو اعني او اخص في الجميع و
امدح واذم واترحم كل في موضعه هذا ما قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد
اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله وامرأته حمالة الحطب ينصب على ما
شبه به في الفخ شيء مما قبله كقوله لحى الله جرما كلما ذر شارق وجوه كلاب هارشت فازبأرت وقال اقارع عوف لا
احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل
المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابيهما فهو مثل قولك اجتمع اسماء باك ولجب اخوك الصالحين فاما
ان ينصبه على المدح او يرفعه على اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا زيد ويا عمرو
الطويلين فهما ضعيفان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا
بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا
جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح والذم والترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو
عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف **قوله الثالث** ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وعمرا مررت به
وضربت غلامه وحبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست انما وجب اضمار
الفعل هنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب بعده واظهار الفعل يغني عن
تفسيره فحكم الناصب هنا حكم الرافع في قوله وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا
عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه اما الفراء فان صح المعنى
واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما الغير ان اختل احدهما بتسليطه عليه
فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا مررت به في
قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل
مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا لانه
واحد لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون ذلك تسليطا على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيدا لايقاع الفعل
عليه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه وهو بدل الكل من المنصوب
المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا
اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا
في داره وزيدا لقيت عمرا وزيدا بكونه مضروبا في دار زيد وهو لك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه متعلقا لك هو ولحو زيد وان
كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدرا
نفس ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم
في باب الفاعل ولا يجوز عندي ان يرتكب ان ارتفاعه او ينتصب بالمؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر ح
لان الفعل بامتناع من جميع النحاة لا يرفع ما قبله **قوله** كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك والاسد يتقوى به
فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه **قوله**
او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسم الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا

في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كالحي ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة
لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون
المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه
اما قبل الاسم المجرد نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف
الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه الغلمان وما زيدا ضاربه ابكدان ابن يضربه الغلمان قوله
مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم
المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب
لان عامله ظاهر وهو الفعل المتأخر وعن نحو زيد قام وزيد قام ابوه لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله
حتى يقال انه اشتغل عنه فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل
عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله كما تقرر في مكانه فلم يبق
الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله
او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير
نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل يشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف
او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه واما عطف عليه
موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من
المتعلقات قوله وكلا ارايتم اصحابا تفعلونه صحيحات بالطالعات لجرم مما اشتغل فيه بنفس الضمير او التقدير
يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون عامل المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير
منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا
او محلا او انتصاب متعلقه الا ترى انك تقول هندا ضربت من يملكها او مررت بمن يملكها والضمير مرفوع
والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها [اي لفظا او محلا] واحترز بقوله يشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كانت ولحوق انما نحو زيد اني ضربته وعمرو ليسكن
يضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم تجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب
تصدره كم نحو زيد كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف
التحضيض نحو زيد هلا ضربته او الا ضربته او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد
لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيدا لم اضربه ولن اضربه اذ
العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما لن فتقبل ذلك
فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه
الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت ان لا تخرج ومع
هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر
الكلام ليغير مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدره حرف
الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل لا الشرط ولا الجزاء فيما
قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضربه يضربك ومنها الاسماء التي

فيهما

فيهما معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضربها اضربه اذ ايكم يضربها واحترز ايضا عن الاسم الذي يعمل فعل
التعجب لا ينصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو ازيد انت
اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت
وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد ناته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان
في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملتا
فيهما لكان كل واحد منهما مع معمولهما المتقدم عليهما كلاما فالرفع اذا واجب في نحو ايهم اضربه يخبر على انه
موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في زيد انا يضربه خير وزيد رجل يضربه موفق وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث
لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم فيجب الرفع في زيد
والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل
الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيث الحقيقة جملة مستانفة لكن صيرت
الجملتان في صورة جملة قصد الاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجترئ بعمله فيما ذلك على
الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل فيما بعدها فيما قبلها وهل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة
خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند
الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظنهما منطلقين لانه لا يجوز في الاسم الا الرفع على
الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل لم يجز وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المتقدم
على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان
الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب
ولا العكس اعني كون الفاعل مفسر المفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير
المتقدم لان الغالب ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون
تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته
على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله وما لم يكن المفعول الاول
في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول حقيقته في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى
الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا
وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما سوى صورة المفعول مع تاخر رتبته
واما نحو ضرب زيد نفسه وما ضرب زيد الا هو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير
المضاف اليه لاجل الاكتساء بقبل واذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا يجوز في الفاعل زيدا
لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر
حتى اجاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثل لا يضرب الا اياك ولا
يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على ان الضمير لهذا اذ ليس نفس المفعول هو المفسر
وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو الذي ضربت زيدا
اضرب اي ضرب زيدا الذي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضربت ومنع الفراء المسئلتين وينبغي
ان لا يجوز نحو ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون

هذا ج

ه

معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يغير الفاعل المفعول
اذا كان متصلا وكذا العكس لما ذكرناه لا يغير ما اضيف اليه الفاعل والمفعول فلا يجوز غلامه هند ضربت كما
اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مقصور والقياس ايضا يرفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير
الى لفظ المفعول فلا يحتاج الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه الى التفسير الى نفس الفاعل فكذا
ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده فان ذيل كل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا
يحترز بقوله مستقل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف
العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان
ما بعدها من ذيول ما قبلها فلكن وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شئ مما قبلها
من ذيول ما قبلها ~~فلكن وقوع معمول~~ ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما
بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جوابها
لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم
للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما
بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها
للغرض الذي نذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء المتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط
فما بعد الفاء لاجل كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان
الاصل اما يكن شئ فاجلدوا الزانية والزاني لم يعمل ما عمل بقوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء
في حروف الشرط وشغل فاجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض
التأويلات ويجوز ان يكون تقديره هذا كذا فليذوقوه ولمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالتقييد المذكور
الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فلانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله فيخرج على هذا ايضا قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا
يخرج زيدا اضربنه او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم وقال البصريون انما لم ينصب
الاسم المذكور الا ما قبل فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب
ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بناء الاسم المنصوب
المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا
ايضا هذا زبدة الكلام **فان قيل** اشتراط هذا القول ~~هذا~~ ينتقض فساد كون الناصب مقدرا
مفسرا بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب
ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب الاطراد في مفسر عامل
الرفع وفي نحو امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل ومعمول المفسر كما ذكرنا وان لم يصلح وكان له محل غير التفسير
حمل عليه وان لم يكن له محلا اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا فمن نحو زيد مثل ضربته وهلا

ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ
هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محلا آخر اذ جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا
على الاسمية ولا يجوز فعل ما تقدر لا لحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في لزيد قام بل
هو زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل
مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام
ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أانت
زيدا ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما قدمنا فبقي خبر المبتدا وهو زيد ضربته
بلا همزة الاستفهام فرفعه اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا
كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا
لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخله على الفعل وقال
الاخفش في أانت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر
وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه
ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم
الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعل هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا
اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض واما مفسر
الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة اي كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه قوله
او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذا اللفظ اعني او مناسبه والظاهر انه ملحقه ولم يكن في الاصل اذ
المص لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لابد منها والا خرج زيد مررت به وايضا نحو زيد ضربت غلامه لانه
لابد هناك من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على
زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا بل قصدت انه اهنته بضرب
غلامه فالمناسب اذن يطلب موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك معنى لكن لا يمكنه
ان يعدي اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فقد تنافدوا وقد تفاحق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون
الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت
بغلامه والاولى قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه
على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد
مفعول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن
نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع
قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا واضرب المقدر بعد زيد المبتدا خبر عنه اي ازيد ضرب عمرا
ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرو مفعوله اي اضرب زيد عمرا
اضربه كما تقدم من مذهبهما واما نحو زيد عمرا اضربته فالفعل يحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب
لفظا قبله نحو اليوم عمرا اضربته والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن
الاسم المحدود قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخبز اللحم اكل عليه وازيدا انت تحبس

عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرو واليوم ضربه وقد تتوالى اسمان منصوبان بلقد برن
او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربت
اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته **قوله** ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكر على ضربين
اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيد ضربته اى ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ
غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثانى على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى
الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت
به فان جاوزت المقدر قبل زيد بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى بغلامك او باخيك
او فى اى شئ كان لاستواء معناه باعتبار المفاعيل وان لم يكن هذا ناظرا الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع
معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل الظاهر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت
المقدر ههنا قبل زيد اليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه
او ما يجرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى
اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف
جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد
فى كل فعل يستعمل بضميره او متعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تفسير العامل المقدر رافعا
كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدر بلا واسطة قدرت لفظ المفسر بعينه كما فى ان
زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك
ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان
اكلت عليه اى ان لوبس الخوان لابسته وان قلت الخوان اكل عليه اللحم فالك ان تضمر لابس وفاعله ما اسند اليه الفعل
المبنى للمفعول اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد وذلك ان تفصل بان تقول ان كان
هناك فعل متعد اى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان
جوز زيد وان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيدا ضرب
غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت
بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
فتقول فى ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق
زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان
لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام
غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه ويضمر فى العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا
متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد متعديا مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه وان
زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد مررت بغلامه وان جاوزت متعلق زيد بغلامه وان لم يوجد متعد
بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست
زيدا اكل على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار نحو اليوم زيد ضربته
لم يتفاوت الاعراب الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا او الجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور
مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيد عمرو واضربه اى ان ضرب زيد عمرو واضربه

فيلا

فلا اشكال وكذا فى ان زيدا عمرو واضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس
اللحم الخوان **قوله** ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلاف او عند وجود اقوى منها كاما مع غير
الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب
نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا
كان الفعل مشتغلا بجار به يحقق فاعليه الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لان ما حقق
فاعليه الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب
وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا الى بما بعد اذا
المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكما مر ثم **اعلم** ان المص ابتداء باختيار
رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء من يقول بالابتداء
عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب الفعل
قوله عند عدم قرينة خلافه والضمير فى خلافه الرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور
اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر واما الجر فلا يدخل لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب
لفظا بما بعده لو سلط والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقراين
التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الاعراب على ما يجئ شرحه ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد
مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدم ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب
التى سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى
حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط فى اللفظ
حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر
دون النصب **قوله** او عند وجود اقوى منها اى عند وجود قرينة الرفع التى هى اقوى من قرينة
النصب وقرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا اما واذا المفاجاة
اما اما فتجامع بلقة من قرائن النصب هى مع احديهما مغلوبة ومع الاخرى غالبة اما الاولى فالطلب على ما
ياتى والاخرى بان عطف الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا بالجملة الاستفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع
من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة معطوفة على فعلية كما فى
اما اما فانما يترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب فى مثلها معهما انما
انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرو اكرمته
او لقصد التناسب بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته فى جواب من قال ايهم اكرمته
فاذا صدرت الجملتان بما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا فى جواب ايهم اعطيت
فان اما من الحروف التى يبتدأ بعدها الكلام مما قبلها ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب
معها لكون وضعها لقطع مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجحت بسببها الجملة الى ما كانت
فى الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما فاما فى التقدير ليست مقتضية للرفع
لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها
فى الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام
من الحذف والتقدير واما حتى فى نحو قوله القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهى وان

كانت تستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم
يكن الرفع بعدها اولى فهي كساير حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو
الامر والنهي والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو هل زيد ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم
معها كما تقدم واما مع الثلثة فهي مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة
لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص
الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله مع
بل اسم لا وجبا فلم يمكن جعلها فعلية بغير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد
هل ضربته وعمرو لا تضربه واما قولهم ان ذلك لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية
التي لا تحتملها الا ساوان بعيد بحرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه زيد اطلب منك ضربه
مقصوض يكثر في الجملة الاسمية بعد قرها عما لخرج عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو زيد منطلق و
ليتك عندنا وكذا ايكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليسك قتله ولا يجب في خبر المبتداء احتماله للصدق
والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فمقول لما
كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما الليت من قراين الرفع كما يناني التعارض في نحو اما زيد فاضربه
بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير ويرجح الطلب اولى لكثرة الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الا
ستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء لما يقع اما لكن النحاة قالوا
انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذا اولى من النصب
مع جواز النصب نحو قام زيد واذا عمرو يضربه وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يلي بعدها الا
الاسمية فقد نافيها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف
بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية
للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعه نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم
السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع **قوله** ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف
النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي اذ هي مواقع الفعل وعند خوف لبس المفسر بالصفة
نحو انا كل شيء خلقناه بقدر هذه قراين تختار معها النصب في الاسم المذكور **قوله** بالعطف على جملة فعلية
نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين
وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه
فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه و
الظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة **قوله** وبعد حرف النفي هي لا وما وان قوله فلا حسابا حوب
به لسم ولا احد اذا ازدحم الحدود وكذا ما زيد ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة
لمضمون الفعل ما يلاقيه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه او الى وليس ولم ولما وان من هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا تقدر معمولها لضعفها في العمل فلا تقال لم زيد اتضربه ولا ان بكرا اسعده كما تقال ان زيدا اضربه
او ضربته لقوة ان لجزمها الفعلين واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعدها
واجب الرفع لكونه اسمية والجملة بعده خبر نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاء ما عن العمل

الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله مثله نحو ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجه الفعلين الى مرفوع
واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم فيه اي في قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في
قوله مع فانما لا تنمي الا بالابصار **قوله** وحرف الاستفهام علة اولوية بالفعل كعلة اولوية حرف النفي
قال سيبويه جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب
المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام
بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع
الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام
حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد
خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتداء فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى
قد اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي خبر المبتداء فيها فعلية نحو هل زيد
قام واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت
عنه فان احد جزئي الجملة التي يدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان يوليه اياها وكلا
يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيد اضربته وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر
نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او
النصب في نحو ان انت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيد ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام
مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح
القبيحين كما ذكرنا في امل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء محقق لزوم اصل المتطفل عليه
اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قايم لان الفعل معدوم
وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المجرور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة **قوله**
واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون
الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مايل الراس ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز
وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهر الفعل نحو اذا جاء زيد او
مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء **قوله** واذا الشرطية يعني مذهب سيبويه
والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم توجبا الفعل
بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهر في تضمن معناه لكن ومتى على ما يجيء في
الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ذكرن وهو ان بعضهم
يجوز في جميع ما ذكرنا ويذكر انه ينتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم
ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد مثله بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس
اهلكته واذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان هلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا التقدير على هذا مذهب
المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا
امكن **قوله** وحيث حيث دالة على المجاز في المكان كاذ في الزمان نحو حيث زيدا تجد فاكرمه
ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا وانما تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقا

نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما لحوحيثما فهى وساير الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو من
وانيما لا انفصل بينهما وبين الفعل الا عند الضرورة وقال فمن واغل ينز لهم يحبوه ويعطف عليه كا مدى الساق
وقال صعدة نابتة فى حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب
واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها **قوله** وفى الامر والنهى قد تقدم ذلك بعلته **قوله**
وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا
وانك لم تملك احدا منهم الا بالاشتراك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل
فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كلا فيحتمل
ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود
ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك فهو
بعشرين فالمبتدا على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكى اعم من اشتريته ومن اشتري
لك او من حصل لك منهم بغير الشراء من وجوه التملكات والمبتدا على الثانى لا تقع الا على من اشتريته
انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكمن
ذلك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكمن ايضا لك منهم
جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى
المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورده المص من الكتاب العزيز اعنى قوله تع كل شئ خلقناه
بقدر لا يتفاوت المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذا للتمثيل وذلك
لان مراده تع لكل شئ كل مخلوق نصبت كلا او رفعته سواء جعلت خلقناه صفته مع الرفع او خبرا عنه
وذلك ان قوله خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تع لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد
منها اسم شئ وكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن
غير متناه فاذا تقرر هذا اذا قلنا ان معنى ان كل شئ خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر
وعلى ان خلقنا صفة كل شئ مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء
خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب
ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او تم او غلام ايهم رايت فيقول
زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السوال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب
الزيدان احدا فقلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائى النصب
اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان
فى اللفظ مبتداء فنصب هندا اولى لانه كان قيل يضرب زيد هندا **قوله** ويستوى الامران فى مثل
زيد قام وعمرا اكرمته يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر
فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى
فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما اسميتين وان يكون عطفا
على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع لتناسبهما فى كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع
اقوى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية
وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرا اكرمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على

الصغرى لانها خبر مبتدا والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع والواجب فى الجملة التى هى
خبر المبتداء رجوع الضمير الى المبتداء وليس فى عمرا اكرمته راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهى انه يجب فى
المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش
وهى انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافى وهو جواب
عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل بيان جملة اسمية الصدر معطوف عليها التى معطوف
عليها او على الخبر منها وتصحيح ذلك بزيادة ضمير فيه نحو عمرا كلمته او فى داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت
سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد منه اذا كان جملة عن ضمير فيصح المثال اذا اراد واجاب
بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يعلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى قولهم رب
شاة وسخلتها وردّ بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتى فى باب المضمرات واجيب عن الوجه الثانى بانك تقول
زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب
ابو على عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان يعطف جملة لا اعراب لها واشد
الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافى ثم ان مثل هذا المثال اختاره سيبويه مستويا بين رفع الاسم
ونصبه على ما يوذن به ظاهر كلامه ومنع الاخفش خلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو على على ان الرفع فيه اولى
من النصب وان زدت فى الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المسند الاول فلا خلاف فى جوازه ومثل هو لك
زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى فى بكر الوجهان لان اسم الفاعل انما نصب
المفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قايم غلاماه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمى الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول لم يتم مشابهتهما للفعل كما ياتى فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل
نحو زيد مصرى جاره **قوله** ويجب النصب بعد حرف الشرط والتحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته
حرف الشرط ان ولو زيدا اكرمته واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع يختار بعدها على ما تقدم لان
النصب فى اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ بغير
مفسر بشئ فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن شئ وليس للشرط حرف غير من الثلثة الا اذما عند سيبويه
لكنه لا انفصل بينها وبين معمولها اتفاقا الا فى الضرورة ويمتنع الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب
نحو اذما زيد قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا فى متى وحيثما **قوله** حرف التحضيض هو اربعة
قد يكون للتحضيض هلا والا ولولا ولوما عند الخليل الا المخففة كما حكى من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير
الا ترونى وحروف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها
اما مفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما فى قوله يعدون عقر النيب افضل مجدكم بنى ضوطرى لولا
الكمى المقنعا اى لولا يعدون وكذا ان ولو اما فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف
ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين والاشكال ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفى والشرط والتمنى
معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على
ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعمل
فى القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها
بالافعال كالا للعرض على ما يجئ الكلام عليه فى اسم لا لنفى الجنس وكذا اذا الشرطية فان المرفوع فى نحو ان
امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان مبتداء والمشهور وجوب النصب فى ان زيدا ضربته والا

حرف التحضيض هو اربعة والعرض والاستفهام والشرط والتمنى والنفى

يضربه في الغرض **قوله** وليس مثل أزيد ذهب به منه فالرفع أي فالرفع واجب وإنما قال إنه ليس
من هذا الباب لأنه وإن كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه أي عن العمل فيه أي عن نصبه لأن مثل
الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره أو متعلقه أي بنصب ضميره أو متعلقه
ضميره لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك أزيد ذهب به خرج زيد عن الحد المذكور
بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على أنه جوز ابن
السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول إسناده إلى مصدر مقدر أي أزيد ذهب الذهاب
فيكون المجرور في محل النصب فينتصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص
مع المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة إلى المسند
إليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا كما إذا ذهب تخص زيدا ذهب فاللازم مفسر المتعدي
كما ذكرنا مثل عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو أن زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس أي ضرب زيد
ضربته وكلاهما خلاف الأصل إذ الأصل موافقة الاسم المجرد ونفس ضميره أو متعلقه في الرفع أو النصب
أو ضميره أو متعلقه تابعه كما أن عامل الضمير والمتعلق نايب عامل الاسم فسوى في أن زيد ذهب أو
ذهب به أو ذهب غلامه أو ذهب بغلامه رافعا وسوى في أن زيدا ضربته أو حق عليه الضلالة أو ضربت
غلامه أو حق على غلامه الضلالة ناصبا **قوله** وكذا كل شيء فعلوه في الزبر أي ليس من هذا
الباب لأنه خرج بقوله مشتغل عنه أي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصب كل
شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع إذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء أن علقنا الجار والمجرور بفعلوا
ونحن لم نفعل في الزبر أي في صحايف أعمالنا شيئا إذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا
فيها الكتابة وإن جعلنا الجار صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحايف أعمالهم هذا وإن
كان معنى مستقيما إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد منه ما أريد في قوله كل صغير وكبير
مستطر وفعلوه صفة كل شيء أي كل ما فعلوه مثبت في صحايف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه وإلا فالمختار
النصب جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لأن ما بعد الفاء قد يعمل في ما قبلها كما في وربك فكبر إلا أن القراء
لما اتفقوا على الرفع إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار
كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وجها خرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم فيه غير المختار
منقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدة كما في قوله تع إذا جاء نصر الله أي قوله فسبح كما في
في الأوجه المنفية أو يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر وأما اليتيم فلا تقهر وأما إذا
لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الآية من حيث تكون الألف
واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط لخبر المبتدأ كالجزاء
وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه
عنه بضميره أو متعلقه وقال سيبويه هما جملتان أي الزانية مبتدأ محذوف المضاف أي حكم الزانية
والخبر محذوف أي فيما نتلي بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا أن حكم الزانية فيه والفاء عنده أيضا
للسببية أي إن ثبت زناهما فاجلدوا فخرج أيضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما تقدم **قوله**
وإلا فالمختار النصب أي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار

باب الفعل المفسر المشتغل

النصب لقرينة الطلب التي هي أقوى قرائنه وبتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه كما في تقدير سيبويه
هذا آخر شرح ما ذكره المص **واعلم** أن ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور أو متعلقه
إن وقع بعد إلا فالفعل المقدر ينبغي أن يكون مثبتا فيقدر في نحو أن زيدا لم يضرب إلا هو ان قام لم يقم
إلا هو في نحو أن زيدا لم يضرب إلا إياه وذلك لأن الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم
المشتغل به من المفسر الا ترى أن أحد واقع من استحار كل المقدر مقام الضمير من استحارك المفسر
وكذا زيدا في أن زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد إلا إذا كان فاعلا
أو مفعولا مثبتة لا غير لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد الإثبات غير الموجب وليس مثل الاسم المذكور
حتى ينقض نفي الفعل المقدر كما انتقض إلا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق إلا إضمار الفعل الموجب
ليوافق في المعنى المنفي المنقوص بنفسه بالإثبات زيد في حقنا ليوافق في المعنى لم يقم إلا هو وكذا انصب هو ما
يوافق لم يضرب زيدا إلا إياه وإذا تقرر هذا قلنا قد يكون المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد
يكون فيه ضمير ومتعلق به أي المتخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين فالأول على ثلثة
أضرب لأن الضميرين إما متصلان أو منفصلان أو متصل فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعل رافع
لذلك الاسم المذكور أو إضمار ناصب مثاله أن زيدا لم يعطك إياه إلا هو فإن نصبته اعتبارا بإياه قدرت هكذا
لم يعطك زيدا لم يعطك إياه إلا هو ولو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك إلا هو وإن رفعته اعتبارا بهو
قدرت هكذا أعطاك إياه زيد لم يعطك إياه إلا هو لأن المشتغل به إذن بعد إلا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم
وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال إذ الفعل لا يرفع ما قبله وإن كان أحدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار
بالمتصل يعني إن كان مرفوعا أضمر الرافع وإن كان منصوبا أضمر الناصب فالأول نحو أن زيدا أعطاك إياه
وإياه راجع إلى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون أحدهما منفصلا وكذا أن زيدا لم
يضرب إلا إياه والتقدير أن أعطاك إياه وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إياه ولو اعتبر المنفصل لكان التقدير أن
أعطاك زيدا أعطاك إياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير منفصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول
في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط أن زيدا أعطا فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت
المنفصل في زيدا لم يضرب إلا إياه لكان التقدير ضرب زيدا أو بالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز والثاني أي
المتصل فيه منصوب نحو أن زيدا لم يضربه إلا هو أي إن لم يضرب زيد لم يضربه إلا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان
التقدير أن ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وإن كانا متصلين
ولا بد وأن يكون الفعل من أفعال القلوب أو مما الحق به كعدمت وفقدت وإلا لكان ضمير الفاعل والمفعول
في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها نظرنا فإن كان الاسم المذكور ظاهرا وجب
رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو أن زيد علمه قائما أي أن علم زيد علمه قائما إذ لو نصب لكان التقدير أن علم زيد
علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز إلا في أفعال القلوب لا غير مع تقدم المفعول
نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط أن زيدا علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وإن كان الاسم
المذكور ضميرا راجعا إلى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا لكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد
إن إياه علمه قائما أي إن إياه علم قائما ويجوز أن هو علمه أي علم علمه قائما اتصل الضمير المتصل لما ظهر عامله وبالتسليط
إن إياه علم قائما ويجوز أن هو علمه قائما أي أن علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل وأما المفسر الذي معه
ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو أن زيدا ضرب غلامه وأن زيدا ضربه غلامه وأن زيد وغلامه

وان زيد مر غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصب
اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا وضرب لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا فقبل
من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول الظاهر
مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيد
ضرب وغلامه هند ضرب فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا الابس وان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب
ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه
الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب
غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيد ضرب
غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى مع الجانب
الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير
النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب
غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص ان زيدا لم يلابس
يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان لضميري الاسم المذكور فيحتملان رفعا ونصبا نحو ان زيد
ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اي اخو زيد ضرب اخوه
اياه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب
اخوه وعلى التقدير المص ان زيدا لابس يضرب ابنه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم **قوله** الرابع

> مطلب الرابع التحذير

التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق
الطريق مثل اللفظ المحذر به نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد محذر مع انه ليس بمحذر بل هو آلة التحذير **قوله**
هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذلك التحذير
لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه يتلوه معمولا
لبعد مقدرا واما لفظ المحذر منه مكررا **قوله** تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي
بان يقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق هاهنا فيه بعض السماجة من
حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي حفظته ولو قال بتقدير
نح او بعد كان اولى **قوله** او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فينبغي عطفه على قوله
معمول بتقدير من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر
ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث
ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه
لان او هاهنا منفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في جاءني زيد او عمرو وبلى لو كانت
منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم بعد ولكن مقتول او مشي بمعنى بل انا
امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما في حروف العطف قال سيبويه في قوله تع ولا
تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضراب بمعنى بل فيكون للاضراب
عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا هاهنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق فلا يستقيم فعلى كل
وجه في لفظه نظر وضابطة هذا الباب ان يقول كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكورا بعده ما هو

المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل في
الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وراسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يكون الا
مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من
وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي
والشر نحو لا احذر ونحوه وقال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياي اذا قيل منك واستجاب كانه
يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر حذر كما في اياك وقول سيبويه اولى
ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر رضي الله عنه لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب
بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اي لا ابعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب
وامر المخاطب اي ابعدوني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو
الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما
او مخاطبا او غائبا واجاز نوح ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير
المعمول للتاكيد لا يجب حذف العامل كقوله تع دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو اولى لعدم سماع ذكر
العامل مع تكرير المحذر منه ولانا نقول انه كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمه اختصاص وجوب الحذف
بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه
على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال
قال المص كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا
انفصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا
النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يمكن ان
يكون متصلا لان عامله مقدر كما مر في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى
عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد ونحوه باظهار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل
والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك
ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المنفرد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي
فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل
حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكر في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد
صرح السيرافي بجوازه نحو اياي ضربت وايضا الظاهر في كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى
الحصر وان منع المص في شرح المفصل عند قول جار الله انه بمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد
اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف
فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك عن الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد الاسد بعد الاسد
عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لا ببعد الاسد عن نفسك بان يتباعد عنه فكانك الاسد الاسد **فان قلت**
المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف **فالجواب**
انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة
انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد **قوله**

إياك

ونقول من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول الاسد لامتناع تقدير من اذ جاء
المحذور منه بعد المحذر واما ان يكون مع ان اولا فالذي يغتفر ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع
الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي
مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو
حذف الجار لان ان حرف موصول طويل بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها ثابتا وبل اسم فلما طال لفظا ما هو
في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع الجر وكثير ولحو وكذا ان
المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل
والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله
لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب وقعا الخير اي على
وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا
لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع فان قيل حذف العاطف قلت حذفه ايضا
لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاد كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا كما قال ابو علي في قوله به ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي قلت واما قول الشاعر فاياك
اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد
اي المحذر منه مكررا والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان يماري فيحمل
في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق
ولا يلزمه ان يدعي ان الواو والتي فالمحذر بمعنى مع وقد ترك المص بابا اخر هو التحذير اضمار فعله قياسا وهو باب
الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجاء بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه
ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب خلافه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلاف من العطف فلا خلاف
في عدم وجوب الحذف ~~كما هناك على نظم~~ وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع **قوله** المفعول فيه ما فعل

هناك ح

مطلب المفعول فيه

فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو
قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد جعلت لفظ ضربت اليوم اي كلمة ضربت اليوم
والضرب الذي هو مضمونه فعليه امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو لك
يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل كذلك لا يذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن
في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال
بعد وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديرها وشرط نصبه تقديرها
واما اذا ظهر فلا بد من حق هذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
في والاول ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **قوله** وشرط نصبه تقدير
في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست

مطلب وظروف الزمان

وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اي
مبهمها وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان
او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت ما له نهاية تحصره سواء كان نكرة او معرفة كيوم وليلة وشهر

ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان **قوله** وظروف المكان ان كان مبهما قبل اختلف في تفسير
المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك واما مك منتصب بلا خلاف على الظرفية
وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل والخلاف
في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمحدود ويدخل في المبهم
الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحف وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم
جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانب عمرو والى
جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار
وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المص لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت
له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسمى بالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يجز فرسخا بالنظر
الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر
داخل في مسماه كالاعلام للمواضع فانها اعلام لها باعتبار غير تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء
لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو
خلف وقدام وعلى وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي
ان يستثنى من المبهم في قوله انضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا
ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث
شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقعد مرعى
بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من
المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب انضا
على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والماوى والمبيت والمقيل
والملقى تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويته ماواه وسدت مسده وانتصبه ايضا كل ما
فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون
وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزي قال اسع واقعد ولهم كل
مرصد قلت معه واقمت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك
ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين
المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكر المص في الكافية ثم
قالوا وحمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت وانتصب انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام
قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام فيه في لفظ
مكان بل لكثرة استعماله لحذفت منه في تخفيفا ولا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب
الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين
ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الابهام فان معنى ابتداء الفرسخ مثلا
لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما والقدام خلفا يمينا وشمالا اذا
واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله

مطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن للفظ الفعل دلالة على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية
لان كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو
غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التعيين والتبديل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما
انتصاب نحو قعدت مقعدك وجلست مكانه ورميت مرميه فلكونه متضمنا لمصدر بمعناه الاستقرار
في ظرف مضمونه مشهور بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف المضرب
والمقتل فلا جرم لم ننصبه على الظرفية الا بما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان ظرف
الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل
يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة
وكذا قوله والفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة لان الفعل لا يدل على المكان
المبهم اصلا لان المقصود من الدلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان
عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله
ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله
وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان
او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة بحذف حرف
الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد
فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر
ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعد نحو دخلت في البلد
وكذا نحو قوله تع وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدره دخلت على الدخول
والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا مرجحان كونه لازما غير متعد على
الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله
فلا تعسكم قفا وعر ارضا ولا تبلغن الجبل لانه ضرعداي في تقاد في عوارض وحمام وضعان ومثله قوله
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان
يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد
القابلة ومنزلة السعاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل
الناصب له من امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان
تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن
كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سريت فالاول نعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا
لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا او محدودا كان كيوم الجمعة اولا
كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد والظرف الجائب
به لمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه مختص ولو قلت الثلثة
الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم في
جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا اذا لم يكن صالحا الا للتبعيض

فهو له كيوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد وكل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود
فما صلح لهما وهو المختص المعدود واذا كان جوابا لكم استغرقه الفعل ولبس ايضا كل ما يصلح جوابا
لمتى كالمعدود والذي لا اختص نحو ثلثة ايام وشهرا وسنة فما لم يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود كيوم
الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود
المختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا
لكم يعني الليل ومعطوفا عليه النهار لقوله تع يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير على النهار
او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم
وصفر الى اخرها ما دام لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير وقال
لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرق
السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مسندا الى رواية
عن العرب فهو ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث المعنى فقوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا
ليس بمعنى العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا
وليذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المنصرف من الظروف ما لم
يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد تجر متى بالى وحتى ومجرورا بالى انضمام عدم تصرفها ومن
الداخلة على الظروف غير المنصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب
واما نحو جئت من عندك وذهب من لدنك فلابتداء الغاية والمنصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او
جاره بمن مثل الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وصباح ومساء
ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته ونحو بعد اذ انزلت
ومن المعربة غير المنصرفة بعدات سحر وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمن
وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق بهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات
ولا قياس عليها فلا تقل ذات شهر وذات سنة وهذه كلها يلزمها الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعر
هم غربت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا ما تتصرف
كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواتها يجيء في باب الاضافة
وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك للرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك
ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير منصرفة موقوف على السماع
ومن المعربات غير المنصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح
ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرته وسحر عشية وعتمة ليلتك
ومساء ها فتقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة تكونان ايضا علمين ولا بد
بهما غدوة يومك وبكرته كما يجيء حكمهما فيكونان ايضا منصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني
على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف
المعينة لازما للظرفية واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة
فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم
لا باداة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر

مع تعينها فتعرف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت
امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان
من قاعدتهم المتقدمة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا ولا معرفا بلام العهد سواء
كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق وهو يه فقد عمت الرسول بل وجد شي من جملة هذه الاسماء المعينة
ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام ليحصل السببان وقال بعضهم انه عند
تعينه متضمن اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى
وبكرة ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا
ادري ما صحته ولحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذا لم يسمعا
الا منونين وكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة
كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما
كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع من يوثق به اتيتك بكرة
وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا
علمين للجنس كما يجي فيقدر فيهما كما في سحر فالمقصود فيما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها
من دون علمية ولا آلة تعريف وتعينها مستند الى السماع فلا يقاس عليها اي مثل هذا التعيين نحو شهر
وسنة وساعة وغدوة وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة و
جب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا
بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف
وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس
كاسامة تقول في التعيين اسكن اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام
غدوة او بكرة بمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا
من الجنس غير معين وقد مضى الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها
واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة
ورب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس
ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس
كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل واغداة من الجنس كقولك هذه غداة باردة وجئت في غداة
طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرا بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين
الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاحتمالها في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما
قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة
والفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في
الندرة وسيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه جعلها ايضا علم جنس ورد
المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي في حكاية لا يرد سحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا
اردته سحر يومك ومن الظروف المكانية ما هو ملازم عدم التصرف كعوض ولدى ولدن ومع وبين بين بلا
اضافة وحوالي وحولي وحول وحولي واحوال التثنية للتكثير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا معنى

واخواته ويدل وهكان لمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات
الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما بين حيث وقد وسط
بسكون السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاة وتسبيحا وسطها فقد تعلقا ووسط
بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران من في احدهما متصرفة وذلك
بمعنى اسفل نحو انت دون زيد اذ الذي دون مرتبة غائبة وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل
الوصول الى زيد وتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا الشيء دون اي خسيس ومعناه الآخر غير ولا تصرف
بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذوا من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الآلهة التي هم ولا
اطلب الله الذي خلقهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان قال الله تعالى ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه
صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا
اي زمانا حديثا وجوز في لفظي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس ملي من الدهر وقريبا
ومليا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او
وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي
واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظر في جزر جزورين وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان
جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال الله تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها فكل ذلك على حذف
المضاف وعندي ان المصدر قائم مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس
بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينتصب الفعل بهما موقتا بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم
الحاج فليس من ذلك لان مفعلا لا يكون اسم الزمان ونقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم
بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر والمضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو منتصب غلوة
سهم ورميه نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلعم الزبير حضر فرسه وقد يقوم المضاف
اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر زمانا مقام مضافه الذي هو حين نحو لا اتيك السمر والقمر
اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صياح هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت
غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مجازا فيسوغ ان يضمر مستغنيا
عن لفظة في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة نحو قوله تعالى بل مكر الليل
والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه
سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا تتوسع في ظرف المتعدي حتى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدي
الى ثلاثة فلا تقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوز الاكثرون
واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه خروج الى غير الاصل اذ ليس في معناه متعد
الى اكثر من ثلاثة وجوزوا في الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر
ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة
مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما يعدى اليه بحرف الجر مثل ذنبا في قولك استغفر
الله ذنبا الا ان حذف حرفي الجر اي في واللام صار قياسيا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع
ان وان وليس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا
وانما كان قياسا في ثاني المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرف

المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين
المذكورين واما قول المص في يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا
ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو فرحت هذا اليوم ولفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلا له صفته
وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا لانتصب والمضاف
اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به
لانه انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليلة وان لم يقع
له ضمير او الاسم الاشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارا دوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على
كونه مفعولا له فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به يكون غير محضة بالشرائط المذكورة
في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كا مر واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى
المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله
باكرت حاجتها الزجاج بسحرة اي حاجته اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء
بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقبيل اللطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه كما مر في باب الاضافة

قوله وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الا ظهار
او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو كما ذكرنا ما الاول فنحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة
وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني كما في المنصوب على
شريطة التفسير حسب ما ذكر في المفعول به مفصلا والمختار رفعه نحو ايوم الجمعة سرت فيه ويا يوم الجمعة سرت
وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه اولا تسير فيه ومثال ليس
المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يسوى فيه الاوان انه سار ويوم الجمعة سرت فيه و
ما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله** المفعول له هو ما فعل
لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اي
مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه **قوله** مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت
ضربا لاجل التاديب الجبن التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم يذكر الضرب في قولك
علامانيه فالحق ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه
مضمون عامله بنفسه عن زمان او مكان لئلا ينتقض الحد ان بنحو قولك ضربت وقد اعجبني التاديب و
سرت يوم الجمعة زمانا بيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل
علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء
تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض
المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة
من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس بمعلول
له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر قولهم ضربته تاديبا فان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد
في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله مطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب و
لفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا
لهذه العلة خلافا للزجاج ومذهبه ان ما سمته النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما راى

من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب
مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا وبصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل
ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس
بيانا للجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا هو كل جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحو فان
المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه للاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح
على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج ومعنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا
وقوله للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر لان ذلك ان ضربته تاديبا ايضا
بمعنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع من ان يتفق في المعنى
المنصوب والمختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني
مفعول فيه والجرمي يقول ان ما سمي مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره
ويقدر نحو قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت محاذرين الموت ليمكن الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله ابتغاء مرضات الله
والقول من تقول البصرة الا ان يجعلها مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي ابتغاء على الجمهور وهو
لا القول على ما هو مذهب الفارس في فعلت جهدك ووحدك على ما مر في باب الحال ومذهب الجمهور
اولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره **قوله** وشرط نصبه تقدير
اللام واما الجر فيحدثنا اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول
له لا شرط كون الاسم مفعولا له فيجوز للسمن ولا كرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عند مفعول
له على ما يدل عليه حده وهو كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان
صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب
الجامع للشرائط فحده الصحيح على اصطلاحهم ما ذكره المالكي وهو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث مشاركه في الفاعل
والزمان ومعنى يشاركهما في الفاعل ان يقوم بالشيء ولحدكقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم ويشاركهما
في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر
زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ابتغاء الله بين
الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هناك حدث
في الحقيقة حتى يشير كافي زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب
هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة نفسه
بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في
في الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومية من ربعه لم تم
التثقيف منه بالنوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو
كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على
جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي رض في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما
للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما
اذن يكون حالا من الفاعل وكذا الجاز اللعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
بمعنى يركب كل عاقر جمهور مخافة على الجمهور والقول من تقول البصرة فان القول بمعنى الاقداع لا الترع

في الوجود

زمان

اشارة الى تعديه بنفسه الى مفعولين

والقتو ربيس بمفزع بل هو مفزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في
التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم
في الدنيا **قوله** وانما يجوز حذفها اي حذف اللام فقوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي
اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي
اذا اشترك في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطين كما شرط في المفعول له فلم يشترط
كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجهه وان
لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل
على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل مثلا ليس ولا
يبقى حتى يكون حاملا على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها لا تبقى
والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحال وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او
تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض بما قال لجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا انتهى فان قال
هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا يجوز ان يقال جئتك اكرامك لي وجئتك اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك سمنا. ولئن سلمنا ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف
فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب
كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قال
المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما جامعة للشرطين فصارت مع
الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول
الشرطين دليل عليها ويؤدي الى الدماشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج قاض
عليه وكذا قول حاتم سعر: واغفر عوراء الكريم ادخاره ... واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تع حذر
الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ادري
منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما الظاهر
جواز ذلك الا ادري الى قوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية هنا كاللام قال المالكي اذا حصل
الشرايط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف فقوله والاولى
ان يحال ذلك على السماع ولا تعلق **قوله** المفعول معه مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول لفظا او
معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان
الواو والمعنى مع وبمعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في
سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وقولك سرت انا وزيد بالعطف
مشاركة في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه
المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول
معه وينتقض بما قاله نحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما عند عمرو
في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بها عن العطف
الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في
المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الاخر والنصب في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا الا يمكن التنصيص

مطلب المفعول معه

بالنصب

بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل انكر **قوله** فان كان الفعل لفظا
وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا والا تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز
العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا والا ان المعنى
ما يصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخف لفظا واصل هذا الواو واو العطف التي
فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا
يقال والخشبة استوى الماء كما تقدم ساير المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب
تمسكا بقوله شعر: جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... ثلاث خلال لست عنها بمرعوي والاولى المنع رعاية لاصل الواو
والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا و
الاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك
قلت جاء البرد ولابس او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته
وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل
حرف ولا يحتمل النصب اعطي ما بعدها عاريه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله
لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته **قوله** وان كان الفعل لفظا وجاز العطف
فالوجهان هذا اولى مما قاله عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو وانه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه
مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان هنا داعيا هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا
وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك
ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب لاجل العطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول
معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس
الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره
استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير
للنيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تع ولله يسجد من في والارض طوعا وكرها وظلالهم وقد بيت منه قوله تع
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع رجلين او على حذف جزء في المعطوف كقوله علفتها تبنا و
ماء باردا اي وسقيتها ماء قيل ولا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة اذ لا ان استوى هنا ليس
بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تع ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا و
يقول استوى هنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي
وصل الماء الى الخشبة فليست ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت
ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم بحال مالك لانك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم بماله والتقدير
الاصلي فيه انت اعلم بحالك بمالك فانت ومالك ثم خفف لحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه
مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول
من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلثة عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك
مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقرونان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما

يعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم
بربك فليفعل احزاءك عليه بما علمت من تركك مكافاة للجرمين يقال عنه فانت وربك اي انتما متعرفان
فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتوبيخ
وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فنوع على حذف خبر المبتدا من الجمله وليس
ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منك وهذا ابعدهما
تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك **قوله** وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا اجمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على
الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما
يجي في باب العطف **قوله** وان كان معنى اي وان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على
ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا والاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل
او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنيعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى
الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك وويلا لك وويلا لك نصبا ورفعا
لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رايدك والحايط واياك ونفسه وشانك والحج
ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين وذلك لانه
هو الداعي الى النصب اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا والاول نحو مالزيد وما شانك زيد وعمرو
وقال المص ~~اما ان يجوز~~ النصب ممتنع والعطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير
ضرورة وليس بشي لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضرورة
ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف
هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا
والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك لجعل الضمير مكان الظاهر المجرور والكوفيون يجوزون في السعة العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار
حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف
في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم تقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده
في القران كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة و بالنصب في مثل هذا اعني ما شانك او
مالك وزيدا وما شان زيد وعمرا والربعة اوجه الاكثرون على انه على الفعل المدلول عليه بما شانك ومالك
اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهاميه وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل
فتظافر اعلى الدلاله على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واياك لفوات ما الاستفهاميه و
قال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا او مالك وملابستك عمرا او ما شان زيد وملا
بسته عمرا والاسم مفعول المصدر قال السيرافي في هذا التقدير معنوي الجمع ذلك عن معنى ما صنعت
وما تصنع لان هذه الملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقديره بملابستك ان الاسم منصوب
بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجي في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا ليبين المعنى
فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك

~~بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل~~ ~~انه~~ **قوله** حسن هنا لقوة الدلاله
عليه لان مالك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو للملابسة المجرور لذلك
الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يوذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدر
كاني انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس
كانك قلت كانك قلت مالك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا لبعد ما الزم
سيبويه من نصب الاسم بمصدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين
الواو وذلك الفعل المقدر فهو في مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني
اعني الذي لا يكون في لفظه مشعرا بالعامل قويا نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما التحول
والمتعوذ فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه
وهو ما الاستفهاميه وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع
قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهاميه ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعها ههنا والشي اذا كثر وقوعه في
موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به وورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف
بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل جدا لا
يجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحاله ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقال بعضهم
انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار
ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون الفاعل في قوله واياه
قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورايك
فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكر ابن بابشاذ
عليه على تجويز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا
كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ادري منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب
لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جايز نحو زيد وعمرا اتيت فيقول العامل في الجماعة واياه كالذي و
في لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول
معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا تايبا او سرت وزيدا راكبا فالحكم في مطابقة ما قبله حكم لو وقع قبل
المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا
راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا
خلاف وذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا
امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان
ينتصب شركاءكم بمقدر اي اجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا **قوله**
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما
قال المص لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحد وان يكون لفظ المحدود الا على ما ذكر في
الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكن لا دلالة في لفظ عالم على انه لبيان هيئة فاعل
اذ لفظه عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لخبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما علم كون
عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني

مطلب في بيان الحال

زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما
اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان الحد ويلتزم ان يدل
على كل ما ذكر في حد بل يكفي ان يكون فيه ما ذكر حتى بعد التسليم فليس في هذا الحد خفي
معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل المفعول مطلقا لا في حالة
الفعل فيبطل في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا وخرج
عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ذي حال نحو قوله وقد شر الوضيف وقد ساقها السنة ترى انه قد ابتنت نحو بيد
قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل وخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن
المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين وقول الشاعر كأن حواجبه مدبرا خضبن وان لم يكن تخضب وقوله عو ددو بيننا حاسدون
حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم اي ثوائكم وقولك اعجبني ضرب
زيد قائما وهو ضارب زيد قائما نحو ذا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا ولنا
ان نقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه
وقيام المضاف اليه مقامه كانك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم فكأنه حال عن المفعول
واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكأن الحال عن المضاف اليه هو الحال عن
المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر
هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكأنه هو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي
هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكأنه حال عن مفعول
ما لم يسم فاعله وكذا قوله كأن حواجبه مدبرا اي يشبه حواجبه مدبرا او اشبه حواجبه مدبرا فكأنه حال عن الفاعل
او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة
ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث
الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بالجار بجراهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو ركب
زيد ركبه مع ركوبه علامة اذا لم تجعلها حالا وتخرج بقولنا حصل مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان
الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه وتخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل
والمفعول فانها لا يتقيد بوقت مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بالجار بجراهما يدخل حال الفاعل
والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكأنه خارجا اي حسب صفحته على ما مر والحال مضاف اليه الذي
لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله تقول وقد عد الوضيف
وفي قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقرر المفعول جملة كما يجيء شرحها
فبقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء
زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه واما لقيت زيدا راكبا فان كان هناك
قرينة حالية او مقالية تعين لصاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن
وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو
عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه
اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان

كانا

كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا
مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز
على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد
زيد وذلك انه لما كان رتبة المفعول اقدم من رتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على
الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف
احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر نحو قولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال انا سوف تدركنا المنايا
مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو
شربت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى قال اخرج منها مذؤوما مدحورا وكالحيان في خبر
المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت اولا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا
حالا عن ضمير مذؤوما واستنكر مثله في المتضادة فمنعا مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل
الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت
احدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان
او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك ووسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما
في قوله تعالى مذموما مدحورا او بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين
كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب
اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاء زيد لا راكبا ولا ما
شيا وقد يفرد كما نحو جاني زيد لا راكبا **قوله** لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا
او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين واما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي
فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول به لمدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل
المعنوي فكما في قوله كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا
من سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا ان اونيا يشابه لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج ولا التشبيه
وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال عن الضمير في
الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون
راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف
عاملي الحال وصاحبها **قوله** وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى
الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف
النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا
بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون
مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ
دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ها انت ذا
واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام
والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكأن وينتقض بما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه

مانه لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان يشبها نه لفظا ومعنى
مرابعلان في الحال فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا تعلله **قوله** وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها
معرفة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول اما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود
بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلم عرفت وقع التعريف ضايعا وانما
كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر تمييزها وتخصيصها من بين امثالها اعني وصفها
اولى من ذكر ما تقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب
اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تؤول النكرة ذا
حال لان غايته انه على خلاف الاولى **قوله** غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها واجب لا غالب **قوله**
وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر
اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرفا بالاضافة نحو افعله جهدك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيهما قولان
قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا او عايدا والطاقة
بمعنى الوسع وكذا الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووحدك في الاصل وحدتك بحذفت التاء لقيام المضاف اليه
مقامه كما في قوله تعالى اقام الصلوة والوحدة للانفراد ويجوز ان يكون الوحد والحدة مصدر وحد يحد يقال
وحد يحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد قال الفراء
هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى
الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عايدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على
بدئه عوده المعهود وكانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى
فعلت فعلتك من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال
المقدر اي ارسلها معتركة وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع
عايدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلابد احذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان
قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية كما قام مقام الخبر المبتدا من الظروف نحو زيد
قدامك ولا يوجب اعراب ما قام مقامه **وقوله** وارسلها العراك صدر البيت للبيد ويروى واوردها العراك
قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب
البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب فيقال
شرب دخالا ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مزدحمة
ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر
فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع منقضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام
الاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتداء وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في وجعل
هذا الخبر لانهم استعملوه على الاصول فقالوا كلمته فوه الى في ثم الحق من الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه
الى في معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم
كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادب مواده اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد
الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في نحو ما لفيك سواء وكذا ينبغي ان نقول في
بدا بيد اي ذو يد بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم شاة

قوله وارسلها العراك

مطلب الوحد والوحدة مصدر وحد يحد والجهد بضم الجيم

اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس
وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والمعنى بعض مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونا
اي كل شاة نصف هذا الجزآن لقبولها الاعراب وقال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو
بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى
في شاة ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد
جاء فما لهم قال المتنبي وتبلغني على خوف فما لهم يحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى
على حرف واحد وهذا شيء تعرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم ~~وقد~~
~~بالنصب بقضيضهم~~ فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم قد جاء القوم
قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد
على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم بضم وربما معناه كما ذكرنا في الحال او على البدل
اي جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فالمعنى
المعنى فيه معا في قولك جاءوا معا فكان في معا خلاف مثل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او
على الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي
لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اي انفراده وهو في الاصل
ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده و
رجيل وحده في المتعجب برايه وقيل جاء على حده اي على انفراده وعلى معنى مع فوحده لازم الاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمؤنث ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم ارسلها
بهم الجماء والغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امراة جماء المرافق اي كثيرة اللحم والغفير من الغفر وهو الستر
بمعنى الغافر اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى
المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وموصوفه الجماء اي الجماعة الكثيرة اللازمة واللام في الاسمين زائدة
كما في قوله ولقد ارى عن التنعم يتيمني خضبت مت قلت لا تعنيني ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه
قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلعم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اي مرتبين واللام زائدة
كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاؤني الرجال
ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوب عند اهل
الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها
تاكيد له وربما عوملت معاملة العدد المركب نحو جاء الرجال خمسة عشرهم وتذهب هذا المذهب
عند الاخفش مضافا كما مر في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فوه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي
جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا تقاس على قولهم فاه الى في
فلا يقال ما شيته يده بيده ونحو فلانا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين في صفين كما بالنا بالا
اسد العرين واما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين واما شاء النجف ويجوز
ان يؤول بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه **قوله** فان كان
صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول
الله صلعم بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت

وبيان الاول فالاول

مس

اي كل شاة

الى جاريه رجل يختاله او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حلي سعدي مديها بلدو و قوله ما جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام و ذلك لانه بصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتداء وان كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جاءني رجال مثنى وثلاث و ذلك لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجي والوصف لا يفيد هذه الفايدة او كان معرفه مشاركه لتلك النكره في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يومن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذ لا مانع جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل مرتفع بالابتداء والعامل في الحال ايضا متحد عاما لحال وصاحبها قلت لبس على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيدا اي ضربته **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قايما في الدار و ذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتداء فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا و ذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف فاعند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نايب عنه اي المبتداء اما في نحو زيد قايما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه نايبه اي زيدا ما نحو زيد في الدار قايما او في الدار قايما زيد وفي الدار زيد قايما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقديمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور و ذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان لدينا انكالا قالوا ومن ذلك البر الكر بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ماشانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نحو نعم الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يوذن بجواز تقدم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قايما خير منه قاعدا وكذا الجوهر قاعدا امثله قايما فسيجي الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاج ان تقول درهمك موزونا درهم عبدالله والاولى المنع لضعف العامل فان اظهرت الكاف وقلت

كدرهم عبدالله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبدالله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جمله مقدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا نقال والشمس طالعه جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقدره بان الموصوله وما في حيز الصله لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صله للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمه على اصلا تها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جايز لما في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتها فلا تقول الحسن مجردة الضارب هندا او لا مجردة ان ضرب زيد هندا او لا مجردة ضرب زيد هندا واما في ساير الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يوخر عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا صاير والله راكبا لا سير كقوله ثم لا الى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب **قوله** بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصه سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعه عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم اكل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش من جميعه على الظرف وشبهه بشرط تاخره عن المبتداء كما مر و ذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المص ان يقيد ويقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا ذكر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال او في الاصل وتوسطهما فيجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتداء وانتصابه على الحال كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنه خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين والكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الاثنين لانك رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فايده واما عند البصريين فالحال راجحه على الخبريه لا واجبه لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيدا للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر مستقرا وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر خبرا عن الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف وجب عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبه زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو رغب فيك خاصه في حال رغبته في شي اي ان رغب في شي فهو يرغب فيك **قوله** ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحده وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال متاخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوزون تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا و ذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان في عودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة الواحده اعني نحو جاء راكبا زيد

فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية
فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخير عن صاحبه
فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو ما في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس
في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان كان الجر بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت
الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجردا ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف جر فسيبويه واكثر
البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف
الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك
قلت اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انه لحبيب وقال آخر
اذا المرء اعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو
تعسف واما في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب
زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه
معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف
لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد لا نستخرج مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف ما ليس بعامل في الحال
الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم
حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف
في الشيئين المذكورين كانه المضاف اليه فكان حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف
اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان
حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها
نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد بمثل ما مر في باب الفاعل اي بعين الحجر وانعكاسه لو اخرت ويجب
ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عايد الى ما لابس الحال نحو تعيني شاتم زيد اخوه **قوله** وكل ما دل

العامل

على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فان جمهور النحاة شرطوا اشتقاق
الحال وان كان جامدا فتكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى
المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وفي
ناقة الله لكم آية اي دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام
بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتقاق الصفة لما
يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق لكن الاحوال التي جاءت غير مشتقة
قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال
في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد
به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا
لنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي شعر بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا
وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان تقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول المنصوب

بما يصح ان يكون صفة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون
الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار
قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المقسط
وتنصب ذلك المقسط على الحال وتاتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما وحرف الجر نحو
بعت البر قفيزا بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وتاويله درهما لدرهم اي حصلت في مقابلة
كل درهم منه درهما او نحو ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا الذي كل واحد من هذه الاحوال كانت جزءا
اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين
ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان
الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا وقضوا الكعبة ثم الكعبة اي جاء بكعبة او
مرتبين هذا الترتيب ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة
خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او منه
رطبا وضابطه ان تفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه
او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا وهذا بسرا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل
فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما
ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل وبمثل
قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشارة الى بسر اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل
بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت
الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم
يقع الا حالة شيخوخته والمجيء في جاءني زيد راكبا لم يكن الا حالة الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا
اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدأ اذا
تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال
وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا يتقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف
لا يوصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما في جميع
الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور
المتنازع فيه ان المبتدأ متقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال
واحدة فلم يسلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحد لم يلزم منه استحالة تقيد كل
واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما
في العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين
احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرو
فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل
هذه العوامل لا تميز منصوب احد حدثيهما من منصوب الآخر سواء كان مفعولا به او ظرفا او غيرهما حالا نحو تشاتم
زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا تختلف زمانا
لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة

الالتباس في كذا وثانيهما ما يدل على حديثين يجوز تعلق كل منهما بعين يحدث الآخر وبغير ما يتعلق به الآخر ووقوعه في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل وآلة التشبيه نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اقرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك احسن منه عنده وكذا الحال لان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه يدل على حديثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حديثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل بصيغته على حديثين معينين بل يدل بمعناها على حديثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هو فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد تشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ تتغيران بما في كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قولك له ابك من ام الحويرث قبلها بدلك لما كان بمعنى تتعلق فكذلك وان لم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاز ان لا تتعلق الجار في بيت امرئ القيس بدلك لما كان بمعنى التمتع وذلك قوله صلعم انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قربت مني قرب هرون من موسى قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول انا مني بمنزلة الثريا من التناول ان تعد مني بعد ما منه اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحديثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه ويأتي فاعل ومفاعل وغيرهما مما يدل على حديثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فيقال يفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وقتلت زيدا قائما او عمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرو في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد من كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل بجنبهما دفعا للالتباس وجرحا على البيان فلهذا تقدم معمولا ما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال وضعه في الجار واسد لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه ومن هذا كما تقول ضرب زيد قائما عمروا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب نحو ضربت زيدا قائما وقاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي الكامل في الرجولية علما ومنه هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علمه اي علمه وهو الكامل شعره اي شعره والدليل عليه انك تقول هو فارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا ومنه لبيب احوالا ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطاء ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك

لا قياس في شيء من المصادر

لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز زيد نومًا وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف بمعنى مشيا ما شيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد الوجهين وعلى الثاني هو حال موكدة كما مر ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام تبيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لانه حال كما مر في الافعال الناقصة **قوله** وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة المجوز لكون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها وصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المجيء بالحال لتخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت مضمون وقوع الحال بمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية والاستفهام وانت في الطلبية لسبب على تبيين من حصول مضمونها فكيف يختص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر بها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بان يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قبله **قوله** فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدا فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو ولان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا ومعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى في ثلثتها بالضمير بلى قد يصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جاءتك الا وانت تخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه للحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو **وقوله** او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير قال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصارت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة لا مفردا وان ادت معنى المفرد فان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله مرحبت مع الباري علي سواد فلا الحكم لضعفه بمجرد الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المطرزي قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد مقدر فلذا خلا عن الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه واجب ان يكون في تقدير المفرد فعليه

مطلب وتكون الجملة خبرية

المقصود

والانشائية اما طلبية او

صوف

نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواهرها في صرة لم تزيل وقوله وان اواه اسرى ابيك ودونه من الارض
مومات وهما اسما ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشيء ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان و
ان اراد انه لا يمتنع ان يتقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف
نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من
الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت
بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا
ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما مضى فاستغنى عن الواو
وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية
تقديرا ويشترط في الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي
نحن فيه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ
يركب حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر الجملة اي المصدرة
بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض هنا حقيقيا
ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظ قد
تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد
العام الاول وقد ركب في المجيء بلفظ قد هنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع
لذلك **قوله** وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي
المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت
تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا
يركب عمرو ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب
غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو
لم يضرب ماض معنى كضرب وكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا
كذا لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى
المضارع بلفظ لم يدخله الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو
ما فعل هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا نفي المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة
والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب جاءني زيد غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول
لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها ولذا جاز ان يزرني لا ازرك فلا ازورك كما جاز ان
يزرني ازرك وفلا ازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة
المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب
لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينفي المضارع حالا كما ذكرنا قبل **قوله**
ولا بد في الماضي من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم عليه ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي
المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم
وغيرهم اوجبوا الماضي والاول قريب وقيل ان الماضي في قولهم اضربه قام او قعد حال وجب تجرده عن

قد

قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما في حروف العطف ولو كان حالا لشيء معه قد
او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي الا ماكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته
الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو تباعد بل الا مكرما فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو
وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ
فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو وفي غير هذا الموضع
نظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وتركها ذلك نحو قوله او جاؤكم
حصرت صدورهم فالواو اذن قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر
من انفراد الواو ونحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو
مع قد لابد منهما كقوله اتقول وقد بدأ التوظيف وساقها السنة ترى ان قد ابليت بلوبد ولا يقال جاءني
زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي
المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل
وما النفيه **قوله** ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ووجب في المؤكدة نحو زيد
ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا او و
جوبا اما في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا
حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك
قائما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او غير الاستفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب
ان يبين الحال ازديادا ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا
او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي كانت كل يوم في الزيادة او زائدا اي اخذا في الازدياد
ويقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من
القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن
خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة
الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب
اشباه النساء العوارك اي اتحول تميميا وتنتقلون اعيارا وانساء النساء وكذا قوله افي الولائم او
لادا لواحدة وفي العيادة اولاد العلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى
بلا همزة هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب
سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدر قال المص لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا
وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المراد تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي
صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا
وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال
مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز
رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتدأ فيقول التميمي مرة واقائم وقد علم الله اي انت تميمي
وقائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا انما هو حال لكثرة استعماله نحو

قوله

حالا بعده
المضارع
تجي

وجب في المؤكدة ان يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية
والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله
تعالى وهم قاموا قائما وقال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها
من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات
المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اتاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست
تقييد بتقييد ه عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين وتجيء اما
لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورا
بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا في اشتهر
بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك
نحو انت الرجل كاملا او تصاغر في نفسك نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين
مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا
وهو الحق بينا وقولك مطلوبين والكلا كما ياكل العبيد ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله
مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك
عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر
مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد مصدقا وكذا ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مطلوبين
لكن لان ما في الاغلب لمضمون الجملة صار كانه هو وذلك لان المطلوبية لازمة للمسكنة وكذا المرحومية وكذا
تصديق القرآن الكتب السابقة لكونه حقا لانه اشتهر قبل نزوله ان خاتم الكتب لا يكون الا مصدقا على
مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد مصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب
لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة
واختلفوا في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك
احقه عطوفا يقال حققت الامر اي حققته وعرفته اي الحققته واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك
تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال
الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته حاتما ولا
يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير
ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتداء لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد
لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك عالما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك
عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك
انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا
لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما ويجوز
حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت
عن غيرها كاضربي زيدا قائما او توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا اتيتك الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء
الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه **قوله**

مبين

مطلب التمييز

التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قوله ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال
والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال
تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام
عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتداء
الذهاب عنه لكن الصفة في جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع لكل فرد من افراد
الرجال فيذكر احد اوصافه ليتميز بعض عما خالفه كما يتميز بطويل عن قصير فطويل اذن يرفع الابهام المستقر
اي الثابت وضعا على ما فسره المص عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد
وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا
سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء
وكذا يدخل فيه المجرور في نحو ما له رجل ولله رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد مميز داخل في الحد
وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في مميز كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض
بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لعروض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب
زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان **قوله** الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ
المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو رايت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع
الواضع فان الذي ثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن
والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر
فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع
قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت مع عدم
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق
بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة
في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة
قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا
ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره
ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار مثل خاتم حديدا والخفض اكثر
قوله فالاول عن مفرد يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظ عن مثله يفيد ان ما بعد
مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت ذلك عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز
صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا
الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب مصدر وسبب لذلك التمييز
وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في
طاب زيد نفسا لانه لولا اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب
نفس زيد فزيد مصدر هو سبب انتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اي
ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان
عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق والاول اولى **قوله** عن مفرد مقدارا

قال يقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافع عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن
مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره
ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل
كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن
والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس
غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا
ونحو ذلك من المقاييس ايضا تلك المقادير المذكورة اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير
لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرين هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع
لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في
هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في
التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط
التنوين والنون بالاضافة وان لم يتغير تسميه البعض بالتبعيض نحو قطعه ذهب وقليل ذهب لم يجز انتصاب
الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة و
الالف وما تضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل
خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف
كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان
جعل الثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فلمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة
وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا و
ذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة
حذف نون الجمع لمباينتها اياها ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون
معها وحذفها وقد جاء عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك وقال وعشروك قد كربت بجلل
اجواء لها الاحد عشرك **قوله** واما في غيره اي في غير العدد وليس يريد به نحو رطل زيتا ومنوان سمنا بل
ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر
قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان
سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التفسير في ملؤه ماء ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك
لو جئت بالظاهر وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما
يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبل عاملا لمشابهته الفعل التام
بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فالمضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال

عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك
في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب
نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا جاني وربه رجلا لقيته
وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ
هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل رجلا كاملا ولا ريب في
ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني ويله الى بابه فينظر فان كان الضمير مبهما
لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقول صعصعة في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرء
القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وتقول في الذمة ويلها روحه والريح
مصعقة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك
جاني زيد فيا له رجلا ويا ويله فارسا وما احسنه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين
نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن
في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذا اذا كان المضاف اليه ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر يا طيب ايام الشباب معيشة مع الكرم المعطاء الغني المتلف الندي ولله در زيد رجلا قال لله در نمير ان
من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفلة وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله من قائل وتعيب زيد قاتله
الله شاعرا ومن شاء التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد
شاعرا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه لمعنى لله در رجل هو زيد ويا طيب ايام
الشباب معيشة اي ويا طيب معيشة من ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم
طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنصوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد وداره وقد يجي لفظا
مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله مع ما ذا اراد الله بهذا مثلا فمن قال انه تمييز لا حال
وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام
بفاعله فلا تظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا
قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس تقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن
الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا
وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب
كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز
ان يقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف
انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجي في بابها وان كان عن عدد وليس لجنس وجب افراده
نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فتثنى ان اردت المثنى واجمع ان قصدت
الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا او تمرتين او تمورا واذا كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو
مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين
او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظه على الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه والكثير نحو
وضرب جنس بخلاف رجل وفرس **قوله** فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة وانما جازت
ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدرة

وموفي بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لاتضاف في الاغلب الى التمييز كما يجي
في بابيهما **قوله** والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها
ليست نون الجمع حقيقة بل من مشبهه واما قولهم في خمسون وجها حسنوا وجه فليس من هذا الصنف
لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممليان ماء وملأن ماء لكونه اكثر
ما التبس مما انتصب فيه التمييز عن التمييز الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن
النسبة كما في امتلاء الاناء ماء لعوا اذن عن شبه تمام الكلام واما في الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان
الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضيفت مع حذف
المضاف كما نقول في مثل عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد
عندي شئ مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملؤ عسل لان الملاء هو قدر ما يملاء ولا معنى لقولك
قدر ما يملا العسل **قوله** ومن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر **قوله** والثاني عن نسبة
في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا وعلما ولله دره فارسا يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة
حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفق التفقؤ الشفق شحما والبيت
مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير
مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك بزيد رجلا ويا لم زيد رجلا ويا لزيد فارسا **وقوله** او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة
في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا
انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول
فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره زيد فارسا ويا لم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه
جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي تعجبا من زيد فارسا وتعجبا من لذات الشباب معيشة **قوله** ابا
وابوة ودارا وعلما تبيين للتمييز الكاين عن النسبة وذلك ان نقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد
رجلا ولله دره زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ومعنى ما انتصب عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب
قيام ذلك الاسم مقامه فضلة نحو زيد في طاب نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان
يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا لجواز ان تريد بالاب نفس زيد وان تريد اباه واما ان لا يصلح ان يكون
نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب
زيد ابوة لجواز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه وان ما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا
صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ان نقول اما ان يصلح ان يكون نفس
ما انتصب عنه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا
والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا
نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا وان قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة هنا قلنا في كفى زيد رجلا
كفى شئ زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي من المنسوب
اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا المميز

و للمادة فادنتما

بش المقدر وكذا هو نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في الامثلة الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل
او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه
بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب
عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابو زيد وابوة زيد وعلم زيد ونحو زيد
جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه **قوله** ثم انه كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز
ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان تقصد الانواع وان كان صفة كانت له
وطبقه واحتملت الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او
لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كالاب او صفة نفسه كالابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز
ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كالاب في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا
جاز ان يكون ما صح صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة نفسه لاولاده وان
تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون
لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه **قوله** فيطابق فيهما ما
قصد يعني بالمطابقة الافراد للمفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع **قوله** فيهما اي في التمييز
الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب
عنه ~~والتمييز الذي جعلته لمتعلقه~~ طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء فطابقت بالتمييز ما قصدت اليه
وهو ما انتصب عنه اي تثنيته ان ثنيته زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت
ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان
قصدت اباه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان
ابوين وطاب الزيدون آباء فيقال التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كانت فاما ان يختلف
التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء او طاب الزيدان ابا
وآباء او طاب الزيدون ابوين وآباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب
عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب
عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصده فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين
ودورا اذا اماله الملص والاولى ان يقال فما ليس لجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلتبس
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا وجد زوجهم او عرضا قال تعالى فان طبن
لكم عن شئ منه نفسا وقال على رضه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير الا نحو زيد طيبه ابا
وانت تريد اباه او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال الله تعالى وفجرنا الارض
عيونا واما قول الخطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب لانهم كانوا ابناء اب واحد ونحو جمع
المثنى اذا لم يلتبس نحو قرت زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلعم فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر
بذاك وقر منك عيونا **قوله** الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مراده بالجنس هنا تقول طاب زيد ابوة
سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون
ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد
علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا **قوله** وان كان صفة قسيم قوله ان كان اسما

يعني ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ومتعلقة كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو در زيد او در زيد فلان بيانا وكفى زيد شجاعا **قوله** وحملت الحال مال الاكثرون من تمييز وقال بعضهم من حال اي بالعجبة في حال فروسيته ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية نا واجعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ادري ينبغي افيه نعالا ان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا مدح في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من با احسنه في حال فروسيته وتقول لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل و التمييز عن المفرد مقدر ومن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل قولهم بهاي بالكرمن نبيل ومن تمايل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل بعدك من رجل وحسبك من رجل اي بعدكن هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم در زيد فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما قصد اضافته اليه قصد التعجب منه لان الله منشئ العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قوله** ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ولا الحرب والكلام ضرورة فاما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل ضعيفة لما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل تم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل من الاسماء المتصلة به نحو زيد فارسا ويلم زيد شجاعا وويحه زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى وكون المصدر يتقدر بحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا الضمير وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة لما تقدم فلا يتفرع عليه انه يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل كما في طاب زيد ابا او مفعول الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها اذ عامل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اي ملا الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو في معنى الفاعل ولبست الامثلة بمرضية اذ ربما اخرج الشيء عن اصله ولا داعي ذلك الاصل كالمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في المميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله من تمر منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام اولا ثم التفسير ثانيا لوقع في النفس لانه يتشوق الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتعطيه فلما حصل بهذا المعنى فلما كان تقديمه ينقض ابطال الغرض من جعله مميزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه سفهها او سفه في نفسه والم بطنه تضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشته والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما مر في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعد المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب بسبب ان يجري عليه الافعل متعلقه نحو احسن منك ثوبا ففي قولك زيد اكرم عبدا زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا هو مولى العبد اقول وليس هذا مطردا لانك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهو خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو في حافظ في الوجهين وقول الاعشى يقول اسمى حين حد الدحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت بالبرح الشديد بمعنى ابرحت جئت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار هو انت وكذا قوله جارنا ما انت جاره لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جاره فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدا لفظا معنى كائن لفظه مبتدا وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم **قوله** المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواته والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتيهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين الماهية بذكر جميع اجزائه مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتيهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن في جميع جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرط لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا الحمار المخالف الحمار للقوم في المجيء **قوله** من متعدد اي من شيء ذي عدد وقوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد **قوله** بالا واخواتها يخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد والاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المنقطع ليس هو المستثنى عن الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعض هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين

قولهم عز من قائل ٥١

مطلب المستثنى

مختلفين م

مطلب ان الحد يبين الماهية

فيكون المعنى لبث المستثنى في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم
يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم
زيد وقوله الا زيدا قرينة يدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على
ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وايضا يبعد دعوى الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة
الا واحدا الا ان واحدا داخل في العشرة متصل ثم مخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو مع وقال القاضي
عبد الجبار انهما معا غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم فقولك له علي عشرة
الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا
بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو العشرتان ولا مفيد للاستثناء
وواحد هو المخرج وتسعة لا يدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا
ويلزم مثل ما قدرناه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم
بل لله على مستطيعهم وحده وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما قدرناه وما الزمهم ان
ان المستثنى داخل في المستثنى منهم والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجيء زيد وانتفائه في
نحو جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى
القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة
بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء ان يقبل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما
بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه لو كان يستحق
الجر كالمضاف اليه وتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب
كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا
لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان
قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج
منهم زيد جاءني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب
اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب
اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى
منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج
قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما
على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد عدا او خلا في الاكثر او ما خلا او ما عدا او ليس ولا يكون شرع يبين
اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان
وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى
وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان
غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال
البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى
اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج

قوله تعالى ولله على الناس حج البيت

مطلب نسبة الفعل الى شيء ذي جزئين او اجزاء

العامل فيه الا لقيامها مقام استثني وهو والعامل جاز بتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان حرف
النداء عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذ التقدير بان مقدرة بعد الا وهي وخبرها فتقدير قام القوم
الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها بالا نما
في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين
يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان
الناصبة للفعل بكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها فلا يكون عنده كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء
الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الساكنة من ان وادغمت الاولى في لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان
واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لم يقم فلا النفي حكم ما قبل
الا ونقيضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا
الكاف وركبتموها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اورد لا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة
لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد ولان فيما قال عزلا لان من ولا اخرى
عن مقتضيهما وذلك لا تنصب بها من ولا يتبع ما بعدها ما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا في موضع ولا للعطف
عليه بلا ما الا حذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد للحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو
منصوب باستثني كما ان المنادى بانادي والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى
على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع كما تقدير امتنع ولا يلزم ذلك
لانا نعمل بما ثبت وروده من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحو الا ترى انه يجب النصب
في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد
وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا
معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في معنى
اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون الى ابيك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان
يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان
كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان
ينصب المستثنى اذ الجملة تنبت بانفس مشابهة للفعل التام كما ينصب ما بعده من المفرد الذي يتم بالنون
والتنوين فينتصب التمييز ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء والى مثله اشار سيبويه في كتابه في مواضع فقال
عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدراهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا
منتصب بما قبله من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب يحمل على معنى ولكن ويعمل فيه
ما قبله كعمل العشرين في الدراهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم يكن حرف عطف
الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فليس ذا اوجب فيه ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني
الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن اسمها وخبرها في الاغلب محذوف
نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله الا قوم يونس لما امنوا
كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى كانتصابه في المتصل
وقول البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم
ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الا الاستدراك

والمراد بالاستدراك هنا دفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما مر والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت لكان المبدل في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب **قوله** او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز ذلك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول ما لي زيد اصدقاء وعمرو او عمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اي عمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان تتأخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو في ذلك الا زيدا اتاهم القوم وعمرو وبلد ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انس شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر المستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاقام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا اكما لم يأت وجوز الكوفيون في السعة تقديم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوز تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى المخرج من المستثنى في الحقيقة كما ذكرنا اولا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء لا الخبر **قوله** او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا واهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وهو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرو فهذا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون دخول المستثنى فيه مجازا اولا والاخر هو كقوله ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور يصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثله وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل يصحح دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمارا ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك ظننت ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الادمي فقلت لا احد فيها تأكيدا للنفي كونه من الادمي فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب مبنيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل

كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا الابدال في جميع الباب كقوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس لك عليهم سلطان الا التكليف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال الحارث والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال العشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمة الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد لمن رحمه الله الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا واما قوله فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز في الابدال ايضا لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يجيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية ما آمنت قرية لان اللوم على ما فات دال على انتفائه ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة ودعاء من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي يسلم عليه وتترك سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مهران يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لماله يعني ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب علوا في الثناء كما قال الاخفش في بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فينفي عين الكمال عن معايبه **قوله** او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قد قرنها في بعض ما ذكر لخلا في جواز الجر بها لفظا وقال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها مع عدا التضمين في باب الاستثناء لتلي ما بعدها مع صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون كل هذا ليكون ما بعد الكلم كلفظ الا وما بعدها كما بعدها واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضمير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة وقال بعضهم ما ئول بالا ولم يثبت قولهم ما خلا وما عدا انما لزم النصب بعد ما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدهما اسمية فتتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب على المضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت

قوله تعالى لا عاصم اليوم

وقوله تعالى الا قوم يونس

وما مصدرية تدخل على الفعلية غالبا

نحو مجيئهم زيدا وذلك ان الجر كثير الحذف مع المصدر به نحو ما ذرّ شارق ونحو وجوز الجرمي الجر بعد ما
خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة **قوله** وليس ولا يكون مما ايضا في محل النصب على الحال
اذ فيهما معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب
الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك مثل ما قلنا في وجوب
اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تع حتى توارت بالحجاب
بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجال
ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا يكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق
الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ
مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما تزل الصبح الذي
تركته ولا القنط مني ليس جلدا وعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل خلاف
غير فانها قد تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل ابي باسل غير انني اذا عرضت اولى الطرائد ابسل **قوله**
ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم
ان اختيار البدل في المستثنى بشروط احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومتاخرا عن المستثنى منه المشتمل
عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى
عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا
الى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد الجمهور ذلك الابدال من
ما في ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى واذا كان
الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريما الا زيد ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك
الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير
اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال والاصل
لم يجز الابدال على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول
ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت
وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ادري باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا
من الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل الضمير نحو ما كلمت احدا ينصف الا زيد لان
المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وروي من
رؤية العين وهي جملة من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظرا لكونه يخالف ظاهر معنى البيت فالانصاف
والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا ارى احدا يوحد الله الا زيد لجاز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس
بمنفي بل الرؤية فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير
موجب والمضاف اليه متعدد الى نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه ما وصف معمول غير الموجب به
نحو ما اتاني غلام لا احد الا زيد قوينا او ما اول به ويدخل نحو قل رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك
الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وهي قل رجل وقلما رجل واقل رجل بمعنى النفي قال ابو علي قلما
يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما في
نواصب الفعل قال وجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله فما عرّس حتى مجنة بالتباشير من الصبح الاول

مطلب ان اختيار البدل بشروط

في بيان نواسخ الابتداء

بيان قل وقلما واقل

ولكون رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخله على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل
في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه ايضا بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان
سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل
لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما
حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقو
اقائم الزيدان موجود وقال او نقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم
نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل
رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع
ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان
كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال
والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك
الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما
كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا
الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو
ابدلته منه لرجحته في التفسير فيتعين يقول ذلك الا زيد ولا يصح فيما ما يوح بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان
او نكرة بدلا من المضاف اليه اقل على المعنى لما دل به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي
ما يقول ذلك الا زيد وقد تجري لفظة ابى وما يتصرف منه مجرى النفي قال تع فابى اكثر الناس الا كفورا وقال
ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا
زيدا حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا
منه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال في النفي
نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تع فلولا كانت قرية آمنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس لتاويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه
وتقدره النجاة واما قوله تع فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا
فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال
قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن
المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب
لكونه يختار لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم
ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائي والفراء الا
حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل هو
المبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام
القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض لوجب
الضمير وليس من بدل الكل والاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب

وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا

وفاعل قل وقلما يكون نكرة

اضافة افعل التفضيل

قوله تع فابى اكثر الناس

قوله تع فلولا كانت قرية اه

وقوله تعالى فلولا كان من القرون اه

انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لانا دلنا ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف
يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة
نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة برجل والاعراب على الاسم كذا يجعل
الا نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع
كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى
منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا
ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم
الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب
لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب
دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء
الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني
القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه
وهو باطل لقوله تع ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم بالابدال ولقوله تع ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب
مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجوز
البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء
ولهذا القايل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع
الشرايط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تع ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون
قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تع فاسر
باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض
القراءات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها
غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون
مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه مقيد في المعنى بعدم الالتفات
اذ المراد فاسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فالاستثناء
على هذا ان شئت من اسر وان شئت من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا
لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه
اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى ان سيبويه يختار النصب على
الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة جزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع
المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به
والاعتبار بالشيء بعد الاستغناء بعيد **قوله** ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا ومن
ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل
الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره
هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول

قوله تع ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم

وقوله تع ما فعلوه الا قليل منهم

ولا يجوز تناقض القراآت

مطلب الاستثناء المفرغ

والمستثنى بعد صار في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب
فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد على البدل ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه وعند امكان اتباعه
اياه يجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجب
حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة
امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه
يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه
لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام
عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه
نعم وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على
مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير
الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة
واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها فيه
فقليل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تع الا قدم العالم او حدوث
ذاته ويستطيع الله تع الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تع ومن يولهم يومئذ
دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يتوهم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى
فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ
في الموجب ويجوز التفريغ في موجب مأول بالمنفي كما في قوله تع فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا
قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء
وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول
ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابل للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في ما قام الا زيد الى الفاعل افراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه
في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند
اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر
اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضُرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا
زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول
معه فلا يجيء بعد الا الا في الا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته
له نفيا او اثباتا فاذا قلت ما قام القوم الا زيد فكانك قلت ما قام عمرو زيد وقام زيد فالا يؤذن من حيث المعنى
بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين يؤذنان بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع
بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما تقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد
الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول
الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء وقوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم

مطلب دخول المستثنى في المستثنى منه

المقدر متعدد من جنسه

[illegible]

كل حيوان يحرك فكه الاسفل الا التماح

ض

والاستثناء المفرغ يجيء الخ

والمفعول معه لا يجيء بعد الا

قوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها الخ

للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة وانتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال عن الموصوف بوجهين لكونها جملة وبالا فجئ بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احدا الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في متونك ما كان احد الا وانت خير منه وك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الاكتفوا على بصفة قد كنت وما اتخذ دبالجرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قايم وما قايم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا جبلا واعلم ان فيما الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان زيدا الا فيها وزيد الا راكبا ولم ما ان لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيد اخوتك واين الا زيد اخوتك لان العامل اي الحاكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيد اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيد احد وما عندك الا زيدا احد فلا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعرابه المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك قلت جاني زيد جاز ان يتوهم حال من يجري مجراه فقلت جاني زيد زيد لدفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت اشياء الا ضربا وما اعتزه الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون ساير انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه واما عطف النسق فلم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد وهو ايضا عطف بيان وكونه متعدد دالخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قايم وفي الحال نحو ما جاني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل لمحذوف اي ما جاني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ذكر موصوفه فتقول

قوله تعالى ان نظن الا ظنا اه

مصدر مؤكد لفعله اه

الاستثناء في التوابع

ما جاني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله بطالبين نحى ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فنصب في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو يحتمل ما قام الا زيدا **قوله** ويصح في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقد يفيد لخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب **قوله** الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرا في جميع الايام الا اليوم المعين والاغلب ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم **قوله** ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدايم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو ولقايل ان يقول احمل الصفات المبقية على ما يمكن ان يكون متلبسا عليها مما لا يتناقض واستثن من جملتها العلم كما قيل ما زيد الا عالما في الصفات المنفية اذا حمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حمل هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المص ووجه آخر ههنا في منع ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقايل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما ينقض اثباته نحو ليس زيد الا قايما فلا **قوله** واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما **اعلم** انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزايدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد وليس زيد وهل زيد بشيء وفي لا التبرية اذا كان منصوبا ومفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية واما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاني من رجل وامراة والا الآتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت ليدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشر الباء نحو ما زيد بقايم وقاعد والا الآتية بعد ما مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لا بقيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي تجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في خبر التي بيد وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادتها نحو التي بيد اعني في خبر اعمال الباء في ما بعد الا فيما زيد بشيء الا شيء وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي المختصين بمعنى الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم

ما زال وليس

واذا تعذر البدل

من زائد وضعت

والباء المزيد وضعت

قيد

جب

ب

نظرا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا من استغراقه لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها
ان تدخل على النكرة لان موضعها الجر واصله التنكير جاز ان يعلا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان تدخلانه وان
كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الجر متبوعه المجرور بين والاولى المنع من ذلك لان العلة في
امتناع جرهما لما بعد الا بعينه المعرف والمنكر وما ذكره كان يمكن ان يعتذر به لو صحت في النقل جرا
لمنكر بعد الا بعينها قال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع
دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يبطل هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا
رجل صالح فانه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل ناقص فانه لا يجوز ابداله على
اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لان اعمالها في ما بعد
الا تقتضي بقاء نفيها بعدها اذ لا يبطلان الا النفي ومجيء الا تقتضي زوال نفيها بعدها فيلزم التناقض فان
قيل يلزم مثله في ليس ولم يجز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لا معنى لليس وما سواء اجماعا منهم
قلت مسلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا تقتضي بقاء نفيها بعدها
اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها **فان قيل** فقد
اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم
ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان واما حكايتها بدليل لحوق علامات
الافعال اياها كلحوق ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان فبقيت مفيدة لنفي مضمون خبرها مطلقا
او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد
في الحقيقة والمعرفة وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في الجامد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو
معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما
شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان لا انقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون
النفي بحاله كما في كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد الجامد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو لحكمه
بعدها ينبغي ان يكون جرها ولا يكون فيها معنى الفعلية **فالجواب** ان ذلك فيها عارض وما كان
اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة تاما وتنا الكون المنفي
في غيرها وافاده لفظ الكون المثبت في غيرها عارضه كنحو عسى ولمس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب
فان قلت ماذا لم يجز الجر والنصب في بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو
زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر مرتفعان كما في عرفت في حد الاعراب الا ان العوا
اذا دخلت على المبتدأ مقلبها لكن بقي عملها مقدرا فاذا كان العامل حرفا اضعف عملهم اذا كان
العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا
يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في الحمل عليه فانه لم يبق طريق الا اعتبار المقدر وتعليل ذلك الاعتبار
ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو
التباس ولضعفها في العمل بطل بتقدم الخبر وبتوسط ان بينهما وبطل المعمول لكن اذا وجد منه وجه
لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا او امرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب
المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في العجب ضرب زيد وعمرو وحتى قال بعضهم لا يجوز
فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او اشياء الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم

[هامش: ورد شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد]

[هامش: مطلب تجرد عسى وليس عن الزمان]

[هامش: نسخ]

[هامش: اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز ان]

او ما زيد بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا في رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها
الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو رايت احدا تقول
ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاءني الا زيدا لان النصب
على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو هنا مع قلته يلتبس بالاجود من البدل من اللفظ في نحو لا
رجل فيها الا زيدا فيلتبس بما الاجود من البدل من لفظ في نحو لا رجل اذ لا يلتبس بالبدل ما جاءني من احد الا زيد
واما في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا
في التعليل قال الشاعر مهامها وحزو بالا بينس بها الا الصواح والاصداء والبوم قال وما او للعصي الا مضيفا
وقال الخليل مصبحا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال ما للعصي مضيعا واما نحو قولك لا اله الا
الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد
لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الا استثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا
ومما يعرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول
ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فيرفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل
في الواجب وانما يقع بعد ان اوجبته وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك
احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيد ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال
القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز المنفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثنا
وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول فيها ساعليه اما
القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت
القوم الا زيدا ولا باس بان نذكر بعض ما احتمله المص من احكام الاستثناء ومن انواع احدها ان ما بعد الا لا
يعمل فيما قبلها مطلقا مثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا
يعمل ما قبلها في ما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا
يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى
بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم والثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها
انه لا يتقدم استثناء النصب خلافا لبعض البصرية فيقال له علي عشرة الا اثنة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو
له علي عشرة الا ستة او ثمانية وفاقا للكوفيين والمانعون في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى
منه اريد كذا لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل
كما يسمي التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة توهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل
الا على ما يقرب من الكلية والتمام وان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على
نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء
وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمهما باخصر لفظ فقولك
جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجيئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على
انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول
في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائدا على
الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه واذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور

[هامش: لا احد فيها الا زيد وجهان]

[هامش: مطلب قولكم لا اله الا الله]

[هامش: ان ما بعد الا لا يعمل مطلقا]

[هامش: الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى]

في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء وبلا داع الى نقص العشرة
لك على عشرة الا خمسة او الا ستة لاستقبح بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك
داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستقبح وان بقي واحد نحو قولك لك على عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع اثنان
فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء
بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيدا اي زيد اب بار وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن
ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظر فان تعين دخول
المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى وصي نبيا الا عليا رضه وان احتمل دخوله
في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابن ابا الا زيدا
لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدم عليهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل وكانه يليه معنى وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن ا
حدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وتقدر للاخير عاملا على ما تقدم في باب الفاعل
وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى التاخر عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن وتقدر
ايضا للاخير عاملا وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل
قتل ضمير احد ومثله قوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية وخامسها انك اذا كررت الا
فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو
ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض
نحو ما ضربته الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان
يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال
من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا
هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز في
كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث
والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس نحوها وكل
وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون مسلما قد جاءك من المكيين غير قريش مع بني هاشم الا عقيلا
ونقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على
الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه
عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون مسلما قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة
لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا
معهما اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد و
نقول في غير الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع
خارجا فيكون التسعة مثلا داخلة فيسقط ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة يصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم
اليهما خمسة يصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة يصير ستة يسقط منها اثنان يبقى اربعة يضم اليها

واحد

واحد يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس
الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له عشرة مستثنى
منها تسعة اي ما له على واحد واذا قلت تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له على الا تسعة
وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما
جاءني القوم الا زيدا او زيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وجهه وهو ان الاستثناء من المنفي
لا يكون موجبا متمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال
ساير شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا
وان لم يكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب
الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا
ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وهو لك بعد ذلك الا اربعة تدخل الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر
وفيه نظر لان الاستثناء بعد النفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون
من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء وكلاهما مثبتان فيكون
الا اربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناءين من المستثنى
منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما عنا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء
قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير
الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد
فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على
المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من
المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثناء والابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار
بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم
عليه النصب لا غير على الاستثناء ولاحد المتأخرات جواز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب
بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا او الا بكر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغلت العامل ببعضها
ايا كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا لانه لم يبق
الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف
في مثله فتعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالقياس المشهور واعلم ان في جميع هذه
الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيا تما تخرجه من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا
الا عمرا الا خالدا تخرج من احد زيدا وتخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالدا تخرج
مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون
الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد
وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا
ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا
خالدا فالكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في بال

بطال ج

المستثنى الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء
من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل اشياء اخر ايضا فان لم تذكر ما استثنى
منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب
على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب
لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا او النصب والجر في اول المستثنيين لانه
عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب لان
بعض الا بمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب
وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو واذا تعقبها الاستثناء الاستثناء الصالح للجميع كقوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين فيما تقتضيه مذهب محققي البصرية وهو ان الجملة
بكمالها عاملة في المستثنى نحو عشرون في الدراهم وان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل
فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا او المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر
واحد من موثرين مستقلين او اكثر وهذا لا يجوز لان حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان
كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون
الا فلانا **قوله** والمخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر قوله مخفوض عطف على قوله
وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع
لغات كما في جة القواه فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر **قوله**
وبعد حاشا في الاكثر التزم سيبويه الجر فيه حاشا لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز
ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مثل ما خلا وعدا ومنع فعليته مع انه روى الاخفش قول الشاعر رايت الناس
ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعضهم اغفر لي ولمن سمع حاش الشيطان وابن
الاصبغ بمعنى الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له
والجر بعده بتقدير لام متعلقة بمحذوف لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل
وهو غير موجود و[..] حرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو
حاش لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السماك حاشا لله فنقول
انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به و
قلنا سبح الجودي والجمد مجوز على هذا ان يركب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما
حذف التنوين في حاشا لك فلاستنكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم
ما قوله سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا كما جاء في بيان سيبويه ويجوز ان يقال ان حاشا الجار حرف وهو نحو بدل حاشا لله اسم بني لمشابهته لفظا
ومعنى لحاشا الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت قال النابغة وما احاشي من الاقوام
من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا وهو اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولا ليت
اي قلت لا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا
حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة
قول بسم الله وكذا غيرها ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف

حاشا اه

وسبحان

نحو حاشا لله ليس بشيء لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل وكثر فيها
حاشا وقيل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه
الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص
من سوء فيبتدؤون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرؤون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله
منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد
جاء في كلامهم الاقبل ما خلا وما عدا الاقبل غير مما فيكون بكدر امعتبر بالكلم الاستثناء وجوز الكسائي
دخول الا على حاش الجارة **قوله** وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف
ما غيره قوله غير مبتدأ او صفة خبر اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات
نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه خرجت به والاصل هو الاول و
الثاني مجاز فان الوجه الذي يبين فيه اثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه بالذات وماهية المستثنى كما في
في حكمه هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فاجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى
المغايرة لما قبلها حملت احدى ادوات الاستثناء في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا
في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته
له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته
له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه
في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مع حذف المستثنى
منه وتقديره عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا
بالشرائط التي نذكرها ما دامت دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا تحمل الاعراب ونحن اصلها فجعل اعرابها
الذي كان يستحقها لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا حمل غير على الا والاصل في غير من حيث كونه
اسما جواز تحمله الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في
الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا لا
حاجة الى ان يتقدر الانتصاب غير في الاستثناء كما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما
كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم
نحتج الى مثل هذا التقدير المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير من الو
لا انتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو جاءني
غير زيد وعمرو بالرفع عطف على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في
الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان
ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما تجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اني قد
استعين على الهم اذا خف بالعوى النجاء من هذا الباب مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما قال في قوله
تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير والا
الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلعم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال

ان اصل غير الصفة

كونه ماهية المستثنى

حمل الا على غير بالشرائط

بنيا نه لاضافته الى ان وان تقال منصوب لكونه فى الاستثناء المنقطع **قوله** لما حملت الا عليها
فى الصفة اى حملت الا على غير فى الصفة فهو له لجمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما
شرط هذا الشرط ليوافق حالها اداة استثناء وذلك لانه لابد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد
لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى جاءنى رجل الا زيدا ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا لما جاز
فى غير وذلك ليكون الحمل فى كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال او
القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع
يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع
على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءنى رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لان ان كان محصورا على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا
جاءنى وله عشرة الا درهما وربما كان المنكور محصورا او يجوز الصفة لعدم دخول قطعا فيه كقولك عندى عشرة
رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا فى المحصور الاعم نحو ما جاءنى رجلان الا زيد وما رجال الا عمرو فان معنى ما جاءنى
رجلان ما جاءنى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءنى رجال ما جاءنى جماعة
من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس فى مثله الا الصفة او الاستثناء المنقطع وهذا كله مبنى
على المستثنى واجب الدخول فى المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز
الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى فى صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسى والمالكى لابد
لالا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر لما ذكر المص جمع او شبهه منكرا ومعرف باللام الجنسية أُنيخت فا
لقت بلدة * فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز فى البيت ان يكون الا استثناء وما بعدها بدلا
من الاصوات لان فى قليل معنى النفى كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال يجوز فى قولك ما اتانى الا زيد ان يكون الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون
كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائى
تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التى تذكر
فى نواصب المضارع وقال المص فى البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه او هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز
له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ
الثانى الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه
لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يجز يعنى ان البدل لا يجوز الا
فى غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا من غير الموجب الذى يجوز معه الابدال وقال المص
ولا يجرى النفى المعنى كاللفظ الا فى قلما واقل رجل وابى ومترادفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث
يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول فى آلهة المنكر لانه غير عام
ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر فى سياق النفى وقصدت الاستغراق لم يجز الاستثناء
المفرد منه لما تقدم من انه لا تقال ما جاءنى رجال الا زيدا على انه استثناء متصل ولجاز البدل رفع

والمحصور شيئان

قوله عم الناس كلهم هالكون الا العالمون الخ

قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

الله على البدل لان فى لو معنى النفى اذ هو لامتناع الشئ لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما
اجرى الزجاج التخصيص فى قوله تع فلولا كانت قرية آمنت الاية مجرى النفى فاجاز البدل فى قوم يونس
والاولى المنع اجراء الشرط والتخصيص فى جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفى اذ لم يثبت واما عدم
وجوب دخول الله فى آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى فى جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو
فى غير ضعيف يعنى جعل الا صفة فى غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما فى قوله وكل اخ
مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم **قوله**
واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو
مكانا قال تع مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى
معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه
فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدل لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل
معنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم ياتك بمجرد معنى البدل ايضا
لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا
يجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه كما فى على ما جاء والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا تقول
جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل
صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس
فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى الذى سوى زيد وعند الكوفيين
يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء
قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال لخالف عن جو اليمامة ناقتى وما عدلت عن اهلها لسوائكا
ومثله عند البصريين شاذ لا يجئ الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصبوه استنكار
الرفع فيقولون جاءنى سواك وفى الدار سواك ومثل هذا فى استنكار الرفع مما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تع ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول فوق السداس ودون السباعى **واعلم** ان المستثنى
قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الا
وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجئ فى الظروف المبنية وغير خبر ليس اى ليس
الجائى غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى
خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وابقاء
المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد
ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس غير كما ينون كل وبعض عوضا عن المضاف اليه و
حكى الاخفش ليس غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف
خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اى
ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا اجاز عند الاخفش ان يلى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره بالرفع والنصب
على التفسيرين المذكورين قال وتقول جاءنى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من
كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعدها منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعدها مخرج عما
قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعدها فبالاضافة وما زائدة ويحتمل ان تكون غير موصوفة الاسم

مطلب اعراب سوى

بعد بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل
لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم
بعد لاسيما بقياس لكنه روي بيت امرء القيس ولاسيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصبه وجوهاً
قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لاسيما
الا النكرة فلا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه يؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما يستقدر التنوين كما في كم
رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيته قاعدا ما
ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي يدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله
ولاسيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله كما في قوله فانت طالق والطلاق البة اذ هي مع ما بعدها بتقدير
جملة مستقلة والشيء بمعنى المثل بمعنى جاني القوم لاسيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني اي
هو كان اخص بي واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها
فقيل سيما بحذف لا ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد تحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو يا ايها الرجل من باب
النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على
الحال مع بقاء ظاهره على ما كان عليه في النداء من ضم اي ورفع الرجل كـ لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له
في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب
زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه
بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولاسيما ان ركب اي وخصوصا ان
ركب وجواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا
فيكون معنى وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا كريم
لاسيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى
المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد
يقال لاسيما مقام لاسيما **واعلم** ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر
المبتدا كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاني منهم رجل
الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا العموم ذي الحال وانما اشترط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او
عن التوصل بها الى العمل على قول اخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل
مضارعا لمشابهته الاسم واما الماضي فيجوز وان يليها في المفرغ باحد شيئين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس
الا قد عبروا وذلك لتقربها له من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما
اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقيب
مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في
الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون
مقارنا له في الزمان نحو ان كان هذا نارا كان احراق فهذا نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي
مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا

فالاسماء

فيجاء الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره
الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد
الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا
على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايته وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا
في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني
وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاني زيد
راكبا وفقط ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها بالظاهر حرف الرابطة
اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره ويكرمني وقد رميته واصكت عينيه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي الواو وقد
ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى
الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما مر في بابه وان نظرت الى
الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا في الاغلب في الحال مقارنة مضمونه بمضمون
عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر
اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه
المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله
الا فعلت وتقول طرد صحه في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما اخر كتابه
كتابه الى عمر وكتبه من ابي موسى وقولهم نشدتك بالله من قولهم نشده فنشد اي ذكره فتذكر فنشد المتعدي
الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن
او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تع ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين
جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تع عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا للنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك
اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك
ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما طلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما يطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تع وسيق الذين ونادى اصحاب
النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا
يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايته ولا يجيء الا في المفرغ نحو قوله تع وان كل لما جميع **قوله**
خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة لما قال
هو المسند دخل فيه المبتدا او جميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها لخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل
في حد نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان **قوله** امره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز
له من كونه معرفة ونكرة ومفردا او جملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وبما يجب من تقديمه على الاسم اذا
كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا وغير ذلك من الاحكام
المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه ههنا وبعضه في الافعال الناقصة
فما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام
ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في جزء الخبر فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي
ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا

لحن؟

مطلب خبر كان

قوله ولقد كانوا عاهدوا الله به

وكل ما كان ماضيا من زال الخ وما دام

مان وقوع ملا بد فيه من تقديرها ظاهرة او مقدرة لتعذر التقرب من الحال اذا لم يستفد من مجرد كان وكذا ما لو اتى اصبح
وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يلتمس الخبر بصنع زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك
يجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقدير لها في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد من دبر وفي قول
الشاعر وكان طوي كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم وفي قوله اصبحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها
الذي اخنى على لبد لا امتناع من قيام شئ يفيد ان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس
وما دام وكل ما كان ماضيا من زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي
الى حالة مستمرة ومن مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل
اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت صحيحا ثم نكس وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون
اخبارها في الماضي الى الان بلا قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او
غني او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يتقدم في الحروب ويسخو بموجوده اي هذا عادته لانه وان كان في الاصل
فعلا دالا على احد الازمنة الا انه مضارع عنه اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد لزمان استعماله ولذلك اذا
قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهر الاستمرار فهذا سبب الاشياء
الثلثة اي الجامد والصفة والمضارع لصاحبتها للاستمرار ان تقع اخبار الصادر وما زال واخواتها بخلاف
الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع في الموضع الذي يقصد فيه الاستمرار اعني في
موضع الخبر لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيد للحل نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب
الى معنى الاستقبال كما يجئ في قسم الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجئ بمعنى الماضي كقوله تع
ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما سيجئ في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق
من دون تعرض الزمان اما جامد او صفة او مضارع لما بينه اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع
جميع اخبارها جميعا ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع **قوله** ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه
لم يجز تقدمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس واما هنا فلا لبس وان كان معرفتين او متساويين
لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد اخاك ويبقى ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب
فيهما لفظا ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا **قوله** ويحذف عامله في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا حذف من هذه الافعال الا كان واعلم
انه يجوز حذف مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذار
من شئ اذا قيلا اي ان كان حقا وتقول لا تحلق ان فارسا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب
نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون
بعد ان اسم ويجئ اولا الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول
ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان
تقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى
اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله
خيرا وان ما قتل به سيفا لان له اعمالا او في تلك الاعمال خير ولان في يد او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا

مطلب بحذف كان بعد ان ولو

مطلب المرء مقتول بما قتل الخ

رك

ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو في صور المفعول
الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا
متصلا فان قلت مقدر في اللفظ كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها والحذف الاكثر الاستعمال
للتخفيف ولا يكون الشئ دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فايها ان صح
رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي
ان قتله بسيف فقتله ايضا بسيفه وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا
يكن امرر بصالح فامرر بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم
ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب اما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان
رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به
سيفا او بتقدير فعل لائق نحو يجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا
اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا اما اذا كان مقدرا فلا بد
من الفاء نحو ان ضربتني فزيد اضربه فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه
لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد **قوله**
وجب الحذف اي وجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم
تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب
الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك على
سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت
ويقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة
شرطية قالوا لتوارد ان في قوله تع ان تضل احديهما بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض
من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله
اما انت ذا نفر البيت ومعنى قوله اما انت واما قمت واما وتحلا فالله بكلا يا ابا ثور ومار زيد مع عطف اما انت بفتح الهمزة على
ما قمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكو
جوزوا الجزم بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا وما حذفنا الا زمانا ولما
كان معنى الشرط هنا ظاهرا اما اللفظ فلانه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند
من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصح ان يكون ذلك لم يا
كلهم لان معمول جزاء ان لا يتقدم عليها واما ظنوا ما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجئ الكلام عليه في حروف الشرط وايضا
ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تع واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو
وربك فكبر كما يجئ في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر ويبقى على هذا ان يكون ثانيه بكلا
جواب اما قمت والعامل في اما انت مرتحلا المحذوف اي بكلا اك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول
ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جاز لم يفسر حرف الشرط صورتها
ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذ

قوله تعالى ان تضل احديهما

فيبون

قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث

شرطها وجوبا بلا مفسر وجب نفعلو صور تماهن كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن
مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكن فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سهل الوجوب
لانها بعيد كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون كالكافية لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لابد حالها
عند ذلك من ان لحذف منها كان مع اسمها وخبرها او لحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جوابها الفاء الموذن بها
ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجي بها لا بغير صورة حرف السببية اعني ان وان استقط على سبب
الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد منطلقا اي يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق
اي ان يكن شيء موجود او يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذا من اقامة جزء من الاجزاء مقام الشرط لانه لم يبق
منه شيء كما جيء في حروف الشرط وان كان الاول فالفاء غير لازم بل الجزم حذفها والاثبات بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت
واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اتبعه الكوفيون فليس بمشهور وحذف
كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت
اللام في تاكيد الفعل فمن ثمه جاز في اما تخافن ومن عضه بايمينين شتعكرها النون كما جازت مع اللام في نحو ليفعلن
كما جيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته
نحو رايتك لدن قائما اي لدن كنت قائما من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا والتلا اذا تلاها الناقة فيصير
ذات تلو **قوله** اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض بمثل اخوك في قولك ان زيدا
قائم اخوك **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به
نحو لا غلام رجل لا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او منفصلا يليه ...
وبني لا وجه الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم نقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم
واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكور ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما
قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وبني بلعه
كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى اسم لا
من حيث كونه مضافا لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها **قوله** يليها نكرة
ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه فقوله لا غلام رجل لك مضاف
وقوله لا عشرين درهما لك مضارع لم وقد بينا معنى المضارع في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان
كان اسم لا مفردا ولم يجر ذكر اسم لا صريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا
لانه لا يكون مفردا **قوله** على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل
فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما الاختلاف بينهم
لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا يعمل فيما بعدها فينصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في
معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد وغيره بينصبه بغير تنوين
بانها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر فاول المبرد قوله
نصبه بغير تنوين للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله كما لا
ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع
عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل

قوله نحو واما تخافن

مطلب اسم ان

في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفوا التنوين
لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معرفة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل
من الاسم المنون بغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف
اليه والجار والمجرور ولا لحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان
لا لا يعمل الا في النكرة ولا هو معمولها في موضع الابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان
اختصاصها بالتنكير وكون اسمها بعدها مبتدا بسبب بناء معمولها على مذهب من قال بنائه او سبب حذف
تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها مجموع الشيئين خالف سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها
سائر المعمولات وهذا طريق اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل لاخواته والحق ان يقول
انه مبني لتضمنه من الاستغراقية فيه وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان
ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما
جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من نسبوها
وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون
المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا
مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فيجيء حكمه ونحو
لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب والمنقوض
نحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدون والنون
ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف
والمعطوف عليه فهو مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل
وامراة ولو ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء
نحو يا ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والجمع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقبل ما
قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات بني فيه الجزء الثاني وحده والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب
مع المنفي ولو سلمنا وليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون
في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المبني واما جمع السلامة للمؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين
قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض نحو يا مسلمات
مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة بتنوين التمكن فيلغى
على هذين القولين داخلا في عموم **قوله** على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب
الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المنفي بعد لا التبرئة مما كان معربا
بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طرد اللباب على نسق واحد **واعلم** ان الجار اذا دخل على
لا التبرئة يمنع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها
اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسط الجار بطل الشبه والا ان لا بد
لها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد

مطلب اذا دخل الجار على لا التبرئة لها

قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم الخ

الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زايد وقد اعتبرت فيبنى الاسم لما
فاطلك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور
النحاة الظرف بعد المبني الاسم متعلق بالمبني والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في الاخير من زيد بل الظرف متعلق
بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تع لا عاصم
اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر
الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله ولا نظن ان مثل هذا الجار والجرور متعلق بالمبني وان
اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر جعل ذلك
الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك والبكاء المصير ومنك الخوف وبك
الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك ان الخبر المقدر ههنا اعني
ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على
ان بك خبر عن مار فلما قدرنا مدلول لا عاصم تقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت عن
الوجود من يوقع صلوته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا
في الجامع من يصلي في غيره فاذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع
او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار والجرور في نحو لا
آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب
ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف **قوله** وان كان

مطلب
مشابهة لا بان وعلى علمها

معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما يعمل لمشابهتها لان ووجه
المشابهة ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس
فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف
لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما يعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان
الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما لم يعمل في المعرفة
لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة بلفظ
جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يتقدر
على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية
ودليل تضمنها لا التبرئة فلا يبعد دليلها ضعف امر التضمن وقد قال ان الفتحة اعرابية فقال انما حذف التنوين
بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانها لما مر جاز تقدير
البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا
من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصول ووجب في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا
اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا والجب ذكرا اذا الغيتها او بنيت اسمها
وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان وبناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون الا
مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانجعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي
في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز ابو
العباس وابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا

والرابع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها او
اما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حيوتك لا نفع وموتك
فاجع ومثله قولهم لا سواء **وقوله** فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به و
حين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان يفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي
في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وههنا بمعنى المفعول
اي ليس لك متناولك ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وشذوذ قوله ان لا الينا
رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال ويكون لا في لا سواء عوضا من المبتدا المحذوف اذ تقال
هما لا استواء على ما ذهب اليه سيبويه واما وجوب حذف المبتدا فلكثرة الاستعمال بان لا براح ولا
مستصرخ ولا مال بمعنى ليس وهو حكم وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد
ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا يقو
حسه في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان يكون داخلة على الفعل
تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك
ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة
واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل
امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدا او لا اصابك السوء واذا دخلت على نولك
نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم يكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب
تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تع فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما
ان تكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان يدخل على لفظة شئ سواء الجر بالاضافة نحو هو ابن لا شئ او بحرف
الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ واما انت الا كلا شئ وخلقت من لا شئ او انتصب
نحو انك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شئ وثانيها ان يجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا
يجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بما من حروف الجر ولم تثبت الجارة بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم
والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاولى ان لا زائدة كما في قوله في بير لا حور سرى وما شعر اي علاك
الشيب والاول اي الوقت الاول من التلثين اي فرقهما مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاستحالة
علته وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر تحنت
طلوص حين لا حين تحن لحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حين حاصل وثالثها ان يعطف
ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع
وتقول ايضا غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو وقالوا الا انهم راعوا صورة لا غير
بجموله بمعنى غير مانعا يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود وقصد
فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر مثل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف
العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المراة استضعف
هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير ولضعفها انفا بعد الخروج يجوز عدم تكريرها نحو انت
غير الفارس ولا الشجاع والزمته التكرير قبل خروجها لتقويها جبرا وان كان لا بمعنى غير مجردا
عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تع الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من

قوله لا مرحبا

تكرير لا المهملة

قوله تعالى فلا صدق ولا صلى

اللهب

قوله تعالى لا ظليل ولا يغني من اللهب

وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام انا لا راكب واللا انسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة الاستعمال لا مع شي ومع الشرط الثاني معلل بعدلاعن اصلها اعني كونها للتبرية وذلك بتعذر تقديرمن الاستغراقية بعدلا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زاد من غير تكرير مع العلم ومع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونفي يكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرية انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدير واعلم انه قد ينزع قول العلم المشهور بعض الخلال فينكر فينتصب وينزع عنه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرء القيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظ عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره حتى تقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد وتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما ان يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرب كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لا فيصل لها اذ هو رضي الله عنه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلعم اقضاكم علي فصار اسمه رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصوم فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه هيهنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع **قوله** وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني ان كررت لا اي عقبت لا مع كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان تجعل في الموضعين لا للتبرية فيبنى اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما خبر الهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجود لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجود لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما مثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شي واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حاله **والثاني** فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو وكانك قلت لا حول وقوة كقوله لا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجي فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وامتنع لغيره تقدير الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد

لما لان العامل فيه عندهم لا وحدها ويجوز ان تقدر لكل خبرا **والثالث** فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف هيهنا على المحل كما يجي في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظه لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن بلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصول لضعف لا في العمل وقد حصل هيهنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجي بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرية مثله مع جعلها زائدة سواء ولا يقول ان لا الثانية هيهنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يردوا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرية ملغاه لم تكرر للضرورة **والرابع** رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرية لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني والامر ملغاه غير زائدة كالاولى ومذهب سيبويه في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هيهنا كالابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة **والخامس** رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرية لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل ما ذكرنا فلا حاجة بنا الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير فيطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرية الغيت ام بقي فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما ذكر في الثالث سواء على المذهبين **قوله** واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض او التمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد اما ان يكون للانكار او التوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله يخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشوءكم وسط البساتين وفي مثل الا مقام بالفرد يخرب ملك ذلك بعد عزة بمعنى الاستفهام فما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا اسبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجرد فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثير انفقه والا ماء وخمر اشربها وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجرد واختاره المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام التمني غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر الا كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي لا اي اسمها فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على تحصله يبيت والبيت معطم فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كالا ويستذكر

مطلب ومثلا لا يتعرف بالاضافة

لكل فرعون موسى

مطلب في مثل لا حول ولا قوة

مطلب اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس

المبني

في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا تروني رجلا وروي الالغاء في التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا
وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل **قوله** ونعت الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا
ونصبا نحو لا رجل ظريف ظريفا ظريف والاتباع والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب
وابنا **قوله** نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني
والعامل اي بني النعت اذا اولي مبني لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن
لا التي هي سبب البناء اذ بها يتقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها
كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه
لان النفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا داخل عليه فكانك قلت لا ظريف ولذا لم يبن
صفة المنادى في نحو يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ
الفاصل بينهما ليس اجنبيا بل هو شيء هو هو في المعنى كما تقدم الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط
ان يكون نعت المبني فلا ينعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا
الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف
في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لا
نتفاء الوجه الاول من الثلثة المذكورة ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفا
لم يبن النعت المفصول عن المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان
اذا وليا لا اسمين لها فكيف بعد ان تجريهما مجرى اسمها ولا تقول في مثل النعت المبني انه مركب مع المنعوت
كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة
وقال ابن برهان والسيرافي بتقصيهما هذا البيت لان في هذا الموضع خاصة تركيبه مع المنفي بل هي داخلة على
الموصوف المركب مع صفته يعمل في محلها كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا ما تقدم وحده على
ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركيب المنفي ههنا مع نعته **قوله**
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة
منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني للضموم مضافة ولنا ان نفرق
بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي
لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا
الضم في المنادى بنائي فكان محل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو
حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على اخر والرفع اعرابي
فكان محل وصفه للمضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا وذهب
ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب لكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف
والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا
غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر مقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا
اذ لو عملت النصب في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان وكما لم يجز رفع وصف اسمها
كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها
بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة وبجواز الالغاء مع التكرير ودونه ايضا على راي

مطلب فلبناء النعت اربع شرائط

المبرد وهي عامل ضعيف يعمل بمشابهة ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى
هذا يجوز لا غلام او غلام رجل ظريف حسن الوجه ورفع وصف المبني مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان
الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس
لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركات البنائية لما ثبت ان الاعرابية بعروضها للعوض لا وزالها
بزوال الدانكانها علامة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان تقول النصب في الصفة حملا على محل
اسمها المبني رفع ونصب **قوله** والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم
يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة تعين رفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في ساير توابع المنفي المبني ومن
قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء
في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في
النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو
لا رجل وامراة بالفتح بالمعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المنفي نفس لا الا الابتداء ان لا يجوز رفع العطف
حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي والذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمهما مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز
البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا و
ان كان معرفة وجب رفعه وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا
يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل يربي عليه من حيث كونه المقصود بجعب بناؤه ولعل ابن
مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط
فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب اي
لفظ لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان
فهو البدل كما يجيء في بابه ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب
لا التبرئة في باب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كهو واحد قال اوس القبس ويلمها في سواد
الحق طالبه ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق
بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان تحمل انتصاب مثل
هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا
بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك
ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الاول
هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية يجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ هذا كله على مذهب النحاة
وقد يجيء في باب التوابع ان عطف البيان هو البدل بحكمه اذن حكمه واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي تاكيدا
معنويا لان المنكر لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى لما ذكرنا في المنادى
كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم
وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه مكررا لفظيا وان شئت
اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف الاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا
انزلناه قرانا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف

مطلب الحال الموطئة قوله تعالى

واما وصف المكرر اعني بار واملبس فيه الا الاعراب **قوله** ومثل لا اباله ولا غلامي له جايز تشبيها
له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان
الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له ويكون ان مستحسن على ما ذكرنا وجاز ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى
وجمع المذكر السالم في لا اب ولا اخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى
والمجموع واثبات الالف في لا اب ولا اخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربه اتفاقا و
اجاز سيبويه ان يكون لا غلام لك مثله يعني يكون مضافا واللام زايدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل و
وجمهور النحاة ان هذا مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تعلل بين المضاف والمضاف اليه بل
تقدر اجابوا بان اللام مهنا انما مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كيتيم في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال
ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة
على الفصل بين المضاف والمضاف باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا
نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فصلوا بين المضافين
لتطاحن بصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم بهذا
الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة بالمنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص
نعته كذا والدليل على انه مضاف **قوله** وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد فحذف باللا
ضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض
في المنادى وهو شاذ كقوله يا بوس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان
لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا
اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباك كذلك اذ المعرفة لا يوافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا
على ان معنى الجملتين اعني لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون
المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا اباك
محذوف اي لا اباك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك
موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ومعنى الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى
نكرة قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم
المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمين ولا بد لمشابهته للمضاف انه مضارع
المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا
فان اباك واب لك عندهم شيء واحد من حيث المعنى ولك في لا اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا
بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في
الدار ولا غلاما ظريفا **قوله** لمشاركته له اي لمشاركة نحو لا اباك لا اباك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى
المضاف وذلك ان معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام
واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما جاء في باب الاضافة فاب لك
يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته في اصل
معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في **قوله** لفساد المعنى يعني ان

المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديرين ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر لا ابا الرجل طويل ونحو
تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الكلام بالمعرف فان دخلت لا غلامين ظريفين لكن لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما
على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المص فللفصل
بين شبه المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار النافض دون الظرف المستقر نحو لا يدي
بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجزه سيبويه و
الخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس ابعاض
الفوارخ **قوله** ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع
وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان
يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالا سم
محذوف اي لا احد كزيد **قوله** خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي لغة حجازية واذا
زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع **قوله**
هو المسند بعد دخولهما اي بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لا انهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما
في خبر كان **قوله** وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا يعملون عن احد
عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن ما وحدها دون لا عمل ليس
بشروط سيجيء وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا **قوله** واذا زيدت ان مع ما فقد شروط
عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما
ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون
متمكنه بثبوتها في مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها
لليس لان معناهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق
انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء
ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زايدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان دالة النافية لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال
انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا او هو جايز عند
المبرد قياسا انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان العازلة عند الكوفيين نافية
لا زايدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم
بانه لا يجوز الجمع بين الحرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما بشيء كما في ان زيدا القائم واما الجمع بين اللام وقد في
نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يسوى بها معنيان
آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى
ما ان لا انعمها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لا اباء ما انسيها وما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان
عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجوز اعمالها
مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك واما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان
المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله ومزقناهم كل ممزق
فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره

مطلب جمعها ولا
مطلب ان الاصل في ما ان لا يعمل

بتقها

نحو ما قايم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال
ابو عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا كما يعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا
ان قوما يجوزون اعمالها مقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى
النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى
ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر
ومثلهم حال عن بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم او في مثل مكانهم
ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله تع اتك ما حين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز
تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب وعلى هذا ابن ابو علي والزمخشري امتناع
دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقايم
قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا
للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس عن نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد
النفي ولا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر
المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بعض
في غير ما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاني زيد براكب وفي خبر ان الاتية بعد باب رايت منفيا لقوله
تع اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال ندمت
على لسان كان مني فليت بانه في جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس ظرفا على الاسم المتقدم
على الخبر فلا يجوز ما زيدا احد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين فلا
يجوز وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشي
لان الباء زايدة ما دام لم يثبت لم تحكم بكونه محذوفه وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية
مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض
بل الناصب هو الفعل او شبهه نصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
الجار ظهر عمله المقدر مدامع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع أنْ وأنّ
واجاز الاخفش حذف اسم ما الاستغناء ببدل موجب نحو ما قايما الا زيد اي ما احد قايما الا زيد وليس بشي
لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قايم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على بعض الاسم مع تاخره عن
الخبر واسقاض النفي واحد مما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قايما لتقديم المستثنى
المفرغ على عامله الحكم وايضا لا يعمل ما مع الفعل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي **قوله**
واذا عطف عليه اي على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزايدة **قوله** فالموجب ذلك اذا عطفت
عليه ببل او لكن لانهما الاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف **قوله** فالرفع اي الرفع واجب وذلك
لزوال علة العمل وهو النفي وقد ذكرنا وجه الدفنه فيه في باب الاستثناء فلا نعيد وقال عبد القاهر هو خبر
لمبتدا محذوف اي ما زيد بقايم ولكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد
ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما
يجي في باب العطف وقال ابو جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما يتعزل عن
العمل فتوهموا انه الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب

الاسن غرابها ليس ما ذهب اليه بشي لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطف على خبر ما
او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل
قال معاوي اسجح فاننا بشر فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة
والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبريهما المنصوب اي مع الرفع والنصب
نحو ما زيد قايما ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبريهما وذلك كما قالوا مشائيم ليسوا مصلحين البيت
واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت
وقد يعامل هذه المعاملة في المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم
اضافته اليه نحو هو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا متضمنا بعده
ما هو من سببيه اسمهما نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه على
ان يكون عطف جملة اسمية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قايما ويجوز مثل في نحو ما كان زيد قايما ولا
قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه معنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي
ومضمون المعطوف حالا لان ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد وظاهره للحال واما في ما وليس فمضمون
المعطوف والمعطوف عليه حال وقعت الوصف الذي بعد حرف العطف ونصبه لان ما وليس للنفي المطلق
فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان
في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد او ليس زيد قايما ولا عمرو
قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني
مع ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قايما و
ليس زيد قايما وما زيد قايما ويجوز في ما زيد قايما ولا قاعدا ابوه برفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر
على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قايما ولا قاعدا ابوه
ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسميهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية
ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز
في نصب قاعدا في ليس زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز على هذا
الوجه في ما زيد قايما ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا متقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة
جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر
على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجي بعيد من مذهب الاخفش
وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اخذت الباء في هذه المسئلة في قايما نحو ليس
زيد او ما زيد بقايم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان
السبب المذكور اعني ابوه اسم ما مكررا اعني زيد فقلت ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب لان
الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت
زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تع القارعة ما القارعة
واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تع لن نومن حتى نوتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم فان جعلت
موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قايما عمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مرتبطا به
بخلاف تكرير اسم ما في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا

الجملة م

ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمه امها لم يجز نصب مقيمه لخلوه مع المرفوع بعده عن العايد الى الاسم اى ابو زينب فان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد قائم اوقايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرو الا يصلح ان يكون فاعلا للقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فما يجب له وقد وجب فى المعطوف عليه ان يكون فيه او فى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتغا فكذا يجب فى المعطوف هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا فى معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجمله على الجمله فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبرها المتقدم على الاسم على مذهب الربعى فهذا فى ما واما فى ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسميه على الفعليه ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط فى المعطوف عليهما ما يشترط المحقق من كون الاول مجرورا والثانى منصوبا او مرفوعا كما مر فى باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا فى ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما زيد منطلقا ولا ما عمرو ذاهبا وبعض يسموه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل فى المعطوف عند هو العامل فى المعطوف عليه لا المقدر كما مر فى التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافيه عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على وجه النظر الذى يذكر ذكره قال الاندلسى ينبغى فى لا العامله عمل ليس مراعاه الشروط المعتبر لاعمال ما بل هى فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون فى كتبهم للاشتراط الا واحدا وهو كون معمولها نكرتين اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات مختص بلفظ الحين مضافا الى نكره نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظه اوان ولفظه هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها والشد ولات ساعه مندم والتاء فى لات للتانيث كما فى ربت وثمت قالوا اما لتانيث الكلمه اى لا او لمبالغه النفى كما فى علامه فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها فعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنه الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما فى نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيها وان شابه الفعل فاذا رفعت حين على قلته فهو اسم والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوف احد الجزئين هذا هو المشهور وعند الاخفش ان لات غير عامله والمنصوب بعدها بتقدير فعل فلات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له موا اضع متعينه ولا يمتنع دعوى كون لات هى لا التبرئه ويتقوى بلزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما فى لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما فى لا عليك ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهره تحين فى اللغات واشتهار لات حين وايضا انهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان وتهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافى عنهم وليس بشى اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جمله بمعنى طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا

ان ليس

ان ليس حين بقاء اى لات اوان طلبوا ثم حذف الجمله وبنى اوان على السكون ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسر النون لملتقى ساكنين كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجمله وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كانت جمله فلا يبدل فى نحو من قبل ومن بعد وقيل ان اوان مجرور بمن مقدره بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص من القراءه الشاذه كما قالوا الا رجل اى الا من رجل واما لات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجمله الفعليه وقد يقطع عن الاضافه قال افى اثر الاظعان عينك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيح ابا ليس هنا تلح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغه تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو على فى ليس ضمير الشان والجمله بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لوروده فى كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك ابدلا من الطيب او صفه والخبر محذوف اى ليس الا المسك فى الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سد مسد ولم يثبت اذن

قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه

سيتين شرحه بما مضى فى حد المرفوعات فعلم المضاف اليه كما مضى ثلثه الكسر والفتح والياء

قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شى بواسطه حرف جر لفظا او تقديرا مرادا اى ان الاصل والاولى على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد تمام سموه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فاذا اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافه اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافه واما من حيث اللغه فلا شك ان زيدا فى مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطه حرف الجر **قوله** لفظا نحو زيد فى مررت بزيد **قوله** او تقديرا كما فى غلام زيد وخاتم فضه واستظار انتصاب لفظا او تقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكره لاختصاصه بالاضافه والعامل معنى واسطه اى يتوصل بالحرف او مقدرا **قوله** مرادا حال بعد حال اى مقدرا مرادا ما احترزت مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفيه والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ بحيث لم يجز المقدر فى الاضافه مرادا اى عمله وهو الجر باق بعده كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما اختلف آخره ونقض الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا احتاج الى معرفه حقيقه المضاف اليه حتى اذا عرف حقيقته جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل المختص ليعرف فيرفع ثم جعلت فى حدك معرفه حقيقته محتاجا الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم المضاف اليه اضافه لفظيه خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضاربا وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافه ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل المضاف خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافه لانا لا نريد مطلق الاضافه ولو اردنا ذلك لوجب

مطلب وقد يلحق لا التاء نحو لات مختص بلفظ الحين

مطلب المجرورات

الجار الفاعل والمفعول والحال مثلا معمول للفعل بل نريد بها الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر الا
لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للفاعل
الحقيقي بتجرده من التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار اسم الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع و
المفعولية للنصب ومن غير العامل يعني ان العامل ما تقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب
وانما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل ولم نقل هو الفاعلية لكون
المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا في الاغلب **قوله** فالتقدير شرطه
ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم فصل
المعنوي عن اللفظي بقوله فالمعنوي ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما
ذكرنا كالحسن الوجه وهو ذو ب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير وانما
قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف يكون فعلا او بمعنى الفعل **قوله**
مجردا تنوينه اي التنوين وما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا المبين فيه التنوين والنون مقدرا انه
لو كان فيه التنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل والمراد
التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هما فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
وجعلوا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد تحذف
من المضاف تاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تع واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها
ولا يقاس على ذلك قالوا ان الفراء يقيس عليه **قوله** وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنسه او بمعنى في في
ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية فقيد المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة
مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا
يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر واليه
خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في **قوله** فيما عدا جنس المضاف ما كنا به عن المضاف اليه اي
في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ونعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على
المضاف وعلى غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم ويد زيد بمعنى اللام وان كان
يقال بعض منهم ونصف منه ويد منه لان من التي تضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم
وشرط من المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما
نحو مكتي ثلثة دراهم وراقود خل فانما كتبت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجي في باب العدد فالثلثة هي الدراهم
والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وراقود خل وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع
غير المقدر به ونعني ان يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا ليخرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء و
يوم الاحد فجميعها الى بمعنى اللام وكذا مسجد الجامع على ما يجي من التاويل لان الجامع غلب
وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى

مطلب اضافة المعنوية ثلثة اقسام

وشرط من المبينة

مسجد الجامع وطور سيناء

اللام

اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام
كما قال ابو علي النحاة ولا نقول ان اضافة الظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل
وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من
الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف فيها جنس المضاف اليه فهو بتقدير من
ولا ثالث لهما **قوله** وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف
اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها ليفيد ان الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف
اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير الى
غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له دون غيره او يكون غلاما
معهودا بينك وبين المخاطب بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان ابن
الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف فلا يطرح من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى
اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام
المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد **قوله** و
تخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل تخصيص من غلام امراة **قوله** وشرطها اي وشرط
الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان
يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين
يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة
العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف
العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم
مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق اذ لا يجوز زيد الشجاعة
وان لم يكن في الدنيا الا هو هذا وانما تجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة
الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر
تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين **واعلم** ان بعض
الاسماء هو متوغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل
ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست
صفة تخص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بتلك الصفة وكذا مماثلة زيد
لا تخص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من الطول والقصر
والشباب والشيب والسواد والعلم او غير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضيف غير
الى معروف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك
كان قوله تع غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب

عليهم

لا يلزم اظهار اللام

مطلب المضاف من جنس المضاف اليه اولا

يفيد المضاف تعريفا وتخصيصا

مطلب ولقد امر على اللئيم

مطلب وشرط الاضافة

فكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان
معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خالص لك بعينه من بين
امثاله فهو معرفة ومدح ابن السراج في قوله هذا تقوله تع صالحا غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا
او بقول الشاعر ع ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر
مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه
غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب
وانما جاز هذا حملا لهم غيرا على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في
باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تع غير
المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون مثله و
قاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا اعضده
القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا و
لفظة شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليهم
وسميع بمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو السعيد في مثلك وغيرك وما في
معناهما انما لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق
واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال والجواب انما يكون لفظية اذا كان
اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك
وشرعك وكفيك وهميك وناهيك انما لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا
اخواته وانما بني قدك وقطك وحلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم
الفعل بخلاف حسبك واخواته وتدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تع فان حسبك الله لانها
لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذه المواضع الامور تقابحها وقوع الفعل فيه لا دالة معنى الفعل
وتقع صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا عن المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك او شرعك منصوبين
ولم يتصرف في هذه الاسماء الاخ الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهته قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا
قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامراة كافيك من
امراة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين
ناهياك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا سايرها تصرفاته وقال مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من
رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة هدك ومعنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك
في عدم التصرف لا غايته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة هدتك وبامراتين
هدتاك وبنسوة هدنك ويجوز ان يقال في حسبك وهدك وناهيك وشرعك انما لم يتعرف لكونها في
الاصل مصادر وبعض العرب واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماري الى رب واحد امه اخذت
فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد الى امه وامه مضاف الى ضمير واحد
فلو تعرف به مع تقدمه لكان تعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل
الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه والهاء عائد الى رجل وكذا في
قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير

مطلب مثلك وغيرك

مطلب والاطلاق يفيد الاستمرار

مختصة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير
معرفة نحو زيد واحد امه وان كان نكرة مختصة نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك عبد بطنه
ورئيس قبيلة وابن ابيه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من
التعريف بنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرفة باللام كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام
الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه نحو سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه
قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال
اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي و
تركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن مني قوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن
حب من سكن الديارا اكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف
المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف تقدم وجهه قوله واما اجازة الكوفيين
نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرا[هم]
والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف لحصل بالمضاف
اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره
قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود وانما جيء
بالمضاف لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود وبالنسبة تعريفا من حيث ذاته
لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض التبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو
كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فعلت بعينه
الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة الاثواب و
ان اقبح من الاول لاضافة النكرة الى المعرفة ولا نظير له في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا
عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود
بالنسبة في العدد والمضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لنصوصيته كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو
رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم تات بالعدد معهما واما الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف
كقوله تع سبع بقرات واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم
فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل هو ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد
الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد و
الضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها واما
الضارب الرجل جاز حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك
قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج هو قوله مضافة الى
معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات
وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها الى المحض ومن ذلك مالك يوم الدين
على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان مالك يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المص في ضرب اليوم فيكون
المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب

مم

مطلب الثلثة الاثواب

اليوم لانه وان كان مضافا الى معمولها لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع
فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة
غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ في ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم
الدين بتقدير اللام كمضارع مع نكرة قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او
بمعنى في اي ظرفه والوجه في يعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو فتنتك كربلاء او انه بمعنى
الماضي كانه قال مالك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق
الذين ونادى اصحاب لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على اسم الله
على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظة ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله
كما مر واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله او الى اسم المفعول المنصوب والصفة المشبهة
المضاف الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة لفظا على ما يجيء في بابها ان شاء الله تع والمختلف فيه هو
لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى
موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك معانيها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول
اضافة لفظية فمعمول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا
وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر
منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم الفاعل
او اسم المفعول او افعل التفضيل اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جايزة
العمل فاضافتها ابدا اضافة لفظية واما اسماء الافعال والمفعول فعملها في مرفوع هو سبب جايز مطلقا سواء
كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار
نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة
اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الادنى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه
على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل معه حماره وكذا برجل خز صفته برجه واذا كان كذا فاضافتهما الى السبب
هو فاعلهما معنى لفظية دايما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف
اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قايم الغلام فالمعنى له غلام قايم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو
المعين للموصوف المخصص له لا المعين منه المتخصص فلم يكن تعين هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها
منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة
وغلام حصل لزيد ويعمل اسم الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة
الثلثة نحو مررت برجل نايم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير
فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها مع بقاء مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما يجيء
وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار
ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما
اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما
للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار
لانهما يشابهان اذن المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد اسم الفاعل والمفعول بخلاف

الماضي اما صلاحيته للحال او الاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية
منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي هو اصل وضعه للاطلاق
كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخى بوجوده اي هذه عادته ما دامت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان
في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل
كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انه لمنحار بوائكها وضروب بنصل
السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبيهما لا الى الفاعل والمفعول به والمفعول
فيه لشدة طلبهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء موقتا باسم الفاعل المستمر وكان اضافته لفظية
كقوله بمنجرد قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذا نابه غير العود جرا اي غابره فيها كقوله يا
سارق الليلة اهل الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلا يعملا عمله الا
عند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى محضة قوله تع الحمد لله فاطر السموات
والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان
ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان تخصص المضاف
به لتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب
فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يختص واسم الفاعل والمفعول
المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصيصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضارب بل كما تقول
مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بذلك كما تقول مررت برجل شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت
هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم الفاعل من صحب يصحب بل
كانه جامد قال الله تع حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول
المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدار اي يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اي يكسى الجبة
وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب اي الاجنبي كما مر **واعلم** ان حال المصدر بخلاف
الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته
اما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فايدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها يؤدي مؤدى الفعل
بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلقوة
شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تع او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كان الصفة اقوى
شبها بالفعل كانت اولى بحملها على الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية
واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص
الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر
عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل
والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان
المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا
وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانها

لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشرط حتى
يعملا عمل الفعل فالحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه
لمشابهته ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر
المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه لمشابهته
قريبة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير قايم مقام الفاعل مرفوع
وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقايم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها
بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل
والمفعول **قوله** ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان
اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او التنوين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا
عمرو ومكسو الفراء واما اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه والتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقايم
غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده
كالقايم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد
علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص
لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا فلا تفاوت في التخصيص
بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة **قوله** ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
وامتنع بزيد حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا ومن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه
المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت
الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضارب زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المص
اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلها في بعد الحكم باضافتها لحصول التخفيف
بحذف التنوين لسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز
الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف
دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن
ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين
بسبب اللام فكيف ننسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه
على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف فشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك
رفعت الوجه خلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله
فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر
في الصفة وجي باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام

بته

بدل الضمير في مثل المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله كحاني طاف الضيف وابر دبوده
والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير
ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جي باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصد واجعله مضافا اليه تشبيها
للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما تقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى
المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب
مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرو الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في
الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة كما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجي لم يجوزوا
في اللفظية ايضا مثل قولك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف
الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول
في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره لم يقول كما شبه الحسن الوجه في
النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الدفع ليصح اضافة الصفة اليه بناء على ما تقدم شبه الضارب الرجل
على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه ان حقه النصب فليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن
وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية تجري مجرى المحضة وكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى
النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف
من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون
المضاف اليه فيهما معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه
السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الموضارب
زيد وهذا الموضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب الرجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية
في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد
قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال
المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز لان في الضاربك قولين كما يجي قريب احدهما انه ليس بمضاف
بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل على
صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزمه الكلمة كما في ضارب
زيد وضارب زيدا وانما يلزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام
الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذف ولم تضف الكلمة لزم كونه متصلا في حال واحد فلما
التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب
واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي
اللام في ضاربك وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام اعني اجتماع النقيضين لو
لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز حمل ذي اللام في الضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة
في المجرد دون ذي اللام وهو حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان تعرف
حال اضافة اسم الفاعل والمفعول المجرد عن اللام ومعها وكذا حال صفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي
الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من شبههما في حكم الصفة المشبهة كما يجي واما اسماء الفاعل و

صله

المفعول

المضافان الى الاجنبي المنصوب بها فيتعول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما
اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون
باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذفه نحو الضاربا
زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا عن نون
المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته لحسن الوجه
كما تقدم او مضافا الى المعرف بها او جاء مجرى الضارب وجه فرس غلام وذلك لجري ضمير المعرف باللام
عند مجرى المعرف باللام وكان قياسا على قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير الى ذي اللام ومذهبه
مذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل هو محل ضمير المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي للمقرون باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا
من المطلقات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين
فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربن في الشعر وانشد وليس حاملني وانشد
ايضا هم الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد
ايضا لم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا الضرورة الشعر وجعل
الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامرونه ومحتضرونه للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها
بهاء الضمير لما ثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما
في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير
المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو
منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل
عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة
بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور
بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز
في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون عطف بيان وهو في الحقيقة
على البدل كما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم يقدره كذلك كما ذكرنا
في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا قال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه
فينشد انا ابن التارك البكري بشر انصب بشرا الاغير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام
ما يكون في موقع المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره عبد المائة قال
واذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد
يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان اللفظ فيه ليس بظاهر بل نظرا بالتقدير الابري الى جواز قولهم يا زيد وعمرو
وذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجرده من اللام او مقرونه بها فان ولي
المجرد منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام
بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه
ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد
يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا الضرورة قال لكنها الاعالي

مطلب الضاربا زيد

مطلب الضارب الرجل

حر با مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى
بضة المتجرد اذ حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين قال المبرد الضمير في مصطلاهما
للاعالي لان المعنى كميتا الاعاليين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وجه وقد يجيء في باب الصفة المشبهة اكتفاء
لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجرد مضمر بارز
وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والتنوين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا عن مذهب الاخفش وهشام
وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا اللام بدرجة او درجات نحو الحسن
وجه ابي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه لما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون
مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا
يلزم التجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا قابل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى
او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسن
غلامهما والجميله وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد
شرح ان شاء الله تع ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طبيب في داره فقوله
ملابسي الصفة بغير مرفوع بها كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي مائة الناقة والهجان
البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام
البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تساق قوله
ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متأول ونحو جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز
ونحو متأول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة
فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص اولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة
احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج والذي لا
يحتاج الى التاويل العام غير لفظ الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سينا
ويوم الاحد وكتاب المفصل وبد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من
ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا بد نفس لان المعلوم
المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم
المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات
يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الثيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود
بالنسبة نحو قال حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء
هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر
وانه ان كانا مفردين اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهو الاكثر وظاهر كلام المعربين انه اذا لم يقطع
الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان

مطلب المائة الهجان وعبدها

مطلب في اضافة الموصوف الى الصفة

مطلب اضافة المسمى الى الاسم الخ واضافة العام الى الخاص وعكسه

وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب
مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر واذا تقرر هذا قلنا ان تاويل سعيد كرز ان يقال
المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة
ويراد به اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد
كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون
معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز
وقال سعيد كرز فان قلت لم لم تقدموا اللقب ~~لاغنى عن الاسم او اللقب~~ مضافا الى الاسم او غير مضاف
قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات
الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذا
وما تصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا
صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات
يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح
وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت
زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع
من قلبي ظماء وألبب اي اصحاب هذا الاسم وجاءني ذوا اسمه اي صاحبا هذا كما يجيء في باب الجمع واما قولهم
آل حم وآل [illegible] في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كان آل موسى بمعنى
الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في قولهم هذا حي زيد فتاويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا
من باب اضافة العام الى الخاص بمعنى هذا حي زيد عينه وذاته لا غير وانما ذكروا الذات بلفظ الحي مبالغة
في باب المبالغة واذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله بنفسه وهو حي لانه نسب اليه الفعل وهو معدود
وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان
ميتا قال الا قبح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا قر ان اباك حي خويلد قد كنت خائفه على الاحماق
وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظة الاسم في قوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم
جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء
لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم
في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم
الشيب اي صورة الماء اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل
على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة الاسم
بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادي به فاسم السلام من باب عين
زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء والشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب
صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منيع بعيد اي انت بعيد لان
من بعد مكانه فقد بعد هو واذا ابعدت الذئب فقد ابعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز
اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس

مطلب آل موسى اه

مطلب وحي يراد به الذات

مطلب الاسم والمسمى

مطلب اضافة الموصوف الى صفته اه

استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة
فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد
والمسجد الجامع ومنع الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف
هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه تخصيص الاول
وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر
فيه الراجع الى غيره فتتفرع في اللفظ عن الجر رعاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع
الطيب بالرفع والبصريون قالوا لا تجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس والذين ينصبون المرفوع
بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد
فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يلزم هذا مذهب الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف
اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء وقالوا ايضا لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب
واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا تبعا على حالهما اما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا يسلم
له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة موصوف
بهذا المجرور واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول
ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان بهذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة
وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول الساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة
بالتاويل كخاتم فضة لان معنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين
اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى
من والجر عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع
مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة
ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لغاية التخصيص فيكون صلوة الاولى
كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس
في احدهما زيادة فائدة كسحط النون وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف قال ان العرب
يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام
وغاربه والنجا هو الجلد ولا يخفى ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لنسج الرجا منهم شعفات رحالهم
وقوله وشكانك الهوى ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما
اختلف فيه هل اضافته محضة اولا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين
احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل حال من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به
ذلك وسيجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج
وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه
مفعول افعل كما هو مذهب من قال ان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول
افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بمعنى فهو كاسم فاعل مضاف
الى معموله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة
في الفضل من مبدا هو القوم بعد مشاركته لهم في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل

مطلب اضافة الشيء الى نفسه

مطلب بقلة الحمقاء

مطلب معنى من الابتدائية

عن الصفات المشبهة كما مر في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرط كما ياتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه
مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز
الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما هو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية
لا يوجد فيها لما لديه كفا وقوله ولم ارقوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان
اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف

مطلب اضافة افعل التفضيل على ضربين

اليه كما يدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر
المشتق هو منه على كل حاصل واحد واحد مما بقي بعد من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس
مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الظرافة على كل
من بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي
من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم و
كلهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان
بتقدير من التبيينية كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب
ولا يقع نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم لم يقدر اللام مثله فيكون محضه

مطلب قوله تعالى احسن الخالقين

بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدا محذوف اي هو اضلع وخبر
قومهم نصب على المدح وثانيهما يكون مفضلا على جميع افراد نوع مطلقا ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سواء
كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضله نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد
نوع الانسان وله اختصاص ببغداد والاضافة لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومضارع هو لتفضيله على اجزاء
المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما تضيفه الى المعرفة او
النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفرده نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف
اليه اي اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير الذي نحو اطيب التمر
جاز والرجل ليس اجنسا بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل
الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اضافته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد
والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق
صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد الصفة وان كان صاحب افعل
مثنى او مجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكمه اي في الاضافة حكم افعل بعينه انك اذا اضفت الى المعرفة
فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى

مطلب قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به

مطلب اضافة اي الخ

او مجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعض
مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزء من جملة يخرج نحو الفرس اقوى البغال
ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من الجملة بعد وقولنا معينة يخرج
نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض
الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف تتعين
واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو زيد احسنه وجها وقولك اي زيد احسن
او وجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب

اي ابي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد واي موضع تتعين بعض
من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعض على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا
لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب
التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير جاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف
فيهما بعضا من الجملة المعينة بعد ومن المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع
معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين
هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من
هذه المجرورات الجنس مستغرقا لجميع المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة
الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا
واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي رجال اي اي قسم من
اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا
الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدون افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان
كل قسم رجالا وافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما
بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل
الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل
الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا
نظن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فنقول في زيد افضل
الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل هو
قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان
او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى يتعين احد
تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها
افرادا ومثنيات ومجموعا فان قيل فكيف جاز التعيين عن استغراق الجنس باحد اجزائه في
النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت
لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى
ان يعم الجنس حقيقة بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين
على غيره واي وافعل لا يضاف الا الى الجملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف اي الى ما يكون جزؤه بالعطف

مطلب واي وافعل لا يضاف الا الى الجملة ذات اجزاء

نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر الجر ور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسئول عنه
في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامراة واي رجل وامراة هذا وهند واما قولهم
اي واياك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذا كان لا يدل عليه
الضمير وفي اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف
على الضمير المجرور ولا يعطف على الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا للمعنى كما في
قولك بيني وبينك مع مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاي واياك كان شرا فسيق الى المقامة لا يراها
وجاء مثله في الضرورة اظلمي اظلمه واي معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول

مطلب واي معرب فيه معنى الشرط

للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب والمحذوف المضاف اليه الاسم فقيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء اى اى اسم وتجريدهما من التاء مضافا الى مؤنث افصح من الحاق التاء كأى فى الموصول قال الله تعالى بأى ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص اى لا يقال نحو كل الجميع والجميع الكل فانهما متماثلان فى العموم قوله ليث واسد وحبس ومنع مثالان للخصوص الاول عين والثانى معنى قوله عين الشئ يريد بالشئ اشياء معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشئ اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا فى الشعر مع اللبس قال فلك لكم فيها الى فانس طيبب كما اعيا البطاش حذيما اى ابن حذيم فا واحد من الاول والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله واسئل القرية وقد يترك عن سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين والمجوز عنده وعند غيره لجوز ذلك فلا تقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله تقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقول لان ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم تقل يقولان بل تقول وايضا لو لم يقدر المضاف فى المسئلتين لكان الداخل عليه لا النافية معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى والمجوز لانك تقول ما جاءنى زيد ولا عمرو ولا تجوز ما جاءنى غلام زيد ولا عمرو وبجر عمرو اذ المجئ ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المص عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ان يكون لمعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك ملائح النساء ذات المذكورة قال بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الاترى انك لا تقول مثلى ولا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثل كما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد عن علامة التانيث بمعنى المؤنث كثير فعلى هذا الامنع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فلما مر من قوله مر الليالى اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان واما الجمع فكقوله وما حب الديار شغفن قلبى واما اداء الفاظ الغيبة مع الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد نفسى لم تجز ما مثلك يقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفى التانيث كقوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف فى التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه فى التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفى الفعل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها

بأسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان هو نكرة اضيف اليها مثل هذا رجل اخو زيد اى مثل اخى زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضيبة ولا ابا حسن لها فجعل العلم المشهور بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا فى لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلنى من خزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيهما حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف فى المكان ومشتبها به فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما مر فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يكن المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقى بالتفسير والثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضمير والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب النداء فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدى فرعا يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك فى كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلتهن وليس بالمشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالظروف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل فى السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دورة فى الكلام وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابى مزاده وقوله تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة ولا شك ان الفصل بينهما فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر وهو عند يونس قياس كما مر فى باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او ظرفا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به

الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا ثبتت على الاكثر وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء
فان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح
كعمرو دعد وزيد ونفس والملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وآتي ومعنى
الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة لخف النطق به وان كان متحركا
اذا سكن ما قبله كالخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون
الضم والفتح لتناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا
فتي ولذا قالوا في الاصح في تقلب الواو ياء كما جئ قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني ان الياء
اللاحقة للصحيح والملحق به اما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما جئ وقد تقدم في المنادى الخلاف
في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم مثال قوله فان
آخره الف يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت
في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل تجيز قلب الالف
التي ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ا
ن حروف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثم نائب عن الحركة في الاعراب جعلوا
الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس
الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن
لا بسبب قلب الالف ياء بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الجواب
على هذا ان لا تقلب واو الجمع في جاءني مسلمي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
الالف عدم القلب قبل الياء المختفيه كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني
عندهم لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لموجب
للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس
يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر
قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما وطالما عصيتنا البكاء لتقرعن لتبغضنا
فتبكيا قوله فان كان ياء اي فان كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاض وفي المثنى والجموع
نصبا وجرا نحو مسلمي قوله وان كان واوا وذلك في الجموع الواو والياء وسكنت اولاهما
قلبت الواو ياء وادغمت اولاهما في الثانية وانما لم تبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين ولم يخفف
بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام بعضهما له سكون الاول وتقلب
الواو سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود ما دام حصل الادغام فان كان قبل الياء
الاولى فتحة تبقت على حالها المختفية نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد
الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة للياء كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الاخر الذي هو محل التغيير
فلهذا لم تقلب في مثل وقيل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام طموا بقلب الضمة
كسرة بخلاف قيل وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها نحو لي في جمع ألوى اذ
يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او واو او ياء
ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز مع الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف

مطلب قلب الواو ياء ثم ادغام احدهما في الآخر

في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد
عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع
الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في عليه وفيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند
النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تافي قوله واما الاسماء الستة نافي وابي واجاز المبرد اخي
اي وتقول حمي وهني وتقال في في الاكثر وهي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار
الاضافة على ضربين ضرب لا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب
لانا نتكلم عن المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب ينقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي
على ضربين ضرب اعرابه على عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية
اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلث قطع الاضافة والاضافة الى ياء المتكلم واضافته الى
غيرهم واما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف
واحد وللجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلاداية منويا الى
الساكنين فيؤول الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم
بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف اللام نسيا
منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم وجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فيلتقي ساكنان فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم
لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها
قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر قال كفى بالنأي من
اسماء كافي كما مال ولحد بس كل حي غفها ومن لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف
واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كغدي ثم فاي
لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يبتهي من
الحركات على الكسر للتناسب وكان العين هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة
الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسر وان لم يكن الكسرة اعرابية لعروضها وذلك كما
شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجئ بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية
في لا رجل بالاعرابية فقيل لا رجلين ولا مسلمين وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء
في في وقد يقال في فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافة وقال كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظما ن
وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما هو القطع عن الاضافة وهي خوف سقوط
العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر
ضرورة بين الميم والواو وقال هما نفثا في فمي من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل
والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الياء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته
الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا
ثلث احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد تثبت في بعضها كما يجئ في ذكر لغاتها
وثانيها الاضافة الى غير ياء المتكلم والاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لامها اعرابا وفي حم وهن حذف
اللام كما يجئ في ذكر لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ رد ما ل

مطلب الاسماء الستة

تية

فتة

تما

بلغة

حال الاضافه الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردهما
معها واجاز المبرد قياسا على الاضافه الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي
اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والملص ولما رد ها الزم ابياء لما قلنا في فم على الافصح وشبهته قول الشاعر واي
مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون اي جمعا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون كما قال فلما
تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني اخينا والمذهب لا يثبت
بالمحتملات **قوله** واذا قطعت قيل اخ واب وحم ومن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء حم مثل يد و
خبء ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع **اعلم** ان في اب
واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركه ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين
فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانيه ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا و
الثالثه ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعه وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العينين
مقطوعين واعرابها بالحروف مضافين واللغه المختصه باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدى
منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في الاضافه الى غير الياء وبنصه حال القطع عنها و
اعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافه والقطع والثالثه ان يكون كعصا مطلقا والرابعه
ان يكون كيد مطلقا والخامسه ان يكون كخبء مطلقا والسادسه ان يكون كرشاء مطلقا اما هن ففيه ثلث
لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافه الى غير الياء المتكلم والنقص في غيرها
ولما لم يكن من المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء السته ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها
تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافه نحو قوله رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر
بالضرورة وليس بلغه رابعه وفي فم لغات اشهرها اعرابه بالحروف في الاضافه الى غير الياء وفتح الفاء مع
حذف الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافه الى الياء والثانيه والثالثه والرابعه فم مثلث الفاء محذوف
اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال
الاضافه الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلها لا للاعراب فجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب
ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا فكانه جمع بين المبدل والمبدل منه
اذ الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله بهما من فحا والثامنه والتاسعة فم مشدد الميم
مطلقا ومضموما ومفتوحا قال حتى اذا ما فرجت عن فمه قال ابن جني هو للضروره وليست بلغه وكان
الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت
فما ونظرت الى فم وكانه فيها الى حاله الاضافه بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء امرئ ايضا حرف
اعرابه فيقال امرؤ وامرأ وامرئ وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي ذو ثلث لغات القصر كعصا
التضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد **قوله** وذو لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصله الى جعل اسماء الاجناس صفه وذلك انهم ارادوا
ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوا اليه فقالوا
ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفه كما مر لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان
بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي نحو الضرب والقتل
والمال فانها وان لم يكن مما يوصف به الا ان من جنس ما يقع صفه اي اسم الجنس كضارب وقاتل وانما

لوحذف المضاف للموصوف والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم
صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافه وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني
اريد به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذو ال النبي فانما جاز لتاويل
العلم بالجنس اي صاحب الاسم كما ذكرنا وكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافه
فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورة جعلوها في ترك القصر مفردات على
حال الاضافه اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل
صحيح العين افعل ككلب واكلب وقياس فعل ساكن العين ومعتلها افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين ومعتلها ا
فعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات والدليل تحرك عينه مونثه اعني ذات واصله ذوات كنوات
لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المونث
ذية كظبية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفه في جميع متصرفات ذو الا في ذوات وذواتا
وقال الفراء الاخ ساكن في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به
على تحريك عينه ومونثه وهو هنه بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لما حذف اللام
فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كحرات واما فم فاصله
فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوه هاء لقولهم
افواه وفويه ولام باء لان عينه واو بدليل ذوايا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوه
والحمل على الاغلب اولى ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان ولحو
واخوات واما هنيهة في هنيته فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون حمن كما تبين **قوله**
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وكلما اصله خبر
المبتداء كخبر كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع
اعراب سابقه يخرج الكل الاخبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت
زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب نحو فجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان ار
تفاع المبتداء من جهة كونه مبتداء وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتداء وكذا انتصاب اولى المفعولين
من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة
من كونه مفعولا به وكذا في فجرنا الارض عيونا وانتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني
من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتداء والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر
في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا تغاير الجهات
بسبب تغاير كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا
وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعدده لمبتداء نحو هو الغفور
الودود الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما فاضلا اديبا وكذا الاحوال المتعدده فتعدد منها المحذو لا
وكذا الطعن بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا سماء لها ولا حيات اعرابها فينبغي
ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول
لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد جميع
مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر

افصحها

كتماس

مطلب التوابع

مطلب الصفة والتاكيد وعطف البيان

والكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل

لان كلامنهما ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان
ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا
والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد
مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم
العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى
كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب
اليه هو الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يجعل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب
اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر
فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الاخفى اذا امكن العمل
بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر
من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير
ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر وكذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه
تعريفا وتنكيرا والجواب ان لبيوتهم للجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل هو جعلنا غير مكرر
وكذا في غيره **فان قيل** لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور
ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا قوله للذين استضعفوا لمن آمن منهم من آمن
بعض الذين استضعفوا قلنا لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل
الاشتمال نظرا الى المجرور ولا ينكر رد اللفظ في البدل من العوامل الا حروف الجر لكونه كبعض حروف المجرور
والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يوذنان بان العامل هو الاول لا مقدر آخر
لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل الظاهر لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب
سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ
المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا والمعروف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو
البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول
بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول
كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم
المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي
للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان يقدر له حرف آخر واستدل ايضا بقولهم قيام
زيد وعمرو وقال الفرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام هنا ليس بفرض واحد بل هو مصدر و
المصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد هنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا الاجتماع في قام زيد
وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير فقام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين
ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها
بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد انهما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو
قاعد وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يمكن تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا

مطلب العامل المعنوي في كلام العرب

بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو
حق العامل ومادة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني
غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على سائر التوابع
لكون استعماله اكثر **قوله** النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة
تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدا
والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى
تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده
باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو
المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات با
عتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار المذكرية والانسانية قال الجواب انا احترزنا
عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا
الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات المقصود ونقول ان اردت بقولك
في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها دون المعنى فلا نم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها
معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفك
لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة عن متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا
اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك
الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم تدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك
في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار
معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس الذات وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد
بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد الاقصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا
ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فما نع ان نمنع ان المقصود الاهم
من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يصح منه هذه الصيغة المختصة الا
للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها
قال في الوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدا
والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه
البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو جاءني رجل
قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظ او معنوي
اما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط
هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب
ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله نفخة واحدة والهين
اثنين نعتا وقوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فان مجردا دل على معنى
في زيد لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب
سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد ان يحد بالوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل

مطلب في بيان النعت

مطلب اسماء الاجناس والصفات

مطلب معنى هذا ضارب وصف ومضروب وحسن

تابعا او ابان يقول مو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما لحقّ صاحبه
فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاني رجل ضرب ابوه وابوه
ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في جاني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا اسماء المقادير
نحو عندي زيت رطلين ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسدا والجوز زيدا اسد
فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم
وعدل لانه ليس بالوضع بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما سيجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل
صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول
فان نحو نفسه الدال على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد
نحو كلاهما والكل واجمع ومرادفاته في جاني القوم ثلثهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على
الشمول وصاحبه اي جميعا وجميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة
وقوله صحيح التبعية يخرج بعض الاسماء لانها لم يوضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو وقعت صفات في بعض المواضع
نحو رجل متقلب فليس ذلك من حيث الوضع كما مر في برجل حمار وقولنا لكل ما لحق صاحبه يخرج
اسماء الاجناس فانها لا يصح ان يتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل
ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل
في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها
صفات وان تتبع اشياء لكنه يصح تبعها وضعا ويقول في حد الوصف الخاص اي التابع هو
ما دل على ذات معنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل و
برجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل نحو اعجبني
زيد علمه **قوله** وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التوكيد نحو نفخة واحدة
معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجلا في قولك جاني
رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال
ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل
قوله وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التوكيد اقل من مجيئه للتخصيص والتوضيح وانما يكون لمجرد الثناء او الذم
اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم
اذ لا شريك له تع في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد العالم الفاضل
او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف
للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك
المعنى المصرح في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو
صفة كما في قوله تع الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع
تاكيد لفظي نحو الرجل رجل وزيد زيد ومدح الحج دال الترحم نحو انا زيد البائس الفقير **قوله**
ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذو مال او خصوصا
مثل مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل وبزيد هذا قال في شرح المفصل يعني ان معنى النعت ان
يكون تابعا ويدل على معنى في متبوعه ما دامت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا

او غيره لكن لما الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه **اعلم** ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في
الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترطه فيهما ويكفي
يكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة الفاعل او المفعول مو له اذا كان
وصفه لغرض المعنى عموما او اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو والمضاف
الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا اما مرادا بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف
العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية
لان الذي قام بمعنى القيام مو له او خصوصا نعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته
وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا
الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في
الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا
كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا **فان قيل** لم لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له اسماء المبهمات التي من غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال
مررت بشخص رجل وسبع اسد كما تقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت
لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل
يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا
ولهذا الحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه قوله ربا شماء لا اوى لقلتها الا السحاب والا الاوب والسياط
وكالاورق في الحمام والاطلس في الذيب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة
جعل الوصف حاضرا معينا وفي ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع
للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المص اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي
انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة لا يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى
اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة والذي يقوى عندي ان اي
لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية موضوعه للسؤال عن التعيين وذلك
لا يكون الا عند جهالة المسئول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع
بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه ومن ثم قال
الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في الواقعة صفة ان يكون صفة النكرة حتى يضاف الى
النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو بين هذين الرجلين
وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد من افراد الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت
بعد المعرفة نصبتها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا
معنى نحو مررت بجارية اي امة وايتما امة واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى
اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عد من الموضوع للدلالة
على المعنى خصوصا وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان المنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية

وانما للسؤال عن التعيين

١١

نهى

بيّنة

مطلب الجوامد الواقعة صفة اشياء

اوخصوصا كان التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة
صفة اشياء لم يذكرها المص وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياس كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة
الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن
ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد
كل الرجل وذلك لان الوصف لهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس
لزيد معنى الرجولية حتى يوكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل
وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان ما سواه
هزل وحق الرجل اى من سواه باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم و
حق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت
من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى
هو الذي شئته اى شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون
من لان ما للمبهم وان كان من اولى العلم كقوله تع وما رب العالمين وقوله تع اني نذرت لك ما في بطني
محررا وما لحن فيه موضع الابهام وما في معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان
حسبك من رجلين ورجال نهيك او انهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما في
باب الاضافة لجار والجر وشئ جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا
رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال وهي بعد ذلك كثير
مما تقصد به المدح والتعجب نحو ما لك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل
والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب فيه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم
وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى يهمك اى مقصود ذلك او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف
محاسنه كقولهم هدك اى سعك عليك عند مناقبه من هذه المصيبة اى او هنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان يكرر
الموصوف ويضيف الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل
هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صار
يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم حيث
اذا قصدوا الاغراء بشئ قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب من شكى اليه المعرض كذب عليك العسل الى العسلان
بمعنى عليك والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال ودينا به او حث نفعهما بان كذب القراطف والقرون
اى عليكم بها والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر
الصفة نحو خبز السوء اى الخبز السئ بمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق
فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرية في نحو لا ماء ماء
باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تع بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما
تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال علمه الناس كابل مائة
لا تجد فيها راحلة وحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير
الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر وهو
الاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضي قال بعضهم

ومعنى كل الرجل

بين

معنى رجل صدق

الوصف بالمقادير

الوصف بالمصدر

هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة
كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر
كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة
اى يشابه شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في
الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون
صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في المصدر عند قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة
اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدته وكامل حمرته فلا يكون بتقدير حذف المضاف
بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا من نسبة الكامل الى
ضمير المتكلم المذكور وقال غير المبرد بل ماول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف بمعنى برجل اسد
اى جرى وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس
من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها ساجا ستورها اى سوداء
اعاليها وكثيفا مستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل
اى كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو هذا
خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشواذ ايضا قال المبرد اذا
قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة
هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدار اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر
فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى اجيز هذا كلامه وما ذكر خلاف الظاهر لان معنى
فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول
من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كاين من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون
وان اريد بالتشبيه كان معنى بسرج خز صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى
مشرفة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل الى عشر و
الى لك وابل لك **قوله** وبوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة
لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير
ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما مضى في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فمعنى
قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد **فان قيل** فاذا لم تكن الجملة لا معرفة
ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول
في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد
انه بمعنى كائن ابوه زيدا وهو كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا و
الحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما تقول بعضهم وان الجملة انما
كان لها محل فيها لوقوعها موقع المفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح
وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان
الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لم يفد الكل لغو نحو السماء فوقنا
والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان ولو سلمنا

الجملة الخبرية

مطلب التعريف والتنكير

ايضا ان كون الشي مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب
كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاني زيد العالم وزيد
هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب
في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تاتي بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف سوى الموصول
المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصول والموصوف من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز
اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهي هذه الجملة
الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا والمخصصا له جاز
كونه جملة انشائية كما مر في بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل
الذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني لان تعريفه لفظي على ما مر في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف
مطابقة لفظية وهذا كما قال الخليل في المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان تفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك
ان تفعل ذلك ان مثلك وخير منك على نية الالف واللام وانما جراهم على ذلك اجتماع سببين كون التعريف
في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف
بادخال اللام عليه فلا يجوز ان تقول ما يحسن شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك
ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المقدرة في المضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان
اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام اما في الاسم نحو خير منك ومثلك او
في الفعل المضارع للاسم نحو يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة **قوله** ويلزم
الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول والصلة والموصوف والصفة فيحصل بذلك
الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بذلك الاتصاف تخصيص وتوضيح فلو قلت
مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه فلا يختص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار
الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول
محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول
كما تقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس
اخبر تقله **قوله** ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه
الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الاخمس الاول
وفي الباقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع بانه فاعل يوصف اي يجعل حال الموصوف
اي هيئته وصفا له وهو الكثير كما في رجل قايم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشي وصفا لذلك الشي
لتنزله منزلة حاله نحو برجل حسن حماره في حصول النعت بذلك وهذا السببي ان كان منونا فلو جرى على الاول
رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا او ضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسماء
الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان
كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا
مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قايم الغلام ولا

مطلب ويوصف بحال الموصوف

يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول نحو
برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز
لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده ورفعه نحو بزيد
ضارب عمرو غلامه امس ومررت بزيد ضارب عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه
مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا
او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا بدنيا كالقاتل والضارب
او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا بد من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على
الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه تجويز
نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل
غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالط داء فربما لا يلزمه لا رتكابه انه ليس بمضاف
الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم
والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو الخبر مقدما وبعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت
برجل ضاربه عمرو وليس سيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا
بقول ابن ميادة وعلق من ذلك المستور باعين مرض مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق
وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حمين العواقب العصا
وتركه به نفس عال مخالطه تنشر برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى ابن عمر ان كان علاجا وجب
رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا
وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا للجواز والزمهما سيبويه ما لا يحقق لهما عنه وذكر
انه مال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول
علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض
لايجاب الرفع ولا للنصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم محض هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل
الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب
ملازمته رجل جعلت ملازمة منزلة ما لم يوخذ من الفعل كالجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع
برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان وقد يقع سببيا نعتا سامي غير اسم الفاعل واسم المفعول و
الصفة المشبهة الا الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله وربما جاء من ذلك
سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على
الابتداء فعلى هذا ينبغي كون انذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء في قوله ان الذين كفروا سواء عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام
فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي على القبح قولهم مررت
برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المتعاديد نحو برجل عشرون غلمانه ولحيته ذراع طولها
وكذا الجنس المصنوع صفة للشي نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو
برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل اي عشرة ابوه وجميع كلها من الجوامد التي
تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها **قوله** فالاول يتبعه اي الوصف بخلاف الموصوف

نصا

جل

يتبع الموصوف في اربعة من جملة العشرة الاشياء المذكورة وتلك الاربعة احدها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي
هي الرفع والنصب والجر واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال
ونطفة امشاج فلان البرمة تجمع من الاكسار والاعشار وهي قطعها وثوب مؤتلف من قطع كل واحد منها سمل اي
خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجوّا مم
على ذلك كون افعال جمع قلة لحكمه حكم الواحد قال الله تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال
واحد لا جمع وجاء قميص شراذم وحبل اخراد بل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف
النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه
بدل او نعت مقطوع رفعا ونصبا كما جاء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال
الاوليان صفة الاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث
ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر واي تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى
قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول
اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله في البواقي كالفعل اي هذا السببي
في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل
مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما ينفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما
يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل
ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله
فكانا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون
ويجوز قعود غلمانه اي ومن اجل ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه ولا
يحسن يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما جاء
في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل
فاعل في الاغلب الاكثر وتجردهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما جاء بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم
ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في
حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المثنى مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو
الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه
شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته يقعدون الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف
مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه وبرجل قاعدان ابواه قوله
والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه
اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل واما الوصف

بان

مطلب والمضمر لا يوصف

المفيد

المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايب اما لان
مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب ولما
لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما علم من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان
يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمرات ولا مساوي حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل
على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره لو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك
من قوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص
او مساو ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل
مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت
تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانت تقول رايت اشياء
ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات
وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص
اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة
مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل
لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري
اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا اختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف
مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض لتبتني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالاصل
المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر اما الغائب فلان احتياجه الى لفظ مفسر جعله
منزلة وضع ابيد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع
كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعينها اي عند المستعمل
بان تقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة
موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف
من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب
دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة
نحو قوله لئن الحلة الذئب كما جاء في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعرفه
مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف
انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا لا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فمنع نحو
الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه موصوفة لغلام ومذهب الكوفيين
ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد
معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما جاء في باب
المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان

مطلب الموصوف اخص

مطلب المعارف الخمس

مطلب العلم اخص من الاشارة

يفه

اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة فالمضاف بحسب المضاف اليه **اقول** المشهور الذي عليه الجمهور ما ذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكم يقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة واذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى الحق ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاي لمشابهتها لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فقولا لهذا المرا ذو جاء ساعيا هلم فان الشر في الفرايض لمشابهتها لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما مر والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما مر وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد من الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وقد تبين ما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرا ذو جاء ساعيا **قوله** واما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهو لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه

الموصولات الذي والتي الخ

مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زايدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة **قوله** ومن ثم ضعف اي ومن جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام للحيوان نوعا دون آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت ومن اقسام احد ما يجمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات

اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة طايفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والهم مقبلون وجاني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو برجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل منهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان يفرد كلا منهما او يجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز نحو لقي زيد عمرو الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البدل اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرو واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب رعاية جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرو الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما الا يكون العامل واحدا ولا في الاول وان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العامل ان مرفوع واحدا ان كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتداين وخبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتداين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان صفة للمبتداين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه يجعل نحو هما كنفا على التعليق المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جاريه اخوي ابني لفلان كراما على ان لكراما وصف للاخوين والابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا

لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والآخر خبر وكذا لا تقول
جاني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع
عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة
لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قايم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور
منعوا جمعهما في وصف واجاز بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على
ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا
والمهان عمرا الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا **اعلم** انه لا يجوز نحو جاء عبد الله وهذا زيد الراحلين
الصالحين على القطع لانك لا يثنى الا على ما اثبتته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا يعلم فتجعلهما بمنزلة واحد
وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما
ان يجئ بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب
وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا
قطع الوصف الى الرفع اولى وان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى
النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل
ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلاما الجعلي ضيفين ضيف مقرب واخر معزول عن
البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله فاصبحت في حيث التقينا شريدهم طليق
ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما
كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم
وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كان نحولهم لما استقلت بثلثة الكلب سطار داح واما ان كان
الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى اتباع ويجوز القطع على
تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا **اعلم**
ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا لشئ عما
هو متصل معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو
جاني القوم اجمعون اكتعون والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت مما
يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت يحتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصف
الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو
مررت بالرجل العالم المتبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان
نعتا اول كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب والحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والآية
ترد عليه فنقول ان كان النعت لما دقطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة يحتاج الى نعته ليبين ذاته وان نكرة فالشرط اسبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت
الثاني ايضا للتخصيص لانه اذا احتاج النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاكثر
مجئ نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة يحتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف
هو نص في القطع اعني الواو قال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا

القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون
معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا الكونه
تم وبل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شئ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون
بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما
نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبهم المساكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في
النداء حال منع المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن واما
على البدل فيما لم يمكن ونحو رايت البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح
والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الا
بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة اولا سواء كان المعطوف عليه نعتا
او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فيهما موذنان بالقطع تقول مررت برجل قايم بل قاعد وفي غير
النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو فقط لا ساع بان يحاله اذا طال ذيل
المنعوت كما قال الزجاج ولكن البر من آمن الى قوله تعالى والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا
الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاء الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة
المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف **اعلم**
ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف فان وصف
باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القايم مقام الشئ ينبغي ان يكون مثله والجملة
لفظه والذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان
يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في قال الله تعالى ومنهم دون ذلك قال وما منا الا له مقام معلوم
اي ما منا الا ملك ... قال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما
تارة اموت فيها ... في حال كذا وقال ... كاملا منهما واخرى على
... الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم ينثم يفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة
مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال ما لك عندي غير سهم وحجر وغير
كبداء شديدة الوتر كانت تكون كان من ارمى البشر وقال كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن
وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور **واعلم** انه ان صلح
النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمؤمن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند ومذهب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع
سود لكونه تاكيدا نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يتقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول
في ان رجلا شريك في الدار ان شريك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد وأخر احد التابعين
في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك وقوله تعالى بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطئ الكواكب
وربما نوبت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم
فاد اولى النعت لا واما وجب تكريرهما كما ذكرنا في الحال قال الله تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا
اما عالما او جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس وتقال له الجر بالجوار وذلك
للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب وهذا جب

رمانی والذی هو کلمن الجر والحب لا الضبة والرمان وللخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف
اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا جحر ضبين خرب قال سيبويه و
استشهد سيبويه بقوله فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسنن نحو هموز وقال بعض البصريين ان
تقديره جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا
لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب حيته ثم حذف المضاف الى حيته فبقي هموز
نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه **قوله** العطف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه باحد حروف العشرة وسياتي نحو قام زيد وعمرو وقوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان
والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك متى ناوصف المتبوع تذكر معنى فيه و
توضيح بعطف البيان المتبوع تذكر اشهر اسمه ولا شك اذا نسب شيا الى شيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا
الحال في التاكيد اما البيان المنسوب اليه متقدما هو المنسوب الى الحقيقة لا غير واما البيان ان المذكور بلفظ
العموم باق على عمومه غير خاص ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا
كان مضافا هو اليه مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام فيه في بابه ويذكر ان
عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين المعطوف او المعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف
النسق ذكر بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآئب ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه
عليها انها معطوفة الا يدعي انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز **قوله**
واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم
وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف
الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه يتبين بذلك ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن كون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان
كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله
الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الممت برحلي
او خيالها الكذوب او بعدها كقوله مع ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زايد لتاكيد النفي
ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا
ولا حرمنا وقد لا يؤكد والاولان متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني
عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة وللحافظو عورة بالنصب فكيف لا
يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون

مطلب العطف

العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم جعلوا ذلك اصلا حيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور
بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح **قوله** واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض
انما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فلو عطف عليه اذن لكان كالعطف على بعض
حروف الكلمة ثم لم يجز اذا عطف المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال
بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما في المضمر اتى حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا
يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشكل انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولك بينك وبين زيد اذ لا يمكن
ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي
طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا
مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود **فان قلت** فما تقول بعد اعادة الخافض
اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور **قلت** النظر المستقيم
يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني
كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد فانه وان امكن ان تكون الباء
الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استؤنف مضي للجار والمجرور ولم يكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان
الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور وههنا كما
في مسالة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرير العامل بما كان مجرورا به قبل تكريره اعني
بالعامل الاول لان وجود الثاني كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة و
الاولى ان تحمل جر على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزوائد نحو كفى بزيد فانها لا تكفي مع زيادتها
وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب وجاز الكوفيون ترك الاعادة
في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا كلام فيها وبقوله تع تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة وليجيب بالباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار
الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعطف للاول كما ذكرنا والجواز ان يكون الواو في والارحام للقسم لانه
يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما مر والظاهر ان
حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولانه تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى
جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت
وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع بذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع
خلاف القياس ولاعادة الجار اقرب واخف **فان قيل** كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو
جاءوني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في
نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا
بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا بعد اعادة الجار **فالجواب** ان التاكيد والبدل ليسا اجنبيين
منفصلين عن متبوعيهما لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه

والغلط قليل نادر والتاكيد غير المؤكد واما اللفظ فلانهما لا فصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق ثم
يكرر جرى ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله متصل به واما
عطف النسق فمنفصل عن متبوعه بلفظ حرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف
عليه فالتاكيد جرى ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله غير مستقل لتخالف التابع والمتبوع
فان قلت فلا اطردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا
النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد **قلت** ذلك لان النفس
والعين كثيرا ما تليان العوامل وتقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم تؤكد معهما اولا بالضمير
المنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي
مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضربتن انتن نفسكن وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب
قرئ كله لان كلا لا يلي العامل الظاهر اصلا فلا تقول جاءني كلهم ولا فلت كلهم ولا مررت بكلهم بل قد استعمل مبتداء
لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر عن خبر المبتداء كما اخترنا في اول الكتاب
هذا وقد علل المص اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد موكدهما بالضمير المنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد
الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس مستعمل في غير تاكيد ونقض بكل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه
في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه **قوله** والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم
يجز ما زيد بقايم او قاعد ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية
لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته
للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على
المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته
للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة حالا منه او خبرا عنه او صلة لزم مثله في المعطوف
وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وتقول رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب
على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان
المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب
للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله في المعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف
عليه ولذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل ولا امراة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب
بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه
فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا
معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى النصب
وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد
احمر ورجل شجاع وذلك لان لفظ الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتداء يتجرد
عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه
او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه

المعطوف في حكم المعطوف عليه

قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب بقولك بقايم او
قايما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو
لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب
عمرو بارزا ولا في ذاهب ابوه **فان قلت** يجوز ولا ذاهب ابوه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول متقدم
على الخبر فجاز دخول الباء فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثله لا غلام رجل ولا زيد عندي فيجب الرفع
في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد
ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قايم ابوه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين
ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى اذ المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المتكلم
المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك
برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته **قوله** وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها فاء السببية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب
فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب
ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء
للسببية لا للعطف وكلا منافي المعطوف هذا الذي قاله المص والذي نقول عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا
والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي بجنبها سواء كان مضمون الاول
سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب اولا كما تقول بجزاء زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس
وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاول وان كان متراخيا تقول الذي
جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول
في خبر المبتداء زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لانهم جوزوا هذا وهذا كما يعطف على المضمر الرابط
التي في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا يجوز زيد ضربته وعمرا او يعطف ضميرا على اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه
نحو ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل
عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها
مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احديهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليه نحو الذي
قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم القيامة ولا يغفنه انت لان الاقتران
معلوم من قرينة الحال وان لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره
كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين مضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واياها جاير اتفاقا بالواو وفي المسئلة
اذا ذكرت مقام الواو والفاء او ثم او وخلاف الجزء بما قدم لا الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم والمحتاج الى تقدير
فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عايد الى المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع فلا احتاج الى تقدير فعل وليس بشيء
لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما بينت في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة
الثانية مع الفاء وثم والواو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا
واكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو

قوله

الجملة الخبرية عن الضمير **قوله** واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين مثلا على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمولهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى لان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز لان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر **اعلم** ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين اولا اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجاز الاخفش على ما نقل عنه الجز ولي او غيره لان العامل انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت بالغز والحنش والجج ركب للجواز اجماعا اي الاسمين او بيت حرف العطف اذ الاخر بقي مفصولا بينه وبين العاطف الذي كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب مختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا لغير عطف العامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي يعمل نحو ضرب زيد عمرا وبكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف اتعرف امها رسم دار معطلا من العام بعشاه ومن العام اولا قطار وبا واويت حز سق كانها مصحف بتدي رعيل فيعلا وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع والمنصوب بالليس بمعطوف لان العاطف كالنايب عن العامل ولا يمتنع فيه الفصل بينه وبين العامل ومعموله ولجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا او بالظن نحو خرج محمد او اظن محمد ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا انفصال عن معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها همزة الاستفهام كما في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا لا غير وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وعما الى سيبويه والفراء يمنع ان الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء

تخ

تمحة اي ولا كل بيضاء وقوله تع والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي والذين واعتذر ابن السراج لعماي قوله تع واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات وايات على القرائتين بان ايات اعيد رتوكيد الاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف اما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس بمستوي آخر الكلام واوله قال اذا تقدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجاء لاستواء آخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه نحو مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا الاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمص جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ويلي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا والكن لا العلة التي ذكرها الاعلم بل قال لان الذي ثبت في كلامهم وجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يجاوز عليه غيره ولا يقاس اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم تقس عليها فلم يلزم المص ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه بقي الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العاطف على عاملين مخالفا للاصل فلا اعتذر باضمار الخافض كما نقل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما **قوله** خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذا الاجازة نظر كما مر **قوله** الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور **قوله** خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف منها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال الله تع لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا اي الليل يصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو ولانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما مر في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن عمرو اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما مر في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال الله تع ام من هو قانت آناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا زيدا او فعمرا او ثم عمرا او وعمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولولا استبشاع كون التابع متقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع لم ثم لم يتقدم على معطوف التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد ايتك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف لزم اتصال عامله فلا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قايمان وما وزيد عمرو ماشين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول آتا وعمرو زيد منطلقان والذي ابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد وعمرو قايمان وكيف وعمرو وزيد قائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو الابتداء

وقد يحذف واو العطف مع ام اه

وبلى للايجاب بعد النفي ولكن للاثبات بعد النفي

يعني في بعض النسخ حاشية

او الجزء على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايمان وزيد وعمرو وكيف وزيد وعمرو واضطرار التنافرع العامل على المذهبين وبشرط انتفاء في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاني وزيد الا عمرو وانما جاني وزيد عمرو وذلك لكون الا اى حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما عرف في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذى هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه تطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاني ومات الناس حتى الانبياء ووقفوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر ونحو زيد وعمرو قائم على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا نحو زيد قائم وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان لقال قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بها مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قائم وزيد ثم عمرو قائم اى زيد قائم فعمرو قائم واما من الثاني نحو زيد قائم فعمرو اى فعمرو قائم اى فعمرو وكذلك قالوا والجعفر المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ هو يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما او ولكن وبل وام واما فمطابقة الضمير منهما وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو واما كل وكذا تقول زيدا او هندا جاني ولا تقول جاتني اذ المعنى احدهما جاني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاني زيد لكن عمرو فاكرمته وان تقصد بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاني مع اى دعوتهما وزيدا او عمرو وجاني وقد جيتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ونحو وباحثهما وكذا تقول هذا الماجور او عرض او واما عمرو ثم تقول وهما مجدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال الله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله واذا راوا او لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا او في الاباحة بجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا اجاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما او تسرحوه بها واغبرت السدا فقال سيان مع قوله او تسرحوه والحق في سرحوا وسبب التحول ما ذكرنا وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او ام عمرو وهما مستحقان للضرب وما جاني زيد لكن عمرو وابل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله والصافات ويقبضن اى يضعفن ويقبضن قال تاب معيشتها بغضب بايد تقصد في اسوقها وجائز اى وتجوز ولا تجوز مررت برجل طويل ويعرف على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال الله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا الجمل لم يتعد

زيد

زيد ولا يبعد زيد عمرا او بالعكس وكذا نحو عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين تتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي فقولك جئتك اذا فاق وراجيا وهند ابوها كريم وشريف لحسن في الفتح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو بالعطف **واعلم** انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو واى عمرو وكذلك وكذا القيت زيدا وعمرو واى عمرو والذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذى تبقى منه بقية فقوله مجلف دل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوره الا مسحت والحق ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اى بل هو مجلف كما لكن في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق **قوله** التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى في كلهم معلوما من القوم في جاني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الاول اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى من حيث الوضع ويكون حقيقة فيه لكن ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم به التجوز فالغرض الذى وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذى غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب ولا يحمل ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قايم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يدخل ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ان تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام انما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى المنسوب اليه وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلا وكلتا وثلثتهم واربعتهم ونحوها

مطلب التوكيد

مطلب يذكر باطل ويراد به غير كامل

لئلا يتوهم العرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اى ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير
لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من
اتصافه وبكونه ما نسب اليه عاما للاجزاء اى شاملا فقوله فى النسبة او الشمول بيان للامر والمراد به صفة المتبوع وشانه كما
يقال شانك فى العلو اعظم من ان يوصف وامرك فى الفقر ظاهر اى فى باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر
المتبوع فى باب كونه منسوبا اليه وفى باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله
مع انما هو اله واحد فانه وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا
اليه وكذا فى قوله مع ولا تتخذوا الهين اثنين ولا من باب شمول الفعل بالاثنين وكذا فى قوله مع نفخة واحدة لفظة واحدة
لم يقرر كون نفخة منسوبا اليها فقوله نفخ ولا يكون النفخ شاملا للاحاد نفخة اذ لا احاد لها وقد اورد الملص الاعتراض على نفسه
بنفخة واحدة فقال ان نفخة واحدة تقرر الوحدة التى فى نفخة فيجب ان يكون تاكيدا واجاب بان نفخة وان دلت على
الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة نحو د الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا
لا مطابقة ولقايل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول متبوع امر ذلك المتبوع
وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون فى قولك جاءنى الرجال اجمعون يقرر مدلول
القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجئ بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جماعة معرفا
باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعنى كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم
وكذا جاءنى الرجلان كلاهما لفظ كلا موضوعة للاثنينية التى هى مدلول الرجلان ضمنا ومع ذلك تاكيد فان قلت
بل معنى كلاهما فى جاءنى الزيدان كلاهما كالزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا
معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة **قلت** ان التاكيد هو
كلا المضاف ومعناه الاثنان لا مع المضاف اليه الذى مدلوله مدلول الزيدين لمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل
لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة **واعلم** انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع
لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة
ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى الا لفظ جميع فان الاغلب فيه قطعه عن الاضافة
مع قصد كل اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ
الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءنى زيد وحده اى لم يشاركه احد فى المجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا على
انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل
العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمع ومتصرفاته واخواته مثل كلا الا انه الا تابعة مضافة فى التقدير على راى الخليل
وربما نصب جمعا وجمع حالين كجاءت القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فهو
فيؤكد به لكن بباء زايدة نحو جاءنى القوم باجمعهم ولا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه
نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على ثلثة اوجه مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله مع عسى الله
ان ياتينى بهم جميعا اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين فى حال المجئ وان اردت ذلك المعنى فقل ياتينى بهم معا بل
معناه انه لا يتخلف منهم احد مجتمعون فى الاتيان او متفرقا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد
يلثه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها
يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة وامافوقها كما مر فى باب الحال نحو جاءنى القوم ثلثتهم وجاءنى

جميعهم

ثلثتهم

ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد وقبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف
فى نحو جاءنى رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول فى الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا
للمعين العدد وتقول فى التاكيد والحال وحده وعا معنى واحدة منها وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد
وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد واذا قصدت الوصف لم يكن فى هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل
الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل جميع
افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج
هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال الملص يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع
ويخرج بقولنا فى النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت فى اللفظ الاول ودل
عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءنى العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على
زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر واذا فرضنا انه التبس
هناك بمن سمى بابى حفص الاثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان
اشياء اخر فليس بواضح وينبغى صيانة الحدود عن مثل هذه المحتملات **قوله** وهو لفظى ومعنوى و
اللفظى تكرير اللفظ مثل جاءنى زيد زيد ويجرى فى الالفاظ كلها والمعنوى بالفاظ محصورة وهى نفسه وعينه وكلاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم
انفسهن والثانى للمثنى كلاهما كلتاهما والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى
اجمع جمعاء اجمعون جمع **اعلم** ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكون من حيث المعنى ما
فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما تاكيد
لفظ الاول او تكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظى النفس والعين وما تصرف منهما والتكرير اللفظى يجرى
فى الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل
والمستقل ما يجوز الابتداء مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدى
معنى الجملة ويحذف معه فى الغالب وهى لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها وتغيير المستقل
ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلام كحروف الجر
لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باحد نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده الا فى ضرورة الشعر نحو قوله
فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله صالباب كما يؤثفين فالكاف واللام على حرف واحد مع
وجوب اتصالهما بما بعدهما ونحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان الواو فى
الاول معمولا ظاهرا فالمختار عدم الضمير لا بظاهر كقولك زيد قايم فى الدار زيد فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف
ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان فى الدار ان زيدا قايم وان كان
الاول المعمول ظاهرا اختير عند الثانى بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت زيدا ليته قايم ويجوز بظاهره ايضا وقد
جوز فى تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير التكرير المعاد وهو ان يكرره منفصلا فنقول فى المرفوع ضربت انت
وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالف لانه لا يجوز
تكريره متصلا بلا عماد [illegible] المتصل غير متصل ونقول فى الجر مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للجر منفصل
حتى يؤكد به فاستعير المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير
منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل

ع

الاول

الثانى ع

المنفصل نحو رايتك ~~اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيدهم~~ انت ورايته هو فان مرفوع المنفصل يقع تاكيد الفظيا
لاى منفصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا واما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل
المنصوب والمجرور ويتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما مر في باب الضماير
ولو لا هذا النظر لكان القياس ان يوكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى
وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد
معنوي كما نظر في كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير
لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في المنادي ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن
في بدل البعض والاشتمال ابدال ضمير المنصوب من المنصوب نحو تلك الرغيف اكلته اياه وعلم الزيدين استحسنتهما
اياه مع تكلف فيه كما مر في باب البدل ولا يجوز اذن لتخالف البدل والمبدل منه ولا تقول اكلتهما هو كما جاز لك ذلك
في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشر الناصب فلا يجي مرفوعا الا ترى انك تقول في باب النداء يا زيد
اي فتجعله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاني زيد زيد قال فاين الى اين
النجاء ببغلتي اياك اياك الاحقون احبس احبس وقال في المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا
او مع فصل كقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وقال انت ومهم بالافق ثم كانون وحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولا
له ويل فيكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين
لانك اما ان تفيد لفظ الاول بعينه نحو جاني زيد زيد وجاني جاني زيدا وتقويه بموازنه مع اتفاقهما في الاحرف الاخير ويسمى
اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو بتر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى ولم يكن في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون معنى متكلف غير ظاهر نحو
خبيث بنيث من بث الشراي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها
مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال او بصع اي روي ومن البتع
وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للموكد الاول فكانه جعلها اما من
القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وكخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص
بيص وحيث بيث كما مر في المركب ويجب ان يراعي تجانس اللفظين في الاتباع بما يمكن فلهذا اقلبوا واو بوص
ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن
بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا نقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال
جاني القوم كلهم اجمعون ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا
بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فينقطع فلو عطفت او قطعت
لكان كعطف الشي على نفسه وقطع الشي عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجي من حروف
العطف وقد تفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده
ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز
ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمرا

بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى
مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد
ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن
وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطر
اوقاتهم كقولك صيد بو مان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا
نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه
او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب
زيد اليد والرجل وتقول مطر قومهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول
مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه
ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد **قوله**
فالاولان نفسه وعينه وهو يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير
الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعها نحو الرجلان
والمراتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى
لان نحو قلوبكما اولى من قلبيكما كما مر في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن
قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما وكلاهما قوله اي كله واجمع
الى ابصع لغير المثنى للفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذ
كره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة
جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع
عاقلا كان او غيره ويجوز تكسر اجزاءه للواحد اعني جمعاء واخواتها على جمع الاجمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث
كما مر فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء لتاويلك بها
كلها بالجماعة ويجوز ذلك ايضا اجراء جميع الجموع الاجمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور والدور كلهن جمع
كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة والزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا
ان تقول الرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير فطلت من ثهلان وواد وحم
على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي
الطوايف الصافات وليس بشي لان ذلك انما جاز اذا كان واحد ذلك المكسر مؤنث اللفظ كخوارج في جمع
خارجة اي فرقة خارجة وطوايف في جمع طايفة ومولة والصافات جمع الصافة اذ كل فرقة منهم صافة فلي
نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش للمثنى المذكر اجمعان
اكتعان ابصعان وللمثنى للمؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع **قوله**
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء
زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فانه له افرادا متميزا في الحس بعضها عن بعض وبالذي
افتراق اجزائه حكما ما هو متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه تفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرا
والبيع فمعنى اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا تفترق اجزاؤه حكما
بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب ولا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء

كن

مطلب ولا يؤكد بكل

ى

العبد

لا يفرق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم ~~زيد وعمرو واجاز الاخفش~~
~~اختصم~~ الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يجوز افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا من اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال
اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت
العبدين واشتريت العبد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك
الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا اشتبه برفع احتمال افتراق
الاجزاء احتمالا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت
رفع اول احتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد
كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته الافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن
ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فهو صفة
النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها وليستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات بشيء واحد وهو جواز
تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض
دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في نحو قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك
والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى
والمعنى جميع السور صفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار
ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك
الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم
مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول الآخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا و
معروف الم ومنكر فيحمل كليهما على البدل عند اهل البصرة اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز نحو كليهما غير
تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عند الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا
والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد والاكثر
ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضرب نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين
وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطف كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير عن الصلة
اولى منه عن الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار
والتاكيد للتطويل فتتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف علامة دال
على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو ولانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد وربما
غلطت في ذكر زيد واردت ضرب وعطفت بناء على المذكور بكر **قوله** واذا اكد المرفوع المتصل
بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف **قوله** واكتع واخواته
اتباع لاجمع ولا يتقدم وذكرها دونه ضعيف **اقول** انك لو اردت الجمع بين الفاظ تاكيد المعنوي قدمت النفس
ثم العين ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابصعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى
فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة و
لفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل

وايضا

وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في افادة الجمع لانه من
قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيها وان لم يقصد الجمع منه الا الفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن
الى قولك اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل يمكن ان تذكر العين من دون النفس وان كان من دون العين
واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا الثلاثة ابصع ومتصرفاته
ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغدادية جعلوا الثلاثة ابتع واخواته مع اجمع واكتع ابصع ابتع و
كذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على الترتيب اجمع اكتع
ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع على احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدئ بايتهن شئت بعد اجمع والقول
الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف
اجمع من جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع وبصع وايضا
جمع بتع وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب
المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد القوم واجمع
تاكيد الكلهم وكذا البواقي في كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتابعة
وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في
حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في
وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانه اكدها لترادف لفظين بمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد
المبالغة **قوله** البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه هو له مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج
التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال ودونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود
بالنسبة الى البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يبطل ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود
هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة
من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه
ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد
وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد بابي ان يقعدي قوما ولدتهم او يخلصهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد
مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول
ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذ
كما ذكر في كل واحد من الثلاثة صونا للكلام الفصيح عن اللغو لا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه السلام فادعاء كونه غير مقصود
بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول
في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد
رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد
الابهام مع انه ليس في الاول ما يليس في الثاني لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر

مطلب الفرق بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان

مطلب عطف البيان

اولا وذلك نحو رجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس
نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك
اما بان يكون لشئ اسمان وهو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب
رضي الله عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان
يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو انفرد اولا كما اذا كان لك جماعة اخوة
اسم احدهم زيد وهناك جماعة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاني اخوك زيد فهو بدا احد افراد اخيك اي هو
واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد و
والثاني في الصورتين اخص من الاول عند الافراد واما عند الافراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما
يطلق على جماعة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول استقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان
لم يكن جامدا فقوله فلا وابيك خير منك اي لبوذ بن النجم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف
الصفة فانك لو حذفت الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا
قيل ان الثاني في نحو العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة بخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن معناه
مفهوم من المتبوع او سكت منه من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف
فلم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما
كان اعرابه تبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخي ويا اخانا زيد منيتين والثاني يا غلام
بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق نحو جعله
مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو
بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل
البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق
بالثاني بعد التجوز والمسامحة فالاولى تقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك
بقولك ثلثه وكذلك بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث ان يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب
زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول
ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال ابن مسعود في قوله رايت قومك اكثرهم وعرفت وجوههم اولا انك اردت رايت
اكثر قومك وعرفت وجوه اولادهم وللتكلف بعد الاسم بالتاكيد كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي ما له غرب
الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما يكرر
العامل فيه ظاهرا فبأي شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان
مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف
عطف البيان **والجواب** تجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا **قوله** وهو بدل الكل
والبعض والاشتمال والغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين ملابسة بغيرهما
والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلط بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك
في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن
مراده انهما يطلقان على ذات واحدة قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله
والثالث بينه وبين ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه

بعض بدل الغلط نحو جاني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل للبدل
الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع الا كاشتمال الظرف على المظروف بل حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما
اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل
منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى
لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال
عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون حكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب
الاخدود مطلقا غير مفيد الا ان يعلم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط
لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاه لان شرط
بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال
الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز
مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا والاول
بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند او
المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط على ثلثة اقسام
اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمد الشعراء كثيرا للمبالغة
والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا الذكر النجم تغلط
نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اردت مثلا
ان تقول جاني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر ما
هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تداركه بذكر المقصود ولا يجئ الغلط
الحرف ولا بد النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الا
عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سببه للاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون
البدل هو الغلط وبدل الكل عن يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف
والتنكير واما الابدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما **قوله** ويكونان
معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل
والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في
الاربعة ستة عشر فامثلة الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل
راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد
الحمار برجل حمار بزيد حمار وبرجل الحمار **قوله** واذا كان نكرة اي واذا كان بدل نكرة من معرفة فنعت
تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى
واذا كان الثاني نكرة مبدلا من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة
اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي
بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس قال الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم
كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم تفد النكرة

ل

خراب

مالافاده الاول لم يجز لانه يكون ابدالا بعد التقييد نحو بزيد رجل وقد وا انه لا فائدة فيه **قوله** ويكونان ظاهرين
ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا منه قسمة اخرى مستانفة
للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فان قسمة البدل باعتبار الاضمار والاظهار والاولى كانت باعتبار التعريف
والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين نحو تنوبك لعسهم اياها اذا تقدم لفظ الزيدون
واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه
وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شئ واحد فقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذلك
مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه يتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على
ما يورده النحاة كان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت مكرر لفظي عندهم اتفاقا و
المظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا الاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده
ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرته يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في امثلته نحو يد زيد قطعت
زيدا اياها ويقولون هذا التكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان
من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمظهر من المضمر كرهت زيدا
جهالته فابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة
الغلط كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر
من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى
المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول
كقوله تع قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاء الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد
الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطرا ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف
الضيف والبرد برده وقال ابن الخشاب لا يجوز جاني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا
السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمر **اعلم** ان بدل البعض
والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني
بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حلمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا
بخلاف بدل الكل من الكل فان عند الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل
ينبغي ان يفيد ما لم يفد المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل فافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ظاهرة لان مدلول
هذه الثلثة غير مدلول الاول فاما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم
والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان
واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو
اتحدا لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فايدة من صفة المسكنة والكرم ظاهر ولا يضر
نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا يرى جواز مررت بزيد رجل عاقل مع نكره افادة لم يفد المعرفة وان
في المعرفة ما ليس في النكرة الا ليس في تلك النكرة استدل الاخفش بقوله تع ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب
فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع
مالا وقال ابن مالك لا يبدل ظاهر من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في الخطاب و

افعل

أفعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك اي يعجبني جمالك
ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع الا ظاهرا او مضمرا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من
اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيته ازيدا ام عمرا والسيش انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تع عم يتساءلون
عن النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه
في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوايد البدل في المبدل
منه ستين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم الطرح معنى الا في
بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في
بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه ثلق الثرية كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان
وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان
الثاني راجح البيان على الاول كقوله تع ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان علي الله
ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو اسهر بعد ابعرك والذي يفصل
به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تع قد كان لكم اية في فئتين التقتا
فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت ويروى
رجل رفعا وجرا وان لم يف بعض الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وفقها، نصب الراي وغيره
في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف **واعلم** ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد
ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتدار بالنعت قبل التاكيد فكما مر بالتعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان
تقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يتقدم التاكيد على البدل
لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق
فلان البدل له نسبة مقصودة الى المبدل منه اما بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق
اجنبي من متبوعه **قوله** عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل
لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او
شمول النسبة لاجزائه وعدم اتضاح المنسوق بمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح
وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير الصفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بحد الجد
الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان لما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد المص مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر
له اللهم ان فجر اللهم صدق حتى التقيا واخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير
وزوده وكساه قوله انا ابن التارك البكري بشر قال المص انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في هذا الباب
ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا لو جعل بدلا لوجب
الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفرا يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على
ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل
والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير

بدله جهالته

سون

ل

ن

مطلب وقد يبدل الفعل من الفعل

ن

كان ع

مطلب التوابع اجتمعت اذا

مطلب في بيان عطف البيان

ب

ثاني مفعول الترك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله تترجمه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتداء فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني منهما كانه عطف بيان
والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شئ من اوصاف زيد علمه ومن خصال عمرو جوده وكذا كثرت عن زيد يدااي
كثرت عضواه زيد يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما حذف المستثنى منه واقيم المستثنى مقامه
في نحو ما جاءني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين **قوله المبني ما ناسب**
مبنى الاصل او وقع غير مركب المبني كما مرّ في حدّ المعرب فرّ بان اما مبني لفقدان موجب الاعراب
الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف باتاثا وزيد عمرو وبكر خالد واما مبني لوجود مانع عن الاعراب
مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او كونه اسم فعل كالذي وتعال ولا يفسد الحد بلفظ او لانها لاحد الشيئين
هنا لا للشك الذي ينافي سنن الماهية ما لو لم اقل في حده ما الاختلاف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف
فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور
كما ذكرنا في الاعراب هذا كلامه وقد مرّ الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا ان يعرف ماهية
المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه ذكر حدّ المبني لفظ المبني
قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق
الحركات وحدها سواء كان حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم
في حال الرفع او الابتداء او لا ذاك كقولك في جيم رجل انه يحرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال ان يا زيد
ان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني
زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة ولا يقال في نحو لا رجلين انه مبني على الفتح وفي يا مسلمان ومسلمون انهما
مبنيان على الضم هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب الا لمعاني
الرفع والنصب والجر الا الحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها
مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذلك اذا قام
بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النايب مجازا فقالوا في السموات والحمد في خلق الله السموات
وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فما بش المانع على هذا لم لا يجوز ان يطلق على الحرف القائم مقام
حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال
في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجاز فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان
مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما
في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم بنقديها على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في
المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما **قوله** وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات هنا فلا تطلب لكل واحد منها علة
البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مرّ في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان
لعدمها للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصل الحركة والاخرى للحركة المعينة دون
ما سواها **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ان المقصود
من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد
هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضرب المنفصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وكذا الاسماء

مطلب في بيان المبني

الظاهرة فانه لو سمّى المتكلم والمخاطب نفسيهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول
وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في
الغايب كاحتياج الحروف الى لفظ يتم به معناها الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي
لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
عن الاعراب **قوله** ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد الغايب يا زيد افعل كذا فان لفظ
زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم
الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل
المنادى قبل النداء ولهذا تقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب
وليس في زيد ضرب دليل المتكلم **قوله** لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا
تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون
قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل
اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله
تع ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث يجري عليه من
حيث المعنى هذا تقدير كلامه وفيه مخالفة للطريقة المالوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول
الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظ فيما عداه فجعل
نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا
التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم
لفظا من حيث التقدير قيل فقد تحواعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في
كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرب على الصواب
في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير بعده ما لفظيا او معنويا وهو
راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم تجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا
وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث
المعنى متأخرا نحو قوله تع واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات **واعلم** انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان
فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا وجوز مع القرينة ان يكون الابعد نحو جاء
عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شئ غير ذلك الضمير يقتضي كون
قبل موضع الضمير وذلك ضروب لمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد
ومعنى الابتداء قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا
وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر للضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا اسراقه للقران
بدرسه او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفينة جرى اليه اي الى السفينة
وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تع ولابويه او بعيدا كقوله حتى توارت بالحجاب
اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اي التنزول في ليلة القدر التي هي في رمضان
دليل على ان المنزل هو القران مع قوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه القران وكذا قوله ما ترك عليها من دابة

مطلب قوله تع ولابويه لكل واحد اه

ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه او كان من حيث المعنى

قوله تع ولابويه لكل واحد اه

فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا القناعة لفظة على في قوله كل من عليها فان
وكذا قوله فان ولحدة اي كان الوارث ولحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس
هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذكر الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه ولحق
في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب وانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا
بتفسير بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه بل مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعد
وتنكيره خلاف وضعه **فان قلت** فما يشك الحال لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه **قلت**
التفخيم والتعظيم في ذكره ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد
به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون
اكد **فان قلت** هذا الضمير الذي حاله ما ذكر على وضعه معرفا ام صار نكرة لعدم شرط التعريف اعني
تقدم المفسر **قلت** الذي ارى انه نكرة كما مر في باب المعرفة وعند النحاة بقي معرفا لكن تعريفه انقص مما
كان في الاول لان التفسير لحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولذا
جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جزاء ما
فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فلو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الخبر في ربه رجلا ونعم
رجلا وبئس رجلا وساء مثلا لفظا هو لان الاسم المبين المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه
على التمييز قايم مقام المفسر المتقدم فالخبر في مثله في غاية الظهور وقريب فيه ضمير يبدل منه مفسره نحو رأيته
زيدا ولم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة وان لم يؤت بها كالتمييز للمذكور لمجرد
التفسير الا ان قصد تم لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا يعمل الاتيان به مبهما
لهذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين
فالحق انه بعيد لانه يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا
زيد او قصد التفخيم مع اتصاله بالمفسر كما في ضمير الشان والعلة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والاتي
بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمفسر فضعيف فمن ثم حذف الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا وما
اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المرفوع الموخر بالفاعل المقدم ليس باضعف
مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا بالعامل اكثر من الاتصال الذي بين الضمير
ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المص اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم
فعلقت المفسر في ذهنك ولم يصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل كانه راجع الى
المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم
قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل ما لم يستقل يعني بالمستقل
بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك
اذا اتصل به نحو ما انت قايما عند الحجازية وذلك انه لا يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت
قايما وليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك
العامل وكبعض حروفه فالضماير المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب وضربت واضرب اضرب ونضرب
وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى اخرها تصاريفها كلها متصلة كما
بحقيقتها وليس المستتر هنا ما برز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته

من بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما في شرحه وهو منفصل بدليل هو لك زيد ضرب اليوم هو وعمرو
وهند زيد ضاربته اليوم هي **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور والمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل
والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن والثاني انا الى هن والثالث
ضربني الى ضربهن وانني الى انهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن **اعلم**
ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قايم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحله اوله لا
فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير
لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جايزا بين المضاف والمضاف اليه في
الشعر قلت ذلك مع الظاهر مع نادر لم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون
لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون مفرد
او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون مذكرا او مؤنثا فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة
وللغايب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما ارجل المثنى للمتكلم
وجمعه صيغة هي نا وكذا هو نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه ومثنى الغايب
وجمعه لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو
وكذا في الجمع اذا فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن وارد ت
المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده
انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يلحقهم اجزاء تثنية وجمع على ما
اجري عليه ساير التثاني والجموع فلم يجعلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها الامن من اللبس بسبب القراين وقد
تقول المعظم فعلنا ونحن وايانا عد النفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت
وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب
في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين
والتاء حرف تانيث ولذلك وجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهي وهما وهم وهن وبقية
الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع ستين معشر
كلمة لثمانية عشر معنى **واعلم** ان اول ما ابتدي بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم
على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا
المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب فجعلوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه و
خففوا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكس الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف
به اولى وانما هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى
في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف
الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو
الجمع مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير اشهر من اثبات الواو وضم ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها

حنضار

ضمائر

الصحيح

ربه رجلا
ونعم رجلا اه

والفصل موضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان
واللذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حتى كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا
الميم التي هي ضمة لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن ثم نقرأ بن مضموما ما قبلها
فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما مر في التصريف واما ان ولى ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعراب
رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة وكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين
الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا الى اصلها وقد يكسر كما
يجئ وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب
الغنة للميم والواو ومعا معه كونها الثلثة من حروف الزيادة فاستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب
لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضماير الغيب اخص من ضميرهما فاستعملوا بالمفرد من
معانه التخفيف ومن الفعل من دون ان يلفظ بشيء منه واقتصروا المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة
التثنية في كل شيء وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطباء كان حولي
وكان مع الاطباء الاشاة اسمعا للواو والمضمومة ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو واذا
كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي مقدرين لضيق العبارة عليهم
لانه لم يضع للذين الضميرين لفظ يعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثله ذلك المقدر لان المقدر
هو ذلك المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو **فان قلت**
بل المقصود المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان
يكون اولى من الالف بصفة اولى وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت و
ضربتا فهي حرف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث
كما يجئ في آخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي اما في المضارع
والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل
مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل
فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء للمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم
ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل
في هذي والضمير لازم الاستتار وانه استنكر ان يكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي
ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع
كما يجئ في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات
والواو في جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان
وضاربون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل والاستنكار
وقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها
ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجئ بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء ومجموعها
الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات ومجموعها
على نهج مثنيات الجامدة ومجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف

علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضمير
الالف في المثنى والواو في الجمع والدليل على ان الالف والواو ليسا بضميرين انتقالهما بالعوامل نحو لبست
ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاني زيد راكبا غلامه فلم يتغير
جاني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ لو وصل
واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتها اجدر فلزم الاستتار في الكل **فان قيل**
فلم لم يجئ الضماير بعدها منفصلة كما يعني ليس فانه لم يجز اتصال الضمير بها فانه جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما
على ما يجئ فانت لجري الصفات مجرى فعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو ابايهم هما
فلا نرى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو اقايم هما وما قايم انتما واما في نحو ما زيد عمرو وضاربه هو فالمنفصل
ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجئ ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا
في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تقلب همزتها هاء نحو هنا وقد يمد همزته
نحو آنا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون
في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرف ساكن النون فلذا
يكتب الالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بهاء
السكت قال حاتم هكذا فزدي انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في اني انه وهو تميم
يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا لضرورة كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني
حميدا وقد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات اذا قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال
ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا تثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف
بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دال
على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثلها في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع
والعلة كالعلة وحركته للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على الجمع الذي حقه الواو وانا انت الى انتن
فالضمير عند البصريين أن واصله انا وكان اما عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس
ان يثنوا بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة علامة بنوا المخاطبين سائر
فيه بعد ان كالاسمية في اللفظ جاز في التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال
بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان ليستقل لفظا
كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فلما ارادوا انفصالها
لفظا لتصيير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا واياها دالها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب
في الموضعين وقالوا في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة
وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف
الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركة الواو والياء لتصير الكلمة بالحركة مستقلة حتى
يصح كونهما ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفية الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما
سكنت الواو والياء نحو انتهو وبي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف
بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا
في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة تشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة

المتصله فانه لا شركه بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو وكما ذكرنا نقول ما ضرب الا هو وما ضرب الا انا وا ضارب

هما واسكن ها هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما جاز في التعريف وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا

وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار

لسعدى اذه من هواكا ويسكنها قيس وتشديدهما همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله

علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر

علامتها بواسطة فابتدؤا المتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين الجر كما يجي بعيد فوضعوا

للمتكلم ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة وياء المتكلم مع غيره كما كان في منفصل المرفوع والكاف

للمخاطب مثل التاء في المتصرف نحو كما كم ك كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء والضمير

الغائب وبكاف المونث ما حكى سيبويه اعطيتكاه اعطيتكيه تشبيها للكاف بالتاء نحو اعطيتها واعطيتوه قال

ابو علي وقد يلحق الياء تاء المونث مع الهاء قال رميتيه فاصميت وما اخطات الرمية ورب ما كسرت الكاف في

التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بهما بكم وبكن وعليكم وعليكما وعليكن والكلام في حذف

واو عليكموا واسكان الميم كما مضى في ضربتم ولما ارادوا وضع المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا من هو

المرفوع المنفصل الغايب بحذف حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا فصار ها لان ضمير المذكر

اذا ولي الكسر تقلب واوه ياء نحو بهي لما ذكرنا فخافوا التباس المونث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون

قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمتها ويقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلته

ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت

الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل

وائل يكسرون ها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء والكلام

في اشباع حركتها وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو

فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا

مع ابقاء ضمة الهاء فكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي

مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت ها المذكر

ساكنا حرف لين كان الساكن كابيه اوغيره مكنه فالمختار اختلاس الحركة اي ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا

فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا الحق في هاء المذكر الذي بعد الكسر او

الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر والاشهر الاول كسر الهاء من حيث وصل بها

وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول اشبه التقاء الساكنين والثانية كسرها ووصلها بها نحو بهي وعليهي وهو

بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا والثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليهُ وبهُ والرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو

وجاء فيها اذا كانت بعد الكسر لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل ها المذكر حرف

لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك ما قبلها في اللفظ وجاز

اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها

كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان

الف او واو او ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم واضربها واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز

غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء اهل تهامة في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز وقال في المثنى والجمعين

ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبعلاميهما ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى

الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا في الواحد والمثنى وجمع

المونث عليه وعليهما وعليهن ولم يقرا ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا

كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها او لا فان و

قفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم

الا الالف في نحو ضربتما وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع

كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم

نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو

غير المغضوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسر في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال

حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم

واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو غلامهم ولهم وفقا هم على

ما هو متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن

الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك

الاول الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبل ها الها كسر او ياء كسر الميم ووصلها بياء

نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء والكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما

فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاءوا بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب

المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه

قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من المتكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب

البصريين في التاء بعد ان في انت انتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف

ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر

مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف

اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين

ان الضماير اللاحقة بايا واياد عامة لما تصير بسببها منفصلة وليس هذا القول بعيدا عن الصواب كما قدمنا في انت

وهذيل تبدل همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير الجر على المنصوب لان الجر ومفعول

يكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الجر متصلا على ما مضى فضمير الجر مثل ضمير

المنصوب المتصل سواء **قوله** فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة وفي المضارع

للمتكلم مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا **اعلم** انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع

لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي

وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كالحذف

في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكتفي فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت

ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته وفي المضارع في افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل وفي

جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وهي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل

مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة

الكوفيين

مطلب في المرفوع المتصل

تاكيد

للمعتبر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل الغايبة نظير
الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفرد نحو اقايم
الزيدان وما قايم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو افي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان
خبر انظر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما **قوله** ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع
او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت
قايما وهند زيد ضاربته هي **اعلم** ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس
بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا
اقول الضمير المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما
فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها
وكون الشيء كجزء الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم
لا تخ فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال
المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدأ وخبر كما اخترنا في اول الكتاب
والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم
احدهما واما الحجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان
النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع وايضا عملها الرفع للمشابهة لا للاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا
يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء لا منفصلا واما اسم الفاعل او اسم
المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل
على الفعل ويتصل بالمرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي
للمنصوب بالاصالة وساير ما ينصب الضماير وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهة الفعل وكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل والاسماء المشبهة
كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه
عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا ان الضمير المرفوع والمنصوب اما ان
يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا
نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا كقولك ان اياه ضربته وان انت ضربت وكقولك اياه لمن قال من اضرب
وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين
لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر **الثالث** اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر
لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد
الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس
عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو ما جاني اما زيد واما عمرو ورايت
اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث
اتصال الضمير القيامية بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت

زيدا عمرا وقلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا
ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت ~~زيدا درهما فقولك~~
اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا
درهم اولى من قولك اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل
فلتوطئة لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني
في علمت زيدا قايما فقولك الذي علمت زيدا اياه قايم اولى من قولك الذي علمت زيدا قايم وذلك للتوطئة المذكورة
ولدعايه اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع
غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم
ما الحجازية اما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار فان فصل عن عامله
لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكر في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قايم اخوه وانت وضارب اما هو واخوك وما هما
زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه كالفاعل
للضمير المستحق فيها الا فاعلها كما في اساكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن و
الهندان ضاربها هما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل قاعدون غلمانه قال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم
نحن وضاربها هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع
جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة الاستفهام وحرف نحو اقايم انتما واقدامك هما وافي الدار انتما عند ابي علي و
ذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا
بينه كاسما احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير المرفوع احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى
الفرق فاظهر دا استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شانه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة
والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بما لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كاحتياج المصدر في تقديره بالفعل الى
ان لكن هذه المتصلة بهذه الاشياء الاستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك
فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون
الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يتقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم يضف والاضافة
اكثر لان الكلام بها اخف والعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل اذا كان الضمير المنصوب
مع غيره فان كان العامل مما يجب انفصاله عن المنصوب وصفا كالحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض
لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب لها اياك واما زيد او انا
ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخ من ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال
الضمير به نحو انك قايم وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من
ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا ان المنفصل
لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدك ورويدك اياه و
عليكه وعليك اياه شبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم
يتصل المنصوب به للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول اعجبني
ضرب اياك والاضافة اكثر ولا تنتهي على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك ان يكون حذف

التنوين في ضربك اياك للمعاقبة للاضافة فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو عجبت من
الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسماء الفاعل
والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بها اولى من
اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب
اياك والمعطي اياك والمعطاك ومعطي اياك ومعطاك واما الالف والجار فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يلي
بعدهما ضمير منصوب ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص **قوله** او بالفصل لغرض احترازا عن
نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد يعنيا فان
قلت البس ذكر الفاعل قبل المفعول يفيد ان ذكر المفعول ليس اهم ولو ذكرت المفعول قبل
الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم **قلت** تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك
لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد التخصيص كقوله تع بل الله
فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا القول في المفعول المطلق نحو ضربته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله
ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة
بل هو تاكيد للمسند اليه ثم تقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير من هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني الجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جائني زيد
ضاربته انت او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فتقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير
المؤكد وما هو في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة
او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلو لم يات بالضمير في ضاربها ايضا لعلم ان الضارب لزيد لا لهند وان
اتفقا في الافراد وفرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا
يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربهما هما او
يضربانهما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال
نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع
مع المخاطب ومع غائبه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان
انتما تضربانكما فان اللبس حاصل هنا ولا يرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميع الاختلاف المذكور
ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن ضاربوه نحن وكذا تقول
المؤنث اما هند ضاربتها انا فاذا رفع المنفصل اللبس في هذه الصورة لا بد الاتيان به عند البصريين في صور
الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد
بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد
اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البس او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما
مر ومن انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة
فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما
فان **قلت** ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس في نحو قولك انا زيد ضاربه بالا تعرف ان
ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم تكتفوا به **قلت** لما كان

هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجوز حذفه
لمجرد رفع الالتباس **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك
الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربيك والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع
اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب لما تقدم من كون المتصل
المرفوع متوغلا في الاتصال وكانه كالجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه
متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب
ثم الغائب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر
وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكني زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك
فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص رتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند
غير سيبويه وسيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا حسبتكه
وحسبتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه و
صيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب
حسبت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب
ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي حسبت بعد دخلة المبتدأ والخبر الذي حقهما الانفصال
ووجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب
انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهوني قال انما هو شيء
قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاز المبرد مذهب النحاة وانما لم يجز في الثاني
الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز
ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا **واما الثالث** اعني المساوي للمتصل المنصوب
معمول ان كانا غائبين اعطاهوها واعطاها اياه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل
الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه
والزم النحاة القايلين بجواز اعطاهوك واعطاهوني تجويز منحتكك اي منحتك نفسك وهذا دليل على انهم لا يقولون
به وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لانه يانف الثاني من التعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما
جاز ذلك في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ تستقبح اجتماع
المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجئ في التنازع نحو حسبتهوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول الاول
من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا
كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما في نحو
زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله نحو ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان
كان الثاني منصوبا وكلا اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب يعني اذا كان ما بعد الضمير المجرور انقص تعريفا كما
في ضربكه الاتصال والانفصال اي ينظر الى الثاني هل هو انقص تعريفا او ازيد او مساو ويقول في الانقص ضربكه
وضربك اياه قال فلا نظير لبيت اللعين فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكه ويجوز معطيك
اياه ومعطيك اياه فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما
ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول

لذاته وهما متشابهة وكذا اشد الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربتك وضربته قال وقد جعلت
نفسي تطيب لضغمة لضغمهاها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان
اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك
انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم
الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور **قوله** وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب
تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف اولا **قوله** فان كان احدهما اعرف انما قال
ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياه وضربي اياي
قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال
الثاني نحو اعطاه اياك فاجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون
الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع مفهومه مما قدمناه **قوله** والا فهو منفصل اي ان
ان لم يكن اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاه اياك فالثاني منفصل **قوله**
والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها وقد جاء لولاك وعساك الى اخرها
انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل
في الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي
ربيعة لين كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الدهر شهر لا نرى فيه
عريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس
اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود
فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فلغة كقربة **قوله**
والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل
فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك
بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا
العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا
عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير
المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة
الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجيء في موضعه وفيه نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زايدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق
والمتعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء
كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون
مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع
عن المجرور في نحو ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا بجعلها
حرف جر بخلاف مذهب الاخفش بان تغيير الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف
تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف
الاصل غير المستعمل وان قل وكذا الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين
لانه فعل يليه فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه

عسى

عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل حملا على لعلك في
اسمه فينصبه به ويبقى خبره مقترنا بان كما كان في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا
على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ
ولا تقول انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقترن عسى
تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروه اجراه
ايضا في طرح ان من خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا تقول عساك خارج كما تقول لعلك خارج وربما جاء
خبر لعل مضارعا بان حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك على لعل في اسمه وحده قال لعلك يوما
ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم ملمة وهذا الاستعمال في لعل كثير
في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا للتغيير
عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولاك عنده
مختصا بالضمير فلا تقول عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في
عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كان
منصوبا به وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضماير المنصوبة بعدها قايمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان
تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان
في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرا لها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم
عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر
اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل
بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف وتضمر
اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في عساك تطعم فالمراد عسى الواصل اياك طاعما او يكون المضارع بتقدير
ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا لذلك
المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذلك لكان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياي انه خبر المبتدأ وثاني الوجهين
المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما
في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا
واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان **اقول** ان اراد حذف الفاعل
اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي
في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك
ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون
الاسم والخبر مبتدأ وخبرا الا ان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل
او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في افعال المقاربة **قوله** ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي
وفي المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير والمختار في ليت ومن وعن
وقد وقط وعكسها لعل **اعلم** ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم
يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة من اصل علامات الجر والفتح والياء
فرعاه كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر

مطلب نون الوقاية

و دخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طرداً للباب او لكون الكسر مقدراً على الالف والياء لولا النون كما في عصاي و
قاضيّ مع دخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني انما جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة كجزء
الفعل ولم تحفظ الفعل من الكسر الذي للساكنين في قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسر العارضية للياء
الزم من العارضة للساكنين في نحو قل ادعوا مستثقلة فنقول تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من
المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون و
تفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نون التاكيد او لا وقوله
تبليغنني دار لما شد بنة لعنت لمحروم الشراب مقدم نونه الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز
قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان اجتماع المثلين في الكلام حاصلا لان
نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس بمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال
فكلاهما لامر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان
الثقل جاء منها الا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف
بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهر لانها ليست معرضة للحذف
ولا بدلها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات
اذا فليني والجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية واثباتها
بلا ادغام وقرئ قوله تع اتحاجوني على الثلثة **قوله** ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند
سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل
حال كان حق لدن ان يذكر الملص اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت
مخير والفراء حملها على ما قالا والحاق نون الوقاية في لدن ولو لم يكن معلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانا لم
ياتو في وعلي ولدي وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة
وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء حركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في
باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمون
او عشرين ومسلمين **فان قلت** فكان يجب ان لا يجلب في يدعونني وضربونني واضربوني
ورماني وضرباني واضرباني وضربيني وان تقول يدعوي وضربوي ورماي واضرباي واضربي **قلت**
ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا او حمل للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من
الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر مجمل عليه ما لم يكن لتدخله الكسر مع عدم
النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة **قوله** وان واخواتها يعني باخواتها
ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها
الفعل على ما يجي في الحروف وانما جوا زحذفها فلان الحاق للمشابهة لا بالاصالة والامثال في ان وان ولكن
وكان ان لحقت مع كثرة استعمالها **قوله** والمختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية
لا يجوز منه الا للضرورة الا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال بكنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي
قوله من وعن وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلمة ضرورة
لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني منه وقال تدني من نصر الخليس مدى
ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانا

شغام نبت ابيض

وان لم يكن ؟

عنه ؟

حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدٍ لدى ولو اضفت الكاف
الجارة الى الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن ويبعد
ان من الاسماء المتمكنة يلزم ورنها السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون **قوله** وعكسها
لعل اي حذفها معه اولى لاجتماع اللامات فيه ومن مشابهة للنون قد به منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرة
الاحرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في نحو اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر
مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق به ولفظ ليس كليت اي الاثبات معها اولى كما قال
عليه رجلا ليسني وجاء ليسي قال اراد ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجاء عساني حملا على لعلي والاكثر عساي
ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لا دايها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست فعلا في الاصل حكى يونس
عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا
في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اعرفي منك وما احسني وما اجلني قال
الاسير اني لست ادري عن حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل **قوله**
ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع مطابق للمبتدا يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا
او خبرا او شرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض
العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره **قوله** قبل العوامل نحو زيد هو القايم **قوله** وبعدها اي بعد دخول عوامل المبتدا
والخبر وهو باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور وما الحجازية نحو ما زيد هو القايم وباب كان
نحو كنت انت الرقيب **قوله** صيغة لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجي هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف
في انه صيغة ضمير **قوله** مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعه والتذكر وفرعه والغيبة والمتكلم والخطاب نحو
اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب
كقوله وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي هو المصاب **قوله**
تسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك
اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا
صفة وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره
وقال المعنيين الى شيء واحد الا ان تقديرهما احسن من تقدير هم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده
حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر
عن وكان القياس ان لا يجي الا بعد المبتدا بلا ناسخ او منصوب بفعل قلت بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون
خبره ذا لام تعريف صالح لوصف المبتدا به وذلك لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز الخبر عن النعت بسبب
تخالف اعرابهما نحو كان او ان او ما الحجازية لم يحتج الى الفصل ولو كان المبتدا نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التاكيد
ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القايم
زيد نفسه القايم لكنه ليس تاكيدا لانه يجي بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه
وايضا يدخل عليه اللام نحو انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قايم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير
لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا
يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع الضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف
الضميرين اعني لفظا نحو هو ضربته اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجز سيبويه بناء على ذلك

تبين

لي

اختلف في ضمير الفصل
هو اسم او حرف
ولا اختلاف في انه
صيغة ضمير

ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت
بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يليه الفصل ان لا يكون
خبره الا انه ان كان ضميرا امن من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا
باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان
معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم
الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس
فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة
كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان
اللام موصولا نحو انت القائم او زايدا وداخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث
لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا
هو القائم وعند كون المبتدا ضمير المتكلم نحو اني انا الغفور وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدا كقولك الدين
هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كونه مخصصا كما يقتضيها افعل
التفضيل بمعنى اعني من فهي ملتبسة به ومتحد معه كان مخصوص ذي اللام حرف متحد معه اي اللام ومن ثم جاز
ما احسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا وكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان فلا نقول الافضل من زيد
كما يجي في بابه وجوز اهل المدينة مجي الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل انه لعظيم المعرفة
نصيبهم اياها طعنوا المعنى اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه
بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست به شاهد ولست اعرف به شاهدا قاطعا نحو رايت
خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا
جوز نحو رايت مثلك هو مثلك زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز
بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان
كل هذا دعاوى ولم يثبت بحجة بينة من قران وكلام موثوق به وهو قوله اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون
انا مبتدا ما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خيرا من زيد
هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت
زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك حكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء
الضمير ليس باجنبي فيه يعني ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او بين
معرفة ونكرة هي من افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المبرد المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم
وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه
اسم امتنع دخول اللام عليه هذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا
لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره قوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشي لقوله وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى
وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير
قال ابو عمرو بن العلاء احتبى مروان في لحنه يعني بارتفاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز والفصل بين الخبر بن
اذا كان للمبتدا خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الاول وانا لا اعرف
به شاهدا قطعيا ولا تقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيدا لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا

تتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي نحو كما جاز نحو قوله ويكنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا واما
نصبه خبر مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا
السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت
زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اي دفع التباس الخبر الذي بعده
بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره فصار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية ملتزم صيغة معينة
اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عدم التصرف لكنه بقي فيه تصرف
واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته
في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما خرج عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك
الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف
المذكور فيه **فان قلت** قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها
على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك **قلت** بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام
والشرط دالة على معنى في انفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا بد لان الا على معنى في غيرهما
وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في
غيره **اعلم** انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو
المنطلق او اذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك
لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام ابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل
المرفوع كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا يكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر
ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد
ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها **قوله** انك لانت الحليم يحتمل ان يكون مبتدا وان يكون تاكيدا لاجل اللام
ولا موضع له عند الخليل والاكثر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا التغى نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه
لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف لاستكثار الخلو الاسم عن الاعراب لفظا
ومحلا ولما ذكرنا قبل من ظاهر ان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون
عن وقوع الضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور كما مر فان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور
كما مر في باب التاكيد نحو جئتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاني زيد
هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم
كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشي
الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفيين لانا لم نر اسما يتبع ما بعده
في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذ
واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدا ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانتصب ما بعدها
نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل ايضا كونه تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور
ومبتدا ان كان ما بعده مرفوعا نحو انك لانت الحليم **قوله** وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره فلا
ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما يقال في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون
وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه

بلثه اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان يكون فيه ضمير الملو د وقوله ابواه مما اللذان جمله خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله مما اللذان جمله خبر كان وروى مما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره

وبما فصل **قوله** ويتقدم قبل الجمله ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجمله بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قايم وكان زيد قايم وانه زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله ضمير غايب انما لزم كونه غايب دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه في الغيبه والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصه فيلزمه الافراد والغيبه كالمعهود اليه ابدا مذكرا وهو الاغلب او مونثا كما يجي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقه الى المسئول عنه بسوال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل اي الشان هذا فهي كان المعهود اليه الذي يضمنه السوال غير ظاهر قبل التفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجمله بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كساير اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما بينه والفصل بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لابد ان يكون مضمون الجمله المفسره شيا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد فيقول هو الدهر حتى لا يبقى على خربه باقيه قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاني الحزايق كانه قيل اي شي وهو عن المصايب فقال هو البين وقوله حتى ما يأني مبني على يفهم من استعظام امر البين المستفاد عن ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبه حتى لا يباني جاعات الابل ايضا ولجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد ماول بالجمله فاجاز كان قايما زيد وكان قايما الزيدان والزيدون على ان قايما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قايما زيد والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقايم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقايمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وبقايمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجمله الابتدايه المقدمه الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفه مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان ان جمله لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفه مع فاعلها انما يكون اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتدا عند البصريين فيكون ضمير الشان مفسرا بالجمله وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفه عندهم انما يكون مع فاعلها جمله اذا اعتمدت على نفي لا على المبتدا بعد مجرد ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان يفسر به جمله ولا يكون الباء في خبرها وليس الا اذا كان مفردا وامّا قوله تع وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي يتضمنه قوله لو يعمر وقيل ان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزء الجمله المفسره لضمير الشان لانها مفسره فالاولى استغناء جزءيها عن مفسر واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزءيها نحو انه ضرب وانه قام وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجمله التي هي خبر لما مر في باب المبتدا ولا يوكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود والمختار تانيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اي القصه اذا كان في الجمله المفسره مونث لقصد المطابقه لا لان مفسره ذلك المونث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالاذى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المونث في الجمله فضله فلا يختار انها بنيت غرفة

[Margin notes:] مطلب في ضمير الشان والقصه | كان يسمى ضميرا وهو فضله ... | احوالهم

وان لايكن كالفضله ايضا فلا يختار انها كان القران معجزا لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهتم فلا يراعى مطابقته المتصلات وتانيثه وان لم يتضمن الجمله المفسره قياس لان ذلك باعتبار القصه لكنه لم يسمع واذا لم يدخل من نواسخ المبتدا فلابد ان يكون مفسره جمله اسميه واذا دخلته جاز كونها فعليه ايضا كما في قوله تع فانها لا تعمى الابصار وتقول ما هو قام زيد **قوله** يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدا واسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد **قوله** وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط وللحذف المبتدا ولا يغني الام القرينه الداله عليه ويجوز حذفه منصوبا ضعيفا ضروره بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسه يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتدا **قوله** الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحه جاز اعمالها في الاسم الظاهر واعمالها كالمكسوره على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كالمخ في الحروف اعمالها في ابيات ندشا ذ لقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني ومع الغاء ظاهرا فالاكثر على انها تعمل في ضمير الشان مقدرا بخلاف المكسوره الملغاه فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحه الملغاه ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجمله التي ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بين الجمل من خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينها لان ارتباط بينها معنوي تام وذلك انها حرف وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسوره فانها مع جملتها لم تنت في تقدير المفرد وهذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحه تقديرا حال الغايها لفظا وقد اجاز سيبويه الغاها لفظا وتقديرا كالمكسوره فيكون كالمصدريه هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ربط بينها لفظا وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وتغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت فعلتما **قوله** اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي للمذكر وللمثناه ذان وذين وللمونث تا وتي وته وذي وذه وللمثناه تان وتين وللجمع اولاء مدا وقصرا وتلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسه وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصه **اعلم** ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جاريه في الاغلب به في كل معنى يدخل الكلام او الكلمه ان يوضع لها حروف تدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها للمواضع لها حروف النفي وليت ولعل والى ومن وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفه وكتغيير الصيغ في الجمع والمصغر والمنسوب في الكلمات المشتقه من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدره بعده وقولنا غير المشتقه احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها وفي اسماء الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف وكان حقها ان يكون كاسماء الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينه الرافعه لابهامها ومن اما

[Margin note:] مطلب اسم الاشارة

الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره **فان قلت** المضمرات وجميع المظهرات وخاصة
ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد
من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين **فالجواب** ان المراد من قولنا يشار اليه
اشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك ولم يحتج في الحد الى ان يقول المشار اليه
اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا
الى مشاهد محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيير كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه
نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
الدور من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة
وقوله لمشار اليه اراد الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الكتاب ولا
تتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية لتوقف العالم على معرفة الحد والذي هو العلم
حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك **قلت** هذا السوال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة
لغوية اذ معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان في قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السوال
لان الاشارة جزء المحدود ايضا عليها اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة لغير ذلك الحد **قوله**
ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوة
فلا نه ايضا ياء واصله ذيي بلا تنوين لمشابهه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما
في يد ودم ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا بدليل ان نحو حيو
فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة **قلت** قيل ذلك
لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم
ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذفت اللام
وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من حييت
اولى وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لاتثنيه ذان بحذفها والدليل على البصريين على جعله من الثلاثية
لا من الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيه وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين
والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان
وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابو يعيش لا باس بان نقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت
ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا
كان ثانيهما حرف لين وسمي بها ولو كان لعلة قلت ذاي رد الى اصله ومثناه ذان قال الاكثرون ان
المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة وكذا غير مبنية على واحد ولو بنيت عليه
لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين اخرى للنصب والجر قال بعضهم بل هو معرب لاختلاف آخره
باختلاف العوامل وادعاء ان كل واحد منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر فقال الزجاج لم يثن
شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا تختلف فيما مذكر
وللمؤنث وللعاقل والاغير فوجب ان لا تختلف المثنى اعرابا بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا و
البحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلاث
وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان لساحران وللمؤنث تا وذي تقلب ذاتا حتى صارتا او قلب

الفه ياء حتى صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كهذه وتضربين من كالتي والذي وذي
من ذاك هي من هذه وتي باجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصص
ابدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها
لبيت علامة التانيث وذه تقلب ياء ذي هاء واصل ذلك ان تقلب هاء في الوقف لبيان الياء كما جيء في باب
الوقف ثم اجري الوصل مجرى الوقف فقال ذه في الوصل ايضا وته تقلب الذال تاء وقد تكسر الهاء باختلاس
واشباع اي من غير صلة نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفي الوقف ذه وته بسكون
الهاء ومنهم من يقول بياء ساكنة كما في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة وفي الوقف
بسكون الهاء وحذف الياء كما جيء في بابه وقد يقال في المؤنث ذاة ومثناها تان وتين على خلاف المذكور في
ذان وذين وجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام ويدنو ن
مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى تصير المشار اليهم كالمنكرين
فيكون اولاء كما والاك وقد تقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكتابة تقليلا
للكلمة وتمام الضمة في الاول والواو في الاخير ولذا تكتب اهل الكوفة الف نحو الفلول والضحى بالياء سواء كان اصلها
واوا ومن ثم يثني بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو وايضا وقد تبدل
الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء
نحو طومار واما قولهم هولاء على وزن تواريب نحو لاتقل هولاء هذا بلى لها بكى اسفا وغيظا فليس بلغة هو تخفيف
هولاء بحذف الهمزة وقلبت اولاء واو **قوله** ويلحق بها حرف التنبيه يعني هاء انما يلحق من جملة
المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن بها من اشارة المتكلم
الحسية فجيء في اوايلها بحروف تنبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى شيء يشير من الاشياء
الحاضرة فلا جرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد وكان مجيئها ه
في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هؤلاء لان تنبه المخاطب لابصار الحاضر الذي يشهد ابصاره
اولى من تنبهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ
لا ينبه العاقل احدا الى ما ليس في مرأى فلذلك قالوا لا تجتمع ها مع اللام **قوله** وتتصل بها حرف
الخطاب فذلك ما عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كان اسما لم يقع كما في كاف ضربتك والتذكير ههنا ذكر تخصيص فنقول
ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ونشاء بالاشارة الحسية في الاغلب الى
الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متصفا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه
مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيد ان فعلتما
وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا غلاك قلت كذا فالكاف يوجب كونه ما ولينه غايبا في
التعبير عنه نحو غلامك قال كراوان لم يمنع حضوره ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف
في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف
بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة فقلت ذلك ثم

مطلب
وذلك للبعيد

نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنا المحكى عنه او لا ثم يوتى باسم الاشارة تقول في العين
جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تقول بواضرب بليغا فهما التي ذلك الضرب وانا يوتى باسم الاشارة
بلفظ البعيد لان المحكى عنه غايب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو
قلت لهذا الرجل وما لي هذا الضرب ان هذا المذكور عن قريب وكذا يجوز ذلك في القول المسموع عن قريب
ذكر اسم اشاربه بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس
امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الاية وانما جاز
لان ذلك اللفظ زال سماعه وصار في حكم الغايب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول
وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظم المشير او المشار
اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا او كقول بعضهم
ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله ذلك الكتاب من باب
عظمة المشار اليه او المشير **قوله** فقلت له والرمح ياطر متنه تامل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة
المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت ونحو ذلك فنقول
اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد مجاز
وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسب فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد
اذن اعني ذلك ونحوه كضمير الغايب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق
لام الخطاب الحرفية بلى وابهوا وانظر او كلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجا وحيهل وارايت بمعنى اخبرني
قوله ويقال ذا للقريب الى آخره لما راى المص كثرة استعمال ذي القريب من اسماء الاشارة في موضع
ذي البعيد منها وبالعكس لقرب من التاويل كما ذكرنا حاجة الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم ياخذ
مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا لا ادري بينهم خلافا
في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد واذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين مذهب بعضهم انه لا واسطة
بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة
بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقال ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول
الكاف والمونث تي وتا وذي وته وذه بسكون الهائين وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك
ومن كثرة الاستعمال وتاك ومن دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء
ثم تلك ومن كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلثها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف
خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في
الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها فحذفت
الياء للساكنين واما تالك فحذف الف تا قليلة قليلة وللمثنى ذان وذين وتين وتان واما تشديد النون فقال المبرد هو في
المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام المكسورة بعد التثنية لان اللام تدخل تمام الكلمة كما في ذلك واولالك
فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام
في الثاني فتعيين بالقلب اولى انما قلبت هاهنا الثانية الى الاولى ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل
اللام فيصير ذلك فقلب اللام نونا فيدغم فيه كما هو القياس والاول اولى لسكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام
في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التعريف ان شاء الله تعالى وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف

المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذانّ واللتانّ مشددي النون عوضا من الياء المحذوفة
وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم تقل هذانّ بالتشديد معها كما لا يقال هذالك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين
بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد في البعيد والمتوسط عند
المبرد في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واولى ثم اوليك واولالك وزعم الفراء بان ترك الكلام في الكل لغة تميم
فيكونون قد اشتعوا البعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد تستعمل ذلك موضع ذلكم لقوله تعالى ذلكم خير لمن خشي العنت
منكم وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى
كل ذلك كان سيئة بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل ها
التنبيه عن اسم الاشارة المجردة عن اللام والكاف بضمير لا على للعلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواته
كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه ولغير ها قليل وذلك اما قسم كقوله ها لعمر الله
ذا قسما وقولهم لا ها الله ذا فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله
اقسمنا المال قسمين ايضا فعلت لهم هذا لها ها وذا لينا اي هذا لها وهذا لنا **قوله** تلك وذانك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لان المجرد عن الكاف
واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في
تلك واتصالها بالنون في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور **قوله** وثم
وهنا للمكان خاصة يعني ان هاهنا الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا
كان او غيره ومنها الازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن وحدها والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك
للبعيد واما ثم وهَنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهِنّا بكسرها فكهنالك للبعيد وهو يصحب هنا المشددة
الكاف ولا يصحب ثم وقولك ثمت كل خطاء وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال تعالى هنالك الولاية لله
اي حينئذ قال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لا اضافتها الى الجملة كما يجيء في باب
الظروف المبنية ان شاء الله تعالى **قوله** الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد انتصاب جزءا على انه خبر يتم
وذلك ان الافعال الناقصة لاحوالها على ما نبين في بابها معنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة وكملتها
عشرة اي صيرتها عشرة كاملة قال المص ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد من قبيل العالم ما قام به
العلم اي من باب تعريف الشيء بنفسه وذكر ان المجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد
يعلم ان الفاعل ذو فعله بل يبين العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكونوا هاهنا كل احد
يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة والاشكال في ماهية الصلة اي شيء هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء
بما الاشكال من ذلك الشيء لا هو فقال اعني المص انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح
لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه ان الموصول
في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى صلة شيء واحد ثم قال وفسرت
الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية برفع الاشكال فقد اقر بان في الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع
قولك بصلة بجملة لارتفع الاشكال هذا حق **قوله** يتم جزءا اي يصير جزء الجملة ويعني باجزاء الجملة المبتدأ والخبر و
الفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله
جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعايد **قوله** وعايد اي ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافتها الى الجمل كحيث
واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء في حروف

مثنا

ب

مطلب
وبيان الموصول

العالم ما قام به
العلم

ع

نفس

المصدر ولا احتاج الى عايد ولان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو اعرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير
خبرية اى اعرتك بان قلت لك قم ونحن البحث فيه فى نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع
الحرف نحو ما ومن والالف واللام على ما قيل ثم حملت البواقى عليها لاطراد الباب او لاحتياجها فى تمامها جزء الى صلة وعايد
كاحتياج الحرف الى غيره فى الجزئية **قوله** وصلته جملة خبرية والعايد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لانه وضع الموصول
على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله الذى
يبقى ويغنى عن كل شئ او الذى هو باق فى احد الازمنة نحو الذى ضربته او اضرب به او الذى هو ضارب او يكون متعلقه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او فى احد الازمنة نحو اسم الله الذى يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذى ضرب غلامه او غلامه
ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حاكما على شئ دائما او فى بعض الازمنة نحو الذى اخوك هو او
الذى اخوك غلامه او الذى مضروبك هو او غلامه فلذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا
وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المحكوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط
فيه اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته ومن جملته فلا تعرفت النكرة الموصوفة بها فى
نحو جاءنى رجل ضربته لان المعرف حاصل هكذا ينبغى ان لا يكون فى قولك لقيت من ضربته فرق بين كون
موصوفة وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود
بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته بمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت
انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان
انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذى ومن الموصولة فان وضعها على ان يخصصا بمضمون
صلتها والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد
به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة
لكونه غير وضعى كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل واحد وكذا قولك الى اعبد
آلها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف يعرف الموصولات وتخصصها
قلت لا نم تنكر الجمل كما تقدم فى باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص فى الحقيقة تقييد الموصول
بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصص فى كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا
الوصف فالمقصود ان تقييد الشئ بشئ يخصص وان كان المقيد به غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة
معرفة لاجل ضمير لها الذى هو معرفة فان قصدوا بذلك انما صارت بسبب الضمير تعرفت الموصول ملم حرلان
الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصص للموصول لانها لم يكن لها به
اذن تعلق بوجه نحو بالذى ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغى ان يكون معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم قبل
ذكر الموصول على ما تقدم من ان الحكم الذى تضمنته الصلة ينبغى ان يعتقد المتكلم انه يعلم حصوله للموصول فلا
تقول انا الذى ذو البلاد الا من يعتقد انه يعلم ان تمتهما دوحما وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول
معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشئ لما ذكرنا ولان وضع الموصول
كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب فى اعتقاد المتكلم وهو مطرد فى المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر
عنه قد لا يكون معرفة ولا مخصصا بوجه كما مر فى باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغى ان يكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من
مفهومات الجمل او ما يشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا

اصلها

اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون يتضمنه له اصلا الا بالنسبة وهو الجملة ويعنى عنها ظرفا وجارا ومجرورا
منوى معه فعل وفاعل هو العايد او متعلق العايد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب
ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا فى باب
الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها صيغها واما قول الشاعر وانى لراج نظرة قبل التى لعلى وان شطت
نواها ازورها فمثل قوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اى التى اقول لعلى ازورها وقد يقع القسمية صلة تم
قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اى لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع
التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءنى الذى ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه
لكونها انشائية وخامسها انه لا بد فى الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما يتضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول
لانه اما المحكوم عليه هو او سببه او المحكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نايب الموصول فى الصلة ليتعلق الكلام بالموصول
بسبب تعلقه بنايبه وذلك النايب هو الضمير العايد اليه ولو لم يذكر الموصول فى الصلة لبقى الكلام اجنبيا عنه
لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذى فيها وقد يغنى الظاهر عن العايد على قلة نحو جاءنى زيد الذى ضرب
زيد **قوله** وصلة الالف واللام اسم الفاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك
ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول **اعلم** انهم اختلفوا فى اللام الداخلة
على اسمى الفاعل والمفعول فقال المازنى هى حرف كما فى ساير الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره
انها اسم الموصول وذهب الزمخشرى الى انها منقوصة من الذى واخواته وذلك لان الموصول مع صلته
التى هى جملة بتقدير اسم مفرد فتشاكل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف
بعض حروفه قالوا فى الذى اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصر وا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة
اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظو عورة العشيرة كما يجئ فالاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذى
لان لام الذى زايدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها فى السعة
نحو الممرور به زيد اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيد الرجل
الضارب غلامه زيد وهما ارتكبه يلزمه محذور ان احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا
على احد الامور الخمسة اعنى الموصوف وذى الحال والمبتدا وحرف النفى وحرف الاستفهام فعملهما مع
غير اعتماد على شئ مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه فى هذا غير مذهبهم الثانى رجوع الضمير على موصوف
مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما فى قوله تع فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم
عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد
نحو منهم فهو كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله كانك
من جمال بنى اقيش البيت وايضا فالجار يكفيه رايحة معنى الفعل واما قول النحاة باضارب غلامه حسنا وجهه
بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام غير موثوق به ولا ينقال فى السعة
جاءنى الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عندى بين اللامين كما لا يقال جاءنى حسن
وجهه فى الاختيار بل قد يجئ مثله فى السعة نحو قوله لسود نواجيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها
ولو جاز على اسم الفاعل او المفعول ذو اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى
الماضى كما لا يعمل المجرد منهما بل كان هو الاولى بترك العمل الفعل لانه دخل على مذهبه ما هو من خواص الاسماء
اعنى لام التعريف قلنا عدمه عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون قياسا

ما

صلة الموصول جملة خبرية

ان الموصولات معارف وضعا

ل

لا بد فى الصلة من ضمير عائد للموصول

صلة الالف واللام اسم الفاعل

في نحو الحافظو اعورة كالاحدف مع الجر فيها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب
والقرب وكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلتصور
اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما دخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة
اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب
او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب فلكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على
الموصول كما ذكر فلما كانت الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير على ما
مر في باب الاستثناء فقلت جاني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب **فان قيل**
ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان الصلة اللام ليست جملة بل جعل صلتها ما يعمل من المفردات للحكم المطلوب
في الصلات بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما
عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمد على الموصوف حتى لا تحتاجوا
الى ان تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين **فالجواب** ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام
دلهم على انهما في الحقيقة فعلان الا يرى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف
النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم يفصل اللام بالصفة المشبهة
مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل والذا لم يوصل بالمصدر لانه لا يتقدر بالفعل الا مع تجشم ان كما مر في باب
الاضافة وهو معها يتقدر بالمفرد والصلة لا يكون الا جملة فعل ويوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت
على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له الحر ما هو ذا فقال انسامع نعم الى ما هو ذا وقد
وصلت في الشعر بالمضارع في قوله وقد تجرع ابر بوع من قفاه ومن نجره بالسحة السعقع يقول الحنا والبغض
البجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام
موصولا قالوا في قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله
لكنه موصول عندهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود فقصل فالمضارع صفة له كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القايم ابوه لا القاعدين وطرد بالرجل القايم ابواه لا الذي قعد
لاستتار ضمير المستتر في القاعدين وظهوره في قاعدا وخفي الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا فكانك قلت
مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين **واعلم** ان حق الاعراب ان يدخل على الموصول لانه هو المقصود بالكلام
وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاني ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت بايهم
ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انما هو بتبعية اعراب الموصول اعتقادا
منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا
منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في باب الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب
اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع
الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول
وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير **قوله** ومن الذي والتي الى قوله والالف واللام هذا احد جميع الاسماء
الموصولة والذي عند البصريين على وزن عمي وشج ارادوا الوصف بما هو من الاسماء الموصولة ليكونا على وزن الصفات
بخلاف ما ومن فما دخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه نكرة فيوصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة

عمل اسم الفاعل والمفعول

اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين ولا لام وانما الزموها اللام الزائدة لانها
لو فرغت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائية وان لم يكن على
وزن الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذي يوصل به الى الوصف باسماء الاجناس وقال الكوفيون اصل الذي
الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة
ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من
دعوى علم الغيب ويقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذوات وقد يشدد دبابها نحو الذي والتي
التي ما دا شدد تا عربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم بني المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال
وان اغناك الا اللذي ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصي وحكى الزمخشري انه بني على الضم فقيل وبعد
قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه فهم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم راه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد
تحذف الياء ان في الذي والتي مكسورا ما قبلها او ساكنا قال الشاعر في الكسر والذ لو شاء لكانت صخرا او جبلا اشم
مشمخرا وقال الاخر في التسكين ولا تكونن من الذ كيدا كاللذ تزبى زبية فاصطيدا او قال معا للت بلوم كان تعش الما
لا يعمر دبالهم قال الاندلسي الوجوه الثلث يعني تشديد الياء وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا لا يجوز ان يكون
لضرورة الشعر لا انها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا تكتفى لها بالكسر عن الياء وتحذف الحركة بعد الاكتفاء
قال الا ان يعلوها حال السعة لا في الشعر فيسمعها اني وطاعة وتثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف اليائين وجاء
وجاء تشديد النونين ابدالا عن الياء المحذوفة وهل هما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان
وقد جاء اللذا واللتا في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابها عند تختلا فهما لما مر واما بني
العجم لحذفهما وكما وعليها فهما غير عن وضع واحد ولم يزد قبيه النون بعد الالف لم يعرف لانه صيغة مستانفة وخرج
عن نسق المبنيات وقد يحذف في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابن كليب ان عمي اللذا
قتلا الملوك وفككا الاغلال وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في
الاحوال الثلث على الاكثر واللذون في الرفع هذيلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد
وهذا كما قال الجزولي اللذي مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذف احدى اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون
وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شيء منه وقد تحذف النون من
اللذون تخفيفا قال قومي الذو ابعكاظ طيروا بسراعن رؤس قومك ضربا بالمصاقل وعن اللذين قال وان
الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ
مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان الجنس الذي كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فحمل على اللفظ اي
الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية مخفف الذين لم يجز افراد الضمير العايد اليه وكذا
قوله والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا اكثر اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد
اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاني الرجال الذي قالوا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى وقد يقال
لذي ولذان ولتي ولتان ولات بلا لام وجمع التي من غير لفظ الاول بوزن العلى واللاتي رفعا ونصبا وجرا
وتحذف النون فيقال اللاي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قراءة الاخفش واللاي يؤلون من
نسائهم ويقال اللا بحذف الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن الفاعل
من التي وهو اسم جمع كالحال والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللوا تي

اصل الذي

الاشهر

الذي مفرد اللفظ مجموع المعنى مثل كقوله تعالى والذي جاء بالصدق الآية

واللائي واللاتي الى اخره

واللواتي كانها جمع الجمع وقد يحذف اليا آن من الاربعه فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل الهمزة
والياء لكونها مكسورة على قراءة ورش اللائي وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم خافوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس
ثم اسكنوا اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف التاء والياء معا وقد يقال اللات كاللاءات
مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع التي لا من لفظها والذي والتي يشتركان في الاولى واللائي الا ان
ان الاولى في جمع المذكر اكثر واللائي بالعكس وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمونث من وماواي مضافا الى
معرفة ليكون موصولة معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة كلقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب
ان يكون عامله اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذلك وضعها الواضع فقال له
السائل الصيحيت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علله ابن مادش بان قال اي موضوعة على الابهام
والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري منقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام
في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشي لاختلاف الابهامين لتعلقين ولا
تعلق لاحدهما بالآخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل
على الدعويين ما ذا اريد به المونث جاز لحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما كما لقيت ايهن وايتهن
لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام
وغيره نحو ايا هم اخوك وابو هم اخويك ومما اشد من التانيث ويجوز مما يصرفها في باب الاعراب **قوله**

وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا يتصرف نحو جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو
فعلن وقال وبيري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرف ايضا قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم
فان المشرفي الفرايض ولم تبدل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها و
الثانية حكاها الجزولي ذو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة
حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي
تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذا للغات
طائية **قوله** وذا بعد ما للاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد
ما استفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تع ثم انتم هولاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك
امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحمله وقوله تع وما تلك بيمينك يا موسى اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون
ذلك الا في ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية اذا لم تكن زايدة نحو ماذا صنعت بحمل كونها زايدة وبمعنى الذي
وقولك ماذا الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت ومن ذا الذي يقرض
الله واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا
للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية وجعلاها اسما نقدر ان
صلتها ضميرا راجعا اليها والكناية عن المصدر فقوله تع بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس حجة اذ لم يعهد هذا
الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار ومجي الكلام في الحروف المصدرية **قوله** والعايد المفعول يجوز
حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها كما مر في الخلاف
مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لا يستغني عن ذلك
المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان

لايكون

لايكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا يمتنع كقولك صبيح الزيدان الذي اعطيتهما اياه وكذا الذي
انا ضارب وكقولك انا ضارب زيدا اي انا ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف منفصلا مجرورا في محل النصب كالذي اي
الذي انا ضارب به والشرط الثاني ان يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيد الا ان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل
بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضارب به كما تقدم او مجرورا بحرف جر متعين وانما شرط التعيين
لانه لا بد لحذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف
بغيره كقوله تع انسجد لما تامرنا اي تامرنا به اي بالكرامة وقوله تع فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي بالاظهار وقال
فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف قياسا اذا جر الموصول او
موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا
ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت
زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه او له او نحو ذلك ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو ان
يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا
اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع
المجرور واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا او غير ذلك اما جزء الكلام او الضمير خبر المبتدا اقل قليلا فلا يكون
اذن في الكلام دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل
ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها فلم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما في انما
فحكمه حكم خبر المبتدا كما ذكرنا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدا المحذوف ان لا يكون
خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شي اذ الجملة والظرف يصلحان
مع العايد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
آخر نحو قوله تع ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب
الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان اي لما من التمكن ما ليس لاخواتها فلا يضاف ويعرب فيحذف في صلتها
ايضا حذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تع وهو الذي في السماء اله وفي
الارض اله طالت الصلة عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان في غيرها مع الاستطالة
او بدونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسن بالرفع ويروى ما انا بالذي قايل لك شيئا **واعلم** انه اذا كان
الموصول او موصوفه جزءا من متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي
قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة قال المازني لو لم اسمعه
لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه جزءا من مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت
كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي ذهب المائين اي مثل
حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الآخر على المعنى انا الذي قلت كذا وضرب
زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز
الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت
فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا ان يقال وكذا قولك الذي قلت انت فظهر
بهذا ان قوله القائل انت انا ليس بوجه والوجه القائل انت انا **قوله** واذا اخبرت بالذي صدرتها الى
قوله والاسم المشتمل عليه هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذي او الالف واللام ومقصودهم من وضع هذا

مطلب اذا اخبر بالذي

الباب تمرين المتعلم فيما يعلم في بعض ابواب النحو من المسايل وتذكير اياها كما تذكر مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر
عنهما انه يجب تنكيرهما ومعرفة ان المجرور حتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين ومعرفة ان ضمير الشان
لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى اخبر عن الذي في ضمير الجملة بالموصول
اي ضع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية بنا عن ذات متصفة بما اتصف به في الاولى معبرا عن
تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا قدر ما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل
في الثانية مبتداء مصدرا لان المسئول منك ان تخبر عن تلك الذات اي ب والمخبر عنه في الاسمية مبتداء والمبتدا
مرتبته الصدر ولا بد ان تجعل مكان ضميرا راجعا الى ب لان المسئول ان تصف ب بالوصف الذي كان لا
بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان التصدير ب مبتداء فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العايد اليه
مكانا آ ولا بد ان يوخر في الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان تخبر عن ب وربنه لتخبر عن الموصول بالصلة فعلى هذا لم تخبر
عن ب بالموصول بل اخبرت عن ب الموصول بالا انك لما اخبرت عن ب باو المبتداء في المعنى هو الخبر اي يطلق
على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه فكانك اخبرت عن او انما ذكرت المخبر عنه باسم
ا دون ب لان هو المذكور في الجملة الاولى التي هي الموضوعة المعلومة اجزاؤها دون ب فاما هو المشهور قبل صوغ
الثانية واما قولك في السوال بالموصول فليس معناه اجعل ب خبرا بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك
كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتداء ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم
ليتدرب او ليمتحنه اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتداء خبره زيد واجعل تلك الجملة
الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شيء منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عايدا الى الذي وتوخر زيدا خبرا عن
الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فقد يخاطب به من لا يعرف
ان لك مضروبا في الدنيا وربما خاطب به من يعرف شخصا مضروبا لك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد
فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب
كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لو قع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني
في الجملة الاولى **قوله** صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتداء وقوله واخرته خبرا خبرا انتصب على الحال
او تمييز اخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا **قوله** الالف واللام في الجملة الفعلية لا تخبر بالالف اللام الا في الجملة
الفعلية خاصة **قوله** ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول
وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل
مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل
مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شيء
من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعهما
اسمان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما يجيء
بعده ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي **قوله** فان تعذر
امر منها اي امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع عايد اليه مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا فبالشرط
الاول وهو تصدير الموصول تعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا يكون الا خبرية

مطلب الاخبار بالذي

وسعد

وسعدر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون دخول الموصول على الموصول
اذا اتفقا لفظا اما قوله من الفقراء اللائي الذين اذا انهم يهاب اللئام حلقة الباب فقعقعوا ونه من النفر
الشم الذين والاولى بجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللائي اللائي فان تغاير
نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وانما هو
ضعفه
النحاة رياضة للمتعلمين وتدربا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة للذي الاخير وعايد
مستتر في الظرف وعمرو خبر للذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاولى وعايد الاولى الهاء المجرور
في داره وزيد خبر الذي الاولى كانك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد ونقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان
لديها كريمان عنده حسن تبتدي بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لا مستغنا بما في خبره
عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعايده الضمير المجرور في ابواهما
وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعايد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي
مبتداء مع صلته المذكورة وعنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعايد من الصلة اليه الهاء
المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتداء خبره حسن وهكذا العمل ان اردت الموصولات ولا تقف على حد
فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل
والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب ولا البدر به وخبرها
والحال والتمييز المنصوب والنكرة يفيد ما لا يستفاد من المضاف كالتعميم في ما رجل والاستغراق في كل رجل
وافضل رجل ومامن رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه
لكن يلزم الاظهار كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وساير ما ذكرنا في باب
الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو
قبيح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا
كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم
تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف
عاملة نحو انا انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازني
على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المؤكد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتاءه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ
شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور زمان المخففين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كونه المفسر صريحا في
تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزوه نحو الذي هذا مائته الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسر بما بعدها
نحو اقفز دخلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف
ل
بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل
والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين
كالصفة فلا يفرد عن المبدل منه وايضا تخلو الصفة عن العايد في نحو جاءني زيد ابوك ان اخبر عن البدل وعند من
يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل
زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار
لان المجرور لا يكون الا منفصل له ويجوز ان تقول برجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا

في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير بنفس ما بعده ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكخبر عسى واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وانما يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام للاناسي وغيرهم كابي القسم وامرئ القيس وابن آوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وابن حسن وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قدح في قوس قدح وكل جزء من جزء المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وبكذ ومنذ فانهما الاسمان وكذا الكل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء مما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه خبر كخبر المبتدا وخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا تحتاج الا مبهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي المستحقة غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قائم اذ المبتدا استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية عن عايد الى الموصول فقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خاليا عن عايد الى المبتدا وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد **قوله** والاسم المشتمل اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي يستحقه المبتداء **قوله** عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منها وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يفد بها المبتدا الان في قولك الذي زيد هو ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فايدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفايدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا ان معنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهي ان زيدا المضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه كان المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد فمضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان معنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتداء على ارتباطها كارتباط الضمير الواحد وليس بشيء اذ لا يلزم تبقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله مثل بدليل صحة الاخبار عن تاء نحو ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما فقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا لا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى ولا تعلق له بالثانية كما تقول زيد لقيته ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخر تة لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به وكذا كل مبهم مفسر بما بعده كضمير نعم وبئس ورب وخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء وخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم

ضمير الشان

بعضها

١٥١

نصبها كسبحا ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون ضمير الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا نتبع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربته تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المنفصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا بالالف واللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة باب المضمرات اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت في مواضع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتداء **ثم اعلم** انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفايدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قوله العالم انت بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي وساير الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاجازوه ايضا لكثرة التعبير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل التدرب فيهما ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا نغير الترتيب المتنازع فيه على حالها ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجد العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القايم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه كما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب والمكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا الاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين وياتي بالمخبر عنه في آخر خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العامل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الرماني اي المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين في الاصل فعليتين لان المبتداء والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في هذا التنازع اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسمين في الفرع مكان الفعلين في الاصل فما لا يترجح به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو علي فانه يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه جزءا لكل واحدة منهما فهو الترابط بينهما وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعن الاخفش الضارب والمكرم زيد

اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب

وانما اختاروا الاخبار بالذي

وقياس قول المازني الضارب والمكرمه هو زيد ليكون الاسميه معطوفه على الاسميه بين جزئي المعطوف عليها كما كان
الفعليه في الاصل معطوفه على الفعليه بين جزئيها واذا وجد العاملان من جهة المفعوليه واعمل الثاني ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر
عنه هو التاء في الجمله الاولى فقط لان الثانيه عطف على الاول فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان
للموصول اذا كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا تقال الذي ذهبت
انا لعدم عايد الاخبار والتنازع هنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وبقولك اكرم وان فصل بين
بعض الصله وبعض الا انه ليس باجنبي كما مر في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش
الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف الموصول مع تمام بعض الصله
وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا الخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذهب
الثلثه وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا والكرمه زيد وابرزت
ضمير المفعول في الضاربه وان كان يحذف في الاصل ان ضمير الالف واللام للحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفه على
غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه
انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد جمله معطوفه على اخرى وتقول في هذه المسئله
اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا انا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاول
بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند
الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف الموصول مع تمام بعض صلته وعند
المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمته كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار
عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد اتصل الضمير القايم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله
وكذا بالالف واللام الضاربه انا والكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفه على
غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه
لانه في الاصل مفعول ضربت والجمله بالمعطوف اعني المكرمه انا هو متوسط بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو
ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول ضربني
ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنيه على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا
وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا لحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت
هو لجري الصفه على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال
الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس
في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن التاء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه
زيدا انا كما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضارب هو مبتدا وخبر الضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد وان اخبرت
عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام
الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش والضاربي والضاربه انا زيد بابراز لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي
هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول فالمختار ضربني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر
في باب التنازع قلت في الاخبار في باب التنازع عن الياء او التاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق
وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند ما على ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند

الى جنب عامله لئلا ينفصل بين بعض الصله وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند
بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت
وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضربت وضربته هند انا ولا يجوز وضربني لما تقدم وبالالف واللام الضارب
وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا وتقول المازني مخبرا عن الياء الضارب والضاربتي هند
انا والضارب مبتدا وانا خبر وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هند
انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها
لان عايد اللام الموصوله لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفه على غير صاحبها
وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضارب على انه مبتدا وخبر والضاربتي هند وان اعملت الاول
قلت مخبرا بالذي عن التاء والياء الذي ضرب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي
هند والمازني الضاربها انا والضاربتي هند الضارب هند والضاربته هي انا تقدم هند الى جنب عامله كما مر وتقول
المازني مخبرا عن الياء الضارب هند انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام
الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند
وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذي الذي اعطاه واعطاه زيد
درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما
المازني فانه يرد في صلته كل ما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس يوجد
لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضروره ولو
سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما والمعطيه هو
اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد
اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقته الاصل على ما تقدم وبابراز انا لجري الصفه على غير صاحبها وعند الاخفش
المعطيه انا والمعطي بالاضافه او المعطي اياي كما بين في المضمرات درهما زيد مجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني
تقول اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايدها كما
مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب
المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في المضمرات في نحو ضربي اياك وضربتك ولو
قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لا اضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب
التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيته واعطانيه زيد درهم
وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطاني زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطي انا حذف
الضمير والمعطيه اياه زيد درهم كضربك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه والمعطي اياه
زيد درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظننت زيدا اخاك انا وباللام
الظان وظنه زيد اخاك انا لحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيدا اخاك انا والمازني
لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا لحاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك
وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفه على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه
انا اخاك وظنني اياه او ظننته زيد نحو خلتنيه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لكونه
ضمير اللام فلا حذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت بان مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب

بذكر احد مفعوليها ذكر الآخر وابو زيد انا اجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانه او الظانى
اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذى ظننت وظننته زيدا وظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننته وظنني
اياه ~~والثانى هو اياه اخوك والثالثه هو اخوك كما في خلتكه~~ اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيد والاولى انه لا يجوز ذلك
لما ذكرنا في باب الضماير ان ثانى المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه
والظانى هو اياه اخوك والظانيه هو اخوك كما في خلتكه وضربتك وابراز الضمير في الظانيه هو اياه لكون الالف واللام
التى هى الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن العامله هو ظاهر اللفظ في هذا الباب ونقول في
اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا اذا اخبرت عن التاء وهى اليا بالذى الذى اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا ولو اخبرت عن
زيد بالذى قلت الذى اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا زيد عنده من يجوز الاقتصار
على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه انا والمعلم عمرا
منطلقا زيدا ذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم تقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلمي اياه اياه زيد ياياه الاول لعمرو
والثانى لمنطلقا ويجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربتك وضربى اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذى اعلمت واعلمتنيه
زيد منطلق وهو المعلمه اياه زيد منطلقا واعلمتنيه اياه عمرو ابو زيد اياه يجرى الصفه على غير صاحبها واياه ضمير اللام
لم يجز حذفه لان عايد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس
بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثانى في هذا الباب يوجب ذكر
الثالث فوجب هنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالاول ولقايل ان يقول اذا ذكر في
هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثانى احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر
الثانى فتعين ان المفعولين هما الثانى والثالث فلا يمكن ان تقال وجب هنا ذكر الاول ليتبين عن اول الامر
ان الضمير ليس للمفعول الاول ونقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي هو اياه اياه عمرو
واياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القايم مقام عمرو والمخبر عنه والثانى ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلق بالذى قلت الذى
اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابو زيد انا اجرى الصفه على غير
صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعنى اياه الذى بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت
الثانى اعنى ضمير اللام وما ذكر الاول اعنى زيد فيفهم النظر المذكور ويجوز اعلمته اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا
اياه والمعلمي هو اياه اياه منطلق او المعلمه اياه هو انما ابو زيد هو يجرى الصفه على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف
لمن له بصيرة **قوله** وما الاسمية موصولة واستفهامية وتامة بمعنى شىء وصفة لما كان من المبنيات ما يوافق لفظ
الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل من المبنيات في
اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقه لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبه
اللفظيه لكان القياس يقتضى ان يجعل ابوابا براسها منها ما قوله وما الاسمية **اعلم** ان ما يكون حرفه ايضا وهى
على ثلاثة اقسام ايضا فتوله موصوله كما ذكرنا والاستفهاميه نحو ما صنعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير
كقوله ما زينت وما داسك والنحو ومعنى التعظيم كقوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقه ما الحاقه ومعنى الانكار نحو فيم
انت من ذكرها اى لا يذكرها على احد التاويلات وقد يحذف الف الاستفهام في الاغلب انجرارها بحرف جر او مضاف
وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمه
موضوعه للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف في نحو
من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونهما صحيحي الاخر اى لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وجاء الالف ثابتا مثال

مطلب وما الاسمية

على ما انام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ في رماد واجاز ابعد ما الاستفهاميه لم يحذف الفها نحو ما ذا اشتغل وذلك لان
ذا لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صارا ذا الكلمه واحده وصار الالف كانه في وسط الكلمه وللحذف تقليل
في الوسط ولذا لم يحذف الالف من ما الشرطيه المجروره وان شاركت الاستفهاميه في التصدر والشرطيه نحو ما تصنع اصنع والنكره
الموصوفه ما مغفره لحورت بما معجب لك وانما جلت نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجه كحل العقال وجاز ان يكون
ما هنا كافه قال المص لان النحاة اختار والكونها موصوفه لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
مقام الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفه هذا قوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقه بتكره ومن
للتبعيض كما في احذت من الدراهم شيا فكذا هنا معناه تكره من الامر شيا وقوله له فرجه صفة الامر لان اللام غير
مقصود فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى ويجوز ايضا تضمين يكره معنى يشمئز ويتقبض اعنى بالتامة تكون غير موصوفه وذلك نحو ما التعجبيه عند
سيبويه ونعما هى اى نعم شيئا هى عند ابى على ويكون ايضا معرفه تامه اى غير موصوفه ولا موصولة عند سيبويه
بمعنى الشىء قال فنعماهى اى نعم الشىء هى وكذا في دققته دقا نعما اى نعم الشىء ونعم الدق وما المصدريه حرف عند
سيبويه اسم موصول عند الاخفش والرمانى والمبرد واما الذى المصدريه فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذلك
نحو قوله عليه السلام في النبيذ نذرت انفسهم منهم في البلا كالذى نذرت في الرخاء اى نذرا كالنذر والذى نذرته
في الرخاء قوله وصفه اختلف في ما التى تلى النكره لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى قوله مثلا اى
مثلا اى مثل وقال بعضهم زياده فيكون حرفا لان زياده الحروف اولى من الاسماء لا استبداد بها بالجزئية ولهذا استعظم
الخليل ويجب من الفصل لكونه اسما زيد لفايده الفصل وايضا ثبتت زيادتها نحو فبما رحمة وعما قليل ولم يثبت
على ما ثبت في موضوع الالتباس اولى وفايده ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطيه ما او التعظيم نحو لامر ما جدع
قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اى نوعا من انواعه اى نوع كان ويجمع هذه المعانى
في الابهام والتنكير اى عطيه لا يعرف من حقارتها وامر مجهول لعظمه وضربا مجهولا غير معين **قوله**
ومن كذلك الا في التامة والصفه اما من الموصوله فنحو لقيت من جاءك والشرطيه نحو من يضرب اضرب والاستفهاميه
نحو من غلامك ومن ضربت والنكره الموصوفه بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا
والجمله كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع ولا تجى تامة اى غير محتاجه الى الصفه والصله
الا عند ابى على فانه جوز كونها نكره غير موصوفه وتجى عند الكوفيين حرفا زايدا وانشدوا آل الزبير سنام
المجد قد علمت ذاك العشيره والاثرون من عددا وهى عند البصريين موصوفه اى الاثرون انسانا معدودا
وانشد وايضا يا شاه من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرم والمشهور يا شاه ما قنص وعلة بناء ما ومن
الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفه واما لمشابهتهما
لهما موصولتين لفظا وكذا ما التامة ومن في وجوبها لذوى العلم ولا يفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب بل
تقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله ومن لستم له برازقين وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جاريه او
فرسا ومنه قوله ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه قال ومنهم والضمير عايد الى
كل دابه فغلب العقلاء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع
وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد
بحمده وقال وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل نحو
سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما ما كانت او غيره في الجنس المجهول ماهيته
وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشىء ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهيه مقلوبه الهمزة هاء والاصل المائيه او

ما جمل

او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير حمل الكلمتين كلمة كقولهم كثيرا يقول ما هذا افرس ام بغل ام انسان
فاذا عرفت انه انسان مثلا او شككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز
ان يكون سؤالا عن الوصف ولذا قال موسى عليه السلام رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون
موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات و انها
مبينة غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه مجهول الماهية
ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان عني بهما احد هذه الاشياء
فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة اكثر واغلب وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى
تلك العبارة المجهولة من المعنى اذ هو موصلة الى المعنى وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان
مونثا قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلث انفس من الرجال وثلثة
اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجي في باب العدد وان يتقدم على المجهول على من وما وشبههما
من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى في ذلك المجهول كقولك فمن من اختها فهو اولى من قولك
من اخته لتقدم لفظة من فلهذا لم يختلف القراء في تذكير من يقنت ومن تاب بخلاف قوله ويعمل لانه جاء
بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا
تقول لقيت من احبه وانت تريد النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته
للمحمول على المعنى من حيث هو كقولك ولا يجوز يحسن لانه خبر المحمول على المعنى من الذي الخ والخبر المشتق
يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان من
واد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك
شيئا وقيل من يحسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل
على اللفظ كما مر فيقدر مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر قال الله تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونها اولى انها رجع سبحانه
تعالى بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاول يجوز على ضعف الا في اللام
الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا تقول الضارب جاء لخفاء موصوليتها ثم انك اذا اثبتت لها بصاحب من
الموصوف والمبتدأ جاء الزيدان الضارب وغلامهما وهم المؤدب حذامهم لم يجز فيما يعبر عنها من الضمير
واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت تكون ما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك
لخفاء موصوليتها وكونها كالكلام الموصوف في نحو مررت بهما الحسن غلامهما وكان الضمير راجعا الى صاحبها لا اليها وان
لم يجز لصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او يصحى في الطاعن المولي اي في الطاعنين المولين فيجوز ان
يكون مفردة لكونه صفة مقدرة مفرد اللفظ اي في الجمع الطاعن **قوله** واي وايه كمن وهي معربة وحدها
الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكمها اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو
اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
كما نحو مررت باي معجب لك قبل وجاء الذي نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق
فلا ادري لم لم تذكره المص هنا ولعله راى ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل اي رجل اي برجل

مطلب في بيان اي وايه

عظيم

عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف
واي معربة من بين اخواتها الموصولات على خلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة
لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك لالتزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف يؤدي
الى عدم اعراب خمسة عشر بل ما هو لازم للاضافة كخمسة وكم رجل لعدم لزومهما الاضافة وكذا تضاف
لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجي في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة
لان وضعها لتفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب
كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا في كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه
وذلك لانه كالمبني على ما يجي في الكنايات **قوله** الا اذا حذف صدر صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف
منها شي فلا تبني اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اي المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدأ
في نحو اضرب ايهم غلامه قايم وايهم زيد غلامه وانما يحذف كثيرا مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستثقلا
مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدأ
اذا كان ضمير الموصول لانه كانه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء يعني فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا
كاخواته الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد الفرح الى الشاعر بادنى سبب يرجعه اليها
وبني على الضم لتشبيهه بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما هو فضلة وبينه اي الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من
قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف
المبتدأ قال سيبويه الاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم
وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزئيها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق
الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم تحذف مع حذف المبتدأ نحو
اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم اي افضل مضموما والخليل
ويونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية والتعليق كما يجي في مذهبيهما قال سيبويه لا يدفع نحو
اضرب ايا افضل ولا يبني ايضا على الضم قياسا على ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب
الا ايا افضل منصوبا قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه معربا لان
حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم في مثل هذا الموضع
معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة فالواحد في الآية مبتدأ خبره اشد ومن كل شيعة
معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل الطعام قال تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام محكي
اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت
الذيب قط قال الخليل واي على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال ايهم
افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا في لا حرج ولا
محروم اي هو لا حرج قال سيبويه ولو جاز اضرب ايهم على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي
يقال له الفاسق الخبيث بل مثله يجي في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل
اي معلق عن العمل وجوز التعليق في غير افعال القلوب انها نحو اضرب اقتل ايهم افضل كما يجي في باب
افعال القلوب وليس بشي لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة و
المعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء اي بعد نحو اضرب واقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على

ضح

وجهها الحكاية كما قال الخليل بل من موصولة بعن وقال الاخفش في الاية من زايدة كما هو مذهبه من زيادة من
في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل
شيعوا اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو ايه اذا حذف منها المضاف
اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتوغلها بالصلة والتانيث فهو على مذهبه في التوقيف المانع
من الصرف تعريف الموصول او اعتد بتاء التانيث بلا علمية وغيره صرفها وهو القياس **قوله** وفيما ذا
صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب **اعلم** ان ذا الاسمي موصولة
ولا زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ما ذا ومن ذا هو الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي
اي ما الذي هو هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا اتانا فهذا هو اسم اشارة لا غير ويحتمل
فمن ذا الذي يقرض الله وما ذا الذي ان يكون زايدا وان يكون اسم اشارة كما في قوله من هذا الذي هو جند لكم
وها التنبيه يدخل على اسم الاشارة فيقال ما هذا الذي يقول وقد جاء ذا زايدا بعدها الموصولة قال دعي ما ذا علمت
ساتقيه ولكن بالمغيب حدثيني ولقايل ان يمنع مجي ذا موصولة مطلقا ويحكم في ما ذا صنعت بزيادتها واما رفع
الجواب في نحو قوله تعالى يسئلونك ما ذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء ما ذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيد خبره على تقدير حذف الضمير من يحاول
التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا هنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز
ان تدعي في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم تحتج دعوى عدم التطابق بين
البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ما ذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا بينها فعلية واما ما ذكرنا من حذف الضمير
خبر المبتدا فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدا ومجي الجملة الخبرية في نحو ما ذا يحاول كثير غالب فهو ما ان
الجملة صلة لذا الخبر لا لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه
من الخبر كما مر في المبتدا والخبر وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات الذي وما
الا الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها احدهما فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول
اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة
غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه وانما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ما ذا الذي جملة ابتدائية
ذا مبتدا او ما خبر مقدم لكونه يكون وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره و ذا خبره والاولى في الجواب مطابقة السؤال
فرفع الاسم على انه خبر مبتدا المحذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب
لقوله للكفار ما ذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي انزله ربنا اساطير الاولين
والكفار لا يقرون بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين
واذا كان ذا مزيدا فما منصوب المحل مفعول للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون الجواب فعلية اولى
للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله
تعالى ما ذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما التزم هنا النصب فيكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب
صريح يكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استيناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول
المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تعالى العفو وان اشتغل الفعل بعد ما ذا بضمير منصوب نحو ما ذا فعلته
او بمتعلقه نحو ما ذا لقيت حقه فيكون ما مبتدا اولى وان جعلت ذا زايدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من
النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت ما موصولة او زايدة واما

نحو

في نحو ما ذا قتلت وما ذا عرض وقوله تعالى وما ذا عليهم لو آمنوا او ما ذا احل لهم مما ليس بعد ذلك فعل ناصب لما قبله
ولا مشتغل عنه بضميره او متعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زايدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع
الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر وما ذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق
قيل ذا فيه زايدة لا موصولة اذ الصلة لا يكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا بلا نزاع في خبر المبتدا ايضا فان خبر المبتدا
قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه فقبل الصلة انشائية جاءت لعل مع جزئيها كقوله واني
لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز كما جاز ان تقدره ايضا
في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ما ذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا بهذا ولا باس ان نذكر
بعض ما يحتمله الملحق من احكام الموصول واحكام من وما واي في الاستفهام فيه ما يناسبها فنقول الموصول والصلة
بجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزءها على
الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق بها على ما قبل الموصول لان معنى ذلك المعمول اذن جزءها وقد تقرر ان جزءها
لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدرة ببل ولكن او علامة جواب القسم ونحو
ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة
ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطف والتاكيد ولا بخبر عن الموصول ولا باستثناء
منه اذ هذه الاشيا لا تجي الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما صلة لهما
معا وصلة للاخير وصلة الاول محذوف مدلول بالظاهر عليها كما يجي بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل ونحو
قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي
اباه ضربته لان الفعل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا تقال اعجبني ان زيدا ضربت لان
الحروف الموصولة حروف مصدرية والجملة بعدها تاول بالمصدر فيطلب فيها ما يتضمن المصدر وكذا في الالف
واللام الموصولة اذ لا تدخل الا على فعل هو في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كالاسم
المفرد مع دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا لا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة
كما تقول في باب التنازع فعلا للاول الذي ضربت وضربني غلامه زيدا اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا
يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي قايم ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل
اليس كان الموصول والصلة بجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزءين الا انهما جزءان لا يجب ترتيب
احدهما على الاخر بل جزءان يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو
الصلة واجب لكونها مبينة للموصول كما مر فيبنى هذا انسا دقول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه
ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن
لا ادع الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليه التي اذا قصد بهما الدواهي لتفخيم امرها ان الداهية الصغيرة
والكبيرة وصلتها الى حد لا يمكن شرحه ولا تدخل في حيز البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون التصغير
باللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية
خلافا للبصريين قالوا ومنه تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحو قول المتنبي لبس اللالي سمت مثلي
ويجوز ان تكتب من هذا العجزي لانت البيت اكرم اهله واقعد في اثنائه بالاصايل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك
من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا كثبه وسه وليس الموصول باتم
منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجي في الافعال المنصوبة وذلك لقوة

احكام ما ومن واي في الاستفهام

الدلالة عليها وكسر الحروف التي قبلها كالثابتة عنها **واما احكام** من وما واي في الاستفهام فتقول اذا استفهمت
بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في
لفظ من فتقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا
قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه
اذا قيل جاءتني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر للحلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او طالقان و
في النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر للحلف اما اشتراط
الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لابد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية يثبت فيه تلك
العلامات حتى تحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكر بعينه لا غير حتى يكون نصا وانما
اشترط في الحاق العلامات المذكورة بمن كونها سوالا عن منكر لان المعارف المستفهم بها عنها ذكرت بعدها في
الاغلب اما محكية او غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب
التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم تجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا
كررت فلابد في الثانية من لام العهد لتعرف ان المذكور ثانية هي المذكورة اولى تقول من الرجل لمن قال جاءني
رجل ومع زيادة اللام عليها لم يكن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يكن حكايتها ان لم تقصد
الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو التنكير حذفت النكرة ما اثبتت العلامات في
لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلذا كان حذفها بعد
من اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية في من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه هو النكرة
المذكورة لانك اذا لم تحك في لفظ من ربما توهم السامع ان المستفهم عنه يورده بعدها واما اشتراط العقل في من
الحكاية فظاهر لان من للعقلاء وانما اشترط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اي بل تقول فيها ايٌ يا فتى واياً
يا فتى كما في فلان من تكون تستنكر عليها الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر
في الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمونث اعراب ولا سوى التمكن وهو حالة الوقف لان الكلمة تجرد عن
الرفع والجر والتنوين واما اي فلانها كانت معربة فلم تستنكر حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد
المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا الحركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة
بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاءوا قبلها بحركات
تناسبها هذا قول المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف
واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف
المد الدالة على الاعراب في منه اذ لها التانيث لم يتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب
فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل معا فحفظ الاصل اولى واجروا منات في ترك حكاية اعرابها
وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندات في الوقف فانه لا شيء فيه من حكاية خلاف
منوا ومني ومنا فانه يمتنع لحوز بدور جل وبست به حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد بعدها اعني الفتح
لحوز ند فلم تستنكر في من الجاري مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون
في منان ومنتين تنبيها على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلزموا
فيما قبلها الحركة التي يلزم ما قبل تاء التانيث وقد يجيء من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت
لما لم يمحض التاء للتانيث بل بدلا من اللام وربما سكنت النون المفرد كمونث والاكثر تحريكها فيه لانهم لم يتقدر

في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا زادوا التاء دلالة ونصا على ان السوال عن مونث وكون تاء التانيث مفتوحا
ما قبلها ومنقلبا هاء في الوقف ادل على كونها للتانيث واما الحوتموه فلم يجوزوها كحلى الحبث والحوبنت واخت فقلب
لان ورجاء منتان يحرك النون التي قبل التاء هذا ذلك ولانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب لما ذكرنا فلا اقل
من حكاية تاء التانيث كما هو حقه واما في المثنى فقد حكيت الاعراب لجعل في الرفع بالالف وفي النصب والجر
بالياء كمسان ومنتين وقد جاء منان لحركة النون التي قبل التاء هذا ذلك في من الموقوف عليها المستفهم
بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان يرد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر
حاكيا للاعراب فقط ولا يحكي علامات المثنى والمجموع والمونث وان كنت تسأل عنها الحمل على اصلها من
صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة منو
وعلى هذا القياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب والعلامات الا كما في حال الوصل
هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي عاد الاستفهمت بها عن المذكر المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب و
علامات المثنى والمجموع والمونث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل
نحو اي يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن ياءه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب
كما في الوقف على ساير المعربات لان ايا معرب فقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كما في الحكاية بمن وهما لعقل
والوقف اما العقل فلان اصل اي ان تستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما
اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من وذلك في اي اوجه اخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي
مفرده فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مونثا وفي الاعراب اللاحقة لاي حال الحكاية
وجهان احدهما اعرابها فيكون مبتداه محذوفة الخبر ومفعوله محذوفة الفعل ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف
لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنيته اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه
العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي اي
رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فيقال من يا فتى ومنا يا فتى ومن يا فتى وعليه حمل قول
الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى
وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس
ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فعلى حكاية كانه سمع رجلا يقول
ضرب رجل رجلا والا فكيف تعرب باعرابين قيام علة البناء والظاهر انه ليس للحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها
لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات
المذكورة الحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت من ومنه
واذا قيل امراة ورجلا قلت منه ومنا وفي جاءني رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل
وما لا يعقل جعلت السوال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي كمن قال لقيت رجلا
وحمارين واما المعارف بعد من فتقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها بلغة اوجه اشهرها انه لا حكاية
فيها ولا في من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انما هو كمحكي بعد من كحكمه كالاعلام اذا
قال القائل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه على وجه الخبار كما قيل دعنا من
تمرتان وليست بمرتين ثانيهما ان تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرة وذلك لكون
المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال منين

وتعالى قد رايته منقول منا اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فا
هل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا
من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام بكثير الاستعمال انسب
وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا تتصرف
في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف ساير المعارف فان كل واحد
منها لاي معنى كان كما ياتي في باب المعارف والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة
ان لا يكون المسئول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات
مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة
بعينها اليه فيقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه
ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم تمتنع حكايته عند اهل الحجاز
لانه وان اعني الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا ان مجموع هذا الموصوف مع هذا الوصف منزل
اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى فيجوز الحكاية فيه فيقول لمن
قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي
عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا
علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان
المعطوف علما اولا فيجوز من زيدا وعمرا او من زيدا ~~وعمرا~~ اخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا
واخا عمرو والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسوال واقع بالاسم المفرد ثم عطف
عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما قيل مررت
باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما اذا
اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيد ومن اخوك او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية
في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون
لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشرط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا ولمن زيدا فلا
يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السوال انما هو عن ذلك دون غيره
ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجي بيانه وكذا اختلف في حكاية
مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم
نقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا غير على انه خبر
بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل
معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في اول الكتاب
وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجار مقدرا كما مر
هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل جلف دار عبد الله فقال السامع ذكر
مني واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال
بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا
رايت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب ظاهر في اي فكره ان يخالفه الثاني بخلاف

من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سوال ايضا كما قال بعضهم دعنا من
تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا
فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن واي عن غير العلم ايضا كما حكي عن يونس
كما مر واذا سالت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب علم عاقل او لا بل الشرط كون
المنسوب اليه عاقلا كما تقول لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي
تاتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانك في المسئول عنه اعني البكري مثلا
لان صفة العلم المنسوبة الى شي لابد فيها من الالف واللام وتلحق ياء النسب اخر من كما كان في اخر المسئول
عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد او التسهيل كما يجي
في التصريف في باب تخفيف الهمزة ان شاء الله تعالى وانما فعلها لانك في المسئول عنه لو صرحت بنحو البكري
والقرشي وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها الاستفهام لمعاملتها معاملة
المعربات التي لا تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق ياء النسب باخرها وبعضهم لا ياتي
بهمزة الاستفهام فيقول المني اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام وحكى في لفظ المني اعراب العلم
المسئول عن نسبه سواء كان السايل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ اي سواء فيقول لمن قال جاني زيد آلمني بالفتح
وكذا آلمني والمني وكذا آلمنيان وآلمنيين والمنيون وآلمنيين وآلمنية وآلمنيتان والمنيتين وآلمنيات و
باي المجهول بالجواب على وفق اعراب المني فيقول رايت زيد فيقول المني فيقول القرشي على انه وصف
لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط
الاستفهام قال مبرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال
اقول آلمني كما ترى فقلت الظريفي او العاقلي او البزازي قال السيرافي هذا لا نزيع منه وقياس وليس بمسموع قلت
كانه جعل الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل
كالمكي والبصري فلا يجوز المني اتفاقا قال المبرد القياس المامي او الماوي قال السيرافي هو لا نزيع منه وليس
بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باتي على وفق الالي قياسا فقال تقال الالي فيصلح للمنسوب الى
والى غيره والوجه المنع لعدم السماع والاستثقال اللاآت

مطلب اسماء الافعال

قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى
الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي بعد اعلم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها مبني
الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه اسم للا تتكلم ومه اسم للا تفعل اذ لو كان كذا لكان معربا
بل هما بمعنى اسكت واكفف ولا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا بل هما
بمعنى تضجرت وتوجعت الاساسين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء و
هو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر
المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام في بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون
بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا ولما بعثر اصولها وانها عن شي نقلت فيقول النقل عن المصادر والظروف
في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا انتصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك زيدا
اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير لرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب واما مكه
زيد برفع زيد وبعضها شبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كشتان وسرعان و

واشتان فانها كلها ثابتة في المصادر وكهيهات فانه كقوقاة وزلزال فانه كجاروبية كدرب فنقول انما كانت
في الاصل مصادر لانه تام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصله واشبه ما يكون اصلها المصادر
لمناسبة شبهها وزنا ولالحاقها باخواتها نحو رويد وبله وفداء الظاهر في بعضها انما كانت اصواتا نقلت الى
المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية
ولم يصر اسم فعل نحو ايها في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانعاش وويلك
وويحك وويسك وويب لعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه
ومه وها ودع اي انعش وبس اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه ومهيك وهيك وهيت وهيهات معانيها ونحو ان يقال
في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه ومن مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني
على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اف واوه ونخ واف واوه ونخ اذا لم تستعمل
استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا واوها وسن باء الحرف كما في تلك فالاولى ان يقال بنفاسا عليها مما كانت
عليه واما لم يرد مصادر ولا اسماء الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم واحذر من قدامك
وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل
على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك اي ابعد بعدا
وحذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا واحذر احذرا وحذارا والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر
هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف
او عن الجار والمجرور فلا تقدح اذن باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يقدح
لما ثبت كونه عارضا بالدليل اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما آمين فقيل سرياني وليس الأمر اوزان العجمية
كقابيل وهابيل بمعنى وبني على الفتح وخفف بحذف الالف فقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله
القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا اي الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل
الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول بمشابهته ورودانه اسم بالنظر الى اصله والجار
والمجرور لم يكن اسما الا انهم جردوا من الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل فصح ان يقال في نحو كذب العتيق
بالنصب ان كذب اسم فعل كما مر ثم **اعلم** ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأ
لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيام فيصح ان يكون مبتدأ بخلاف
اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا
لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منها محل من الاعراب
لكونهما اسمين فلما انتقل الى معنى الحرف لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل
محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب
كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت
لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب
بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتحة جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك اسمي فعل انهما جار ومجرور بل هما متعلقان
بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني صار اسم المصدر والصوت
اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل وبرد عليهن لذات فصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك
اسمي فعل كعبد الله وتأبط شرا علمين ثم منقولين عن اصولهما الى معنى الفعل نقل الاعجب علما وليس ما قال بعضهم

ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل ~~مثل الاعلام~~ فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي
القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا سكت او امتنع او كف عن
الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول
عمر كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلي عتبوقا فاذهبي اذ روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر
الى بعير ضوء فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان من نصب به والمعنى
بمعنى كذب عليك البزر اي الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغري بصاحبه
ويأخذه المكذوب عليه فصار بمعنى كذب فلان الاغراء به اي الزمه وخذه فانه كاذب واذا قرن بعليك صار
ابلغ في الاغراء كانك قلت افترى عليك فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يحذر منه الكذب
كقولهم كذب عليك العسل بالعسلان وقال ذو الرمة اوصت بينها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها
وكذب لكذا اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك والنكاح بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب
عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اي كذب
السمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا تأتي له هذا في قول عمر كذب العتيق على رواية نصب
العتيق وما ذكرناه اقرب واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء
تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا تقدم
عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها المصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها
واما صوت جامد في نفسه منقول الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل والظروف وجار ومجرور وهما ضعيفان
قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك مستدلا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا
اني رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي دونك
فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فلم يكتف بلفظ قائم
مقامه ولاء الخبر ومعاني اسماء الافعال امر كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء
~~الاسماء~~ بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما مر في المفعول المطلق
فاوجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك او دونك زيدا بالنصب كان في الاصل امامك
زيد ودونك زيد فخذه فكثر فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك
واذهب عني وراءك اي تأخر وراءك يجري في كلها الاختصار لغرض التأكيد وكلها هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى
هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطآن اي ما ابطأه والتعجب هو
التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها هلم كما مر وهات على الاصح
وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا
اتصل بهذه الاسماء نظرنا فان كان متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك او لا فهو في الاول
اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ننظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل كما في
رويد زيد ورويدك زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجئ كون الكاف
مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يأت ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله وان لم يكن اسم فعل
على ما ذكرنا وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف

في عليك وابك ودون هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بل علمن دعوى ذلك في
حيهلك ونحوه لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل هو ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف
الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويده وهلم دين عن الكاف ضمير استتر الكاف اضرب ولا يقول بحذف الكاف
لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي في الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا
وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك وسطل قوله بما اورد على الفراء واما
التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ
الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته
اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قايم مقام المصدر او لا فنقل عنه الى باب اسم الفعل نحو ما كان
صه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين كالمعروف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود
المعين ومعنى المصدر معنى متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المشار اليه وكذا ايه
اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى التعريف متعلقه واما التنكير
فيه فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واي لحم فكان معنى صه اسكت
سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلام وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم
دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل عليه
منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون الثاني قالا
وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف
فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه ج دع معنى التمكن
في هذه الاسماء وجعل للدلالة على معنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا **واما الكلام** عليها تفصيلا
فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم خذ وفيه ثماني لغات الاول ها بالالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين
والجمع مذكرا كان او مونثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما
هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاؤن الرابعة ان يلحق
الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف تصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان
تصرف هذه الخامسة فزود السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي عمن يقول لمن قيل له هاء
فقال الام أهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلث الاخير افعال
لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء الافعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك
هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما آخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى وهذا الذي قال مبني على السابعة نحو ما اخاف
وما اخاف **ومنها** هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات
هاتيا هاتوا هاتي هاتين ويعرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كان بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك
قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقال الخليل اصل هات آت من آتى
يوتي ايتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضماير لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول
في نحو هاتاه وهاتت انه مشتق من هات كما حاش من حاشا وبسمل من بسم الله **ومنها** بله اي دع ويستعمل
مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش
انه جاء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب ورفع وجر

وفيها ثمانية لغات

واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ان زيدا ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف
ومن اين ويروى من بله على القلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في مورد اعطيتهم الجهد مني بله ما اسع ان بله
حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قبيل ومنه قوله بله ما اطلعتهم عليه **ومنها** تيد زيدا اي مهله وحكى البغداديون
تيدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف بله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال
كانه جعل لحاق الكاف الحرفية لجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلب الواو تاء
وابدل الهمزة ياء كما حكى سوه بمعنى الرجل في شيء **ومنها** رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود
اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان صغيرا قليلا ويجوز ان تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول
به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد
زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يحمل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة
للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف
وقوله مع احتماله رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة
الاستعمال بان لا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية للاصل لحركة الاعرابية وقولهم رويدك
زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يبنى ما على رويد
اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحب لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت
ومه اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين
للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا واخطا ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم
وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة **ومنها**
ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قايما مقام المصدر معربا منصوبا كففا
وزجرا اي كفا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا والتنوين اذن كما في صه وكذا الكلام في تنوين بعد المفتوح
من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على انه اوجب
غير تنوينه وقد يبدل همزته هاء وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال فداء لك
الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولدي ليغدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة رابعة
وهي كسر الهاء وضم التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذهب باللام نحو هيت لك فهو صوت
قايم مقام المصدر كاف لكما الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو افا وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع
كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قايم مقام مصدر قايم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول
المطلق ان جميع الاصوات القايمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال بقائها على مصدريتها
وبناؤها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجية الى دعوى خروجها عن ذلك الباب
على ما بينا هناك فالاولى اذن ان نقول ان ما هو منها في صورة المنصوب واتاه وتنا مبني على الفتح والتنوين فيه
كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انعش ودعدعا مكرر دع للتو
وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع الاحيا
بليلي وقولا لعا هلا فقد ركبت امرا اجلا اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد حذف الالف فيلتزم
الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وجلك وكان الاصل قدك وقطك
اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى فاعله فاقيم مقام الفعل فبني لحذف المدغم فيه تخفيفا

كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا اجلك اى اكتفاءك يقال اجلك اى كفانى الا ان الضم قد يحذف
من بجل بخلاف قد وقط بمعنى قدك اكتف ومعنى قدنى لا اكتف قال قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح
الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلى الان من العيش بجل ولم يوجب بأن تقريبا منهما فى المعنى اسم فعل بل
موهوب منصوب تقع مبتدأ وحالا كما مر فى باب الاضافة وجب نون الوقاية فى قد وقط دون بجل فى الاعرف لكونها
على حرفين دونه كما مر فى باب المضمرات ومنها حى اى اقبل يعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وعن ابى
الخطاب ان بعض العرب يقول حى هل الصلوة وقد جاء حى متعديا بمعنى ايت قال انشأت اسأله ما بال رفقته حى
الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع فيتعدى اما
بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهبت به او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى
نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفى المركب لغات حيهل بحذف الف هلا التركيب
حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين وكسر فيقال
حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونها الفا واثبات الالف فيها فى الوصل
لغة رديئة وقول لبيد يمارى فى الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الكتاب
السعرى لابى على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابى على حالهما التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير بالاتفاق مرفوعا على
المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس فى كل منهما ضمير لانه الحى عن كل
منهما بالتركيب حكم الاستقلال وانما قوله فمع الحى من كلب وطى لهم يوم كثير تناديه وحيهله وضم اللام حركة اعراب
وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال
بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء
وقوله تناديه وحيهله كما مر فى باب العلم وقد يقال هلك وهاجاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال
هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اى
جمع اى اجمع نفسك الينا فى اللازم واجمع غيرك فى المتعدى فلما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر
بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف
ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس عندهم فى اردد واشدد ولم يقولوا هلمى وهلما وهلموا لا يجوز ذلك فى مد كل ذلك لثقل
التركيب قال الله هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هل ام ومعناه اعجل فى الاستعجال كما
فغير الى هل للتخفيف ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس فى نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف
ههنا لثقل التركيب وقال ابو على فى كتاب الشعر رد عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان
يركب منه هلم وقال الزمخشرى بل هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضم اليه ام عند الكوفيين بمعنى اسرع او اقبل
فيتعدى بالى فى اللازم فقيل هلم الى واما فى المتعدى نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع اقصد زيدا او احضر
وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليس بالفصيح نحو هلما هلموا هلمى هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلممن
بابقاء هلم على حاله وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم فى الضمير ليبقى السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك
النون المزيد وبنو تميم منهم هلم على التشديد لها وفتحها كما زيدت النون فى منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن قال
وهذا كما يروى فى بعض اللغات من زيادة الالف فى رددات وذلك ان من العرب من يدغم فى رددت كما كان
قبل دخول التاء فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض هلمين بقلب النون

المزيدة قبل ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن فى الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الا فعال
التى تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها اى بعد الذى هو المصدر نحو قوله هيهات هيهات لما توعدون وحكى الاصمعى انه يقال
هلم الى كذا فتقول المخاطب لا اهلم اليه بفتح الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه متعدى
بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زايدة او لا اؤم على المذهب الاخر فلم يغير فى الجواب الهاء واللام مراعاة
للفظ الخطاب هذا الذى ذكرناه كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفى تائها الحركات الثلث وقد
يبدل هاء الاول همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون فى هذه اللغات الست وقد يسكن الهاء فى الوصل لانها لا
حركة فيه مجراه فى الوقف وقد يحذف التاء فى هيها وايها وقد يلحق مثل الخامسة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد
ينون ايضا نحو ايها وقد ايهات بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة
التاء مفرد واصلها هيهية كزلزلة نحو قلب الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف
عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول
موميات فى جمع موماة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فى المثنى والمضمومة التاء
تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان تقول التاء والالف فيها
زايدتان نحو مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها فى جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وفتح
التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه
بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية فى
الاحوال ان لا يوقف عليه بالتاء بناء على التاء انما تقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه
اولى من الوجه الاول ومن جعل الالف والتاء زايدتين لان باب قلقال اكثر من سلس وندر ومنها شتان بمعنى افترق
مع تعجب اى ما اشد الافتراق نحو اطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعدهما نحو ما شتان
ما زيد وعمرو وقد يقال فى غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة الرقى لشتان ما بين اليزيدين فى الندى
يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكر الاصمعى وقال ليس بحجة لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثل شت وهو
المتفرق وهو خبر لا بمعنى وموهمة مثنيان احدهما لغة فى شتان وهو كسر النون والثانى ان المرفوع بعد لا يكون الا مثنى
او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعله واللغة الفصيحة وهى فتح النون يبطل مذهبه
وايضا لو كان خبرا لجاز تاخره عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغى ان لا يجوز شتان ما بينهما
بناء على المذهب المشهور ايضا وكان شتان بمعنى افترق لان لفظة ما لا يصلح هنا ان يكون عبارة عن شيئين
افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بجل وحده على معنى ان احدى الخصلتين تختصه
باحدهما والاخرى بالاخر كما تقال بين ويختلف بدان مع ان يكون احد الغدرين يختص احدهما والاخر يختص الاخر بل لا يقال فى المعا
بينهما شئ او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين فى ذلك الشئ او الشيئين فى الاعيان او الاشياء نحو قولك بيننا قرابة ان
او نشترك فيها ملوغة فقوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود ولكان
كل واحد من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا
يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون والمسافة اى بعد ما بينهما من المسافة والبون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان
فى ذوق بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش فى قوله لقد تقطع بينكم قال بينكم مسند
اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستقر له فى الاغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك
وقولهم لى فوق الخامسة ودون السداسية وقال الزجاج بنى شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورود لبنا

الرابعة

المعنى

تكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلث الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بُطآن
بضم الباء وفتحها اي بطؤ وجه فتح استان وما بعدها ما مر من فتح هيهات ومنها أف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة
الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه وإف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وأفّى كبشرى ممالا وأفْ كخذ منونة وغير
منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال افة وتفة وقد يرفع افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واوّاه
بقلب الواو همزة واوّه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوّه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوّه بكسر الواو
المشددة وحذف الهاء واوّه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وحاء اوّة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة
وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال آوّه كآمين في آمين وليست بفاعلة اذ لو كانت اياها لاعتلت اللام ياء كقاض
تاوّه من توبيت ويقال في اوّه اوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة
في الوصل كما مر وحاء اوّيه بحقيرا اوّه بحقر الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذا احذر لانها افعال تحقرها قال ويجوز
ان يكون تصغير آوه بصغر الترخيم كريث في حارث ومنها الظروف وشبهها ونحوه بخاطب كثيرا او ضمير غايب
شاذ قليلا كقوله عليه شخصا ليس وقوله عليه السلام من استطاع منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك
ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار
بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها في الاصل حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر
النائبة عن اسماء الافعال ولا محل لها كتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تأخر وامامك اي تقدم او
احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لانتصابهما مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر
وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني
والاصل ضم رحلك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي اتنحى فهو شاذ
مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون امرا فلا يقال علي ودوني قياسا عليه واما علي بمعنى
اولني فهو مخالف للقياس من وجه آخر اي هو امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال علي زيدا اي قربه والقياس
ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش علي عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشذ من علي لجره المظهر والكسائي يجوز الاغراء
بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز في هذه الظروف
وشبهها بالجر نحو عليك نفسك بالجر باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء الافعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر
الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع **قوله** وفعال بمعنى الامر من الثلاثي
قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما للاعيان
مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم الا ما آخره راء نحو حضار فعال المبني على اربعة اضرب الاول اسم
فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة
من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جار من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم
ينقله احد منهم لما رأوا افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما
في فعل وفعل وفعل قال ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى
زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذا عذر قريب وفتح فعال في الامر لغة اسد به واقول لو كان فعلا لاتصل به الضمائر
كما في سائر الافعال وقال المبرد فعال في الامر الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع
صيغة لم تقلها العرب وليس لبناء ابنية المبالغة ان تقيس فلا تقول في شاكر وغافر شكير وغفير وهذا القول
منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا تقول الزمخشري وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قول

فعال بمعنى الامر

فالاولى

فالاولى ان يتأول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكأنه قياس لكثرته واما في الرباعي فما نقلوا على انه
لم يأت منه الا حرفان قرقار اي صوت قال قلت لها ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي بلا عبوا بالعرعرة وهي
لعبة لهم قال يدعو ابها وليدهم عرعار قال المبرد لم يأت في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد
وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت
لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق فلو اراد الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال
امرا من الرباعي قياس **واعلم** ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا اشتتان ووشكان وسرعان انها معدولة فالفتحة
فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا او اكثر والثلث
وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث
كما الحقوا الالف في القيا في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال
عن انزلي فنزال اذن مؤنث كانزلي بمعنى انهم جعلوا الالف التي هي دلالة نفس الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير
والتاء التي هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلثا واكثر فمن ثم قال الشاعر ولانت اشجع
من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شي
لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى
الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا في المفعول لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث
الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتأنيث لفظ نزال باللفظة او الكلمة والدعوى
كما يجيء في باب العلم وكذا لا يخلو فعال المصدر والصفة من معنى المبالغة فجار ولكاع من الفجور واللكع لان اصل فعال امرا
هو المصدر كما ذكرنا ولا نظر لنحو نزال الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم تقل
الى الآن دليلا قاطعا على تعريفه وتانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كبرة وسبحان على ما يجيء في باب العلم وربما
استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان اتفاقا اذ لا يطلقان
الا على المؤنث وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار
لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال
المحمول معرفة ومؤنثا شيء بديع بل لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين
التانيث والتعريف على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة وكذا الفجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة التي هي
البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا
ما يشير الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء ان وردت الماء فلا عباب وان فقدت
فلا اباب اي لا اباء اي لا انتزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقول طوال الدهر ما ذكرت حماد
اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا او شكرا وقول العرب لا مساس اي لا تمس ظاهر في التنكير ومن كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم
يجئ في المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي
يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا حصاف ويا حناف كلاهما بمعنى
الفاطة ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولا يجئ هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا تكون بسبب الغلبة في موصوف

بحيث يصير علما له كالصعق ويلحق على بابه في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالعلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو خلاق وحياد فانها كانت في الاصل صفة عامة لكل ما حلق ومجيد اي مجذب ثم اختصت بالعلبة بجنس المنايا وحناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو الشي البراح وهو الزوال وكلاح وازام وخراع للسنة وبساط للحمى لانبساطها في البدن من الشو السبط ومثله كثير كزار لانه ملك النزوح اي برده منو عمهم يقال باكزار كوبه ان ادبر فدربه وان اقبل فسربه وفشاش وهبا ذو حمام للداهية لانها تفتش اي تخرج ريح الكبر وتجدد اي تبلل سميت بها تقنوا لا وتفم اي تشد يقال فشاش فشيه من استه اي فيه اي اخرج ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال جيدي جبا داي ارجعي با راجعة ويقال حمي حمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي في الشدة او ابقي على شدتك كالتاويلين في قوله اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلبعة حمار دحدبه اي يا داهية الحادة اي المانع وفياح للغارة يقولون فياح اي اشبعي يا متشبعة على تاويل حمي حمام و يقال كونه وقاع وهي علم كية على الخاربين وانتصابها على المصدر وكرته اي كبة واقعة اي لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طاهرة اي واثبة ويقال للضبع فشام وجعار وفشاج من الفشم وهو الجعر ومن الجعر ومن الفشج وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حياد الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها نحو فشاش فشيه وحدا دحدبه وجيدي جبا دكما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما يقع على صفتها نحو قطاط اي قاطة كافية قال اطلب قدا طهم حتى اذا ما قلت سرانهم كانت قطاط ومبينة سبتة تكون لزام اي لازمة ولا تبل فلان عندي بلال اي بالة اي لا يصيبه عندي ندى ولا يصله مني صلة قال والخليل بعد وفي الصعيد بدا داي متبددة متفرقة نحو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا انضافوا لما قوله قد كنت احسبكم اسود دحقية ما ذا الصافق بتبيض فيه الحمد نتذكير الضمير الراجع الى لصاف فلتاويله بالموضع ونزول تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وحصاف محل وفي المثل اجرامن حام حصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للخلة فمنعه وحصاه وقوام وبيان وغلاب وسجاح للنسوة معمة وسكار وخطاف للعلبتين وقتاع وملاع للهضبتين ووبار وشراف للارضين وعار للبقرة وظفار للمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها علمة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال سيبعين سلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لانه لم يتم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر لم يوثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض باذربيجان فان فيه اكثر من سببين ونحوها اذا سمي به مونث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث فيه والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في المصادر فهو منقوض بنحو منذو دار وناروما الاخفش وقال المص لمشابهة نزال زنه فورد عليه نحو سحاب وكلام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وما سقه لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجايز تراد لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى للعدل المقدر لاضطرارهم الى وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتها لفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو نبات وكلام وقضاء فانه لا مبالغة فيه واما الاعلام الجنسية كحمام وحراد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك اللفظ وجب اعرابها كما مر في باب الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية على ما مر في باب الاعلام ومعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما

الاعلام الشخصية كقطام وحذام فبنو اتميم جروا فيهما على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعروها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلاجتماع العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم راوا انه لا يتضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية وقال المص هي معربة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فشاش وقتاع ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها و في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا هو مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي او مستحسن والمصحح للامالة كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير علة البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني كسر دائما فاذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان انها مستعملا لو منع واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء قال المص في القسم الاخير ان العلم الشخصي انه عند اهل الحجاز على الا تقدير بالحصل مشابهة هذا القسم لباب نزال من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما ليس بعدت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل بل الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال بعضهم يقدر معه ايضا العدل لانه في باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي ذي الراء هذا وقد مر الكلام في تقدير العدل **قوله** الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهايم فالاول كغاق والثاني كنخ **اعلم** ان الالفاظ التي تسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق ويشترط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذا الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم احتاجوا الى ان يعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعذر عليهم او يتعسر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف يترفع على متكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكآه للمتوجع او المتعجب فلما وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها بحركة وجعلوها لغات مختلفة كما مر في لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجي كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما لامر آخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها

بيان الاصوات

ويشترط الحكاية ان يكون مثل المحكي

لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان
نقصد انقيادا بعض الحيوانات لشئ من الافعال فيصوت لها اما تصويت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند
ايراد ها الماء واما تصويت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم تخصه مقارنا لذلك التصويت على ذلك
الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان يتمثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك
البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب
او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او غيره فيمتثل عقيب الصوت عادة
ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالاو والنهي لذلك الحيوان واتما وضعوا لمثل هذا الغرض
صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه للافراد وبما زه
بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل ما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات
الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب تبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب
وغير ذلك هذا وان لا ادري منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر بل
استغنى بها الطالب عنهما اسماء الافعال كما ذهب بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل العجماوات
في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب وتكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول
انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات مقطعة
معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة
ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الثلثة
بعد هذا الاصل لاحتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها بأشرف
الكلمات وهي الاسماء ليكون ادل على دخولها في نظام اقسام الكلمات فجرى عليها تعريف الاسماء فادخلوا التنوين
الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ
الصوت لا معناه كقوله باسم الماء وقوله كما رغب بالحوت فهو كقوله اعرته بالضرب اي بهذا اللفظ وحملوا معاني
بعضها معاني المصادر نحو اما ان تعربها اعراب المصدر نحو والاكل او لا نحو اف لكما فهذه الاصوات من الكلمات
كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل بل هي كالكلمات فالتنوين
فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق
للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف فيه ولا منع ان يقول في صه ومه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان صه
كان صوتا في الاصل ويتضح اذن مما تكلفنا هنالك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسماء
الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصدا استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا
فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض
وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما مر نحو واف لكما واذا قصدت الفاظها الا معانيها كما قال عمر ابن عباس
نو دعجبهل وعاج وانا عن العاج والجهل حتى جنوبنا وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من
نصح وسلام وقال كما دعت بالحوت الظماء الصوادي على الحكاية مع الالف واللام ويقول حرية بعده
وتهيد كما نقول في الكلمات المبنية قصدت الفاظها ان لو او ان لسا غناه ولا حد الله ايث وباين على بابع
في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجهل بالجر باسم الشيب
لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما حكى من بعض البغداديين كل الابن وكل الابن معربا ومبنيا

جعل الله تعالى العجماوات بمنزلة العقلاء

اشرف الكلمات هي الاسماء

وانما بني الاصوات

مع اللام ومثله ما حكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريد كانق ودك اعين الضياون فقال اشد الله
معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الآن والذي ولخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان
بها الفاظها كقوله بجيهل وعاج فالاعراب واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه
فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر تقدموا الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات
التي هي حكاية اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان
اذا تنافخوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند
الشرب ومنها ماء بميم ممالة وبهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وبميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت
ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة
ان الاصوات التي يصوت بها البهائم مثلا كزجر الخيل اي توسع في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر
البغل وقد سمي به بغل وفي قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق زجر وليس باسم الفعل
والالم سكن آخره الا انه يقال اجرى الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الدال وفتحها وهاد بالدال بمعناه
وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طالعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع
شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اي لم يسالوه عن حاله وسنه وجه لزجرها وقد يقال لسبع ايضا
وحوب ملثلث التاء سوس ودونه زجر للابل ايضا وكذا ماي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وجاء
وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقولان يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت
بابدال الالف ياء فاصلهما حاحي وعاعي كما يقول لا الب لمن اكرمن تقول لا اوحي وحوت بفتح التاء دعاء الابل الى
الشرب وحل زجر للناقة وكذا هج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وحب بكسر
الباء وكسرها منونة وجاه مكسورة الهاء منونا وغير منون كلاهما زجر للجمل وهدع تسكين لصغار الابل اذا
نفرت ودوه بكسر الهاء وقد سكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد يخفف
مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيخ واخ بكسر اولهما وجوزي الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس
مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم
وقد يقال في تسكين الاسد والذيب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذا هجا وهج وساء لزجر الغنم
ايضا وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وث بكسر الثاء وقيل بفتحها
وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد ونخ وعه وعيز بكسر العين والزاء وروي فتح العين زجر للضان
وساه وتشوء للحمار المورد وعوه دعاء الجحش وهي دعاء للفرس ودج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب
بسكون السين وقش دعاء له ووده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله
فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر فيراعى اصلها في البناء في قولهم الا ده فلا ده اي الا يكون ضرب الان فلا
يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال نفس المتكلم وي وهي للندبة او التعجب وقد ذكرنا في
باب المفعول المطلق ان ويلك كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل فصار ويلك كقولك ويلا
وويل للسين ومذهب غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال
لها واما ويلمه بكسر اللام وضمها فجيء في التعريف في تخفيف الهمزة ان شاء الله تعالى واما ويكان الله فهو عند الخليل
وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الآية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب
يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا الفصل نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله

والالف واللام لا يوجب الاعراب

والتنوين موجب الاعراب

الاصوات الدالة على احوال نفس المتكلم

ويل وويح وويس

وقوله تعالى ويكان الله

قوله تعالى ويكأنه الآية

ويكأن الله يبسط الرزق ويكأنه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكأن من يكن له نشب وقال الفراء وي كلمة تعجب تلحق بها كاف الخطاب كقوله ضد الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكأنه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم يتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم بان اعرابية سألت زوجها ابن انك فقال ويك وراء البيت اي ترين انه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكأن الم تر الم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي حاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما لمصه ويوجعه كالجمرة والحزة ومنه بخ وس كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء ويكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافدهم اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذنى باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في وضار وصل الفاسنات اخا وروى كخا كالمصدر رفاع به وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه طيخ حكاية صوت الضاحك وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب وعيط صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب كلها مكسورة الاواخر ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بتلك الدالة الياس بالكلية بل فيه اطماع ما ومن ثم قيل ان مض ليطمعها ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة وهي مض وسمي الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء سائر الحكايات عن الاصوات **قوله** المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا احتاج الى قوله كل وانما يطلب معه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين وحرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف **قوله** ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر واما الجملة فلا يوصف بها قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حروفها الاخر بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معديكرب وبعلبك ثم **اعلم** ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معديكرب

بيان المركبات

مطلب ان العلم المركب على ضربين

مثل سيبويه روي انه راى تفاحا فسئل بايش هذا فاجابوا بالفارسية فقالوا سيب فقال ويه وهو صوت للتعجب فركبوهما فقالوا سيبويه فجعلوه لقباله واسمه عمرو وكنيته ابو بشر من عجمي

معديكرب وبعلبك

فهي في المضاف اليه الصرف والمنع كما يجيء ولا يستنكر اضافة الفعل ولا الحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو الذي يقتضيه القياس وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف فبني على الحرف ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وابقاؤه على حركته اي حركة كانت او سكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء به او حرف نحو ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو انا اضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبني الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فسائر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز ما له مفردا من الصرف ونركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقيا لانتصب الياء نحو معديكرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا بقي الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او الاعراب العام اذ كان له قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك اجزاءها المخصوص الاعراب او عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على اجزاء الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء وان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم وكما في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد منع الاعراب مقتداة في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف على ما مر في باب التوابع كالعامل اما عاملا وكذا الكل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل في الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان يزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما بعد ما اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان يزيد حرفا لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما يزيد في الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة ولجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد

التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها
مضافا الى عجز اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الجملة لخروجه
عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا
لاعراب معين لكنه مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا بد من ان يكون
حاله قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على
ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل فيراعى الاصل في الوصف
وتركه ايضا فموصوف عاقلة طريقة سواء سمي به رجل او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل هو المجموع وليس المجموع
اسما مونثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة
والموصوف فكانك سميت بامراة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا للاصل الصفة فاذا سميت
بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب وان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته
كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما يحكى بلا متبوع لان العاطف
كالعامل كما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتض اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب و
تبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب
ذو جهتي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية
فبناؤهما اولى بعد العلمية لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فللاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في
نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف
الثاني وتركه وكذا الكل بما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلثة بعد العلمية وانما جاز
اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق
اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بانما وقد ما م وكلما واذ ما وانما وكان ولعل ونحوها هذا هو تمام الكلام فيما
سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر الى قوله في الاصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة
وعشر حذفت الواو وقصد امتزاج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا
اب وابنا وابن لان الاسمين معا صارا عددا واحدا كعشرة وكناية بخلاف نحو لا اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا
العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من رتبة الآحاد التي الفاظها مفردة
وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض
البناء وان لهما عراقة في الاعراب وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة
النيف الى العشرة وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء
خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشر وكما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون ثم
عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد اذا قصد المفرد من المتعدد كما كان في العدد
تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد
المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة
رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة وكذا ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون
بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من

البناء

فان تضمن الثاني حرفا

الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد
وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من
العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك
ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان
في ثلثة وعشرون فلو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من كل العشرة عاشر ولبنيت
كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فتقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد
من المجموع لفظي ثلثة وعشرون او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع
بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف
كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالش كان ملبسا فاضطروا الى ان يرفعوا صورة اسم الفاعل
التي حقها ان يكون من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونه من المجموع لان المعنى احد من مجموع
العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه
فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف عليه ظاهرا او مستور فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر
كما في ثلثة عشر فاصل قولك جاء ثالث عشر جائي واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ
ثالث مقام قولك واحد من ثلثة ثم عطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان
معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لجاز ان يضاف الى ثلثة عشر ويقال ثالث عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد
من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت كما يضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر
لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف ثالث عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا
كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين وضعه ثالث لاثني عشر كما يجيء
في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة
البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشرك ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت لم لم يجز الاعراب
مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات من نحو الابن قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب
اي صدره يستعصي اعرابه للزومه دخول الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف كلا الابن
فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد ثم جوز الاخفش
اعرابه كما يجيء في العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثنا عشر معرب الصدر فظهور الاختلاف
في الفه كما في الزيدان الف وعلو الاعراب علة كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدر لكونه محتاجا
الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين
وانما اعرب عند الجمهور الصدر في اثنا عشر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه من تركيبه مع الثاني وكون الاعراب
لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالعدم وذلك انهم لما ارادوا امتزاج الاسمين حذفوا الواو المؤذن
بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذف النون لاجل البناء
بدليل بناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها
وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون للجمع كالكائن وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله

ذ ن

والاعراب يكون مع التمام فلم يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثناعشر كاثنان
والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثناعشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثناعشرك
لانه كاثناك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا
الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه
اسم حذف علامة التثنية الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بشيء
بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة فيه **قوله** والاعرب الثاني كبعلبك وبنى الاول في الافصح
قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه من المركبات قولهم بادي بدي
وفيه لغات احديها همز ومن سكون بادي الاول والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادئ بدئ فالاول فاعل من
بدات الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال
اي اعطه فاعلا ابتداء لما تحب ان تفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو
في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين
ما يستفاد من كلمة ولحقه اذ معنى بادي بدء مبتدئا فخفف الكلمتان لصيرورتهما ككلمة بتسكين الهمزة من الاولى وقلبه
ياء وحذف الهمزة من الثانية وكلا التخفيفين على خلاف القياس [illegible] وثانيتهما بادي بدا وذلك كما قلنا
في قولهم فاما الفعل ومعنه يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لا محا معناهما الاصلي وافادتهما معنى
المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افاد بمعناه اي العدد المعين كما افاده عشر بلفظ ما
فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بالثمنية في نحو خمسة عشر وبيت بيت
كما ذكرنا في معديكرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك اعرب
اولها اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما مضى في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما عن صاحبه بالحرف
المحلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني معديكرب لتقدم التخفيف ههنا الشر
الادي الى الضعف همزتي بادي بدي على غير القياس كما في فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة لحقها التنا
لتجرده عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى
عن الجزئين ايضا معنياهما الافرادان كما انمحى في باب بادي لان العلم ينقل بالعلمية عن معنى الى معنى آخر من غير لمح للاصل
لما خففا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ
ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي
مفقود ... الا ان المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي
سبا من باب معديكرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر فهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر

معنى بادي بدي

كما قال جار الله وجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه
لا ينون سبا الا انه اسم رجل لان معنى ايدي سبا ولا اسيلوا ابن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تع لقد كان
لسبا وحمل على ايدي سبا فلا قصدنا سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معديكرب
ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلوغ فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون
مبنيا واما تخفيف همزتي بادي بدا فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلب ياء وحذف الهمزة من بدا وكلا التخفيفين
خلاف القياس وثانيها بادي بدا اولى كلمتي هذه كالاولى كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بداء كبنات
لان بداء على وزن طلب لم يات عن هذا التركيب بحذف الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول والثالثة والرابعة

والخامسة بادي بدء او بدي او بداءة الكلمة من هذه اللغات كالاولى المذكورة بين ساكنة الياء والسادسة الاعلى وزن سمع وكريم
وجبان والبدء والبداء مصدران بمعنى المفعول وليس في الجزئين في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف

والبدء والبداء مصدران

اليه لكن التزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف والسادسة فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداءة ذي بداء وبداءة ذي بداءة
على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف
مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف
اي وقت ابتداء ... بما يبتدى به في مصدر مضاف الى المفعول **ومنها** ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا

ايدي سبا

وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا ابن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم
في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان
يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا واعرف في بناء الاول والثاني كما عرف في بادي بدا فكذا التزم ياء ايدي السكون
وسكن همزة سبا ثم قلب الفا وقد يقال ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكنه يلزم سكون
يائهما وقلب همزة سبا وهذا استعمل جواز الخمسة عشر فبنيت الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين و
احوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته ذا لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة المصدر من هذه الظروف و
الاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين فيها كما تعين في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في خمسة دون هذه
المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرنا ما قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء
وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء يؤدي هذا
العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اي فاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل
الى ما لا نهاية ... على الاول المكرر اي التنبيه كما في قوله تع فارجع البصر كرتين ... وكذا صباح مساء وحين
حين وقلنا ان اصل كفة كفة ومتواجهين ذوي كفة من وكفه منه كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض واصل
جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بين وبيته اي يجتمعان ملتزقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال
في قولهم بعت الشاة شاة ودرهما واصل لقيته صحرة وبحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحو اي انكشاف وبحرة اي اتساع
اي في غير مضيق واخبره صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحو وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما
بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا تبل مسائلتهم وان صلوا بالرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة

كفة

مع كفة او بعد كفة كما يروى عن روبه كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع
بيت او عند بيت واخبره صحرة مع بحرة فاذا لم يحرك البهم اعرب الثلاثة نحو صحرة بحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث
اذ يتعذر تركيب ثلث كلمات والبحرة ايضا بمعنى الاظهار لان نحو الابل يتضمنه ومنه قولهم فلة بحرا وقولهم للعالم نحرير
لان العمل والنحر متضمنان اظهار ما في داخل الحيوان فان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة
بمعنى اللام على المعنى المذكور فيما عند هذه الظروف والاحوال واما ان يكون تشبيها بالمضاف والمضاف اليه كما
قلنا في معديكرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال
عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاك والقروض بها جزاء و
اتيتك في كل يوم يوم واتيتك في كل صباح مساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن
تقدير ذلك وقوعهما موقع ما كثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر ذلك
واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر وتفرقوا فنا الكلمات وكسرها و
جذع مذع بكسر الفائين واحول احول كلها بمعنى متفرقين وتركهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط

بين بين اى بين الجيد والرديء [بين] والثانية زايدة كما في قولهم المال بين وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت
في المذكورة مع انه يمكن ان لا تقدر فيهما ايضا حرف العطف كما في الاول فشغر بغر اى اشتغرت صيغته اى انتشر ولم
ينضبط وبغر من بغر النجم اى هاج بالمطر ونشر وشذر مذر من الشذر اى التفرق ومذر من التبذير والاسراف والميم
بدل من الباء ويقال شذر وبذر بالباء على الاصل او عن مذرت البيضة اى فسدت وجذع من الجذع وهو
القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشي الاخبار وينشرها وخيث بيث وقد ينونان وقد يقال خيث بيث
بكسر الثاني واصلها حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة
وبمامعنى يقال استحث الشيء اذا ضاع في التراب مطلبة وفقدجا، حاث باث بفتح الثاني وحاث باث بكسرهما ايضا
تشبيها بالاصوات نحو ماش باش وحاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن نونهما
فلكون الثاني اتباعا كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مستعملة كجذع مذع وشذر مذر لم يستعمل
الامع التركيب وقد يستعمل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما جعلنه الحالية
والظرفية وذلك نحو قولهم وتقول في حيص بيص اى في فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاآن مكسورتان او مفتوحتان والحيص
الهرب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى
من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزآن مع كسر الثاني وفتحهما فتكونان
معربتين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاآن مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات
وجاء حاص باص كحاث باث واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اى قدر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما
وارتفع كانه قيل هو الخازي البازي فركبا وجعلا اسما واحدا ويعرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بكسر الزايين وبناء
الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازي والبازي على عطف احد النعتين
على الآخر وخاز باز كبعلبك ان يعني او لما عن الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا خلاف نحو بعلبك نظرا
الى اصل الزاء وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب اما دخله اللام انكسر الثاني جرا
كما في ساير غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما يجوز في بعلبك فيجوز صرف الثاني
وترك صرفه وخاز باء كقاصعاء وخز باز كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم
صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان مبنيا عن
بناء كما في الخمسة عشر مال وحكى الخاز باز به الجنون ذلك لانه معان ضرب من العشب وذباب يكون في
العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وماش ناش للقماش فلعل كل واحد
منهما سمي بصوته فبنيا على بنائهما **قوله** الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة
والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك
جاني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت كيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج
او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت عن جامعت والغائط للحدث او للاختصار كالضماير الراجعة الى متقدم او
لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون
المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اى خوله وورث برجل افعل
اى اكمى وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو الكفف الكفف في تميم وكذا الاوزان المعتبر بها
عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زايدة بعدها فاء ساكنة بعدها
عين مفتوحة بعد لام وكذا غيره من الاوزان كما جاء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها يسال عن

مطلب في بيان الكنايات

عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سوال عن معين غير مصرح باسمه فمن سوال
عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو او ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين
سوال عن مكان من معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام
بمعنى اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما تكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة
اختصارا اذا كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد افي الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من
المعينات بحرف الشرط والاستفهام مقدرا ان قبلها كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا
تتناهى كما مر وقول المص ليس بخصوص وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما جاء في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم
وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بوساطة المرجوع اليه غير
صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا وكذا او كنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح
فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا **واعلم** ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة معربان والمبني
منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا لان لها بابا آخر اخص به فالكنايات
كالظروف في كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكناية الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم
مفسرا اما للابهام على المخاطب او لنسيانه فلم لا يكون هذا القبيل على ما اقتربه استفهامية كانت او خبرية ولا
لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من
الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل قولك قال فلان كذا او قال كيت وكيت داخل في حده وكاين خارج عنه
نحو قولك كاين رجلا عندي **واعلم** ان بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية قال المص والاولى ان يقال
او لتضمنهما معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا ككلمة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن
معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما
تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا كذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج
بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب من
انجب عنها صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم تنصح صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على
كونهما خبريين فالجواب ان معنى الانشاء في كم الاستكثار وفي رب الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للقيتين خارجا
بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصدان في الخارج كثرة او قلة للاستكثار او الاستقلال فلا يصح ان يقال لو كذبت
فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانصاح كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا مكثرين ولم يصح ان يقال
ما تعجبت من كثرتهم وليس كخو ما قام زيد فانه لا يفيد انك بعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد
لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله
تع واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين
في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم فانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاما القبك
وايضا مبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة وكذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف
الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما جاء حروف الجر فبقي ذا على اصل بنائه **وقوله** كذا للعدد
قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخل على اي التي هي في غاية الابهام اذا
قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون الجزئين مبهمين عند السامع الآن في ذا اشارة الى ما في ذهن المتكلم
بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تعني

٩٠

مطلب كم ومن وما وكيف وغيرها

واسماء الشرط كلها كنايات

١٦٧

في كما رجلا وكاين رجلا ان مثل عدد ابهم من اي جنس هو ولم يبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا واي فاي
في الاصل كان معربا لكنه كما قلنا في كذا الحي عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فهو كانه
اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين التمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة
قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف
فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء
الساكنة هي اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها واسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء
الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين
اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا كما كونها كما في طاس وحاو ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت
للتنوين بدليل ان من لغاته كئن نحو كيع وقد يقال كيأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كائن نحو كيع بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء نحو كيع اما على حذف العين واللام معا
ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج **واما كيت وذيت**
فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل
فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز
خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان
يكون الكلمتان عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات لا تحتاج الى سبب البناء وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب
الاعراب فهو يعرى عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعا ليكونا كناية عن جملة
لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قايم مثلا وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في
الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة
المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العاطفة نحو قال فلان
كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف
عليهما بالتاء كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما
بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء وعند المازني اللام اولى بالحذف
من العين ولم ينقل ان اصلهما كوية وذوية لان التاء في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا لقلت
ذوت وكوت والتاء فيهما لكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالياء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة
قوله فكم الاستفهامية وكم الخبرية تدلان على عدد مبهم وذا الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه
عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية
والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم دينارا
وكم عندي اي كم دينار عندي وحذف مميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد [illegible]
في باب العدد وانما حملت على وسط المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة
بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جايز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز في العدد

والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء

عدم العلة علة العدم

مطلب فكم الاستفهامية

الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك ان العدد مع المعدود كالكلمة الواحدة الا ترى ان عشرون
مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد لفظ دال على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا
كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما الا نحو رطل زيتا لانه هو بدليل الاطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز
جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب
الجر وذلك لان المميز والمميز في المعنى شيء واحد فكان الجار الداخل على كم داخلا على مميزه فالجر عند الزجاج بسبب اضافة
كم الى مميزه كما في الخبرية والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق
ولا يجوز ان يكون الجر ببدل من كم لان ما دل عن معنى الاستفهام تقترن بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل
ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا لتمييز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في العدد نحو عشرون غلمانا
لك اذا اردت طوايف من الغلمان يجوز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك
فالمنصوب حال لا تمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل الجار والمجرور ولا يجوز عندهم كم غلمانا
لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال
الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء ونسب الى الخليل ايضا عمل الجار المقدر هنا وان كان
في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز
تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه بمن المقدرة لا بالاضافة وعند غيره يجب
نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه
مختار في الاختيار نحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل هنا بالظرف
وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس يجيز هنا كما نقلوا كلهم في باب لا التبرئة نحو لا
ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه
لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا
يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا
كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله
تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع
ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا على التمييز بينها وبين الاستفهامية
على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما الجر مميز الخبرية المفرد وهو الاكثر والجمع لان كم للتكثير
فصار بمنزلة مميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير
دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز جمع مميزه
تصريحا بالكثرة **قوله** ويدخل من فيهما اي في مميزهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من
قرية وذلك لموافقته جر الاف للتمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر
ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا التبس المميز وجب تقديره كم منونة **قوله**
ولها صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلا تضمنه من معنى الانشاء في التكثير كما ان رب لما تضمنت
المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام وكل ما تضمن معنى الانشاء اعني رب وكم نظرا الى ما في باب التعجب
وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام
والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة نحو ما ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغير فاذا

مطلب العدد مع المعدود كالكلمة الواحدة وكذا كل مقدار مع مميزه

مميز كم الخبرية

وكل ما اثر في معنى الجملة فلها صدر الكلام

جاء المغيرة في اوائلها تشويش خاطرها لانه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة موثرا فيها ويجوز ابتداء الجملة على حالها
غير قبيحة جملة موثر ذلك المؤثر فيها **قوله** وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الى قوله اسماء الاستفهام
والشرط **قوله** وكلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا
بد لكل اسم مركب من اعراب ومما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر **قوله** فكل ما بعده فعل احد نفعل
مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا
ضربته او بنصب متعلق الضمير كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل
الغير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت
وكم غلام ملكت والاولى ان تقول معمولا على حسبه وحسب التمييز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرف مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب الفعل وحسب التمييز فتقول كم يوما بعينه للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به وكذا
لو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر
على ضعف كما **قوله** ما بعده فعل اي فعل وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس
بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك
قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى
الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في باب المنصوب على شريطة التفسير **قوله**
وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ما قلنا ان لهما صدر الكلام لان تاخر
الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم
رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه **قوله** والا فمرفوع
اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان
اسما مجردا عن العوامل فيكون مبتدأ او خبرا وذلك بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في ضميره او
متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه
ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه منصوب بناصب مقدر والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع
فيه اولى للسلامة عن الحذف والتقدير على ما سبق في ما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد
كم ويمكن لحفظ التصدر على كم ولا مانع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود
قوله ان لم يكن بعده ظرفا وكونه ظرفا باعتبار تمييزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في
قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك وهو مرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبر المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما
مر في باب المبتدأ **قوله** وكذا اسماء الاستفهام والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع
كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية و
قد يخرج اذا عن الظرفية كما مر في باب الظروف ويرتفع اسماء الاستفهام مع امتناع انتصابها على الظرفية اذا اخبر عنها نحو
متى عندك لفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو ما ومن يقع مواقع
كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت

مطلب اسماء الاستفهام والشرط تكون وها وغيرها

وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من تضرب وما فعلت ومن ضربت اضرب وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك
من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في
كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من
جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته يضربك او من ضربت
غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بالمضمر المفسر بالظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا
متعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة
الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما مر في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرم
ومن ضرب زيدا فاضرب منصوب المحل بفعل نفس الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر
عاملها ايضا لان ما لا يعمل لا يفسر العامل كما مر في المنصوبات والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان
الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان انفا في اللفظ متأخرا بل لا يعمل فيها الا
معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فقصر بهما مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمهما لفظا
لكنهم جوزوا ان يعمل فيهما ما حقه ان يليهما بلا فصل كالشرط اما الجزاء فلما تأخر عنهما لم يجوز عمله فيهما سواء كانت
الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك
فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه وكلماته اذن معمولة
لفعل مقدر يفسره ما بعدها ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر
كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل
على الفعل والاسم **قوله** وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة الى قوله وكم ملك البيت للفرزدق وتمامه فدعاء
حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها
لكثرة الخدمة صارت كذا او هذا خلقة لها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه حلبت عشاري معنى تغلب او
سلطت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتهن على كره مني ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم
من جواز نصب مميزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول
نفس المخاطب بانه الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على انها كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا
فتقدير كم حلبة نصبا وجرا والنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا فتقدير كم مرة
في التهكم وجرا على الاخبار فيرتفع عمة بالابتداء وكل صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوب المحل اما
مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف كما تقول أضربتين زيد ضرب وأمرتين زيد ضرب **اعلم** ان مميز كم لا يكون
الا نكرة استفهامية كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم و
معدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع
التعريف ضائعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر فان الاندلسي يجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول
عنه مثنى او مجموع المعنى فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان تستفهم بكم عن عدد الجماعة
الذين جاؤوا والمخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءاك لانك اذا قصدت تفصيل
جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال
على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امراة جاءتك وجئتك وجاءك حملا على المعنى
واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز ليبقى المبتدأ بلا خبر عن الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك

مطلب والنظر في كلمات الشرط الى الشرط لا الى الجزاء كان

مطلب وتمييز كم لا يكون الا نكرة

بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها فلكون المعطوف ايضا لكن
على تبيين كما في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع
كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف
في حكم المعطوف عليه ويقولون لقيت اخوته وابا لهم بالعطف على التمييز لان المراد المذكورة ذات واحدة فلا
تدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين فينقل التمييز في عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستفهم
كم لك ولا يستفهم كاين لك كما لا يستفهم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين
جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين ومن قال بعضهم يلزم ذلك
من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنون فكان يجيء كمميز كم الاستفهامية
مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد
سورة الاحزاب اي كم تعد واستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزم مميزها النصب دون كذا انما قلنا
في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع الواو ونحو كذا وكذا الكثير افراده ومن تكرر بلا واو ويكني به عن العدد نحو عندك
كذا درهما وعن الحديث قال فلان كذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكني بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن
ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة
رحمه الله فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد تمييز
كذا في كلامهم مجرورا والشافعي رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان
المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو متيقن وهو الاولى فيلزم في كذا
درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحدها في محل الاعراب
لان الجزئين صارا بالتركيب كلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف اعتبارا للاصل **قوله**
الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف
المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن
عل ومن علو ولا تقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان تعرف انه لحذف المضاف
ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح
ان لم يورد فلا يحذف الا وهو دال على او نسي لا يتم الا بعين كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض
واذا ومع هذا لا يحذف الا تام قرينة تدل على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها
عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل
لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لا يظهور
الاضافة فيه يرجح جانب اسميته لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل
الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مضامين تلك الجمل فكان المضاف
اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت
بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف وقليلة التصرف او عادمته على ما عرف في
المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز اعراب هذه الظروف
لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا
على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل

١٦٩

ومن بعد ويقال ابدا به اولا فعلى هذا الافرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف وما بني منها ولكن
وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا به اولا اي متقدما ومعنى
من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا الا من زائد قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر
مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلا وقبل كما قال في المنادى المضموم يا مطر او يا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا
بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان
لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية من المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه
استوجب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسمي بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايات
لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل معربا اي فاكهم ومن عال كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصا
ومن علو مفتوح الفاء مثلث فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو ثبت على ولا
يستثقل الضم على الياء ولو حذفها وثلث من عل لم يبن كونها مبنية على الضم كاخواته والمحو يا قاض فاطرا دالضم
في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتحتها وكان مع الاعراب نحو رحمه
وكسرة تقول علو الدار كما تقول سفلها واما جرار علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو
المضمومة واما الكسر فنحو علو فاما التقدير المضاف اليه كما في قوله حالط من سلمى حيا شيمه وما وغير لهم ليس غير بالفتح على
ما مر في الاستثناء وعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جاء قبل او مع الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا لا
للضم واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى بالجملة اني اتتني لسان لا اسر بها من
علو لا عجب منها ولا سخر بضم واو ها وكسرها وفتحها وبنيت الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى
الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه ولتكمل لها جميع الحركات
لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير منصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة
بنائها حركة اعرابها **قوله** واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لسعد الابهام
الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلا
لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا النافية وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة
استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس و
المضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه
بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني
على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة **قوله** ومنها حيث ولا تضاف
الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة لا غير حيث
في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان
الى الفعلية والاسمية واما اذا فعلى جواز اضافتها الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة
الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلثة انما اشترط ذلك ليناسب المضاف
والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة
الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة
مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة فعينا كما يستفاد لاحد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل
ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها

مطلب في بناء الظروف واول من الظروف

حيث واذ واذا وكل وبعض

مطلب واعراب لا غير

حيث واذ واذا وغيرها

الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان تستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تع يوم هم على النار يفتنون
او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزآها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج
امير او في المستقبل لا اخذنك حين لا شي لك قال تع يوم هم بارزون قال ابن درستويه في الكامل لا يضاف الزمان الجائز
للاضافة الى الابتداء والخبر لكونها ماضية المعنى فلا يقال اذا اوجبه الاضافة الى الجمل وهو قوله تع يوم هم على النار يفتنون و يوم هم
بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان
لم يكن الزمان ظرفا لمصدرها بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا تستعمل
الا مع حرف مصدري كان وان وما قبل الجملة مثال مع ان قبل ان تجلس وجئتك من بعد ما كان نزغ ومن بعد ان
تلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطء مقاما مقام
الزمان مع المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى تدخل في الوجود فالمعنى الى ان
اخرج فهو نحو اتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعل وكذا آية بمعنى علامة ونحو ز
اضافتها الى الفعل لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث ويعين بها الافعال
لكن لما كان ريث وآية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعل في الاغلب مصدرا بحرف مصدري قال
تال باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما وقال الا من مبلغ عني تميما آية ما تحبون الطعاما ويقول
الهم ريثما اخرج فاذا جاز ان تضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجي فكيف
بما شابهه ويضاف ذو ايضا معربا كما كان معربا في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب
بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع
الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم منه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب
في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف
الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما عرفت في الموصولات انها بالواو في الاحوال على
الاشهر وربما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جائني ذو فعل وذوا فعلا وذوا
فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكي عن الزيدان كما مر في الموصولات
وان يكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعل شذوذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذا
فعلا فتصدير ذلك الفعل اولى لطلبهما معنى الشرط وهو بالفعل اولى لحيث جلس زيد اولى من حيث زيد
جلس وفيما ذكره من ذلك في اذا نظر لكثرة نحو قوله تع اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب
انتثرت واما الكلام في بنا حيث فسياتي بعيد وقد شبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجملة وما اعني حيث
واذ واذا وذلك لانهما مبهمتان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحد وحاصر لخصا ر نحو اليوم والدار
فيضافان الى الجملة لكن لما كان متشبهين بما شبهها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتهما اليه بل الى جملة مصدرة
بحرف مصدري كقوله تع مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشراب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
قال وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف
اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليهما في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في تاويل
المصدر ايضا لان التناسب بين المضاف والمضاف اليه في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف
اليها اغناهم عن الحرف الواصل بين المضافين الى الحرف المصدري في الزمان ولما لم يوجد ذينك في مثل وغير احتيج
معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة

نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم
وغير ان نطقت على ما ياتي ويختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنه والنزاع في
الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد
يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في
المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على
الجملة قال صاحب المغني يعرف الظرف المضاف الى الجمل بصحة ان يقال جئتك يوم قدم زيد الجار او البارد
على ان يكون صفة ليوم قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يعرف المضاف اذا كان
الفاعل في الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كثير قدم اذ المعنى يوم قدوم امير
ثم **اعلم** انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تع هذا يوم
لا ينطقون هذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال ابن
حيث يكون من بعد ذلك وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف
ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكون الى الجمل فيه والاولى ان يفصل انه مضاف ولا مانع من اضافته
وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ
المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدل منها التنوين في ذلك فيعتنف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت
كذا او يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تع بعد اذ انتم
مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تع يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت
بمعنى الوعد كان معنى قوله تم ميقات ربه تم ميعاد ربه فالمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان
يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو ملت الى برهة الزمان اذ يوم الزمان
لم يكن ذلك باسهل من هذا الكلام والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة
اليه بل الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة
بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخويها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف اليه ويعين
ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيتهل المراد كقوله تع وكلا اتينا وفضلنا بعضهم فوق بعض و
قوله وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعده عن التنكير والتمكن واما هذه
الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جائني زيد وكنت حينا كذا او قصدت حذف المضاف اليه وابدال
تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في المعنى بل الظاهر منه ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين
العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليه هي
في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل حقيقة في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة
من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك منتصوا لحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما في
قوله وانت اذ صحيح فجي بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه نائب في الظروف المبدل
منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو الجزء اذ الكسر لالتقاء الساكنين
ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا تستنكر حذف المضاف منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض
لانه لا بد فيما حذف المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او
بداهة سابح نهد الجزارة وانما توصل بإذ الى العوض المذكور وكانت الظروف المذكورة فلا يكون مستقبلة او ماضية

ي كلا ح

ل

كتنبن

اوغير الماضي وصار لمطلق الازمنة فيجوز استعماله في المستقبل كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحو ذلك ان
اذا احذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه اتفاقا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا
من الظالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لامعنى للجزاء ههنا كما قيل في اذن انها للجواب والجزاء وكسر الذال في حينئذ
لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه لاجل تضمنه حرف [illegible] والاخفش نعم انه في قوله وانت
اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله حينئذ لكنهم انما التزموا الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الذي هو الاول ويجوز في غير
الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذن من الضالين كما بينا **واعلم** ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان
ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد
فيه لان الربط الذي يطلب حصوله في مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها
فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف
مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه وقد يقال العوام تسود فيه الوجوه
ونحوه وهو شاذ ولنذكر شرح ما في آخر الباب والظروف المضافة الى الجمل اذ يجوز بناؤها على الفتح وحكم
مثل وغير مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه بيان بنائها حيث فنقول ان ظروف الزمان المضاف الى الجمل
انما يبنى منه المفرد والجمع المكسر اذ يبنى ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى
الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء
مثلها مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها
مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة
اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا
فقلت الما اصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة
الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوي العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا
ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسب منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب
الاضافة واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان معربا او مبنيا في اللفظ نحو قوله يوم انت امير ولابد له من
الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند
الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله
هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا
على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين فاما غير المضاف الى ما صدره أنّ او أن ومثل
المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق فيهما اعرابهما وبناؤهما كما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
بفتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا والمعنى انه لحق حقا
مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فنتح غير مع كونه
فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائها مشابهتها لاذ واذا
وحيث لانها مضافات من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيها الابهام مثلهما كما مر والمعنى
معونا وأنّ وأن واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره

مطلب الظروف المضافة الى الجملة

بناء الظروف المفردة الى الجملة

والظروف المضافة الى الجملة على ضربين

مطلب وغير المضاف الى ما صدره أنّ او أن ومثل المضاف الى ما صدره ما

ان

١٧١

ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها ومما يقوي قوله تعالى من خزي يومئذ بفتح يوم وجر اما الاعراب فلعروض
علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو
قوله على حين عاتبت فيجب بانفاق فتوبه والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها لما بيناه ينبغي ان يكون
على اطلاقه **قوله** مثل حيث في الجمل وقال المصنف بنيت حيث لانه موضوع لمكان حدث فيه مضمون الجملة فشابهت
الموصولات في احتياجها الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذا انه بني لا وضعه وضع الحرف
كما تقول بعضهم وبنيت حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافتها كلا اضافة على ما ذكرنا وقد
تفتح اتباعا وتكسر وهذه [illegible] واثلثة الياء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد
قال ونطعنهم حيث الحبى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا
وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث
غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على
بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وتتولى اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد الا نزرا وظرفيتها غالبة لا
لازمة قال لدى حيث الغت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا وهو مفعول ترى
وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي هي احسن الناس حيث نظرا ناظر اي وجها فهو تمييز و
قال الاخفش قد يراد به الحين كما قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه **قوله**
ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان قد
تقدم معاني بنائهما وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدهما مفصلا وهما
قد يكون اذا للماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله كما ان اذ يكون
للمستقبل كما في قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتعليل وكما في قوله فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا للاستمرار
الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا وهو اعادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله
تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان
من ازمنة الماضي يختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في كتاب العزيز استعمالها له
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولا
هما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا المفروض وجوده
قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم
بعدمه فيما استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء
في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد
يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا متضمنا معناها فلو موضوعة
لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جوابه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في
المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدمه ووقوعه وذلك لعدم القطع كما مر في الجزاء
لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كاحتمال او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى وقد يستعمل
ان الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء اولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان

وكلمة الشرط ما تطلب جملتين مثل لو وان

وان موضوعة لشرط مفروض وجوده

كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعد مرتبه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وان اعطيت جاء لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه السلام لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا منقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن للمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما قلنا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وساير الاسماء الجوازم معمول الفاعل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وساير الاسماء الجوازم على ما هو مذهب مشهور في اسماء الشرط والاستفهام صار بعد العروض عرفا ثانيا اذ لم يوضع في الاصل لزمان نقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له جاز ان يرجح الفرض اي معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا انما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع ثم لم نرجح فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال يرفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا الخفر بيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيما لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقف المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك على جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله ان الذين فتنوا الى قوله فلهم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زايدة وانما ترتبت اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الاولى لزوم الجزاء للشرط فليحصل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل منه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل البصريين كما في راني وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء

وقد يستعمل لو في المستقبل

دخول معنى الشرط في اذا

دخول فاء في جواب الموصول

العامل في متى وغيره اه

١٧٢

نحو متى جئتني فانك مكرم وفاذا جئتني فانك مكرم فيما لانهم لا يقدمون الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر ويجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان يفصل ويقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها متقدم من وجه متأخر من وجه اخر وهو ما هو بمنزلة المعنى ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوعه ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عملت فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا ينفكان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى بلى ان لم يعمل الشرط في كلمة الشرط نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المص في شرح المفصل ان معنى الوقت في اذا المحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص لكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما الاستدلال على عمل الشرط في اذا بقوله ائذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى اخرج وقت الموت وكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى اذا مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون وكثر في القران مثله واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا فيه بمعنى متى فالعامل شرطها او يقول اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك هذا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما قال تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا ما اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من كون هم في الايتين تاكيدا للواو وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب فقيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط قبله اذ الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فما ناصبه قلت قال المص ناصبه حال عن الليل واي الليل حاصلا وقت غشيانه

والعامل في اذا

قوله تعالى فسبح اه

قوله تعالى والليل اذا يغشى

ولى فيه نظر اذ لا شى هنا نقدر عاملا فى حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام فى حال حصول
الليل كما ان المرور فى قولك مررت بزيد صارخا فى حال صراخه وحصول فى وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف
له كما ان الخروج فى قولك خرجت وقت دخولك فى دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد
كما مر وانما فى قوله تع والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا
بدل من القسم به مخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا
عن الظرفية قليل والثانى ان المعنى لحق القمر متسقا لا لحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف
لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشى الا لحال العظمة متعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا
فى المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة فى الظرف فانه يكفيه رايحة الفعل وتوهمه كما هو
مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك يا عجبا من زيد اذا ركب اى من عظمته والظرف هنا لا يصح ان
يكون معمولا للانشاء والتعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا الانشاء التعجب القسم ناصبا العظمة اذ لا يتعجب الآن عظم
فى معنى كما لا يقسم الا لعظم فى معنى واذا جاء بعد حتى كقوله تع حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب
الجملتين منتصب باجزاءهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه تقع المبتدا بعدها
فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع
ونقول سرحتى يبلغ الناس قال بعضهم يجوز ان تجرد بعد حتى عن الشرطية وتجرّ لحتى ولعله حمله عليه قوله
حتى اذا اسلكوهم فى قتايدة شلا كما تطرد الجماله الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه
مقدر محافظة على اغلب احوالها اى عقبهم اثم وقال الميدانى اذا فيه زائدة وتقع اذ تكاب زيادته مندرجا اذ جوف
الجزاء المتعم الا وغير عن البرد كما فى قوله تع اذا السماء انشقت اى يكون امور لا تقدر على وصفها وعن بعضهم
ان اذ الزمانية تقع اسماء مجا فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
وانا لم اعثر على شاهد من كلام العرب واما قوله تع اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى
زمانيه والثانية للمفاجاة فى مكان كما مر فى الفعل المجزوم قوله وقد تقع للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها
وقد ذكرنا الخلاف فى اذا المفاجاة كما مر فى هذا الباب والكوفيين يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القايم
بنصب القايم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما فى نحو فى الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما
نصب القايم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاءك الشى وجدانك له
بغتة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايم والقايم ثانى مفعوليه ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه
وبين سيبويه فى مثل قولهم كنت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها ولا يجوز اياها وقال سيبويه
لا يجوز الا فاذا هو هى لان اذا المفاجاة تجب الابتداء بعدها قال الزجاج مستعا على الكوفيين ماذا
عندهم كالنعامة قيل لها احملى قال انا طاير قيل لها تطيرى فقالت انى جمل ان كانت اذا كساير الظروف
لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طلبناهم بفاعل ومفعولين فال يلى يجوز فاذا
عمرو قايما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين فى نحو
فاذا هو اياها ان هو عماد واذا بوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله تع تجدوه عند الله هو خيرا ولو كان
خراسان دونها رآها بمكان السوق او هى اقربا اى راها هى اقرب قال الزجاجى ليس هذا قول الكوفيين ولا
البصريين قال وانظر الحكاية فى صداق ثعلب غلطا لان العماد عند اهل الموضعين لا يكون الا فضله يجوز اسقاطها
ولا يجوز اسقاطه فى مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجى ويمكن ان يقال ان الفضل لم يوجد فى كلام

العرب الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل وفى الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر فى باب الضماير وقوله
او هى اقربا بمعنى او هى فى مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد تقع اذا واذ فى جواب بينا وبينما وكلتاهما اذن
للمفاجاة والاغلب مجى اذ فى جواب بينما واذا فى جواب بينا قال فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن
فيهم سوقة نتنصف ولا يجى بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضى وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعى لا يستفصح الا ترك كما
فى جواب بينا وبينما لكثرة مجى جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى
قول امير المؤمنين رض وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها فى حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد
الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التى
تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه
وقف عليه والالف قد يوتى به للوقف كما فى انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فيقدم حلست
منكما اى مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اى زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كانتصف مستعمل فى الزمان والمكان واما اذا كف بما والالف واضيف
الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجملة الا حيث والتقدير بين اوقات
قيام زيد قايم اى بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه ومن غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون
الامكنة وغيرها فهو للمكان نحو بين الدار من زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة
والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد
بين الخوف والرجاء استويت بين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف نقدر الى زمان محذوف
وظاهر الى جملة مقدرة ما حدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا فى بينما يطرد
فى كلما من مجى ما الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمن
مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما هو من وما ومتى مشابهتهما الشرط
من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينما وبينا ولهذا انفجا جاز وقوع الماضى بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه
ليس ذلك بحتم فى كل ماض كما كان فى كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضى
والاستقبال للعموم الذى منه الكلمات الشرط وفيه وفى كلما رايحة الشرط واما حيثما فهى كلمة شرط تجزم وتقلب الماضى
مستقبلا كمتى ومهما ومتى فالعامل فى كلما وحيثما هو فى محل الجزاء الا الجملة التى فى محل الشرط كما فى اذا لانهما فى الاغلب
يستعملان فى الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وكلما اصبحت فتح الله وقد يستعملان
فى الامر المشكوك فيه كاذا جئتنى اعطيتك كما تستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان فى المقطوع بوجوده نحو متى طلعت
الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما الماضى وفى المستقبل ولنا ان نركب
بناء بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا فى حيث لانها بنيت على الفتح الذى كانت تستحقه
حالة الاعراب الان حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هى منصوبة فيها حتى يراعى حركتها الاعرابية وانما ترتب
بينا وبينما وكلما مع جملتها ترتب كلمة الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية الاولى
لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة فى جواب بينا وبينما لتدل على اقتران مضمون الاول
بالثانى مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد فى معنى اللزوم وقيل فى كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف
الى ما مقدر فيجوز ادعاء مثله فى بينما فان دخل اذا واذ المفاجاة فى جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو
مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغى ان تقول فى اذ المفاجاة فاذا واذ منصوب

على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له بمعنى بينما زيد قايم اذ اراى عمرا اى زيد عمرا في او
قات قيامه في ذلك المكان اى في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان
الى الجملة التى بعدهما خرجا عن الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤيه زيد عمرا حاصل بين
اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمتى المفاجاة كما هو مذهب ابن برى فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتى المفاجاة
او يقول انهما زايدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهرى وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة
اذ في نحو قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في تمام البيت والكلام على مثل قوله
تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قايم اذا راى عمرا سواء ويجوز
ان يكون اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من
الظروف المذكورة ولا تكون الجملة مضافا اليها الجملة التى بعدها بل تجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اى وقت الاصابة
في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقي تبين ما الجملة المضاف اليها اذ المحذوف مدلول عليها بالجملة التى هي موضع
الشرط اى اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم بربهم مشركون وكذا نقول اذا وقعت جوابا
لان في نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة الآية اى اذا اصابهم يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا نقدر لها
جملة مضافا اليها لان المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب
اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفيته اذا في جواب الاشياء الاربع فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء
وتدخل اذا المفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا
دون بينما الى مصدر قال بينا تعانقه الكرام وروغه يوما اتيح له جرى سلفع مقدرا وقات تعانقه ويروى
الا على الرفع على انه خبر مبتدا المحذوف اى تعانقه حاصل **قوله** واذ لما مضى وتقع بعدها الجملتان
وذلك لانه لا يراد عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل
واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ
تقول ويلزمها الظرفية الا ان تضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون
ولم يجد عمرو الا سعدا وتقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من بايتنا تكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ
انذر قومه على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وفي نحو قوله تعالى واذ واعدنا قال ابو عبيدة من زايد وقيل
مفعوله اذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان كانت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله تعالى وانتما اذ صحيح
فيكسر ذالها وتفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر وتجئ اذ للتعليل نحو ضربتك اذ انت كريم اى لانك
والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم ويقع ان يليها اسم بعده فعل ماض
نحو زيد قايم بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي وايلاؤه الماضي اولى ولا بد في مثله نحو اذا زيد يقوم
لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا تخلص له منه الا الاستقبال في الاستعمال هذا ايضا اعنى نحو قولك اذا
زيد يقوم فقل له كذا والحق انه يتبع ايضا قليل الاستعمال وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب
ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود
به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا
جاءت ما بعدها اذا اتى باقية على ما كانت عليه لا تنصب بها جازمة متضمنة للشرط بخلاف اذ ما فانها تصير جازمة
بما كافة في كلامهم ومنهم من قال يجازى اذا ما بجزم الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما

مطلب ان اذ

تسلل

تسلل السيف بغرب والبراه منتها **قوله** ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان
فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن
اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ولانى ثلثة معان استفهامية
كانت او شرطية احدها اين الا ان انى مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة
نحو انى لك هذا اى من انى اى من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر
الظروف التى لا تتصرف او مثل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبل ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل
في فجاز ان تضمر في الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود ذوائبه
وانه اى من لدن شب وثانى انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون وثالثها بمعنى
متى وقد اول قوله انى شئتم على الاوجه الثلثة والتى بمعنى متى وكيف لا يليها الا فعل واما انى الشرطية فكقوله
فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اى من اين تاتها **قوله** ومتى للزمان فيهما
في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر
لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمى اى في كمى ولا يجوز متى
زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمعنى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذى
بعده غير ساد مسده كما في نحو اما ملك زيد فانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اى متى انت وبلادك مجتمعان
وايان للزمان استفهاما بمعنى متى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام
نحو ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى
الفتح لمجاورة الالف وانكر الجمهور كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع وحمل ايان
في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه مستعمل في الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان تكون ايان
من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان وايان للزمان ولعله فعال وكثر فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى
ينبغى ان يكون اصلها اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى
آن اى اى حين فخففت بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير
لام التعريف واى لا تضاف الى مفرد معرفة **قوله** وكيف للحال استفهاما انما عد كيف في الظروف
لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور عندهم كالظرف فهو متعلق باسم فاعل مقدرا اى كائن كيف وكون كيف
ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت صحيح ام سقيم ولو كان
ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار
والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى
حال فهو حاصل عنده مقدرا فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على
على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متكئا على الاخرا ومعتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد
معتمدا ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام لا معتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به
ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول يستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى يتضمنه
ذلك القول وكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال
لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الوصف بكيف اى المصدر مقدرا جاز ذلك وجوابه نحو قياما
سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر

وعند الاخفش يقولها على حاصل اى حال

المبتدا تقول في جوابه صحيح او سقيم و في البدل منه اصحيح ام سقيم والجواب والبدل لاسم الفاعل المتعلق
به كيف في الحقيقة وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقل الذي بعد كيف نحو كيف اصبحت
وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل جوابا بالمطلوب ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن التكلم
فلا يكون جوابه الا نكرة لا يجوز ان تقول الصحيح في جواب كيف زيد وقد شذ دخول على عليه كما روى على
كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه تخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر
والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا واما السموه
انما في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة معنى في نحو قولهم كيف تكن اكون لان معنى
العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال او راعيا لبنوا ان
شرون لنا كي لاخسان عن بعد انما اثرا قال الاندلسي هي لغة في كيف او يقال حذف فاء كيف ضرورة تحول

ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد و قد يقع المصدر
او ان او ان فيقدر الزمان مضاف وهو مبتدا خبره ما بعده خلافا للزجاج عند النحاة ان اصل مذ منذ مخفف بحذف
النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب
للحذف وهو توقف بعيد وذلك ان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال
بعضهم في اذ انه من اذا ومنع منه صاحب المغني في الموضعين وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن
العرب واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ
لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله
الضم مخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسرهم مذ ومنذ لغة سليمية
قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم وغيرهم وشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين
يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت منذ الذي هو لغة اهل الحجاز
~~ومنذ لغة تميم وغيرهم وشاركهم فيه اهل الحجاز~~ على ما حكى او لا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف
بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو وهي لغة اللغة
السليمية وانما مرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت
الذي على حذف الموصول وذو طائيه وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو
يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبتا وضم الذال
دليل على التركيب فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت
مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتداء يومان اي اذ ابتداء اليومان اللذان
قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتدائهما واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي
ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يبعد ارتكاب التاويلات المذكورة ان فقابل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ
هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عنده فيهما اما
في حال رفع ما بعدهما فلانه من حذف المضاف اليه واما في حال جر فلتضمنهما معنى الحرف لان المعنى منذ يوم الجمعة من
حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا وكذا معنى
مذ شهر اي من اول شهر مثل وقتنا على ما مضى انه لابد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا انفرد
هذا ملنا اذا الجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على انهما اسمان واذا لم يجر ما بعدهما

مطلب في بيان مذ ومنذ

فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما مر
تقريره والثاني لابي القاسم الزجاجي انهما خبر اسمد ابن مقدما ان زمان مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما هو
في البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت تخبر عن الاول بالمومتين وايضا كيف تخبر عن
النكرة المؤخرة بالمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدا المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال
وان قدرتهما ظرف كما تقول مثلا فما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهائها اي انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان
اي عقيبهما وبعدهما اي بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء
وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان يركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب ومما قال المالكي فيهما فنقول انهم
ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا اللفظ الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو للزمان
الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما
يجيء ومما معنى من واذ فيقلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظني فنقول حذف
لاجل التركيب همزة اذ بقي منذ بسكون نون وذال ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجمل والاضافة فلما اضافه كما
مر وضموا الذال لما احوجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على
ثلثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الان وضعه وضع الحروف فلم
يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حسب فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم متمكن
على ثلثة احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة السليمة ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا
غير حصين وضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى
السكون الاصلي اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل
مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته مذ يوم الجمعة المقصود تحديد زمان عدم
الرؤية وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم
نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ اسبوعا ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان
المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر لحصصها لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره فما هو بعض نحو مذ
يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم
ما بعده من الايام ففي الاول كان اصل مذ من اول اذ حذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ
منذ كما ذكرنا وذلك معنى منذ زيد قائم من اول وقت يوم زيد واما الثاني فلا احتياج فيه الى تقدير مضاف
وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت زيد فيقول يضاف منذ الى الجملتين اما الاسمية فنحو منذ زيد قائم
والمعنى في جميع المدة ولا علم لها بهذا القيد مستعملة لاول المدة والتي احدهما فعل فان كان الفعل ماضيا نحو
منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب وان كان
المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت
الزمان الماضي فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجاز من وكون
تقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما جاء في تقرير مذهب الجمهور البصريين والاصل جوازه لان
تقوم كما قلنا حال او حكاية وليس المضاف محذوفا على ما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة
بحرف مصدري لتعذر الرد بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة كما قلنا ريث وايه على
انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فتقول مذ ان الله خلقني و

وجوز ان يكون منذ في مثله مضافا الى جملة محذوف احد جزئيها كالتي بعده في المصدر الصريح نحو منذ سفر ثم يقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها وجوبا اذا كان الثاني مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان المتكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان ابتداء في اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقراه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد وهذان الحدان يجوز سوت القراة فيهما ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائهما وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحدين يجب سوت القراة فيه بلا ريب ويجوز كون هذا الزمان اي المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رايته منذ سنة الحاج ومذ شهر رجب ومنذ يوما لعالك ومذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى آخر العشر فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف تنقطع في الثاني والثالث بل المقصود انما انقطعت قبل العشر ون ان قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وان لم نقل به فالمعنى انما انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان اياما اذن كساعات يوم الجمعة في مذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين لقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام بانيا او منذ خروج زيد اذا امضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسده شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول من منذ كان يومان على حذف الفعل اي من اول وقت كون يومين اي اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان كاملان على حذف خبر المبتدا وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغني عن التصرف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل لكون يوم وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة فاتني اما المصدر الدال على احدهما فمنقول في المعنى الاول مذ يومه اذا كان وقت الكلام باقيا اي منذ ابتداء يومه او يومه مبتدا وفي المعنى الثاني مذ خروجه كائن ويجوز ان يكون نحو منذ انك قائم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انما جوزوا اضافته الى هذه الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين ومذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنذ قولهم من كم سرت وكم سوال من الزمان اي من اول وقت يومين اي وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتدائهما منها وانما جاز ذلك لخروجه اذا بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضم اذ اضافته الى المفرد عارضة قليلة كما ابقي ضمه حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الحروف ورفعها اصلا ولا نصح الى ما نرى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي مر اصل منذ ثم انهم قد يرفعون بعدها نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى متى فعلى ما مر لا بد لمنذ في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية ولا يكون بمعنى في وحدها كما في وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه اذن تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد حمله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذ مبهم انه

اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم تلقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبتني منذ ان مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غيره او معرفة او غيرها نحو مذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان ومذ تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم ولا اشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيته مذ عامنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد الاثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان ومذ رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون مذ تكلم لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في واسطة بجعل بعض اليوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يجب بعض اليوم الآخر وان اعتد بهما فجاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا يعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى افتقول وعلى ما بيننا وهو ان مذ لابد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال مذ يومئذ استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصر زمان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيهما ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والنقض ليس بمانع لانه جوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه مسافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه مسافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومنذ ومذ الاسميتان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل كلاهما مذ ومنذ الحرفيين عندهم وتقدير اللزوم هما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما اقتصار الحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت وتبطه بالاولى مخترجة معها السبب فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر مان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من

يومين الا ان تغتفر بلى اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما رأيته مذ شهرنا
ومذ اليوم فبمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب والا فهو بمعنى ابتداء الغاية والانتهاء هذا تمام الكلام في
تقرير المذاهب والذي اختاره في الاختيار واذا عطفت بعد مذ ... ومنذ والمرفوع جاز لك ان
توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على مذ على ما اخترنا الا انه ظرف منصوب او تتبع
ما بعده او الجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لجموع المدة فالعطف عليه اولى
وان لم يوافق فالعطف على مذ اولى مثال الموافقة في الجموع ما رأيته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رأيته
مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العطف مقصودا بل المقصود مجرد
الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رأيته مذ يوم الجمعة ومذ ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين
لاول المدة والاخر لجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز
الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب
على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اي وما رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا
لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدر بعدها قبل وربما دخلت كاف الجر على مذ روي عن بعض العرب
انه قيل له مذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية
فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر وهذا آخر الكلام في مذ
ومنذ **قوله** ومنها لدى ولدن وقد جاء لَدْن ولَدُن ولُدْن ولَدْ ولُدْ ولَدُ لدُن مثل عضُد ساكنة النون
هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من واذا اضيفت
الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث وذلك كقوله صريع غوان
راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم تمحض
لدن في الاصل للزمان قال عمر بن حيان فان الكثر اعياني قديما ولم اقتر لدن ان غلام وفيها ثمان لغات
لدَن بفتح الدال ولدِن بكسرها وكان لدن خفف بحذف الضمة كما في عضْد فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون
فبقي لدْ واما ان تحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا الا ان زوال الساكنين حصل
بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لُدْن ولُدْ فكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام
وان كان نحو عُضْد في عضد قليلا كما جاء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما ان تكسر للساكنين و
قد جاء لدُ بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة
يلزمها معنى الابتداء فلهذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند
ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان
بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قيسية قال المص الوجه في
بناء لدن واخواتها ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها لمساواتها لها ولو لم يكن ذلك لم يكن
لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف ان
على اقل من ثلاثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني
على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف
فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف لكونه مع عدم تصرفه
لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما الذي هو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند

ولدى ولدن فيها ثمان لغات

الفرق بين عند ولدى

القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وربما فتحت عينه او ضمت ونون بما النصب الا اذا الجرت بلى ومن
حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها
بالاضافة لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة وان كان غدوة جاز نصبها انضاف الجر وقد ترفع اما النصب
فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن
قبل نون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه تشابه حركات الدال حركات الاعراب
من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها
تشبيها بالتمييز وسعها بالمفعول في ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما
تسعها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة واما الرفع فعلى حذف
احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى فتسلم مع الظاهر
وتقلب ياء مع المضمر وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن
فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما تقلب الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر
المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع المضمر المجرور كالكلمة
الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يلتف غزا الان الواو ثقيل والياء اقرب
الى الالف من الواو وانما لم تقلب نحو عصاك وفتاك لان لهذه الالفات اصلا ممكنا قلبها تشبيها بشيء اخر خلاف
الف على والى ولدى وقلبت على الاسمية وان كان لها اصل في الواو وتشبيها لها بمعنى الحرفية ولانفصل من المقصور
الذي لا اصل لالفه بالمضمر الاسم الثلاثة واما حتى فاجاز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه **قوله**
وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما والمخصص
بالنفي وعوض اسم للزمان والدهر وقطا مثلان بمعنى ابدا لكن عوض يستعمل بمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب
قال ولولا نبل عوض في خطماي واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل
وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط مبني لما سنذكر
بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وهذا استعمل عوض للمضي
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر
الداهرين والداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي من الدهر داهر وبني قط قيل لان
بعض لغاته على وضع الحروف كما جي والاولى ان يقال بني لتضمنه لام الاستغراق واما الاستغراقه جميع الماضي
واما ابدا فليس للاستغراق لازما لمعناه الاترى الى قولهم طال الابد وبني قط على الضم حملا على اخته عوض ومنه
اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد تخفف الطاء في هذه وقد تضم القاف اتباعا
لضمة الطاء المشددة او المخففة كمند وقد جاء قَطْ ساكنة الطاء مثل قط التي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح
الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق
قوله ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم
على يوم فهو امسه فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو عادة كل
قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم
كل من سمع امس مطلقا عن الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحد ثم ولم يبن صباحا
ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها دون

مطلب والف على والى ولدى

مطلب في بيان قط وعوض

فقرينة ظهوره في أمس لأنك إذا أملت كلمة صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساءه فلذلك لم يتبين تنوينها كما
تبين في قولك لقيته أمس وأما سحر فأمره مشكل سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه لأنه مخالف لأخواته من صباحا
ومساء وضحى وعشية إذ سمع به منصرفا فهو شاذ من بين أخواته مبنيا كان أو غير منصرف وأما لم يبنوا غدا
مع قصد غد يومك كما بني أمس تفضيلا للتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لأن التعريف
فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف أمس فإنه قد حصل له وجود وإن كان منفيا حال التكلم فتعريفه
يكون أقوى مع أنه قد روي عن بعض العرب إعراب أمس مع صرفه كغد وليست بالمشهورة وأما بنو تميم فالذي
نقل عنهم سيبويه إعرابه غير منصرف حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه
وبعض بني تميم يفتحون أمس بعد مذ قال السيرافي إنما فعلوا ذلك لأنهم يذكرون صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض
فلما تذكر صرفه من يرفع منهم نحو مذ أمس تركه أيضا بعدها من يجر مكان مشبها بنفسه قال لقد رأيت عجبا مذ أمسا
عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لأن الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه إن سميت بأمس رجلا على لغة
أهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق إذا سميت به وذلك أن كل بناء مبني يسمى به شخصا فالواجب فيه الإعراب مع الوصف
كالجيم في الأعلام وإن سميت على لغة بني تميم صرفته أيضا في الأول لأنه لا بد من صرفه في النصب والجر لأنه مبني على الكسر
عندهم فيهما أيضا وإذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع أيضا إذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب
غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في أمس اعتبار علمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه
رفعا وبناءه نصبا وجرا الاختيار وإنما هو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع أن الجميع من باب واحد
والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف
كما سماها سدا واعتبار الإعراب إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء اختير أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرفع
فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان أعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف
فأرادوا أن يبقى على الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يتبين إعرابها فيها إذ كانت
تصير مثل حيث في الأحوال ولو سوي بينهما في الفتح لم يتبين بناؤها إذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق إلا
الكسر وأيضا أولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وأيضا تكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي تبنى عليها
عند أهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة إن أمس معرب عند بني تميم مطلقا أي في جميع الأحوال ولعله
غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مذ أمسا وقد قال سيبويه إن بعضهم يفتحون أمس بعد مذ فيقيد هذا
القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ ولكنه مطلق بأن كلهم يفتحون في موضع الجر بعد أي جار كان وإن نكر
أمس كقولك كل غد يصير أمسا وكل أمس بصدر أو لم أمس أو أضيف نحو مضى أمسنا أو دخله اللام نحو ذهب الأمس
أعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بني المعارف باللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام
الأصلية قال سيبويه ولا يصغر أمس كما يصغر غد وإن ثني أو جمع فالإعراب لأن اللام إنما قدرت لتبادر
الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فإذا ثني أو جمع لم يبق ذلك الواحد واحدا فبطل اللام
لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء أمس على الفتح لغة كما قال الزجاج مستدلا
بقوله لقد رأيت عجبا مذ أمسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الإشارة إذ معناه هذا
الوقت وهذا مذهبه في بناء أمس وفيه نظر إذ جميع الأعلام متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها وقال
السيرافي لشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع موضعا واحدا وثباتها في الاستعمال عليه وهو التعريف
باللام وسائر الأسماء يكون في أول الوضع نكرة ثم تعرف باللام ولا تبقى على حال فلما لم تتصرف منع

اللام

اللام شابه الحرف لأن الحرف لا يتصرف فيها وقال أبو علي بني لتضمنه اللام كأمس وأما اللام الظاهرة فليست للتعريف
إذ شرط اللام المعرفة أن يدخل على النكرات فيتعرف بها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء أصله الفعل من آن
يئين أي حان دخل عليه اللام بمعنى الذي أي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي عليه السلام نهى عن قيل
وقال فإنهما فعلان استعملا استعمال الأسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب أن قيل وقال
محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا أعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء
في أمس أنه من أمسى يمسي وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمز ومنها لما وهو ظرف بمعنى إذ
عند أبي علي تستعمل استعمال الشرط كما تستعمل كلما وكلام سيبويه يحتمل فإنه قال لما لوقوع أمر لوقوع غيره وإنما
مثل لو فيهما يليه ولو صرف فقال ابن خروف إن لما حرف وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كلو إلا أن
لو لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول فقال لو كان ظرفا لم يجز لما أسلم دخل الجنة والجواب
أنه على التأكيد والتشبيه وكأنهما دخلا في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جعلها للغرض
الذي ذكرنا في إذ ويليه فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه أيضا أو جملة اسمية مقرونة بإذا المفاجأة قال فلما كتب
عليهم القتال إذا فريق أو مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقد يستعمل من الظروف
المبنية قولهم لاه أبوك أي لله أبوك لأن أصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال
وتقدير لام التعريف فبقي لاه أبوك قال لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف
ثم قلبت اللام إلى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الألف الساكن ورجعت الألف إلى أصلها من الياء
كما هو أحد مذهبي سيبويه في اسم وهو أنه من لاه يليه أي تستر ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد حذف
اللام فيقال له أبوك وإنما قلب لأن الكسر يعني في لاه لا تتناسبه بالجر الذي هو أصله فأريد التنبيه على تضمن الحرف
بالبناء على حركة غير ملتبسة بالإعرابية فلو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالإعرابية في لحر أبه لأفعلن بالنصب وأما
مع فهو ظرف بالاختلاف عادم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه أنه مبني قال سألته لأي شيء نصبتها
يعني لم لم يبن على السكون فمن قال إنها مبنية فلمشابهته للحرف بقلة التصرف إذ لا يكون إلا منصوبا والأولى الحكم
بإعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا فالجار ربيعي وإن كان شاذا كما حكيت من معه أي من عنده وإن كان
دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لأن الحق أنه محذوف اللام كالجر مع أنه قد تقدم أن وضع
الاسم وضع الحرف مسبوق من الواضع إلى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون السبب بناء الاسم وتسكين
عينها لغة ربيعة يقولون مع زيد فإلى ساكنا بعده كسر ما عينه لحركته مع القوم قال بعضهم وهو الحق
من في هذه اللغة حرف جر إذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا و
كان وضعه كذا موجبا للبناء لبني من دون الإسكان أيضا لم يقول يلزم إضافته مع أن ذكر قبله أحد المصطحبين
لحركته مع زيد وإن ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه فينتصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا أي
في زمان وكنا معا أي في مكان وقيل انتصابه على الحالية أي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا أن
معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أولا والألف في معا عند الخليل بدل من
التنوين إذ لا لام له في الأصل عنده وهي عند يونس والأخفش وهو الحق مثل ألف فتى بدل من اللام أسبكار
الإعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس أخوك يتم إلا في غير الإضافة والحذف في الإضافة لقيام المضاف
إليه مقام لامها **قوله** والظروف المضافة إلى الجمل إلخ قد مضى شرحه فيما تقدم **قوله** المعرفة والنكرة
المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء والمضاف إلى أحدها

مطلب المعرفة والنكرة

معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا بد ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل
في حد الاعلام اذ الضماير والمبهمات والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل
في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء
بعينه لكان اصرح وانما جعل ذو اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا كما مر في حد الاسم ان المركبات
انما موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه جزء الكلمة كانه موضوع
مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين
ويدخل المضمر في نحو ربه ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة
مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فتكون كما في ربه
رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة
وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات فالمعرف باللام العهدية وان كانت للمعهود ذهنا اذا
كان المنكر المعود اليها والمعهود مخصوصة قبل الحكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص
المعود اليه بشيء قبله نحو ارجل قايم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه ونعم رجلا ونعم
وما بيا قصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل
كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه
الاعلام حال اشتراكها كمحمد وعلي اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب
نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا
علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص
اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان تخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته
لذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى
خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فيستفيد مما ذكرنا ان يقول اللص في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم
ونحو قوله يأكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب وليس بشيء لان
هذه الفائدة تقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة
لفظية كما يجيء في الاعلام فنقول اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير
الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم
دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة من التنوين فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة
حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشراء الدالة على ان المشترى بعض في قولك اشتر
اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم
المحلى بها للاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضاربين والعلماء او مجرد
من جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية
خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية
عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المشخصات الخارجة لان الفاظ موضوعة بازاء ما في الذهن فاذا لم يكن للبعضية
لعدم دليلها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم

العلم المنكر

واما الضماير

فالمعرف باللام العهدية

ونحو ربه رجلا الى آخره

قوله تعالى يأكله الذئب

التنوين في كل اسم متمكن وكل اسم دخله اللام اه

اذ ليست

اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار
الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش وقولهم ما المفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا تستثني من المفرد
الا المفرد فتقول ان الرجل خير من المراة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
اي كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجال يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا انتما معا بل يجوز ذلك اذا
كان الاستثناء منقطعا وكذا لا تستثني من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اي
الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد
والمثنى منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى
منكر مضاف اليه كل وعين معنى لقيت العلماء اي كل عالم وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب
قال عليه السلام لا تحرم الاملاجة اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الاختان اي كل اثنين اثنين من هذا
الجنس فلا تستثني من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو خلاف ما بل هو بمنزلة
مفرد منكر في غير الموجب في استغراقه اي ما لقيت احدا من العلماء فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو
ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله لا تدركه اي شيء من الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فحال
الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم فاما النكرة المستغرقة
نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا تستثني من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا
الا الزيدين اي الا كل واحد ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين
مضافين الا الزيدين ويجوز الا ابني فلان اي الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين
ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه
ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او
التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين ولا فرق اذن بين المعرف والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او
تمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال والفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل
التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا او رجالا اشياء من التمر وجماعة من
الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة
كالشراء واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد
وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا
النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا امر بالرجل مثلك وحسن بالرجل خير منك كما
مر في باب الوصف فمعنى كل اللام لا معنى التعريف فيها الا التي للعهد الخارجي قوله ومن المفردات
قد تقدم ذكرها وتعني بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت
معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم
اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر
الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله
وما عرف باللام هذا امر سيبويه اعني ان حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل فيجب مع ان
اصل همزات الوصل الكسر كثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل
الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة فتصير كانها جزء منها ولو كانت على حرفين لم يتخطاها

وصف المفرد بالجمع اه

فلا يستثنى من المفرد الا المفرد اه

فلا يستثنى من الواحد الا الواحد

قوله تعالى لا تدركه الابصار

الفرق بين ذي اللام والمجرد منه

وتعني بالمبهمات

وما عرف باللام ثلاثة مذاهب

عامل ضعيف واما نحو ان لا تفعل وان لا يفعل وبلا مال فلجعلهم لا كالجزء من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلهذا يقولون
اللافرس واللاانسان واما نحو بهذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده فالفصل
به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مقابل الرجل حتى جاز توالیهما في قافيتين ولم يكن
ايطاء وهذا انما يكون اذا كان وحدها معرفة وضعت وانما وضعت اللام ساكنة ليتحكم الامتزاج وايضا ليدل

وضعت اللام ساكنة

التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف وهو التنوين فالاولى كون دليل التعريف مثله وقال الخليل ان
آلة التعريف نحو هل وقد استدل الا انه نحو الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك
أل اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وتفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كما لو توقف على قد
في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا المنزل
الدارس من اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي
ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام لئلا تشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي
ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي
عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره متقدما

ولام العهد

كما في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو
قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا امير واحد مشهور او امير واحد وقد تزاد اللام في العلم كقوله
احاد دماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاحد
العشر الدرهم على ما يأتي في باب العدد وقد يكون الزائد لازمة في الذي ومتصرفاته وتكون اللام عند الكوفيين عوضا
من الضمير نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة
اذا كانت جملة والخبر او الوصف المشتق والجوازي غيره كقوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيين
قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام والبصريون واللام في وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا
الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل
ويعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما نذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعد
من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء
قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما تعرف بالمحضة ما ليس من الاسماء المتوغلة
في الابهام كغير ومثل قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول

مطلب في بيان العلم

غيره يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد
متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما

الاعلام المشتركة

تتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص اخر فانه وان كان متناولا
بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما بينا وانما ذكر
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم فلا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص
وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم
الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول
غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة
الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجة نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ

اسد

الفرق بين اسد واسامة والاسد

اسد مثلا موضوع لحقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية
حقيقة فاطلاقه على الخارج ليس بطريق الحقيقة ولم يعرج المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد
الخارجي اذ ليس موضوعا له فان قال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسي فلا
تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا اشياء من
هذا الجنس مطلقا لا واحد مخصوص الاوصاف المعينة وكذا يستحق عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارج

جا

الفرق بين الجنس وعلم الجنس

لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها البعضية والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق
بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر وابن آوى لها احكام الاعلام لفظا من
منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على ابن آوى واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي
ومجيء الاحوال عنها والوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك
لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تأنيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء وتسمى لفظيه نحو

الاعلام اللفظية

كبرى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام
اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش واجناس الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة
وابو الحارث في الاسد ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم لبعضها مع الاسم جنس كحمار ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر
امثال هذه الاعلام نحو معنى يناسب المسمى كحضاجر لعظم البطن وابن داية لوقوعه على دابة البعير ونحو ذلك
وقالوا في المعاني للمنية شعوب ولام قشعم وللكذب بن وللغلبة زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة
قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما استعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا
في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وجاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان تما سوا
ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف
على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى لك فهو علم
لابي عبيدة فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل التفضيل ولا افعل فعلا انه علم ما حكى ابو زيد
من قولهم اولاة الان دماه الان اذا اوعدوا فدخول تاء التأنيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا
افعل فعلا بل هو مثل ارملة واصحاه واولاه ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه الشر اي قربه وليس اولى
اسم فعل ايضا بدليل اولاه في تأنيثه بالرفع والان خبر اولاه انما الشر القريب الان واما ماه الان فالزمان متعلق
باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يخل بالوزن لان ذلك في علم
اخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة وكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا متاثقا **واعلم**
ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب
اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة
المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد
من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولا بد لاجل ذا من اسامة اذا عينت نزال وحج في الذ ع
فصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا تقول اسامة يفوس الانسان
الا الكراهين منها والقرينة المخصصة نحو تعيب اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيد للتعريف
اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة نحو الضرب واللحم والسويق وقد عرفت حكمه وقد
اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان تقع في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزونها مجرى

فعلان الذي مؤنثه فعلانة

الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما مر قالوا فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف ووصفوه
بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا تنصرف افعل صفة وصنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سببا آخر كتاء التأنيث
نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة واذا نكرت
منع كلها بدخول كل ورب او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله
كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التأنيث لم ينصرف معه ونكير فان صلحت الالف للتأنيث ولغيره
نحو قولك كل فعلى تنقلب الفه في التثنية ياء مع نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتأنيث
لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل فلان الاوزان تقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان
الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك كل [?] جراده و
رجل [?] وراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف [?] وجراده لانهم راوا بعضه منقولا

افعل مثلا وضع اه
فعللة

كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لما للزائد في الفعل على آخر للمزيد من الفعل كاكبر من الكبر
ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كارتجال الاعلام
نحو قولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقول هذا النوع المجوز الحاقها بالاعلام
انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم تقع على فرد وشاع منها كما تقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا
ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار
معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة الدالة على المعنى المراد
قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى تتوسط اشعاره بذلك اللفظ
الذي هو صريح فيه صارت لموزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر وهو جعل
لجنس فلم يصح ان يحمل على الخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن

كل افعل اه

ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت
لا ينصرف فقال افعل هنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف
وكان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه ففي افعل هنا وزن الفعل فقط
بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام
فصرف افعل اذ كان الاول اعني الذي عبر به عن لفظ موزونه انما اجري مجرى الاعلام لكونه كالعلم منقولا الى
مدلول آخر اعني الموزون بل عن الوزن اي وزن اصبع هو هذا الوزن لا هذا الموزون فعلى هذا كان القياس
ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين لتقابل موزونه
في التجرد عن التنوين ولم يحذف لمنع الصرف وان مخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فنقول وزن اصبع
افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاساد فانك تجريه
مجرى الاعلام كما قال في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة وكذا اجري الوزن هنا مجرى الجنس اي الذي ليس معه
الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون بمعنى الوزن اذ
معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حاليه اي كونه جنسا وكونه فردا من
افراده فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس [?] اسامة لكونه علما لماهية معينة كادع وليس اسامة لواحد من
الجنس مجازا عنها بل هو لا علمها في العلمية كما يقابل توسعه في الحالين لفظيا وليس قياسا فقياس عليه والاولى ان
يقال انما ذهب لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى

آخر

نحو مفاعلة

آخر ~~هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا~~ هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه مثل هذا مجرى الاعلام تنوين نحو مفاعلة
في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم
الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبي كان فعله
لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تثب بمنعه الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل احمق وقال
المازني ليس في فعله علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا تصرف
نحو فعل ومفاعل لاشتماله على السبب منع الصرف ويصرف ورب رجل افعل اي احمق وفعله اي طلحة وهو مذهب
سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل تركك ادخالهم اللام على فلان
وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما مر واما ان اردت بالاوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين
كان الموزون معها او لا نحو هو نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا
بكونه مرادا به الفعل الذي لاحظ له لا في الصرف ولا في تركه او مرادا به وزن الفعل لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة
كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر المخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما يراد بها الموزونات اولا والاول
ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه
ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم نحو قوله كان فعله لم تملأ مواكبها البيت وفي جره مجرى
موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد لفظ
الموزون فقط فالكل اعلام لا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر وان نكرته فحكمه حكم المنكرات في الصرف
وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام ومنها جار الله وقال ابن جني في سر الصناعة

مطلب ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد

وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما لا تنصرف
ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين وثمانية ضعف اربعة [?] وقال المص الظاهر
ان جار الله اثبتته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه علم وايضا المراد به كل ستة فلولا انه
علم لكنت مبتدا بالنكرة في الايجاب للعموم لكنت مبتدا بالنكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قال وجه ضعفه
انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها نحو رجل خير من امراة لما فيه
من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة فامتنعت قد بنه على ان الحكم مختص في جنسها المجوز الابتداء
بالنكرة هنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله ع
علمت نفس ما قدمت وهو ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك من
كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول
لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بلا وضع

اسم الجنس

واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض
افراده المعين باداة التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن
عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام
لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر
لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامع معين
لكون هذا الاسم الذي يدعى بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف
نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام العهد سواء المشار به الى ما عند المخاطب من

دون تقدم ذكر فلا يقال غلام زيد الا لمن غلب عليه هذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلامية
حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما
غلبا فيه من سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا ثم لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا
يجوز تجريده عن المضاف اليه واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده كما قيل في التابعة تابعة وذلك
قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده ابو الورد وقال هو
حال من النكرة قال ولا يكون على الاعم اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب سقايتهما في باب النداء فلا وجه
اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب

وقد ينكر علم قليلا

وكل من خواص النكرات اذا كانت مفردة او يعرف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه
اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله والاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم
النقا راس زيدكم باييض ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في
باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء اذ لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني العلم او جمع فلا
بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او
المجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجي واذا زال التعريف العلمي وقد قلنا
ان تنكير العلم قليل قال المص وجب جبر ذلك التعريف الذاهب باخص ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون
مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان
اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الذاهب في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما
ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي ما ذهب اليه المص مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي
فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فمن ما قررت تنكير العلم من لوازم
تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذا قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو
لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوا من مثل جاني رجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى
الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك بجبر التعريف
الزائل بالتزامه اللام لزوم التعريف العلمي وكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التنكير به التثنية وحفظ
العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع
غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازمة تصاحبهما كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما
ابان الريان لكثرة الماء فيه والآخر ابان العطشان لقلته فيه وكذا عمايتان جبلان للنزيد متقاربان بان اسم كل واحد
منهما عماية وكذا اجادبان وانما جاز تجريد مثل الاسماء عن اللام لانه جبلين لما لم يفترقا صارا كالشيء
الواحد المسمى بالمثنى كما تسمي مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما
كان الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كاذرعات وعمايتين كان كل موضع منها
عرفة فقيل عرفات بالجمع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد
موضوعا لشخص معين **واعلم** انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجري مجرى المكنى عنه اي

يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي

يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بعني المحقق مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف
على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم
واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بالفلان والفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى

ادخل

ادخل عليهما اللام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى
باللام من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشد من اعلام البهائم فكان فيهما نوع
تنكير قال ابن السراج وتبعه المص ان لفظ فلان لم يات محكيا كقوله تع ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض
بما روى الاصمعي عن عمار العنبري سكنوا شبثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان
مات عن اكرومة رقعوا معاوز فقده بفلان وتقول جعفر بن اوس المازني احدث لعين المال حتى يكنه
والدين حتى ما كاد ادان وحتى سالت القوض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة
العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنه ويدخل عليهما اللام واذا سكنت النون فتاء
التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليوذن بان التاء ليست لمحض التانيث لان تاء التانيث
يفتح ما قبلها قيل وقد كني بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد انه اعطاك فضلا من عطيته على
هن وهن فيما مضى وفيما يمضي يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بن حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه والظاهر
انه كني عن الجنس اي على شخص ونعم وشخص هو شيء اعني ذلك ومنه ياهناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير
ياهن وياهنان وياهنون وفي التانيث ياهنت وياهنتان وياهنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب
وان لم يكن مندوبا فتقول ياهناه وتضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب ومد الهاء نزاد في
السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه اياك اسل
في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني
في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من
الهمزة المبدلة من الواو ابدال الهاء في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك هياك وفي الكسر في
هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء في حال النداء وايضا لحاق الالف
والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو ياهناه وياهناتيه كما في المندوب وياهنو

ناه

وياهنتاناه او ياهنتاه او ياهناتاه ويكنى بهنت عن جامعت ونحو من الافعال المستهجنة والقياس هنوت
لان لامه واو بدليل هنوات **واعلم** ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن

العلم اما منقول او مرتجل

اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل وقد يكون صفة كحاتم او صوت كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب
واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة لقول الشاعر
بوحش اصمت وبلد اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت وفي الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها
عند النقل ثم النقل معانيها كما قيل في شمس ابن مالك شمس بضم الشين والمرتجل بالامر بعني ما في قولهم
ارتجل الخطبة اذا اخترعها من دونه ومومن ارتجل الا وكانه فعله قائما على رجله من غير ان يتقدمنا سابقه
فالمرتجل نحو خسف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الخسف اي الجزاء والفقعس اي البلادة وما
كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او
نقصانه كحمد مع تغيير بنيته كاذرا ولانه ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من شيء الى آخر وان كان مشتقا واما
ان غير ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب
محبب كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل
والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مطب ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما
بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمرمى ومرمى لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة

لرجل ومريم والسابقعوله وفعيل من مكنز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اى اقام واما يا علال ما يصح حيوه لرجل والقياس حية كما فى سقطه وعند بعض اصل حية حيوة لتولم كلاو ى ولحوى فقلب العين الى موضع اللام فالحكم بهذه التغيرات عند البقاء تقصير وجله لانها لم تستعمل فى الاجناس مع هذه التغيرات ولو قيل بعلها والتغيير اما مع النقل او بعد فى حال العلميه كا ى شمس لجاز والاعلام على ثلثة احزاب اما اسم وهو الذى لا نقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما نقصد به احدهما كبطه وتفه وعابد الكلب فى الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظهر الدين وفخر الدين فى المدح ولفظ اللقب فى القديم كان فى الذم اشهر منه فى المدح والنبز فى الذم خاصة واما كنيه وهى الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنيه من كنيه اى سترت وعرضت كالكنايه سوا لانه يعرض بها عن الاسم والكنيه عند العرب تقصد بها للتعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابى الحسن لامير المومنين رضه وقد يكنى فى الصغر تفاولا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذال واذا قصد الجمع من اللقب والاسم اتى بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلميه مع شى من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم ان تبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كان مفردين او مضافين او مختلفين فى ذلك وان كانا مفردين جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم فى باب الاضافه وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافه عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى فروى الفراء قيس قفة وحكى عثمان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بعوض قيس واو الرقيات عليه والاشهر اضافه قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافه كسعيد كرز او على ان الاضافه لادنى ملابسة لنكاحه لنسوه اسم كل منها رقيه وقيل من جداته وهل شبب بثلث منهن قال قل لابن قيس اخى الرقيات ما احسن العرف فى المصيبات وقال الشاعر فى الاجراء وفى طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس نعامه لما صرع القوم رهطه تبين فى اثوابه كيف يلبس وقد نقل العلم عن المركب كما سبق فى باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت التسميه بشى من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جار باكرامها كاثنان وعشرون اعرب اعرابه قبل التسميه فى الاكثر ويجوز ان يجعل النون فى كلها معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة فلا يجعل النون فى سعدان وسقسون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس فى المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحه قال الابا دبار الحى بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين فى المثنى على خلاف القياس فقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهرى ومنهم من يقول البحران على القياس لكن الى البحران الذى هو القياس اكثر فيجوز الى الكثرى بحرين وجاء فى الجمع الواو قليلا مع الياء قال قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون فى كلامهم موجود وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا

مطلب والاعلام على ثلثة احزاب

واذا قصد الجمع من اللقب والاسم

اذا اردت التسميه بشيء من الالفاظ

قال

قال ولا اعلم احدا استقصى الى هذا قال ابو على لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال فى قوله ولنا بالملا طرون اذا اكل النمل الذى جمعا بكسر النون فانه اسم اعجمى وهو فى شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحه وفى الصحاح الماطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى فى الشعر المذكور بالنون المفتوحه فان قلنا انه اعجمى وجب ان لا يكون اللام للتعريف بل من تمام الاسم الاعجمى والا انكسر فى موضع الجر وان قلنا عربى فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين بالياء فمن جعل الواو ومكان الياء اشكال وطولون وصرون اعجميا واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلثة المذكورة فى اول الكتاب عند ذكر المنونين واذا نقلت الكلمة المبنيه وجعلتها اسما لذلك اللفظ سواء كانت فى الاصل اسماء وفعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمنى وقد يعرب بالحركات نصب وسوف قال ليت شعرى واين منى ليت ان لو وان ليتا عناء فان اوليته اللفظ فهو مصروف مطلقا وان اوليته الكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وقصدت الاعراب ضعفت الثانى كان حرفا صحيحا كمن وكم او حرف علة بخلاف ما اذا جعلته علما لغير اللفظ فانك لا تضعف ثانيهما بل تقول جانى كم او رايت منا مخففين فاما حرف العلة فيضعف سواء جعلت الكلمة علما للفظ ولغير اللفظ لاضطرارك اليه على ما نذكر وانما ضعفت الحرف الصحيح اذا لم ينقل اللفظ الى معنى آخر ولم يضعفه اذا نقلته فقلت الكثرت من الكم ومن اللت لان المنقول الى معنى آخر لا تغير لفظه ما امكن لئلا يكون ذلك تغييرا فى اللفظ والمعنى معا فتقول جانى كم بالتخفيف كما يقال هذه يد فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد بدليل التصغير على يكى كبيدته وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اى ما حذف لامه نسيا لامن باب عصا لانه لم يكن لها لام فى الوضع فكان جعلها من باب يد اى ما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول فى الاول الكثرت من الكم ومن اللت مشددتين وذلك لانه لم ينقل بالكليه وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكليه اى المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغيرا ظاهرا فى اللفظ والمعنى واذا كان ثانى الثنائى حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفى ولا وهو وهى تقول هذا لو وفى ولا واذا ردت على الف لا الفا آخر وجعلته همزة تشبها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زياده حرف آخر سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز وكذا الواو لو لقيته بالكلمه او سميت به امراه وجب التضعيف لانه لا يامن السكر مجى التنوين اذن وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزياده المجتلبه بعد حرف العلة الثانيه همزة بكل حال نحو لوء وفىء ولاء والاول اى التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبى ولاجل خوف بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنه على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منهما علما ضعفت الالف فتقول هذا باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنه ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاى فهو على ثلثه احرف آخرها الياء كالواو واعرابه اوطم بوب وفيه لغة اخرى زى نحو كى فاذا ركبتها واعربتها قلت رايت زيا نحو كيا ولا يجوز الحكايه فى اسماء حروف المعجم مع التركيب فلا تقول كتبت باء حسنة كما جاز فى نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعه لتستعمل فى الكلام المركب

اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم

البنا، فجاز ذلك حكايه تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا مستعمل مفردات لتعليم
الصبيان ومجرى مجرى ما هو موقوف عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها
فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك
لم تراع اذن اصل معناها التي كان بسببه مبنيا اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك
مراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع ذلك
اذن نظرا الى اصل معناها والدليل على ان الملة في نحو قولك منذ مزيد عليه وان لم تكن في اصل الوضع قولك
في الافراد يا تا ثا بلا مد وما وضع على ثلثه تكون في حال الافراد والتركيب كعمرو وبكر وحكى عن بعض العرب
انه جعل الزيادة المجتلبة من بكل حال نحو لولا وفي ولا وسيبويه جعل ابا جاد وهوز وحطي وكلمن اسماء مشددة
عربيات فهي منصرفه وجعل سعفص وقرشت اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية
لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش وهوز من هوز الرجل اي مات وحطي من حط حط قال
المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسرياني
وقد يشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعرفها من حيث كونها اعلاما للفظ ادار كيتها مع العامل نحو اكتب
كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفوه قال الخليل يقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه
فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به
فانه يقول هذا ذوى كعصي بناء على ان عينه متحركة فقال الخليل بل يقول ذو بسكون العين على ما مر من
مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في فوه اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل والنحويون يشددون
حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت مونثا بلو كان كما
لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بمابين فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف
وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة او لا فالثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف
ولام الجر وبا الاضافة على قول او لا فان كان متحركا يكمل بلبه الحرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى لكون
الحرفين مجانسين لحركته وانما جعلوه يليه لما يلحقه من التصغير والجمع فنقول في المسمى بباء الجر بيّ وايضا لو زدت
حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف ونقول في المسمى بلام الابتداء
لاء وان كان ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وباء الاضافة على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج
حكم جزء الكلمة كما يجي وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ثم تضعف مجانس الكسر اي الياء فنقال لي وذلك لانه لابد عند
الاضطرار من تحريك هذا الساكن المبتداء به اذا اردنا زيادة حرف عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما
الباء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح في نحو علاماتي ثم تضعف مجانس الفتح فيقال باء وان كان الحرف الواحد
جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس
بعضا والاولى ان يكمل بشي من تلك الكلمة فالمبرد يكمل باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى براء حروفه
وقال غيره لا يجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء يكمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان
عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفه اللام اكثر من المحذوفه
الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمل بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى
بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو اولى
لان المحذوف الفاء لابد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وكبين عدس فالمبرد يكمله با

كمله به المتحرك اي برد الكلمة الى اصلها وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت
الهمزة لكونها للوصل فيقول هذا اس وقام اس وقال هذا اي بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو
من ابن تخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف
همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد
الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هو يا جما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء العرفة قليل وانما يكثر في
الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا لو سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك
في اضرب اضرب وكذا ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل
الى قبيل ومذهب غير هولاء التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكر في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما
اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما الفاء عند الاخفش ولا يكون ذلك الساكن فاء لتعذر الابتداء بالساكن
وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد ويردد ادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان
المفكوك قليل في الاسماء كقردد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال
في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا لا يفك اذا سمي بالب من قولك سابب الست ولهذا لو رد
اللام اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف وقل
وسع وخف وقل وبع فيقول جاني يغزو ويرمي والتنوين للعوض كما في قاض اسم امراة ويخشى ويخي واغز
وارم واخش ويخاف ويقول بيع وقول ويبع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغز ويرم واغز
وارم كقاض اسم امراة على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف
لموجب الجزم والى الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها لحرف العلة في لم يغز وحذفت
لالتقاء الساكنين من كل ما سمي به كخوره وقه وترضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفه للوقف في ره الهمزة التي هي عين
اذ لو لم يرد لما لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما في لا فرد الاصل اولى فيقول جاني راي والاخفش لم يرد همزة
الوصل ايضا مقطوعة فيقول اراي غير منصرف لان الراء يصير ساكنه باستقال حركتها الى الهمزة المردودة
لانها كانت لها وكذا لو رد مع اللام المحذوفه الفاء في قه فيقول جاني وقي اذ لولا الرد للوجب تضعيف الباء كما في
في وانما فتحت الواو لخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار
مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف ضربا وضربوا على
ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون
عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فيقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان تعرب باعراب المثنى
والمجموع وان تجعل النون معقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة
اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت بيغزو ل
واولى فلابد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بتضربين على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت
النون معقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفته لانها كهند اذا
سمي به مذكر والتاء ليست للتانيث بل بدل من اللام كما في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء رائحة
التانيث فهي مثل بنه علم مذكر واما هنت اذا سمي به فانك ترده الى هنه لان له مرادفا جاريا على القياس بخلاف
بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه كالآن والافضل وكذا
الذي والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها

وبحذف هاء السكت بحوره وقه

او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها وجب ذلك اذا كانت مفردة نحو قرات قاف ونون غير منصرفة للتانيث والعلمية ويجوز الوقف كما في هند وكذا اذا سميت بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كبس وحم او من ثلثة اسماء فيهما نوزن المعز وكطس لان طس بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كحم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكى يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو وان سميت بها غير تلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف وان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امراة والتركيب في نحو حم **قوله** واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم **قوله** والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة من ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحتراز بفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من ظاهرا نحو ما جاني من رجل او مقدرة نحو لا رجل اي لا من رجل فهي نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زايدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدى منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا انتهاء لكونه غير محدود فكانه قيل ما جاني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا انتهاء له ثم يقول في غير النفي والنهي والاستفهام اذا قصدت الاستغراق ما جاني احد ومن احد وان وقعت النكرة لا في سياق الاشياء الثلثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدا كتمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة وقليلا في غيره كقوله مع علمت نفس ما قدمت والدليل على كونها في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام وسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلايل الحقيقة **قوله** اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يسال عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع بان وضع لعدد غير معين ويخرج منه ايمان والالوف **قوله** احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاد اشيا وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا مع ذلك لماهية الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء بحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزايد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا ان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زايد عليه على تفسير النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان **قوله** اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي ترجع اليها

مطلب اسماء العدد

ماهية الشيء وحقيقة الشيء

جميع اسماء العدد اثنتا عشر كلمة وان كانت غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد وماية وكماية والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثماية وثلثة الالف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثماية وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في بيان كيفية استعمالها للمذكر والمونث فقال واحد واثنان وواحدة اثنتان وثنتان يعني ان واحدا واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمونث يجري احد واثنان للمذكر والتانيث على القياس في التاء للمونث والتجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان كاجوه اوفي الوعظ كقوول واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة الاول همزة كالدة واسباح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد تنهي في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى الا في التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا للعموم العقلي بعد نفي او استفهام نحو ما جاني احد وملزمه الافراد والتذكير قال لستن كاحد من النساء وتو نعه اثنا درو وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان يتضمن ضميره نحو ان احد الا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في الجانب مرادا به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا للعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا قال لما لم يعرف نحو جاني احد بمعنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاني من احد ما جاني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد قال ابنه قل هو احد وقد يقال في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر يعني هو احدى الاحدى اي داهية من احدى الاحد قال حتى استشاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ ومن عريب ودبار وديار وذوري وطوري وطاري وارم ودارم وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقد تضم شينه وقد لا تصحب نفيا وذوي ودبيج وابن وانبذ بالزاء وتامور وتومور وتومري ونمي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى واثنتان بحذوف والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكلة **قوله** ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمونث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف بين التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث المذكر وذكر المونث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ستة ضعف ثلث واما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا بسبب عروض هذا العرض

فما ثبت التعرض فيه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم انه
غلب على الفاظ العدد الشفعن المعدود فقد اعليها اذ ن معنى الوصف الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار
معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد ولكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فان استعمال
نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان كان الثانى ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل
هذه الالفاظ في الجمود وقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها تحصل التخفيف لحذف التنوين فصار على
هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تخفف كما هو من احد عشر الى ما به ملعه
كاثنى واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين
اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف
المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان
يقال نحو مذهب الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام
في الاول وان كان يعرف الثانى معوتنوفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بشئ لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد
السماع به في العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدود وان كثر نحو
رجال ثلثة والناس كابل مائة فاذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة
رجل اما من نحو ثلثة من رجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء مطردا وذلك لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو
رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا اطراد في الكثرة
فنقول نعتت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة عليه بان جعلت التاء الدالة على تانيث
ملحقة دالة على تانيث موصوفه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد
والاثنين فانهما لا تقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة وا ذا جئ بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو
ثلثة رجال بقيت الاعداد على ما يعرف له في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين
اما اذا كان المميز مفردا وذلك فيما فوق العشرة فلم تؤنث العدد لانه لم يبق على الموصوف لما جئ فاصل عشرون
درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ولم يوافق الاعداد موصوفاتها
المجموعة في التانيث اذا اجرت عليها كما ذكرنا لان احد وعشرون ولخواتها لزمها الواو والنون ولزم الجمع بها
التاء لما في قبيحها الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولى من انقطاعها عن العادة فلما لم يوافق موصوفاتها اذا اجرت
عليها لم يوافقها ايضا اذا اضيفت لمحافقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقى الثلثة الى
التسعة مع التسعة انها على حالها قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف
اكتفى بالمميز الاخر عنه اذ عادة الفاظ العدد اذا ابرزت انه يجر المميز العدد الاجز من جملتها تقول مائة وثلثة
وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا
ومميز العشر اذا لم يكن مع التسعة يخالف مميزه مع التسعة اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثانى مفرد
منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا في نحو
ثلثمائة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المجموع مقدرا عوملت معاملتها مع المميز
الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفها منها
تذكيرا والموصوف له مذكرا اذ لا يصح الا صفة الجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيهما

بيان ثلثة الى العشرة

محل فاصل عشرون درهما الى اخره

مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة وأظن ان التاء هى التى لتانيث مطلق العدد
في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان للجوامد دوات التاء اذا لم يكن للوحدة لزمها التاء في الاغلب كا
والغرفة والعنصوة والحجارة ثمن ثمة لم تقبلوا الامر شفادة وغيابة ممن وان يلزمها التاء اذ يقال غيابة وشفاء وذكر
لان معنى التاء التى لتبيين للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو طفادة وخفابة ونحوهما مما يلزمه التاء واما في
الصفات وفي المقصود به الوحدة ففى غير لازمة فلذا تقول غزاة واسقاة فلو ثبت التاء فيها في الجمعين لثبت تا
نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه خفى فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر
وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذى كان قبلها
بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في السعة قال نسوة كما لا يجوز فيما قال امراة فكان ازال التانيث العارض التذكير
الاصلى في رجال وايام ازال التانيث الاصلى ايضا في نسوة لكن هذا الطارئ ظاهر مشهور في رجال خفى في نسوة
لان الشئ لا ينفصل عن مثله ولا يزول انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة
ونسوة ثلث فصار التاء التى كانت في الاصل لتانيث مجرد العدد على ما قررنا التانيث المعدود وهذا الكلام في الجمع
المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميز العدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات
اذ المطلوب من المميز تبيين الجنس والصفات خارجة في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر
وصفا ثلثة ظرفا واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا الا ان جمع العلم لا بد فيه من اللام والعوض الاسم من مميز العدد
بيان الجنس لا التعيين فمميز منكر في الاغلب وان كان نحو وا فلذا اقل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم
يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل يقول ثلث كسر لقلة مميز العدد
بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر تميز بالسالم كقوله
ثلث عورات فسبب ان الاغلب في تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تانيثها وتذكيرها عليه دون جمع
السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود
فان كان الواحد مؤنثا حقيقيا كثلاث نسوة وطوالق او مجازيا كثلث غرف وعيون حذف التاء منها كما رايت و
ان كان الواحد مذكرا اثبت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلثة سجلات عرس و
بنات آوى والواحد حمام وابن عرس وابن آوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد و
تانيثه كلسان وساق جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة اسنة وخمس السنة وخمس سوق وخمسة سوق وان كان المعدود
صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها والمثل مذكر اذ المراد بالا
الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وسنوف
الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد
واجب قال تعالى تسعة رهط وقال ثلثة رجلة وهو اسم جمع قايم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف
التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع
على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان
كان اناثا فاحذفها كيف وقع النص والمعدود وهو عندى ذكور ثلثة من الحمل ان عندى من الحمل ثلثة ذكور
بالاضافة او عندى ثلثة ذكور من الحمل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندى ثلث من الحمل
ذكور [مشطوب] فينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا
لا غير وما حضرني له مثال اسما الحائط للمؤنث من هذا الجنس لجمع المؤنث والمذكر منه لجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه

لصفة

المطلوب من المميز

قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل

تأنيث الثلثة واخواتها

وان كان المعدود صفة ...

مثال

الرهط والنفر والقوم

البط والدجاجة

كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا دخله معنى التذكير والتانيث ينظر فيه الى اللفظ فيونث نحو ثمنة من الضرب ويذكر نحو خمس من الشاذة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخيل لانه يذكر ويونث قال نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كحمراء لانه قائم مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وثماني رجلا وثلثة ومائة رجل لا لفظ عشر عند التركيب فانه يرجع الى القياس اى تثبت الباقية في المونث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يونث العدد بالنظر اليه وانما اثبت لفظ عشر من بين سائر العقود لان مميزه في التذكير والتانيث في الصنف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقدير وقد تقدم بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمونث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث وتميم بكسر الشين معنى شين عشرة المركب في المونث لما كرهوا

وتميم بكسر الشين في عشرة

توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتحة وسطها الى كسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة الواسطة الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر ومن النحو من وقد نقع السين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب لثقل الاخر لاجتماع اربع فتحات او حديها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنان **قوله** عشرون واخواتها فيهما يعني في المذكر والمونث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف بحذف المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه كالكلمة الواحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشر ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه كالكلمة مونثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه كالكلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ العدد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ودون لم لا يرى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ وسبق في باب الجمع ان جمع المونث بالتاء المحذوفة لامه شايع بالواو والنون نحو ثبون وثبون ومئون ومثل عشرون وثلثون شبيها بالاسم المحذوفة اللام وابتدى بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة الجموع ليكون كالتوطية لجمع غير القياس في اخواتها التي بعدها اذ جمع المثنى غير قياس لم يجئ الا مضاما لفظا او معنى اخر كما في قوله صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز جمعها بغير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيرها ولا يمكن دعوى جمعية العشر في عشرون بوجه فقصدوا اتبعوا الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته كالجر مما حذف لما قيل في عشرون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمين في الرجال والنساء والعقلاء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بلى يمكن دعوى التغليب في نحو عشرين رجلا وامراة **قوله** احد وعشرون احدى وعشرون الى قوله على ما تقدم **قوله** بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف والمعطوف عليه اي العقد والنيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر **قوله** فيهما اي في المذكر والمونث قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة انتهاءها الى اول العدد على الترتيب المذكور ويعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او يعطف على المائة نحو مائة وواحد مائتان وواحد الف واثنان في المعلوم وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشر المركب مع النيف معطوف عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشر وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى العدد وتعطف الالف على ذلك العدد والنيف عليه نحو احد والف عشر والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما انا في عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستانفا ما للعاشر من ذلك العاشر اسما مستانفا وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المائات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها من الالفاظ وهو محال ما حصروا اعلى الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف والف ثلثمائة والف الف الى الف والف الف والفان والف الف وثلثة الاف والف الف الى الف والف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيف الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل او امراة واذا اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مونثا نحو ثلثة الاف رجل وامراة لان مميزها المائة والالاف لاما اضيف اليه المائة والالاف واصله مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما تكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف **قوله** وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضي وجاء اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجاء حذف الياء مع فتحة النون ايضا وبعد حذف التاء ففتح النون اولى من كسرها لتتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشر ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة وقد حذفت الياء في ثمان في غير التركيب ايضا وجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثماني ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحو والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود **قوله** ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان القياس مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد **قوله** الى العشرة الحد ههنا داخل في المحدود يعني ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة يصير بها اخف على ما مر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصب لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف

العدد اليه للتخفيف واصل موصوف القلة فاقوتها ان تكون جمعا واما افراد المميز فوق العشر فلما مر قوله
لفظا او معنى الجمع المعنوي اما اسم جنس كالتمر والعسل او اسم جمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر
احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الحلل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كان في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فتكره
اضافة العدد اليهما بعد ما تقدم من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل بقوله تعالى
تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم يقول ان لم يكن للعدد
الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان
معا اضيف العدد الى الغالب الى جمع القلة لمطابقة للعدد للمعدود في قلة نحو ثلثة اجبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود
اقراء وليس بقياس وقال ابنه ويجوز نحو ثلثة كلاب بتأويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة
الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس مئات
لان ثلثمائة بمعنى احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مائون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا المئات
تضاف اليها العقود جمع التكسير كما في ثلث عبرات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما يعود
الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارفع للبس وقد
جاء ضرورة في الشعر ثلث مائين وخمس مائين قال مائين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول
في مئون مئون بضم الميم وبعضهم يقول بكسر ميمه مائة في الواحد ايضا ولا يستثقل الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش
لو جمعت مئة مائات فعلت مئات كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مائين معتقب الاعراب كسنين على
ما جئ في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين حذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشئ اذ لا
يقال مائة واحد مائين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخير نونا قوله
وحاتم الطائي وغالب المائي عند الاخفش في الاصل ضد المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه
مطروح الفاء كثمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل ماء كعض كما نقول في لثة لث وفي طبة طب وقد قيل ان اصله
مائي ككلب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما جئ في التعريف ثم حذف للحل القافية
ومائي ككلب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما في احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم جعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت
فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك بمجاز الاضافة الا في اثنا عشر لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان
المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد والمضاف
اليه في نحو ثلثة عشرك شئ اخر فلم يكن يجعل ثلثة اشياء واحدا في المعنى واما عشرون واخواته فلان النون
ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو عمرو ومنع النون
قلت فلان نون عشرون واخواتها ابعد شبها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسيا
بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر لما مر في اول الكتاب ولم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا
لمشابهتها النون الجمع وربما جاء عشرو درهم واربعون ثوب وهو قليل واما افراده فلان حقيقة الاصلية
التي كانت له حين كان موصوفا انما هو فقط عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل هو من تمام الاول
كالموصوف بقي الجمعية فيه مضافا لما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات
لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر
عليه ومع صيرورته معدودا في صورة الفضلات يراعي اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو

دون لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان متقدما عليه كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجعا
كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة
قوله وتثنيتها وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذا كانا لا الجمع مضافا اليهما ثلث واخواته كما
وان لم يضف اليهما ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل قوله مخفوض
مفرد اخفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما اقدم عليه افراد المميز المنصوب الذي
قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشد من جمعية
مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه و
جمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فمشهور كثرتها لا كمرتبة الاحاد وما عيب عن جمع تمييزها وقد جمع مميز
المائة نحو مائة رجال وقد يجرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص و
نعم من قال فيمن قرا قوله ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا
لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال وبثلثمائة سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا امما
والا لزم الشذوذ وجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة ووجهه
انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين مميز الكان واحدا من
ثلثمائة واقل سنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا نظر في قوله اثنتي عشرة
اسباطا فلو كان مميزا لكانوا ستة وثلثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج مردود على قراءة حمزة والكسائي
لانهما قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما مميز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند
النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان
جمعا فالقصد منه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد
لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له
فلا يعد آخر كلام المص واذا اضيف التمييز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا
ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال مال فيها اثنان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب واعلم
ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة كما ذكرنا لان المقصود من التمييز
التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم تقبح نحو ثلثة علماء ومائة
فاضل كما تقلنا في هذا الاسف وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه
الاسمان باقيان على بنائهما البقاء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به اللام في نحو الاحد عشر
اتفاقا وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذكر
لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف
فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا يرى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل
وبعد واخواتها مع الاضافة والبناء عند القطع منها وانا بناء نحو غلامي عند النحاة وبناء حيث واذ واخواتهما فمبني
على جملة عابتت فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالاخفش يوجب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو خمسة
عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة معا مثل اعراب المضاف والمضاف
اليه لتشبيهه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان تعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة ونفس اذا

اطلقهما على رجل ففي الاول المعدود مونث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود مذكر ولفظ النفس مونث فلك
ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص اي نسآء وثلث انفس
اي رجال ويجوز اعتبار المعنى كقولك ثلث انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال فكان مجنى دون من كنت اتقى
ثلث شخوص كاعبان ومعصر **قوله** ولا تميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ تميز عنهما لا فادته النص

لا تميز الواحد

المقصود بالعدد اعني تميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد وما لم يكن الجمع
يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فاما كان نحو رجل ورجلان يفيد المقصدين
معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحدها
يفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية و
قوله وكان حصيته من الحنظل... ثنتا حنظل ضرورة **قوله** استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني
لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التميز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر

مطلب
واذا قصد تعريف العدد الى اخره

في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب
ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه الاخير
فالاول كثلث الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني بثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة

الثلث الاثواب

الف الف الف الدرهم وقد يدخل على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلث الاثواب عند الكوفيين
هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر ولا يجوز دخولها على التميز لوجوب تنكيره
ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو
عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتميز جميعا نحو الاحد عشر الدرهم وهو قياس بعض الكوفيين
واعلم ان العدد والمميز مذكرا ومونثا معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينها بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبة
للتذكير نحو اشتريت عشرا بين عبد وامة وانت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة
اذن للتانيث قال وطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان يضيف وجارا اذ التاريخ مبني على الليالي كما في
فلهذا اذا انثت ولم يذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال يتربصن
بانفسهن اربعة اشهر وعشرا قال سمعوه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب
وان لم تفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وآم وخمس آم واعبد اذ
الاضافة اليه بفيد فضل اختصاص وكذا في عدد وعطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة و
ثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التميز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المونث

وان كان المعدود منصوبا على التميز

عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن
للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا وصفة واربع
وعشرون عامة وثورا وبعدها واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة
ليلة واربعة عشر يوما الا ان مع الليالي ايا ما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرا من بين عبد وامة وخمسة عشر
جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشر فبعض العشر عبيد وبعضها اماء ويجوز ان تتساويا
فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكتة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم فقصد
بها الجنس ولفظ بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامراة اي ليسوا الخارجين من
هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان من يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط منهما

واعلم

الليل مقدم على اليوم

واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون
اكثرهم اهل البراري الذين يعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا عرف الهلال عرفوا دخول
الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول
منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص والاختصاص على

مطلب
والاختصاص على ثلثة اضرب

ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او
يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة
نحو خلت بوقوعه بعده ومع بقيت نحو بقيت قبله وتقول في الليلة الثانية لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس
الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم تقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك
انك تقول في ثاني اليوم لليلتين خلتا وفي ثالثها لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث
ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى
عشرة ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى

والجذوع انكسرت

رعاية للفظ وقريب من ذلك ما حكي المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة
ضمير الجمع وهو السبب لانك لو صرحت لعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان تمييزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل
ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت لعدد الكثرة اي ما فوق العشرة
لكان تمييزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا وتكتب في اليوم الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة
ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقين مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخر منها وفي السادس عشر
لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس الى الاخر ان بقين لجواز نقصان الشهر الى ان
تكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت الى ان تكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا
وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر
يوم من كذا او سلخه او انسلاخه **قوله** وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية
الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حال الاول والثاني الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة و
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصير هما
من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي
احد عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب الاول يعني بالمفرد الواحد والمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ

تعبير الفاظ العدد

العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلث
وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا
ترتيب جئت بواحد او واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او واحد منهم وان
قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فلذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين
درجة العدد به بالنظر الى حاله اي درجة التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اي الواحد من الثلثة
والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد بالنظر الى درجة و الى
درجة التي تحت درجته اصا فيكون واحد من درجته بسبب تصيير الدرجة التي تحت درجته مجموعة ذا معه الاسم
وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى التي تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين
وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومجموع المجموع اسم الاسنين لمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة نفسه اذا
صار اثنان معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تشتق من واحد

اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ولا يجوز ان يشتق من الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعد بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله ما يصار اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصل المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف ساير اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها اذ النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة وانما يقال انه اسقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا صار بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثليث الاحاد وثلثت الاثنين وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع والسبع وقد يكسر على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بلا المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخذ ومنه قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يجاوز بهذين المعنيين العشرة ولجاز سيبويه خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة يقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اوجعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يلفقون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ الشيء فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر ونقوته قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ولجب لا تقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه اقول انه انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس كلابط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزء المركب اذ لا احتياج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مشتقان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في المعقود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاخذ ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثالث عشر على بناء فاعل من اول جزء المركبين ورابع ثلثة عشر بحذف عشر من رابع واعرابه اولهما بزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزء المركب المضاف اليه لا على ان يركب رابع مع عشر الاخير فيقيها ولا على ان يضيف رابع الى عشر فيعرب اي يعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما مر واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حالة فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات العدد اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول للتبيين فصل الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف كلافح نحو الحائط وهذا لا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فيقول الحادي عشر فيقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء ويقول الثاني عشر فيسكن ياء الحادي والثاني مع انهما كيان كما في نحو معد يكرب اما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المنفرد ولفظ العدد فيها واحد كما مر في باب المركب فكان القياس العاشرون والثالثون ويقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف واذا اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه بلفظ الاول لا تضاف الا الى ما فوقه نحو

اول

اول العشرة واول الخمسة ولا تضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس الواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقوله عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان تنصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اضرب ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فقل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بنفس الى انس فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين فقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فيقبه من جزء الاول وهو النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع ثقته ولعدالته ولا ريب ان حذف ثاني جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا للخفة ولاستثقال تكرار لفظ عشر فيعرب ثالث في الجزء الثاني من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر لوجوب الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه والامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخر ويجوز حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا فيقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذي ذكر سيبويه فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي في هذا القول قريب لم يتكلم اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال الملص في الوجه اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس **واعلم** ان في قولك ثالث ثلثة عشر باعراب ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من العدد الذي هو الثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر ولم يحذف منه شيء وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز رابع ثلثة عشر ولا ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر اربعة عشر **واعلم** ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة والثالثة والعشرون يؤنث الاسمين في المركب للمؤنث كما تذكرهما للمذكر في الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر فانه للجماعة كما تقدم وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون **قوله** ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلثة اي ومن اجل اختلاف اعتبار من اعتبار تصييره واعتبار حالة اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه **قوله** المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التاء والالف مقصورة او ممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار لا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة وقديرة واما الزائد على الثلثة فحكموا ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل

نقل المانتيس لا يصير ثلثة اصلا

بناء اسم الفاعل

الاشتقاق بمعنى التصيير

واسم فاعل لا بد له من فعل ومصدر

وانما ابدلت الواحد بالاول

قلب الواحد الى الحادي

مطلب المذكر والمؤنث

وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا قذيتة ووريّه **قوله** وعلامة التانيث التاء تاء التانيث في الاصل وما في
الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم الى فاعله واصل العلامة ان يلحق كلمة هي علامة اسم لها فلهذا كانت التاء الاسمية
اكثر تصرفا تحملها للحركات وانقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا مشابهة الهاء للالف
وليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الاصل لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث
في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة كلها موضوعة للتانيث كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد
واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث واحد وقد يدخل الحرف
كربت اذا كان الجر وربما مونثا كقوله عصيت لما اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء ياصاحبا
ربت انسان حسن وفي ثمة ولعلهما يجوز ان يريد بالانسان المونث ويلحق ايضا اذا عطف بها قصة على قصة لا مفردا
على مفرد ويقال لات لمشابهته ليس كما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان
وهنتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا اسكن ما قبلها وفي هنتان كانه بدل من
اللام لكونه واحد ومونثه كثنتة **والالف الممدودة** عند سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفا لزيادة
المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل كجار زيادة الف المد قبله كما في جار وكتاب فاجتمع الفان فلو
حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع المد فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى
لبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما
لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما بينها فان زالت الالف وقلبت ياء قلبت الف
التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر بالضمير الراجع اليه كقوله
تع والشمس وضحيها او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى
ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة ونخل نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبتصغير
اذا كان المكبر بلا تاء نحو قديرة وبرد عدده من الثلثة الى العشرة عن التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على
مثال خاص بالمونث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن فعال
وذراع وكراع ويبين جمعها على افعل في المونث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين
وطحال والطحل ويجي التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمونث اما في الصفة كضاربة ومضروبة
وحسنة ومصرة وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير
افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمونث فلكونهما في الاصل
صفة النفس اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد ومن اسماء مسموعة قليلة كرجلة وانسانة وغلامة وامراة وعلامة
الثاني لفصل الاحاد المخلوقة ولحاد المصادر عن اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تع
قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت كتاء الوحدة في نملة لا لكونها مونثا حقيقيا
كما مر والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين
المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاء قليلا
للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس [illegible]
الواحد وهو قليل نحو كمء وكماة للجنس وكم وكمء للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها
للجنس والاكثرون على الاول وللجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويونثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما
قال تع نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجي ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس و[illegible]

مطلب وبخو ذي

وتاء بنت واخت

مطلب والالف الممدودة

مطلب ويجي التاء لاربعة عشر معنى

والتمر والتمرة

وقالت نملة

ولبن ولبنة

ويجي ياء النسبة للوحدة

وعرب وعربي وروم ورومي واكثر ما يجي الياء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في
نحو عباءة وسقاءة وياء في نقاية بخلاف نحو شقاوة وعزاية وسقاية وعلاوة وهراوة ويحدوة فان التاء في
هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجي وان جاءت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء
الا ان وضعها في المونث اللفظي على اللزوم واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة وعظاية وعظاءة
وصلاية وصلاءة فكما يجي في التصريف ان شاء الله تع **الثالث** ان يجي التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات
التي لا يستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او صفة منسوب بالياء او كانه على فعال كقولك خرجت خارجة على
الامير وسابلة ووادرة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية
والمروانية والزبيرية والحمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كمء
وكمأة وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة مقدرا كانه قيل جماعة حمالة فحذف الموصوف لقوة العلم به وقد جاء حلوبة
للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا
الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجي **الرابع** ان يدخل لتاكيد الصفة التي
على فعال او فاعل او مفعال او فعولة كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهي تفيد مبالغة في الوصف كما تفيد ما هو
كياء النسب كما في احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى
جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل
مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة ولعبة ولعنة وهي في الوصفين لازمة **الخامس**
ان يدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحده معرب فيقال التاء امارة العجمة وذلك ان
العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب
والموازج **السادس** ان يدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمهالبة جمع
اشعثي ومهلبي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب
والجمع لا يجتمعان فانه يقال في النسبة الى رجال رجالي كما يجي في باب النسب فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء
كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في فرازنة وجحاجحة كما يجي وانما ابدلت منها لتشابههما الياء والتاء في كونهما للوحدة كزنجة
وزنج وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع
السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم مكسر يوجه على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون
والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل
المكتفة لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه بالتاء فلا تقول في جمع
فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى به لكن ان يرجع الاسم بسبب التاء الى اصل من الانواع ف
وقد يجي له تحقيق شرح في المنسوب ان شاء الله تع **السابع** ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن الياء المحذوفة
كجحاجحة في جحاجيح واما فرازنة وحطانة فيجوز ان يكون عوضا من الياء وان يكون لتعريب الواحد والياء والتاء في
نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالياء لازمة مع حذف الياء **الثامن** ان يدخل لتاكيد تانيث الجمع وذ[لك]
انما يجب الدخول وهو في بناء افعلة كاغربة وفعلة كجلة او جارة وهو في ثلاثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم كما في
حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وضيبوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة
ولا يلزم **التاسع** دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة وارويّة وهي لازمة قيل وقد جاء لتاكيد
التانيث في الصفة كعجوزة ومجوزة فان عجوزا موضوع للمونث والتاء فيه غير لازمة **العاشر** دخولها لا لمعنى

وياء النسب والجمع لا يجتمعان

افعلة وفعلة

المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة ومن لازمة **الحادي عشر** دخولها عوضا عن فاء الفعل
كما في عدة وزنة او عينه او لامه كما في ثبة وظبة ومن لازمة **الثاني عشر** دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو في يا
ابت ويا امت فقط **الثالث عشر** دخولها امارة للنقل عن الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا
غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وحمولة وكل
فعول بمعنى مفعول هكذا الا انها لا تذكر معها الموصوف البتة كما تذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امراة شكور و
صبور وكل ما حققته من التاء المذكور في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمونث قال ابو علي وقد تكون التاء عوضا
من الف التانيث كما في حبرة تصغير حبارى وعند غيره لا بدل منها بل يقال حبيرى كما جاء في باب التصغير قال
الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها و
مونثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكاينة على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم
يقصد فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت
فهي حايضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة
مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر ورجل او امراة عانس وفي تجرد هذه الصفات
عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يوتى بها للفرق بين المذكر
والمونث وانما احتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس وتنقض
بتجرد الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل ينقض بتجرد الفعل ايضا نحو حاضت وطلقت
لان اصل العلة الاطراد وتنقض ان لا يقال الا امراة مرضع وقد ثبت ان يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث و
قال سيبويه هو ماول بنحو انسان حايض او شيء حايض كما في ربعة مذكر مناقوله بنفس ربعة وانه قسم على انه تلحقه التاء
مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لما دلتهما معنى النسب
قال المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومونثها وانما
تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في الحاق التاء بها فروع الافعال يلحقها اذا الحقت بالافعال
نحو قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة
كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة
اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبن وتمر كذا معنى حايض
وطالق ذات طلاق وحيض كانه طلاقية وحيضية بلفظ غاية شرح كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث
لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلثة مع ثبوت ما يشبه الفعل لعدم مشابهته له
معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا يشابه الفعل لفظا
ايضا وكانت احرى بالتجرد عن التاء ايضا ان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم
عليه مونث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس الفعل الا من حيث المعنى والتاء بل فان معنى بصري
منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال ونحواس
اذا قصد به المونث لا يدخله التاء بل يقال امراة لابنة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء
المنسوبة خلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهر في الامتناع من تاء التانيث وقوله مع عيشة راضية بمعنى النسب عند
الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وايضا ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب
كان نحو نابل وناشب منصوب ايضا قالا ان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه

والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث مثل حايض وطالق

لابن وتامر

كيف يجوز منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع عن ابنه ولم يثبت من ابنية النسب المتفق
عليها مفعل ومنفعل حتى يحملها عليها كما حملناه ايضا على نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق
بين المذكر والمونث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له معنى ولفظا
كما جاء في بابها فلحقها التاء للتانيث لما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به معنى الحدوث
كالفعل ومعنى الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فانتفوا التانيث فيما قصدوا فيه الحدوث الذي هو
معنى الفعل كتانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون في ذلك فرق بين المعنيين بالحاق
في احدهما دون الاخر بل كان ابدا للاطلاق فان **قلت** فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل
المقصود به الاطلاق **قلت** كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول
كالفعل وذلك لانهما لما كان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول
ومما لا يلحق تاء التانيث فالياء مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمونث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال
ومجرب ومنطيق وحصان وقد حكي عن سيبويه امراة حسانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد
قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمونث كالركوب والحلوب
والجزور ولكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد الحاق التاء ايضا صالحا للمونث
ومما يستوي فيه المذكر والمونث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو من قتيلة بني فلان وجريحه
وشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل فقد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى
فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة اي قطع عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جد اي
قطع وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل
قليلا كالحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف وربما لم يلحق التاء في فعيل كامراة
شريب **واما الالف** التانيث المقصورة فانما نعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة
في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث والتي للتكثير لا يكون الا اسما
ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى وتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان تزن ما فيه الالف وتجعل في
الوزن مكان الالف لاما فان لم تجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يأت بها
فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به وتجئ معنى الالحاق في التصريف ان شاء الله تعالى ثم من الاوزان التي لا يكون الفها
الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى بهماة وروى بعضهم [illegible] و
مما شاذان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مونث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس
او لا كانثى وخنثى وحبلى وحزوى وبهماة ورباة ان صحتا فالفهما عند سيبويه للالحاق ايضا كما عند الاخفش
مع انه لا يثبت فعلل كبرقع وذلك يأتي في التصريف في باب ذي الزيادة ومنها فعلى ولم يأت في كلامهم
الاسماء فقيل لم يأت منه الا ثلثة اسماء شعبى وأُربى في موضعين وأُدمى للداهية وقال بعضهم جنفى في اسم
موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما
وصف كنوس وثبى وناقة رطى اي سريعة واما اسم كبردى وقطبى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكش
ومنها فعالى كحبارى لطائر وفوعالى كحولايا لموضع وفعالى كشقارى نبت وفعلى كحجى قبيلة من الانصار و
فعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليقى وفعلوتى كرحموتى وفعولى كهبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى
للمشية ومنها فعللى ونفعللى كنبترى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كسرندى للشديد ورشق

السم الفاعل والمفعول

الالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب

وفعلايا كبردرايا موضع وفعليا كذربا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمي وفُعُلّى كعرضنى لنوع من السير
وفِعَلّى كزِفِقّى نوع من السير وفعنلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلّى كشمّى للباطل وفعالى كحبجارى وفعللا
كهندبا وفُعْلُلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة ومن احد وبلتعنى مثالا ولعل الضبط باكثر ابنية المونث
بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفِعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مونث فعلان
او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق كعلقى
لنبت فيمن نوّن وقد يكون للتانيث كالشروى واما فِعلى فما كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما
فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة
سعلاة قال في ضيزى وحيكى اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه
واذا كان غير الاوجه المذكورة فقد يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالذفرى والشعرى وقد
يكون ذا وجهين كذفرى منونا وغير منون ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو
قياس في مونث افعل الصفة نحو حمراء وقد تجي صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء
وداهية دهياء والعرب العرباء وتجي مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسماء مفردا غير مصدر كالبيداء والصحراء واسم
جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها للمعنى ولانها لو كانت
المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الالف نحو حبير فاذا حذفت الاولى
رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات
عليها الا اربعة احرف فلان ثاداء اي ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وصنعاء وقرماء بالقاف عند سيبويه والفاء عند
الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كشرب للبا وفُعَلاء اما مفرد كالعشراء
والرحضاء او جمع كالفقهاء والفعلاء اما فِعلاء وفُعلاء كحرباء وجسماء فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء
كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء
وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف
للالحاق لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعُلاء بضم العين كاربُعاء وقد يفتح
الباء ففيها ثلث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعالاء كجادباء نوع
من الجراد وفعللاء كبرناساء بمعنى الناس وفُعْلُلاء كقرفصاء **قوله** وهو حقيقي ولفظي فالاول ما
بازائه ذكر من الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل
فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونفساء
وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان
انثى لا ذكر له من التجويز العقلي **قوله** واللفظي اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد
يكون اللفظ حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان تقول عندي ثلث حمامة ذكر وعندي ثلث من البط
ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تع قالت نملة ذكرا اعتبر لفظ فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم
المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا تقال ماتت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء
قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه مع لزوم
يعتبر حال تانيثه في غيره وسعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحاله يختص به لا بغيره واذا كانت المونث اللفظي
حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وفي ما اشير اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة

ن

د النخل

وفعلاء اما مفرد او جمع ١٥

مطلب والمؤنث الحقيقي وغير الحقيقي

قوله تعا وقالت نملة ذكر

حسن

جنبه وحش قال طرفة كسامعتي شاة بحومل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان تقول
صاح دجاجة انثى على انك اثبت التانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان الغيتها بقي التانيث
الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندور كما يجي **قوله** واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين فعلت وفعلوا والنساء والايام
فعلت وفعلن **قوله** اذا اسند الفعل وشبهه الى المونث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا
ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل **قوله** وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجي ثم اعلم
ان الفاعل المونث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمع
واسم الجمع فيجي حكمهما وغيرهما اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالا غلب في
الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه
عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكاره ما حكى سيبويه مع ثقته
وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة هند لمشابهتهما
للحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قوله
اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية
اما الجار نحو ما جاءني من امراة وكفت بهند فليس بمختار الحاق التاء لان الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب الجار وبين بالمفعولية
وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر
هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قائم مقامه في الارتفاع مع الفصل
بالا وتقول المسند اليه هو الامر المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء
وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المراة نفسه في الظاهر واما الحذف
فانما احتمل لطول الكلام وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة
احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او
بغيرها نحو قوله تع فمن جاءه موعظة من ربه هذا حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه
سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا في ضرورة الشعر كقوله فلا مزنة ودقت ودقها
ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف
الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما
سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث كايام ودور وكذا
واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات الحبلات والغرفات فحكم المسند
الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل نحو قال
الرجال او النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه جماعة وانما لم يعتبر التانيث
الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال النسوة لان المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال
وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان
لا يبطل التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا لظهور المفرد ببقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك
المفرد والعلامة الاخيرة فيه ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا في الحبليات والصحراوات

مطلب ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة اه

قوله تعا اسمع بهم وابصر

طلعت الشمس

قوله تعا فمن جاءه موعظة

دقها

مطلب للجمع بالالف والتاء

كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم جمع بالتاء وفيه مقدر بلا نظر فيه التغيير عليه
كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي
حلفت بهدي مشعر بكراته يخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم السنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء
واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم الجموع بالواو والنون
والمونث واحده كالسنون والارضون حكم الجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتاء كالجمع فالواو والنون فيه
عوض من الالف والتاء وتساوي التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغايبة ونون التانيث الحرفية في نحو يعصرن السليط
اقاربه وظهرت الظلمة قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله
وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير
العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما حصروا
العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين فالالف اخف المثنى والجمع بالواو اولى منه بالتاء لان
ثقل الواو مناسب الكثرة التي في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت
الياء للواحد المونث في تفعلين وافعلي فلم يبق للجمع غير من حروف المد شي فجي بالنون لمناسبتها بالواو ومنعها في
هو الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المونث الغايب
نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعله نظرا الى طريان تانيث معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين و
هو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبيلات ومونث يعقل كالنسوة والزينبات ومونث لا يعقل كالدور
والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المونث الغايب بتاويل الجماعات وان يكون النون لكونها جمع
غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبيلات والنساء والزينبات والدور والظلمات
فعلت وفعلن وهذه النون فيه بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضماير على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل
انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم
اياكن اياهم اياهن وفي المجرور بكم بكن بهم بهن والاصل انتمو وضربكمو واياكمو ولكمو واما اسم الجنس فيجوز
اجراؤه ظاهرا وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمونث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعروا
النخل وانقعرت النخل والنخل انقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل
والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاظة
مجفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله [illegible] المثنى ما لحق
اخره الف او ياء ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما نظر من كلامه في شرحه هذا الكتاب
ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع يشترك بين نظر الواضع سواء كان ماهيتاه مختلفة كالابيضين لانسان
وفرس فان الجامع بينهما في نظر الواضع وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة
كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين
فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى بل الى
كون ذلك المسمى اي ماهيته كالمتميز بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر في الموضعين
الى شي واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف
المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك
فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن

مطلب وحكم السنين حكم الناس

مطلب ضمير الجمع اه

وانما حصر ذا العاقلين بالواو دون النون

مطلب غير العاقلين وهو ثلثة اقسام

المرفوع المنفصل

مطلب اسم الجنس واسم الجمع

مطلب في بيان المثنى

للطهر والحيض لعيني الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في
كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي
يقال للعينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب
قريب من مذهب الشافعي رضه وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قوله الاقراء احكمها كذا
او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يبعد
ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة
المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه بالوضع وحده اما عند المص فلانه يشترط في التثنية والجمع
كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست كذلك بخلاف الاعلام كما مر واما
عند غيره فقال المص ولو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك
له اجناس يوجد احادها مثنى ومجموعا كالقرءين للطهر والقروء للاطهار فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس
للعلم جنس يوجد احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين
في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شي واحد كما قيل لابي بكر وعمر فقالوا
العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في القمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف
فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مونثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم
الالف في المثنى لغة بني الحارث بن كعب قال اعرف منها الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقيل ان قوله تع ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا ذئب خال لك
من عرنبه فنسوته لا تنقض شد بنيه شهري ربيع وجماديه وقرى في الفعل الشاذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى
وقرى في الشواذ في الفعل اتعدانني زقانه اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه للضرورة قال ليث
وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال ثنيا كما والفلك فاره مسك ذحت في مسك وقد يجي العطف نزال الشد و
واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما تفصيل ظاهر
نحو جاني رجل طويل ورجل قصير او تفصيل مقدر نحو جاني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجاني
والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا ودكا
دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تع ثم ارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان
لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان و
هذان وليس بشي لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى
والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ولو سلم انه كان مكررا لحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف
فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة
التثنية دليل تضمن المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فلو تضمن معنى همزة الاستفهام او ان
الشرطية قلنا بل افيد معنى العطف ولو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ
واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه يحتاج عند
التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج
الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب
بناء عشرين وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على اجزاء المتساوي بين

التغليب كالقمرين والعمرين

لبيك وسعديك

في نسبة الحكم اليها دعلى الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرة نحو جاء زيد وعمرو او مقدرة كما في خمسة
عشر وذلك اذا لم توضع كلمة واحدة للجمع واما بكلمة صالحة للجمع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للجمع بعد
وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او توضع للجمع من غير ان توضع للمفرد اولا كعشرين وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ
العدد الى العشرة وبطل مذهب الزجاج في اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا ما ذكرنا فيهما ايضا **قوله**
والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت
للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان اقول يعني بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو رايت زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه
ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي اي المقصور
مثنى قلبت واوا **اعلم** ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فنهض المص لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور
والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين
للالتباس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا للاعتداد الى ما منه
وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوق الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف
الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء نحو متى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة
الاصل وذلك بان تقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة عن انقلاب
الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة اولا
لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته
كالربو وجب قلبها ياء لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الصدر فيمثل مثل معنى الالف ويكتبهما بالياء
وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر **قوله** والا فبالياء اي وان لم يجتمع الشرطان وهما كونه بالياء عن واو
وذلك بان تكون ثالثة عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستقصى او غير يا كالمرمى
والمرمى والمستسقى او زائدا على الثلاثة زيد للتانيث كالحبلى والقصيرى والحبيطى او للالحاق كالارطى والحبنطى
او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد تحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء كما في
زبوى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثانية في
المفرد عند التثنية وهنا لم تثبت الالف حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده **قوله** وان كان
ممدودا الى اخره الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة عن الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة
عن واو او ياء ككساء ورداء او اصلية كقراء الجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها
زيادة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين
الفين فيبالغوا في الهرب عن اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين
في الثقل وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية
همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليين
فيجوز قلبها واوا وابقاؤها همزة لان غير همزتها التي للتانيث باصلية فتشابهت همزة حمراء واحد مما منقلبة عن اصلية
والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست
اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل
فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء نحو ولا
يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صح ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة

المقصور

مطلب ذوات الواوي من الثلاثي والالف منقلبة عن ... او اليا ... يميل هذا الالف

كالضحى

وكالاعلى

وكالقبعثرى

الالف الممدودة على اربعة اضرب

همزة كما في كساء ورداء لهم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وهنا لم تتطرف الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل
واحد ثنايان فالالف والنون فيهما لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وجاء حذف زائد في التانيث اذا
كانتا فوق الاربعة نحو خاصعان وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما حذف اخره اعتباطا فان
كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو ابوه واخوه وحموه وهنوه لانك تقول ابوان واخوان وحموان
وهنوان وربما قيل ابان واخان واما نحو كم فلم يرد اللام في التثنية لما لم يرد في الاضافة وانما ثنى تعلب واو هنة
كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متحصن عن الحذف لانه
عن التنوين فجرى مثنى كل منهما مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان مما عشاني في فموتيهما على النابح العاوي
اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنهة
وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد وذو كلام ذاة لانا ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال
وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة في التثنية فقال دمان ويدان واما يديان ومال يديان بيضاوان عند
محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى ودميان ودموان فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال
الجوهري لامه واو وانما قالوا دميان لكونه بدا يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ
عنده قال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان
ودموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بحرك العين ولامه ياء فدموان
شاذ عنده قال ودليله تحرك عينه بلسه على دميان قال الاخرى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على
الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع انه ساكن العين اتفاقا
والجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد ملك وسيبويه ايضا ان يقول دما لغة في دم كيدى في يد والمشهور
ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون والحكم بالحركة لا يثبت الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعلا
محرك العين لقوله ياربت سار سار ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا اما ما حذف لامه لعله موجبه فلولا
مقصور منون وقد ذكرناه واما المنقوص فلا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع انه بعد ساكنا كما حذف مع التنوين
لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا
تقول قاضيان وقاضيين **قوله** وحذف نونه للاضافة وتاء التانيث في خصيان واليان اما حذف النون
لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل
بالحر اجدر برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على
ان اللام في اسم الفاعل **قوله** حذفت تاء التانيث في خصيان واليان **اعلم** انه يجوز خصيتان
واليتان على القياس اتفاقا قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا قال بلى ابن الجار و
خصيتاه احب الى فزارة من فزارتها خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا تنفرد
احداهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا الى لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا لا على التثنية كما في مذروين وكلا
اليان وليس خصيه واليه لمفرد من خصيان واليان بل مفرداهما خصي والي في التقدير ومثنيا خصيه واليه خصيتان
واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم ياتيا الا فيه قال يرتج الياه ارتجاج الوطب
وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير الضرورة لا تحذف التاء منهما وقال بعضهم
خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما **واعلم** انه اذا اضيف
لفظا او معنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ

التثنية قال كانه وجه تركبني غضبا والاضافة معنى كقولك حياك الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم قلت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما اذا تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديهما استند الا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ويكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعير بين الا رجلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه مخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني والجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا او قوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله عليه السلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تاويل الثني اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله فسر قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم شابت مفارقه وبعير ذو عثانين وقطع الله حصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجاء جمالين والتحرز نحو لنا مساجدان **قوله** المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما قوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره من الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر وللعدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغير ما اي مقصود تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغير ما في تلك الحروف اما بتغيير ظاهر او مقدر فالظاهر بالحرف كمسلمين او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال والغرض التغيير المقدر كهجان وفلك مقدر تغيرا مع تغيير وهو حال من قوله بحروف مفردة اي كائنة مع تغير ما ودخل في قوله تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فخرجت بحروف مفرده تغير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم تقصد الى تلك الاحاد بان اجذب حروف مفردها وغيرت بتغيير اما بلا احاد لها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة **فان قيل** يجوز ركب في راكب وطلب في طالب وحامل في جمل ونفر داخل فيه اذا احاد من لفظها كما رايت احد راكب وغيرت حروفه فصار ركب **قلت** ليس راكب بمفرد وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا للزم الاحاد ولم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة فجمع الكثرة لا يصغر

على لفظه بل يرد الى واحده في باب التصغير ومنه لا يرد نحو ركيب وحويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى احادها ولم يقل ركبي وحاملي وايضا لو كانت جموعا لم يرجع ضمير الواحد اليها قال انا الخفيل وحر ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومية وروم وذلك لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغير حروف مفردة **فان قيل** اليس جاءه احدث وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء قلت ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة في اسم الجمع وزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرا وتمرتين وعاملت روميا او روميين جاز ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا تقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا تطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والاولى انحو ابل عنده مفرد واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل واعراب وانما لم يجئ بمثل خلق وقداب مفرد بالتاء اذ ليس لها مفرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد اما بالتاء او بالياء بخلاف اسم الجمع **فان قيل** فنقض جمعه بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد لمعنى الفرق ونسوة في جمع امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم **قلت** ان اسماء الجموع كما مر المتفق لمعنى الجمع من لعله الا ان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عباديد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعبادد وعبدود وفسا كغلام وغلمة وكان له مفردا غير تغير ما فقد لحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا وكان واحدها مذكورا ومذكار وحسن ومشبه وكذا احاديث النبي عليه السلام في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطنف الذي يحدث به عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا وصف به لعرض كونه مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغيره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان لهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وحمر الحركات والحرف المد بغير حركات الواحد وحروفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى حديث ضيف ابراهيم المكرمين وقال بنوا لخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول ولما تاء التانيث فلا لحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشترك بين الواحد والجمع لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما كان في الاصل مصدرا اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل **قوله** وهو صحيح ومكسر الصحيح للمذكر والمؤنث

مطلب في بيان المجموع

وباقر

مطلب في بيان المذكر

المذكر بالحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة لتدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها
كسر حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون قيل قد تكسر نون
الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رياح وانكرنا زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب
اي زعانف قوم آخرين وللخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما
ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك مما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي
ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء
المكسور ما قبلها الا ما كان في جاءني القاضي ومررت بالقاضي ومنع الياء مع واو الجمع وياءه في حكم الطرف لعدم
لزومهما فحذفنا ما التقى ساكنان يحذف اولها كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد وضم ما قبل الواو
لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت مع بقاء الواو وبعدها لتعذر النطق بها وقلبت الواو ياء لم يبق الفرق بين
رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك بياء الاضافة التي هي على شرف الزوال
واما في النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لتكون ياء الجمع بعدها ولم تحذف ياء المنقوص في المثنى لانها
سيجي كما ذكرنا قبل الف المثنى وياءه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وان كان المقصور حذفت الالف
في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى
مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذفت فيه ايضا لالتبس الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو
جاءني اعلاه اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول اعلو اخوتك واعليهم فلا يلتبس به واما الان فتحة الواو والياء قبل
الالف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتها او كسرتها قبل الواو والياء
ومن ثم لا يرى بالالف نحو غزوت ورميت كما ترى نحو غزوان وعليان فاذا لم يات ذلك في الالف مع
كون الواو والمضموم في غزوت والياء المكسور في رجبيت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في بروت
وعريب فاولى نحو اعلون واعلين مع لزوم واو الجمع وياءه بل هي مثله في الوسط نحو قودل وطويل وعيور
وسيبويه والكوفيين يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها
قوله وشرطه ان كان اسما مذكر علم يعقل وان كان صفة مذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان
فعلى ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء التانيث مثل علامة قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر
السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره لدفع
وهم من يظن ان قولهم جمع المذكر السالم الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما سمي الاسفل بالاسود فيقال
جمع المذكر بغير جمع المذكر او لدفع وهم من يذهل عن تقدم التذكر ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال او
نظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله مذكر خرج ايضا بقوله
جمع المذكر وان لم يخرج الثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقا وسلمى اسمي رجلين
فانه يجعل بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحمزة واعلم ان شروط الجمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء
والصفات وخاص باحدهما والعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان
بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا الارضون بفتح الراء
لما كان حقه الالف والتاء والذين قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها
بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو ثبتت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث

ان شروط جمع المذكر اه خاص بين

وان حذفت كما علم حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه ويغلب على الظن انه جمع الجمع دعنا الكثير جمع الجمع دعنا بالواو
والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو سعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان شاسوا ذا التاء على ذي الالف فليس
لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتبقى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء للتشابه بهما في الثقل كما قيل
صحراوان والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دلالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة نسيا حذف
التاء للزومها الكلمة فكانتا كلام الكلمة وذكر ان المازني كان يحذف ورقاوون الهمزة في الواو ولاجل الضمة قال السيرافي في
هذا سهو لان انضمامها بالواو الجمع بعدها نحو كانضمام واو دلوك وانضمام واو اعلو القوم ولا يجوز الهمز فيها اتفاقا
وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما في التعريف واذا سميت دون زينب وهند مذكرا عاقلا جمعت ايضا بالواو
والنون كالجمع نحو زيد اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي بالحمراء مذكرا قلت الحمراوون واحاء وان سمي
مؤنث قلت الحمراوات واحاء والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وهو
فرس طويل بالواو والنون وقد شبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات
من افعال العقلاء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورأيتهم لي ساجدين ومثله في
الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم لتشمل قوله
تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لان لا يهام العقل بالمنع عن القبائح للحاصر على صاحبه تعالى الله
عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف
من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر من تعليل حصص جمع العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص
بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فيحصل له بالتصحيح عن جمع التكسير
التي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعاده العلم بلحقه الوصف بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما في
مجيء بالتصحيح كما جرى نحو قلون وكرون ولهذا اشارك باب العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون في جواز
جعل النون معتقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معلولا باعلاله مصححا
بتصحيحه كما بين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل
وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت اضافة الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما
وواو الاسم حرفا وتشابهت الواوين في نحو قام رجل قاعدون غلمانه كانه يقعدون غلمانه فالوصف الذي
يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما استثني والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر نحو الرجيلون الا ان المصغر يخالف لساير الصفات من حيث الجري على الموصوف نحو برجال
انما لم يجر لان جري الصفات عليها انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والنظر بل
والبصري فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة وللموصوف المعين معا اذ معنى
رجيل رجل صغير فهذا انه وزان نحو رجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد
قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا تذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث
انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوف بها معنى وللموصوف في المصغر مفهوم
من لفظه لا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف
والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التانيث والعلمية
مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان
فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق

والممدودة تقلب واوا

مطلب في قوله تعالى آتينا طائعين

الجمع المصحح بالواو

يجمع بالواو والنون اسم الفاعل والمفعول والمصغر اه

رجل وج

الخاص من شروط الجمع اه

و أفعل فعلاء

والفعل يفرق من الصفة بالتاء

والاسماء الجوامد يفرق بوضع صيغة

بين مذكرها ومونثها بالتاء نتا دبه امعن الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل تام والمراة قامت وكذا
في المضارع التاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع
صيغة مخصوصة لكل منها كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر او يستوي مذكره ومونثه كبشر فرس هذا
هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في
الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلا يجمع هذا
الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون ويستدل بقوله فما وجدت نبات نبي نزار
حلايل اسودين واسود دينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بناء على جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا
الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه جمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من
عمل الفعل في الفاعل والمفعول به ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انا عمل فيها لاجل معنى الصفة
كاجبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون كما يجي واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله
التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة وقال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان
لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما
نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولما ندرت
من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومونثها عدوه حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم يجوز
في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المونث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس
لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي
مذكره ومونثه مع انه يقال في المذكر صهصلقون وذلك لاضطرارهم اليه اذ تكسير الخماسي مستكره كما يجي في بابه

قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا
وجزاء خبر لقوله شرطه لان المبتدا المفرد اذن بعد الفاء ضمير راجع الى اسماء اي فهو علم فيخلو الجملة عن ضمير راجع
الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون
على فيكون جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر ومنه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدا
مع خلوه عن معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط كونه مذكرا
وليس الخبر ما الجملة بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضروره كقوله انك
ان يصرع اخوك تصرع كما يجي في بابه فلا يقال زيد ان لقيته فمكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدا
والتقدير فهو حصول مذكر والضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله
بعد وان كان صفة فمذكر **قوله** ولا يستويا فيه مع المونث عبارة اخف من الاول لان يستويا عطف
على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذكر الوصف مع المونث ولا معنى لهذا
الكلام وكيف يستوي الشي في نفسه مع غيره ولو قال ولا يستويا فيه المذكر مع المونث لكان شيئا **قوله**
ويحذف نونه للاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين وقد يحذف النون للضرورة كما في المثنى او لتقصير الصلة كما في
قوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من وراء نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ
انكم لذائقو العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي **قوله**
وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال ابني امتي سعد دالة ابينوها
الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابني مقدرا على وزن افعل كاضحى واحد ابناه كما ان واحد

اضحى اضحاه فشذوذه عندهم لانه جمع المصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا
وهو جمع ابينى ابن كما دل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره مجي افعل في
فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجرمي انما شذوذه لكونه جمع ابين تصغير ابن جعل همزة
الوصل قطعا وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها الاحيدون والابيكرون في قوله قد
شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدة مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير
بكر مقدر كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر
المكبر مقدر وعند الكوفيين جمع ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون كالدهيدهين ومنها اولوا
فانه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسره الله به في قوله كتاب مرقوم فعلى هذا اللبس
فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى عليه وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي
ككرسي المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بالمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة
فلشذوذه لعدم التذكر والعقل فيكون التقدير في قوله كتاب مرقوم هو اضع كتاب مرقوم على حذف المضاف
ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان
يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجدها ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه
لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الانس واما مع عدم العقل في قوله ولي دونكم اهلون سيد
عملس ازل وعرفاء جيال ~~فطن ملول~~ وعرفاء جيال وانما جمعوا بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل
اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما قويت الراء لان الواو والنون في مقام الالف
والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها
ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لان
قياسه ابنون وانما جعل على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذف في الواحد
ومنها قولهم لقيت منه البلغين والاقورين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا
الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم عفرين يجوز ان يكون من هذا وجعل النون معتقب الاعراب
واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يات له تكسير من الاسم الذي عوض
من لامه تاء التانيث مفردا وايدل بعض تلك الجموع منهما على انها ليست بجمع سلامة حقيقة فقالوا في المفتوح
الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسر واعيل عشرين وجاء في
بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون وليس بمطرد اذا الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر
واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة
بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبون والاثاني في الثبة وربما جاء محذوف
من المحذوف الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفاء كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه
نسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لاما لقيل السنون فانه مفتوح العين بدليل
سنوات والقنون والاضون لكونها مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكن اريد به الذوبتا ولو اعتبر
اللام لقال الذؤبون كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في
المفرد نسيا لم يعتبر لها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المصغر ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون
بفتح الهمزة وكسرها فقيل نه جاء احرة في الواحد وقيل لم يجي ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع عوضا على كونه غير قياسي

وعلل النحاة جمع ما حذف لامه اذ فاؤه بهذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا لكونه خاصا بالعقلاء فجبر بهذا
الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نحو سنون وثبون وقالوا ولاحرون واوزون فلما الحقتها من الوهن بالادغام
وبعضهم يقول بعض المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل
النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس
فكانه مكسر يجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا
وشيبننا مردا وماذا تدري الاقران وان لنا ابا حسن علينا اب بر ونحن له بنين ولزمها الياء اذن كما يلزم
اذا سمي بجمع سلامة المذكر من باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب
شايع في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكي عن ابي عمرو وابي زيد جعل نون مقتوين
معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون
كنقلون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا
فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين قال ابو زيد وكذا المراة والمراتين والنساء ولعل
سبب جريهم على مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك
من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب في الواحد وهو مقتوي ولحاق علامة الجمع
بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فمثل مقتى والجمع على مقتون كاعلون لا على
مقتوون وانما قلنا واحده مقتي المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمسامعة انه سمي كل واحد منهم باسم من
نسب اليه فكان كل منهم مهلب الا ان الجمع في الظاهر المحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ياء النسب في مثل
مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون فكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون
وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك انما تغيير
عن صيغة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة **واعلم** ان التذكير غالب للمؤنث في المثنى والمجموع فيكفي
كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد وهندان ضاربون وكذا العقل في بعضهم كان نحو زيد والخيل
مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك
لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي على جزوه الاول للتركيب
وان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعديكرب تثنية وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة
والمثنى والجمع للمعربات واما اللذان واللتان وذان وتان فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب
كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وهذا
كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا وذوو تابط شرا وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذوات عرق وتقول
ذوا تا شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع على
حد المسمى بها اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان
بالحرف وشذ في الاثنين الاثنانين واضافة ذو ومعناه هنا اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات عرق والمبرد يجيز في نحو
سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزمه تجويز ان في خمسة عشر علما واما اعراب الجزء الثاني
فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف
وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كما حكى الكوفيون في ابو زيد ابوا الزيدين وآباء الزيدين والاول
اكثر واما جمع ابن كذا وذو كذا غير العقلاء كما تا اولا فان كانا لعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا او ابناء كذا او اذواء كذا وان

ومقتوي والجمع على مقتوون

الضبع والضبعان

بعلبك ومعديكرب

واما اللذان واللتان

لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات
عثنون او لم يات لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات وكذا نحو بنات لبون وبنات عرس
وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة في الجمع بالمؤنث على ما لا يعقل كما مر من قولهم الايام مضين
وحكى الاخفش بنو عرس وبنات عرس وبنو نعش وبنات نعش ومعه اشياء الاثنات كذا وذوات كذا نحو بنات
عرس في ابن عرس **قوله** المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع
بالواو والنون وان لم يكن له فان لا يكون مجردا كحايض والا جمع مطلقا **قوله** المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا
ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قيل وهو صحيح ومكسر والصحيح مذكر ومونث يعين ان المؤنث ما دل على احاد
مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما وعلى هذا كان يستغنى ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى
ان يقال انه ليس من الحد وانما جلب له علامتان ليكون الزيادة في جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه
عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال ومسلمي والحالة
والفارة **قوله** شرطه ان كان صفة الى آخر يعني الى المؤنث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة فالغالب
جمع مطلقا اي لا شرط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس ببعيد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر ونار وشمس
ودلو وعقرب وبعض الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة كعنق وسلمى وخنساء او مقدرة كقدر او ذو
تاء التانيث الظاهر سواء كان مذكرا حقيقيا كطلحة او لا كغرفة ومنه كقولك الاكرامات والتحيات والانطلاقات ونحو
لان الواحد اكرامة وتحية بتاء الوحدة لا الاكرام وتحية وجمع الجزء الكاريم وتجاريح عند اختلاف الانواع والاكرامات كالضرب
والنعلات والاكاريم كالضروب والقتول فلذا تقول ثلث الاكرامات والتحيات بتجرد العدد واذا لم يسم به المذكر
الحقيقي كالبشرى والفراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر او ما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له مكسر
ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والتاآت الى اخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الاخر وجمع هذا الجمع
انضباط داوان لم يكن مونثا علم غير العاقل او الاعجمي المصدر باضافة ابن وذو اذا لم يكن عاقلا نحو ابن عرس وابن
مخاض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا وجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات
له مكسر كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره وعند الفراء هذا القسم
انضباط ولما اذا جاء له مكسر فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما بوانات مع بوت بون
فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصولجانات وبيوتات فلا يقال الكلبات لقولهم الاكالب وان كان
المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كان فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كربعات
وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف
والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكرانات كما
اجاز احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احديهما جاز اتفاقا كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء
او فعلى سمي به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث ظاهرة وان لم يكن فالاصل
لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور بما يستوي مذكره ومؤنثه حملا له على مذكرها
الممتنع من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر كحايض وطالق ومطفل فقد تباين بالتجرد من التاء ومعنى ذي التاء
فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو
التاء ايضا علامة الجمع المؤنث اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث

مطلب في بنات المؤنث

حمامات وبيوتات

جريح وصبور وحائض وطالق

اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحُيّض وطوامث وان كان صفة المؤنث المجرد عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر
والمؤنث او اختصت بالمؤنث فاما اسمية الحروف كالسفرجل او المراة الصهصلق والمراة المجرش جمعت بالالف
والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات ومجرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل
سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وسبطرات اى طوال على
وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي التذكير كالايام
الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وجبيرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف
وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا الفرق فيهما بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على
العاقل كان المؤنث فرع المذكر فلحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه **قوله** ان كان صفة وله مذكر فان يكون
اى فحقه ان يكون والضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرط وللجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر للمبتدا ومعنى هذا الكلام
ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان
له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي
يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح ويسا شاذ ووجهه ان فعيلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كحسنة وميتة
وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ونقعة وعلامة ومعطارة وطخر ما والجوز
لانه جمع بالالف والتاء ونقول في جمع بنت وابنة بنات ومن جمع اصلهما لان الاصل بنوة كان بنون جمع اصل ابن اي
بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بعد حذف اللام واخون جمع اخ على حذف
اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء و واللام في جمع بالالف والتاء
اكثر كعنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كروات وهنات
وجاء منه ما لم يجمع لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وشفة واما مكسور
الفاء ونزل الرد معه اكثر كبيات وربات لثقل الكسر وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء فلم يرد فيه الرد
كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف معه فتح التاء حالة
النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ افرادا واثباتا ولعل ذلك لاجل توهم تاء الجمع عن اللام كالتاء المحذوفة
وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت
لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر اذ المعنى في سمعت لغاتهم
وانفرادا واثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال
انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذن كالنبوة اذن مذكر به جمع مذكر وهو للعرق
جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان لائقا بذكرها في قسم التصريف
فنقول كل ما هو على وزن فعيل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كرعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا
كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح عينه فيه كتمرات وربعات والتزم في جمع لجيبة لجبات بفتح العين لان في لجبة فتح العين واسكانها والفتح اكثر
فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها نقال شاة لجبة اذا قل لبنها
صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ولجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في لبعة
لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة و
كلبة ونسوة وكلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا انقاس عليه عند

المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة اضرب

نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة انت
ذكر عتودن احشائه خفقاتا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو لخوات وجديات بسكون
عينهما وقد نقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال
نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله
معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون واذ خلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبرعت ودمم وابليتهم في الحمد
جهدي وتائلي اي جاءه مستاهله للرد قال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال
اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وتفتح هذيل الغير المعتلة كجوزات وبيضات قال ابو بيضات رائح
متاوب وقرئ في الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح العين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق
لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل
العين استثقالا وانما لم تقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل الفاء لعروض الحركة في الجمع كما لم تقلب
واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعلة بضم العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كحمل فان كانت مضاعفة
فالاسكان لازم مع الالف والتاء كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع
اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة لكن سيبويه قال لا
تحرك الواو في دولات فالظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان
كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات و
الاتباع هو اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع
اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما الضم فلفظ اكمات في الناس
اكثر من آيات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الياء واصالتها في التصريف واما فعلة الفاء وفعل مؤنثا
كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين نحو قدات وان كانت معتل العين فلا
الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع
شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان اللام
واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان
كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لثقله باب في الصحيح فكيف بالمعتل اللام ولجازه
السيرافي لعروض الكسرة وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء منع
ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع كخطوات **قوله**
جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما دون ذلك جمع كثرة
لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيته بهما بناء مستانفا فالمفرد صار
كلمة اخرى غير التي كانت ان الثمانية مثلا اذا ضمت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا
هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع تغيير ما ليدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام
في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث تتغير معه ولا تبقى على حالة الا تاء التاء
مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخر علامة الجمع وجمع التكسير
ما غير بغير ذلك واما التغيير في تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فليفقد حصول
هذه التغييرات بعد سكون عينها نحو الغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين **قوله** وجمع القلة افعل

مطلب جمع التكسير

الى الاخر قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة ولكذان دخلان وبالكثير ما فوق العشرة
قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفرا فَعَلة كقولهم هم أكلة راس اى قليلون يكفيهم
اى يشبعهم راس واحد وليس بشئ اذ القلة مفهومة من قرينة تشبعهم باكل راس لا من اطلاق فَعَلة ونقل التبريزى ان
منها افعلا كاصدقا وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد وليس بشئ اذ مشابهة
شئ بشئ لفظا لا تقتضى مشابهته له معنى ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة قال
ابن خروف جمعا السلامة مشترك بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما
واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة لغلبة استعمالها فى بين الثلثة الى العشرة ولحقيتها فيه على ساير
الجموع ان وجدت **واعلم** انه اذا لم يات للاسم الا بنا جمع القلة كارجل فى الرجل او الا جمع الكثرة كرجال فى
الرجل وكذا الكل جمع تكسير للرباعى الاصل حروفه ولما الاجمع الاجمعة كاجادل ومصابيح فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعار احدهما للاخر مع ذلك الاخر كقوله ثلثة قروء وجود افراد **قوله** المصدر اسم للحدث الجارى على الفعل
يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر والجبن فى كلامهم يستعمل
فى اشيا فيقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اى اصل له وماخذا اشتق منه فيقال فى محدث محدا ان المصدر جار
على فعله وفى تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا جرى على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اى بموازنه فى الحركات
والسكنات ويقال الصفة جارية على شئ اى ذلك الشئ صاحبها اما مبتدا بها او حال او موصوف او موصول
والاولى صيانة الحدود عن الالفاظ المشتركة وخاصة اذا كانت مجازية غير مشهورة فيما نقلت اليه من المعنى ولو قال اسم
الحدث الذى يشتق منه الفعل لكان جاريا على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون
قال البصريون سمى مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر كالعدل بمعنى العادل
واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله
بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل
ما من احد المتقدمين من الاخر وينتقض بما قالوا نحو ضربت زيدا او بزيد ولم يقرب فانه لا دليل فيها على ان وضع
العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى
الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة
التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا
بيان زمان الفعل على وجه اخف فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسموه
يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما عرف فى بابه **وقوله** الجارى على
الفعل احتراز عن نحو العالمية والقادرية **قوله** وهو من الثلاثى سماع ومن غيره الى قوله استخراجا جار على الاغلب
مصادر الثلاثى الى اسى وبلبس فى الاغلب كما جى فى التصريف واما فى غير الثلاثى فياتى قياسا كما يقول مثلا كل ما ماضيه
على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة
ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضى وتزيد قبل اخره الفا فان
كان قبل الاخر فى الماضى متحرك كان كسرت اوله فقط كما تقول فى افعل افعال وفى فعلل فعلال وفى فعلى فعلاء
وفى فاعل فيعال وفى فعّل فعّال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين كانفعال وافتعال واستفعال وافعلال
وافعيلال اذ اصل ماضيهما افعلل وافعالل وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل لبيان كيفية مجى المصدر

المطلق والمصدر
والجرى فى كلامهم يستعمل فى اشياء

اسم الفاعل جار على المضارع

المصدر مشتق من الفعل

والعامل قبل المعمول

كل فرع يصاغ من اصل كالفعل من المصدر

دلالة الفعل على المصدر

قياسى

ومصدر الثلاثى سماعى وغيره قياسى

بيان صيغ المصدر

قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر فى مصدر فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل
وفعللة ومفاعلة وتفعّل واما فعّال فى مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس ان اصله قيتال ولم فى تفعلل
وتفاعل وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما الاخلاف القياس كالتفعلل والتفاعل **قوله**
ويعمل عمل فعله الى قوله فهو جبان قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان المصدر عرض لا بد له فى الوجود من محل
يقوم به وزمان ومكان وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى وبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك
مطلق من غير نظر الى ما يحتاج اليه فى وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه فى اللفظ ما يقتضى معنى ذلك
اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها فى اللفظ الدالة على محالها فنقول
اذا قصد بيان زمان الحدث الذى هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به او زمانه المخالف
غير الازمنة الثلثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر صيغة اما بالحروف وبغير حركاته وسكناته كضرب فى الضرب او بتغييرها
مع الحذف كاستخرج فى الاستخراج او بتغييرها مع الزيادة كيضرب واضرب بحيث تدل الصيغة بنفسها على احد الازمنة
معينا ويقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث فاعلا ويقتضى وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم
والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم
ذكره اهم من باقى لوازمه فيسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعده مفعول ما لم يسم فاعله
من وضع الفعل ذكر تعيين احد الازمنة للحدث الثلثة معينا وذكر بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن
التنصيص بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن بالتنصيص بها على ساير اللوازم فى الاغلب جى بما كان منها ذكره اهم
بعدها وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان فى الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اجمل
هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاجمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليها فى اضرب
انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل ولساير اللوازم صيغة مشتركة بينها اعنى ما لم
للحدث التى محله اخص منه الى غيره من ساير اللوازم ولهذا كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع
كل ما رفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على ساير اللوازم فى اللفظ نحو ضرب
زيد عمرا وابوهم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم للرفع وجه اذ تاخر
المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل
وحده او على الفاعل الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل
وحده التوسع فى الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل الاختصاص للمفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله
مع بل الله فاعبد اى من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما يتعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا
فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فيثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان
يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ فى
اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كالعرو والمقتضى رتبة التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل
ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه حمل فى عمل المسند اليه ولا فى المفعول
الذى لم يتم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا
للعمل فى المسند اليه وغيره مما الفعل من المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان كل
واحد منها انما عمل لمصدر الذى لسيته كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب
الفعل للمرفوع وضعى وطلبه للمنصوب تابع للوضعى كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس

المصدر عرض لا بد له فى الوجود

وضع الالفاظ الدالة على الاعراض

ما لم يسم فاعله

تقدم المفعول على الفاعل وفائدته

انما وجب المرفوع بعد الفعل

طلب الفعل للمرفوع وضعى

بوضعه ولا تابع الوضع بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث
لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب
لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في
المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى
كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل وشرط فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل كما مر في
باب الاضافة الحال والاستقبال ليحصل مع المشابهة اللفظية اعني الموازنة المشابهة المعنوية والزما المسند اليه
كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به
غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى
لانه لا يقع موقعه بلا تجشم كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند
اليه بعده ولا جوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال او الاستقبال في نصب اسم الفاعل دون نصب المصدر فلما مر في
باب الاضافة فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت
الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فادنى مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الطلب الكامن
فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب
المصدر اقوى من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه وايضا لوازم المصدر ذكر المسند اليه بعد
ولاحد الازمنة الثلاثة صار اشتقاق الفعل منه عقبا لانا ذكرنا ان وضع الفعل لبيان احد الازمنة مع ذكر المسند اليه
واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يقدر بحرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا لا للتأكيد
ولا للنوع ولا للعدد وذلك لانه لا يصح تقديره اذن بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا
ضربت ان ضرب واما قوله ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر الفاعل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص ويقدر مع المصدر تارة بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال
لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي
لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الآن زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما
ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله
عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول
الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل
بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة
وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما بعض منصوبا اياما
قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء بعض الا ان يدل
دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان
ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي
وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه
حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح
لضعف عمله والظرف والجار يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله
تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وجود منك بالجنون والاصح التعليقة

وضع الفعل

مشابهة المصدر للفعل

مطلب ولا يتقدم معمول المصدر عليه وكذا لا يجوز الفصل

مطلب وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول

بمجنون

بمجنون وكذا تقول لم اخرج لك لما سلمت لا جيئك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما
كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكفي العامل في
الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين
معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله
ولا يضمر فيه يعني كما لا يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر في المثنى
والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني والا التبس ضماير المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني
وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل
او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو
ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فلم يلتبس احدهما وجمعه بالآخر وجمعه وللقائل ان يقول يجوز ان
يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل فقد تقدم علته قال
المص انما ذلك لان التزامه يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة وللقائل ان يمنع القياس اذ القياس الى الاضمار ممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله
ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله
مفعوله بلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف
مشابهة الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائز في المصدر دون اسم الفاعل ويجيء الكلام
فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون
الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول
اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما لمجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او لمجيء الفاعل
بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او قرينة معنوية نحو اعجبني اكل
الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني الكل خبز اي
ان اكل خبز ويجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كمجيء المجرور بتابع مرفوع نحو
اعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا
قوله واعماله باللام قليل وانما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف
المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة
فلم يضعف بها لان عملها للمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا للمشابهة الفعل قيل ولم يات في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من
القول ويجوز ان يقال انه من ظلم فاعل المصدر اي لا يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز
ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل و
المضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله
ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن
الضرب مسمعا فيبنى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه
قال الاستعمال الانسب فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه مال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف
النكاية نكاية اعداءه فنصر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل

للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من بعد تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا
او مضمرا جائز الاضمار او واجب الاضمار فمعنى الكلام فيه وهو فوقه وان كان بدلا منه فهو جائز اعلم ان المفعول
المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما عرفت في باب المفعول المطلق فهو منتصب على كونه
بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه
لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند
سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا فضربا المصدر عمل
في المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل دليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته
الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم
المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا يتقدر بان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال الاندلسي فان لم
يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان
المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل لقيامه مقام الفعل او العامل
الفعل ولا يشترطون لقيام المصدر مقام الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام السيرافي والاندلسي والاولى ان
العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس قائما مقامه حقيقة بل هو القائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر
عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يقوى
الوصف يمتنع عن ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب
وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر وحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان
الصفة مع الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان
ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال
الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما توهم الحمل
على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة
الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث
كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما في قوله طلب المعقب حقه المظلوم
انما ارتفع المظلوم لكونه فاعل حقه اي عليه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل
على معنى المصدر مزيدا او مبهما كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد
الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى وقد يستعمل المصدر بمعنى اسم
الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار السعدي اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث
والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك
وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل
لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من مجرد الثلاثي على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر
قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل
على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب يضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل
والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى
ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب وخرج بقوله لمن قام به اسم

المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل

والتصغير لا يدخل الافعال

منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل

مطلب ويعمل اسم المصدر عمل المصدر

مطلب اسم الفاعل

المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد متقارب عمرو وانا متقرب
من فلان ومنعقد عنه ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر
قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد
بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا كما يقال في ضيق وضائق
به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث
نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعدده ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك
الله عالم وكان ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله من الثلاثي المجرد الى قوله ومن غيره كمدحرج واستخرج
قال المصنف وبه سمي بعض بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له
فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على
وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم ياب المفعل والمتفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل
بل لو قال المتفعل اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكر والمدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني
له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج لكان حسنا قوله ومن غير الثلاثي يشمل
الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومتشعب الرباعي فيكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل
بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن في المضارع مكسورا كالمدحرج ومتضارب
وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او ضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل
بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح
على بعض التاويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن
فهو محصن والفج اي افلس فهو مفلج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية
اي مرضية والاولى ان يكون على النسب كتامر ولابن اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا
فعل له كتامر بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون
اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو
بمعنى قوله كان وعد الله مفعولا قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال انما اشترط فيه
الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط
زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا
لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف
وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول
والذات التي حالها كذا لا تقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو
ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب
ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة
بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدا اما
في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا
ضارب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذي الحال نحو جاءني زيد راكبا وقال ابن مالك هو ما

الصفة المشبهة بمعنى الحدوث

يكونا

عمل اسم الفاعل

وضع اسم الفاعل

اسم الآلة والموضع والمكان

كونه خبر المبتداء او حالا ايضا معتمدا على الموصوف لكنه مقدّر وفيه تكلف ولا سيما في الحال وان جعل الحال حالا موصوفا
لمشتق لقوله تع انا انزلناه قرانا عربيا فليعلك وهو الذي يسمى الحال الموطئة **قوله** او النفي او ما هو الثاني
الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل مثل ضارب الزيدان ولا ضارب اخوال ولا
مضروب اخوان ولا ضاربا زيدا وان قايم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤول به نحو انما قايم الزيدان اي
ما قايم الا الزيدان والاستفهام نحو اقايم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شي من
الاشياء المذكورة نحو قايم الزيدان كما مرّ في باب المبتداء **قوله** وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى
معنى يجب الاضافة ان يضاف الى ما يليه بمعنى انه يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافة معنوية
هذا ان جاء بعد ذلك والاجاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب زيد امس ويرفع مع كونه ماضيا كما يذكر ذكره ولا ينصب
الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رايحة فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل
بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظانّ زيدا امس
كريما قال يقال جاعل الليل سكنا مال السيرافي الاجود ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة
حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى
الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من
المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة بل هو منصوب بفعل مدلول عليه كانه لما قال معطي زيد
قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التاويل من الاضطراب الى اعمال اسم
الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي ردّا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظانّ زيد امس قايما للزوم حذف
احد مفعولي ظانّ وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما مرّ في افعال القلوب وضعف
مذهب السيرافي بقولهم هذا ضارب زيد امس وعمرو اذ لا اضطرار ههنا في نصب لان حمل التابع على اعراب
المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في نحو قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي
معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريدون
به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية الحال حكاية
المعنى الكاينة لا الالفاظ فان جار ابيه ونعم ما قال معنى الحكاية للحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع
في حال التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب
كانه تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه
لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته معنوية متوقف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما
اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة **قوله** فان دخل اللام استوى الجميع
اي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والزماني ان اسم الفاعل ذو اللام لا
يعمل الا اذا كان ماضيا نحو ~~ماضيا~~ الضارب زيد امس ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان
المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسّل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو
فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب
زيدا بمعنى ضرب وتحمل يعني بذلك انه اذا اعمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان
مع التجرد يعمل معناهما وجوّز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت الهم
نعشا في طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا واحتمل انتصاب غدا برحلة او بين والظاعنين والالال

بالمتخيل

حكاية حال
الماضية

بالمتخيل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رايحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في
الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها المنصوب بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد
الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب
ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مرّ في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل
والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعديا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما
لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعدى الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تع للرؤيا تعبرون وقولك لزيد
ضرب واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لاما دتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول ويعدى نحو
علم وعرف ودرى وجاء بالباء نحو انا عالم بهلوا زريا دتها مع افعالها ايضا **قوله** وما وضع الى قوله مثله
ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة ومنع والاثنان الباقيان مما حول اليها اسماء الفاعلين من الثلاثي عند
قصد المبالغة قال فيا الزام وشموني معدما على الحرب خواضا اليها الكتايب وفي كلامهم طنيا دبرا ايكها اي سمانها
وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني فعال ومفعال من افعل
نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات للكوز ولا قزم
جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل وكذا فعول من افعل يعمل ايضا و
انشد حتى شاها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم تنم فكليل مبالغة يعني البرق وشاءها اي ساقها
والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف لشاءها ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه
ظرف يكفيه رايحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت نومك فمعنيه
اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل واستدل سيبويه على عمل افعل بقوله حذر امورا
المخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه
سالني عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل
كظريف وكريم وطرب فلا خلاف في انها لا تنصب اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة فقد
جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تع عذاب اليم على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يورقني واصحابي
هجوع واما الفعيل بمعنى المفاعيل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شي
من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل
مقدر وقال البصريون انما عمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا
فانها فروع لاسم الفاعل المشابهة للفعل ولا تتفرع الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم
لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي
كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا
قال زاد والانهم في قومهم عفر ذنبهم غير فخر وتقدم منصوب ابنية المبالغة عليها جايز كما في اسم الفاعل
ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده **قوله** والمثنى والمجموع مثله اي يعملان
عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل
واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهو عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل **قوله**
ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو
عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طال الصلة بنصب المفعول

تنا

ر

ص

فطوا

مجاز التخفيف حذف النون كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان
الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة
وشرط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه
عن تأويله بالفعل فلم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء
لما ذكرنا واما قولهم اما وتخل صوسر من سخافاتنا اجاز كون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ
فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف وقال وكذا رخلت الخرين حوارده اذ الم لحام دون اشتي و
حليلها كذا اجواده وقد شذ ايضا الفعل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو وكما جاء في المصدر نحو قوله مع مثله
او لادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو
فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل
فلذلك ضعيف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا لتوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا
ضارب زيد امس وعمرو اغدا وان كان بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى
ويبقى هذا الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير
اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل لتوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا
او عبد رب اخا عون ابن مخراق **قوله** اسم المفعول هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته
من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل
مثل زيد معطى غلامه درهما **قوله** لمن وقع عليه بمعنى وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا
فهو موجود وعلمت عدم زيد وجهل فهو معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر
اذ المراد بالمفعول به يقال فعلت به الضرب او واقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر
لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال
ضرب يضرب فهو مضروب لكنهم لما ادى حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما الآخر
فغير والثلاثي لما ثبت التغير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه
لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كما في نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه
في موضع الزيادة وغير الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتح الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل
قليل كعصفور ودملول وعصفور فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير كالجاري على فعله لان الميم مقدرة والواو
في حكم الناشي من الاشباع كمنظور ادنو فانظور فاسم المفعول اذن مشابه للمضارع المبني للمفعول لفظا و
معنى وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل لانه
كما في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول **قوله** وامره في العمل والاشتراط كما
مر في اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اي المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي
هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرف الاستفهام
والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا احتياج في عمل الرفع الى شرط زمان كما بين في باب الاضافة وليس في كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابن علي وان يعلم
صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب
المفعول به وان كان لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه

مطلب اسم المفعول

قوله وان كان الفعل لازما لم يجز اسم المفعول منه

اذ المسند

اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول
منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي
بحرف الجر نحو رغبته عن الفرس فهو مرغوب عنها والمرغوب هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سرت اليوم فهو مسير
فاليوم مسير فيه وكذا المفعول معه وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال في ضرب ضرب
شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول
ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف
الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد
مضروب عمرو او لا نحو لنا الحسين رضيعه فتبلل النطف اجرى الله قائلته **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الثبوت قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول بين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول
اللازم والمتعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة **قوله** على معنى الثبوت اي الاستمرار
واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو
ضامر وشارب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث
والحدوث فيها اغلب ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث
فالحاق النادر بالاعم الاغلب اولى والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى
حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين
كما كان في اسم الفاعل وهو غلبة استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث الى فاعل فجعلها حقيقية
في احدهما تحكم فالاولى ان نقول هي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما اطلق ذلك
ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته ولا ادعي وقوعه في زمان كان
الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها تقول كان هذا حسنا او سيصير حسنا او هو
الآن حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا على ما ذكرنا بل بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عقلا هو
الذي غرهم حتى قالوا مشتق لمن قام به على معنى الثبوت **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على
حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها صيغ الصفة المشبهة لا تنضبط بقياس كاسم الفاعل واسم
المفعول ومر في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض
واعوج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم توازن صيغها الفعل ولا كانت للحال
والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام
به الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا
والاطلاق في الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل
صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام معه
من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنيتها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه بسواء لانه لا يطرد ذلك
في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيض ابيضان ابيضون ابيضة مع عملها عمل سائر الصفات المشبهة
فان قيل المشابهة التي ذكرتها حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة

مطلب الصفة المشبهة

مطلب صيغة الصفة المشبهة من الالوان والعيوب

وافعل التفضيل مع من لا يثنى

المبالغة

نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبنى من باب المغالبة
الا في معنى الحدوث كما ذكر في سائر الصفات المشبهة قلت اولى ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من
جميع الثلاثي الذي بمعنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز
تعدى الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا
اطول القوم وانا اطول للقوم نحو انا ضاربٌ زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب
الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه ولانه لا يلزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب
المغالبة فليس بمعنى اطول من القوم ذو طول اى ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم
بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه تعدى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كان يعمل لما لم يتقدم لها
بفعل منها يفيد فائدتها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه **فان قيل**
فعل المغالبة يفيد فائدته فالجواب ما مر **قوله** ويعمل عمل فعلها بمعنى بغير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها
موضوعة على معنى الاطلاق وانما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها
قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام ومجردا عنهما فهذه ستة و
المعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة
تشبيها بالمفعول وفي النكرة بالتمييز والجر على الاضافة تفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذا حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه والبواقي ما كان فيه
ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا
ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعل سكو المفعول غير المتعدي مثل الصفة فيما ذكر في
ذلك **اعلم** ان الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم تقسمها بحسب اعرابها في
نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في اعرابها
في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا حاصرة صارت ستة اقسام الصفة
باللام الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب
او مجرور فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وفصلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه
وخفضه حسن الوجه كذا حسن وجه كذا فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان
من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك
لانه لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في
اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن
الوجه والحسن الوجه الغلام والحسن الوجه الى الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم
تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق
لم يحذف واما في المثنى والمجموع الحسنا وجهها والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة مجوز عند سيبويه لكن على
قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف لكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه او
وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من بعده لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب
منها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فما لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا فيها بخلاف المحضة

فلا اقل

فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة
مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في
ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على
القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل ضارب اياه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان
يبلغ اقصى ما يمكن فيه وينبغي ان يقتصر على اهون التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع الامكان وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول نوع التخفيف على الجملة وهو حذف
التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستندا لانسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن
الى وجه وهو هو في المعنى وذلك انما منعه من منع في المحضة وكان ينبغي على ما قال انه لا تضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى
اصلا فهو معلوم الانتفاء مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافتها الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو
اجنبي من صاحبه ثم اضيف اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع
الى صاحب حسن فكانك اضفت حسن الى ضمير نفسه فذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع في المحضة ايضا وقد
قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ويجوز ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر
قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي
اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقولهم رانفتيك و
تستطارا فالالف في تستطارا راجع الى رانف لانه بمعنى رانفتين فكأنه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه
الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا كما تقول زيد حسن الغلام قبيح فعله اى فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت
الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر واصل الاثافي واعلاه كميت وما تحتها جون اى اسود وما ذهب اليه
المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المصنف وهما
الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان
معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة
الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الواقعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه
عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي اصل في غير المحضة فجعلوا المرفوع
في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور
فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان
الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن
وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا لذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا لتطرق
النصب فيما كان فاعلا سواء جاءت الاضافة اليه او لا لغاية الظهور فيهما في الجر وانه كان قبله منصوبا ما لم يعقها الى
من نعتها تاكرم الذرى واذفة سراتها ثم **اعلم** ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان لحسن وجهه وحسن وجهه
برفع المعمول فيهما وهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليتين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة
واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليست الصفة لكل واحد منهما فهما حسنتان في القياس كثيرا
الاستعمال الحسن وجها حسن وجها على التمييز والحسن الوجه حسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في
القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ولكن

ايضا وقع في النفس للابهام او لام التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو نصبت زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير
واستتاره في الصفة المبالغة المعنوية واما حسن الجر الوجه مع اللام فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من
الصفة وحذف الضمير من فاعلها او استتاره فيها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير ولان فيهما معا تعريف الوجه
باللام التي هي اخف من الضمير واياه لاصله في التعريف ومن فاعله لفظه ولما في حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير
وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير الى الصفة هنا قولك هند حسنة
الوجه وفي المثنى والجمع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه ولا تأتي بهذه العلامة في الصفة الا وفيها
ضمير مستتر الا في اللغة الرديئة نحو قام رجال قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المشبه بعد اسنادها الى
السبب لكونها في اللفظ جارية على المشبه خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت من
الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان يجري في اللفظ على
المشبه نحو زيد وجهه حسن او حسن لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فلا تقول زيد اسود فرس
غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما الا انه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالمذكور فلا يجوز ان يجعل صفة
سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس يدل الصفة في نحو زيد ابيض
ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثور سببا لزيد لا من صفة السبب
وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحزين باباو العقور كلبا فعليك الغرم بما ذكرت ومسئلة
الاميجة لا في غاية الحسن وهي حسن وجهه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا المطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع
مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجهه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في
جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما الاصل في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة عن عايد
الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستكن
في الصفة مثاله في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب ومعه اغتسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من
ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد بردة
فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما اشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان
فيهما وجه حسن لكن قد استعمالهما الا استنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما
فلكون النصب تعوطه الجر وهو حسن كما مر واما الاستنكار الظاهر فيهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين
نصب المعرفة في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند
البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر
ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه والحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثماني عشر مسئلة ونذكر ان نعلل استقباح
الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المشبه في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين
اعني جريها على المشبه واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المشبه صار السبب كالفضلة
لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستكن فنصب تشبيها بالمفعول في الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من
الاضافة الى السبب لان المانع فيها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المشبه في الصفة استقبح مجيء الضمير في
السبب ايضا لانه انما كان محتاجا اليه في السبب ليبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على السببية لانك
لم تضمر فيها الا لانه صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به معه كان

قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذا لان الضمير في ضارب ليس بدلا لانه صفة سببه على صفة نفسه والضمير هذا القبح في الحسن
وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيما اكثر امتناعها **قوله** والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة
على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل **قوله** ما كان فيه ضمير واحد احسن اعلم انا قد ذكرنا ما عليه هو
ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبح مبنية على الضمير فلنذكر قاعدة تبين بها الضمير والضميران
والتجرد عن الضمير فنقول الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر نحو زيد حسن وجهه او الوجه
منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا
فهي كالفعل تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم **اعلم** ان حكم
المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه مضافا الى المعرف بها او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه او حسن
وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الوزن ذات وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى
المضمر ومثله جر نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه ابي غلامه وكذا الوزن ذات وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا
اليه تقول له رجيبه فطاب الحبيب منها فما ومررت برجل بصوره وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو برجل حسن وجه غلام
وحسن وجه ابي الغلام وكذا الوزن ذات **قوله** واسماء الافعال والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر يعني
باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط نحو مضروب الغلام واسم المفعول من الفعل
المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو
زيد معلم اخوه عمرا اكرما نقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشايخ النسب وفي اسم المفعول اللازم
مضروب الغلام ومؤدب الخدام كما بمعنى الماضي والمضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعها المسند اليه الحقيقي
الى شرط زمان كما مر فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانها قد صارت كما مر معنى في كل واحد الثاني عشر
مسئلة كما في الصفة سواء وانما يجوز انتقال الضمير اليها من المعمول ثم نصب المعمول وجره اذا كان يحصل لصاحبها
المتقدم وصف باتصاف مرفوعها المضمر نحو كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قايم ابا ولا قايم ابن العم ولا
مضروب المملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول اذ لا يحصل في الاغلب بمثل هذا للموصوف المتقدم صفة واما اذا
كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا او ضارب عمرو غلامه او معطي اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت
المعمول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا بلا شبهه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل
والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى شبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل
امن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عندي اي على نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه
ومنعه غيري وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجري فيه المسائل
المذكورة وهو قليل قيل لا يعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسماء الفاعلين والمفعولين بل يعمل في السببي فقط وليس الاطلاق
هذا القول بوجه بل يعمل في غير السببي اذا كان في معمول احد بما ضمير صاحبها نحو برجل طبيب في داره تنويكي وكذا
اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما قبيح الزيدون فانه لا صاحب لها معها حتى تعمل
في سببه واما نحو ما زيد قايم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه اي ولا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا
لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير
الذي اضيف وجه اليه راجع الى جارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على
المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قايم غلاماه ولا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد حوسا مصطلا ما

كامر لان اصله جون مصطلاها اى مصطلى الاعالى اى مصطلى اعاليها فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذى اضيف اليه
اعالى واستتر فى جون فصار جونتا وادخل اللام فى اعالى ليسوغ باللام كما كان مسوغا بالاضافة ثم اتا م موضع الاعالى
ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالى معنيا فى معنى الاعليين فليس عندى اذن من باب حسن وجهه بالاضافة
لانك لا تحذف الضمير منها من وجهه كما حذفت من اعاليها **قوله** اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره فينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره فيه اى فى الفعل يعنى المصدر المشتق منه ولا ينتقض بنحو طائل اى زائد فى الطول على غيره وشبهه من اسم
الفاعل من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل فيدخل فيه خير
وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس **قوله** وشرطه
ان يبنى من ثلاثى الجرد ليمكن البناء ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل
اليه بمثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشغل واشهر
شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد جاء منه فعل تام مثبت غير لازم للنفى متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا
جاء منه فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه يتسب وقولهم احنك الشاتين اى الكلهما من الحنك
وارد شاذ وكذا قولهم ابل من خفيف الحنا لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهرى ابل يابل
ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا
فعل وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصبر كما قيل ولعل ذلك لكون
مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل فى الحدث والحق انها دالة
على الحدث ايضا كما سيجىء فى بابها فلا منع وان لم يمنع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصبر منك غنيا اى
اشد انتقالا الى الغنى وقولنا مثبت احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا فى
الاثبات فان قيل فقل لا انبس قلت لبس لا انبس لنفى الحدث الذى هو التكلم وليس موضوع له بل هو للنفى
المتصل فى التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابئس واليس وقولنا قابل
معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان
يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى **قوله** ثلاثى احتراز عن الرباعى نحو دحرج فقوله مجرد
احتراز عن ثلاثى ذى زوائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها **قوله** ليمكن لانه لو لم يكن ثلاثيا بل كان
رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا بل كان ذا زائد كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه
من غير حذف شىء منه فهو واضح الاستحالة لان افعل ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف
حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت فى دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب دحر وكذا لو قلت فى
اخرج اخرج بحذف الهمزة التبس باخرج من الخروج وكذا فى غيره من المنشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل
الا افعل وانما اقتصر واعليه اقتصارا **قوله** ليس بلون ولا عيب صفة لقوله ثلاثى هو ليس لان منهما افعل
لغيره يعنى انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى
منها افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم انه بمعنى ذو سواد او
الزائد فى السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل وهو كذلك لان ما يدل على
ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واعمى واجهل وانوك

ان بعضها

مطلب فى بيان اسم التفضيل

ان بعضها يجىء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء والجم
وجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان
والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان يأتى افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر
واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثى عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر
استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانها اكثر استعمالا من حور وعور ولذلك لم تقلب واوهما الفا على احول
واعور وما لم يجىء منه افعل ولا افعال كالبجر والنقم والعوج والعمى لم يبن منه لكون بعضها لا يقبل الزيادة والنقصان
كالعمى والبواقى محمولة على القسمين المذكورين فى الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظ السواد والبياض
قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بنى اباض وقال لانت اسود فى عينى من الظلم وهما عند البصريين شاذان
قوله فان قصد غيره يعنى قصد التفضيل من معانى الاشياء التى يتعذر بناء افعل التفضيل منها وهى ذو الزيادة
والرباعى والالوان والعيوب الظاهرة يبنى افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثر او غير ذلك على حسب
غرضك الذى تقصد ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التى امتنع بناء افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز
النسبة فيها نحو ابيح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك عند سيبويه هو قياس من باب افعل مع
كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم بالمعروف وانت اكرم لى من فلان وهو كثير وجوز
قلة التغيير لانك تحذف وترده الى الثلاثى ثم تبنى منه افعل التفضيل فيحلت همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره
سماعى مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كانفعل واستفعل
ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل **قوله** وقياسه للفاعل يعنى قياسه
ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره فى الفعل كاضرب اى ضارب اكثر ضربا من ساير الضاربين ولا يقال اضرب
بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس فى الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا
بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما ساير الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها
سماعية فارادوا جعلها فى احدهما اطرد دون الاخر فجعلوه فى الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله
فاعل فى الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا فى الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى
اسم الفاعل مع كونه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا فى المفعول
الفاعل غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اى اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى
فى قول سيبويه وهم بيانه اعنى **قوله** ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فلا يجوز
زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلو
عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشىء على غيره ومع من والاضافة
ذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما
ذكرنا فى اللام العهدية فى بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما ذكرنا اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى ذلك الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان
يكون اللام فى افعل التفضيل فى موضع من المواضع الا للعهد بلا عرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن
ذلك الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود عن وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا اذا كان
افعل خبرا كما يقال انت اسن ام انا فيجيب تقول لك انا اسن ومنه قولهم الله اكبر وقوله ان الذى سمك السماء
بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله انا الموت ادنى اذا ادنت لى الاسل اجرادا ولا يجوز ان يقال فى مثل

قوله الله اكبر

منه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز في عامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير
منصرف ما يستبشع ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره
محذوف اي اكبر من كل شيء وقل الحذف اي حذف من في الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من
زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر حذف من المقصود والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم يجتمع من الثلثة المذكورين
شيئان لان كل واحد منها يغني عن الآخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا نايب في واحد منها الا ذاك فكان ذكر
الآخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل
للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الافضل
من قريش اي افضل من عيسى من بني قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا
والخير زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان تقدر افعل آخر عاريا من اللام تتعلق به من
اي بالاكثر اكثر منهم والخير اخير منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك
زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاب بغداد لكنهم لم يستعملوه عن ذكر المفضل
عليه وللخلو المجرور عن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول
علي رضي الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون
من رمضان محبوب عند المخالف فقدره رضي الله عنه محبوبا الى نفسه ايضا ومثل صوم شعبان عليه فكانه قال هب
انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم
لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه عليه السلام شر ومثله قوله اصحاب
الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت
ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم
انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست
تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت من زيد وما انفصلت منه تعلق بافعل المستعمل بمعنى المتجاوز وبلا تفضيل فمعنى
قولك انت اعز علي من ان اضربك انت متجاوز عن ضربي من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية التي تدل
على ان صاحب افعل مفضل على ما بعدها متعلقة بافعل التفضيل تقرب من هذه الا ترى انك اذا قلت زيد افضل
من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن هذه تنفتح مما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي رضي الله عنه دنيا كما
تعدك من نزول البلاء بحمل والنقض في قولك اصدق واوفى من ان يكذبك او يخونك اي هي متجاوز من فرط صدقها عن الكذب
ويجب ان يلي من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه او يلي معموله قال فما رأينا الوقت احرى ساعة الى الصور من ربط
يمان منهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك زيد احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واسترني
النبا فيسرا وسمن عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو من اعلم زيد او مضافا
اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت **قوله** فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من
اضيف اليه انما كان هذا الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف
اليه بمرضي لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه
وقول المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل
لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا احتياج لحصول هذا الغرض الى التشريك في اصل الفضل الى [illegible]

وقرينه لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المص بعينه بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة
فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فمقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل
فلا احتياج لاجله الى شيء آخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا
في الشرح ان لافعل جهتين الى آخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال **قوله** والثاني ان تقصد زيادة مطلقة
اي تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده بل انما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما يضاف
سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولنا نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت
عن عدد اخوة يوسف لم يحسن ان تعده فيهم لانه قد خرج عن جملتهم باضافتهم الى ضميره بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او
احسن بني يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه
وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل منهم **قوله** ويجوز في الاول الافراد
والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل
من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم ولا يعمل اي مطلقا الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول
على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا
فصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين
قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ~~من عين زيد~~ نحو ولا ارى كوادي السباع حين تظلم واديا اقل
به ركب معنى بالاول المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يعضده وصفه وهو من التفضيلية
لانه يوضع على هذه الصيغة المقتضي لهذا المعنى بعدي الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يميز
عما شاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بادئ النظر بعلامة من التفضيلية فصارت كانها من تمام
الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال
صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع و
انث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضيف واريد تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف
اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا واسبابا
افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما مر في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان
المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضول الا صاحب افعل الداخل فيه ولا فرق بينهما لفظا
الا انه من في احدهما دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التي بينهما وجاز ايضا
تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانع من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء
المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور
ما ذكرنا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام
لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا فوجب مطابقتهما لصاحبهما
وقيل انما يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعل غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى
فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يتساويان من اصل واحد كما في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف
بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل

زيادة مطلقة مطلب

التعجب الفعل مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يلتفتوا الى التعرف
واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التعرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل
وجاز الاعراء وانفصاله وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي لعلم التفضيل واعلم
انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة
قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح قال بعضهم بان زيد بذا الاكرم قوم اصغر واكبر اي صغير او كبير او قال
الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم ويقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله وهو اهون عليه اذ ليس
شيء اهون عليه من شيء وما كان بهذا المعنى ملزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل
اي افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين على انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه تركيب
كردن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول متصرفاته وقال بعضهم اصله أوّل او أأل اي مآل النجاة في السبق وقيل
اصله أأول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واجر فقلبت الهمزة في الوجهين
واوا فادغمتا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء قال بعضهم فوعل من تركيب
وول قلبت الواو الاولى همزة وتوفيقه كتعريف افعل التفضيل واستعماله بمن يبطلان لكونه فوعلا واما قولهم اولى
واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما الزم قلبه واوا اولى همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم في اواصل على ما
بين في التصريف وعند من قال هو من افعل واَل اصله وؤل قلبت الواو همزة كما في اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة
واوا كما في أومن ولهذا ارجع الى اصل الهمزة في قراءة قالون عادا لؤلى لانه فقد فتت الاولى وحركت لام التعريف
بحركتها فزال اجتماع الهمزتين واول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل
الاولى الاوليان الاوليات الاولى وتقول في استعماله زيد اول من غيره فهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا
من شيء يستعمل على القول الصحيح لا فعلا استعمل منه فعل كاحسن ولا اسما استعمل منه اسم كاحنك حتى منه معنى الوصفية
اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما اي ذو علم اكثر من علم غيره فاحنك اي ذو حنك
اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفيته اول بسبب تأويله بالمشتق كالاسبق فصار مثل مررت برجل اسد
اي جري فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده
ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وايدع مما خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة
دخل فيه التنوين مع الخفاء وصفيته اذن كما هو وذلك كقول علي رضه اجري او لا باديا وتعال ماتوكت له اولا
ولا آخرا ولو حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان متوسلا لظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري
واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات غدونا وتقال ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام
او عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كانه
قيل مذ عام قبل عامك وفي تأويل اول بقبل اشكال لان الشيء اسبق اجزائه فمعنى اول عامك اسبق اجزائه
اما من الليالي او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك
لكان بحذف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان اول هنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام
اي عام كائن في زمان اسبق من عامك فجعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف
لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون
اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا ابدا ما قبل امس ما رايته مذ اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد
انخلع عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل ابدا مع اللام

او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع الجر طابق ما هو له تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن
اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال في سعي دنيا طال ما قد مدت وقال وان دعوت
الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله وقولوا للناس
حسنا فيمن قرأ بالالف وسوءى في قوله ولا تجزون من حسن بسوءى ولا تجزون من غلظ بلين فليسا تانيث احسن واسوء
بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل الى قوله ساريا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة
وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجيء وحكى يونس عن ناس
من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بالمشهور ويرفع المضمر
المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم يتفقون على انه لا ينصبه بل ان
وجد بعده ما توهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تع هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من
يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب للمفعول
فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة الاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع
الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا تضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل
قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم
الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل
لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم
به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعال الدراية زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل
والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر يتعدى اليه افعل بذلك الحرف ايضا نحو
انا امر منك بزيد وازهد منك بالشباب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ما فيهما في الثاني
منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان
الفعل لا يتعدى بحرف جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا
من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك اقمت في العراق في بغداد او في رمضان في الخامس بدل بدل
الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنى الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو او مما نحو سرت
من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل بجنبه نفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر
مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اي انا اكسى منك لعمرو واكسوه الثياب
واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما
منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان
يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت لخص من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق
زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض يعدى الى ما هو الفاعل في المعنى الى المحب والمبغض بالى نحو المحب الى واشهى
الي والحب الي وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره لان افعالها تتعدى الى المبغض والمحب بالى ايضا كقوله تع حبب اليكم
الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر والجن وقد مر انه غير قياس ويتعدى الى المفضول من اي فعل
كان بمن كما تقدم وهو المفعول الحاصل به لا افعل لصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة
الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما خلا من معنى الفعل
ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشيء الى قوله شروط رفع الافعل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك

ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فعمل الرفع اذن قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور
وذلك لانه صفته قوله وهو اي افعل في المعنى المسبب اي المتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب
لا المسبب واحسن في مثالنا من جهة المعنى لتعلق رجلا وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل المسبب
اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل واذا اعتبرت الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب
اي هو اذا اعتبرت الاول مفضل واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر
محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل
وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل
وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ
رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عامة ان قيل كيف تعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله
مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما قلت هو له باعتبار الاول وباعتبار
الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار ومقترنا به كما تقول فصلت زيدا راكبا
على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه يجمع
حسن حال المعنى انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل
لانه في هذا المكان فعل بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذكر
لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي احسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه
مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا فصلوا بينه وبين معموله بسيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته
لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه
برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصل بين العامل الضعيف
ومعموله باجنبي لا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعنى ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة
معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافعل خبره فله به تعلق من هذا الوجه وعند
الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى
لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت سبق الضمير في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وتعليل سيبويه
مطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت
والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا منه نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخر من الاول وهو ان تحذف
المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد
وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه تفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول
قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل
وادخال عليه كلمة التشبيه وحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل او ما رايت
عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد
اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا ازاد عليها ومعنى ما رايت احسن

منها اي احسن منها والاشلها لحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل
عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من
الكل اتي به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم يذكر ان النقصان في اي شيء وللنحو ان يكون
احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في الحسن الكحل فيها زائد عليها في حسن الكحل فيها
وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حال واحد وانما اسميت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة
قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل
منه في عين زيد قوله كوادي السباع حين يظلم واديا بالانتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع
حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليه انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان كقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز
ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بما قبل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل
بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى
الواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف يعني الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه وما في قوله وما وقى الله مصدر
على حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كما تقول والحمد وقوله تاية تثبتا وتوقفا وهو
تفعله من تركيب اني يقال تاني اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى
فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تاية ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل
به ركب منه بوادي السباع كقوله عليه ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت
ولا ارى واديا اقل به ركب تاية من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء ساكنة قوله في نفسه قد مر
وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل اسم
فهو غير مقترن اعني الاعتراض بنحو الصبوح واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل
مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير
المتصرفة كعسى ونعم وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي قولنا كل فعل فهو غير مقترن والجواب عن الاعتراضات ما
تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في
المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق
في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد
قيل سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وسكن الفاء التي كان تحركها للساكنين وقيل ان السين منقوص من سوف
دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال
واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات الثلث وتقصوا
الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يمكن من ثقله وهو الجر فلما نقص الجر لم تحرك بشيء بدل الجر فبقي مجزوما اي ساكنا او لو
كراهة الخروج من اجماع النحاة حتى ادعاء كون المضارع المبني مجزوما مبنيا على السكون لان حمل باسم جاز ما لم يظهر لا لفظا
ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كان او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة الاخر ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون واما اي
العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا نقول ان يحرم لم يغزو لم يرم ولم يخش مبني كما عن
وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب
اذا كان مجزوما نحو سكونه انه لا اشتقاق الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه ظاهر

مطلب في بيان الفعل

ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اى الحرف الاخير بلا علة خلاف نحو ما شى ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب بل يكون الاعراب فيه فان **قيل** لا نم ان العامل انما يكون عاملا لتغير اخر الكلمة عما هو اصله بل انما كان عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اى السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لما قبيل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله اخر المضارع عن الرفع الذى هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع فى المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اى الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان **قيل** فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع الى الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن ان يشبه قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصبة جازما لان تعريفه باثر الوجودى اولى من تعريفه باثره العدمى ولما لم يكن للجازم اثر وجودى عرفوه بالعدمى فسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب فى لن يضربا ولن يضربوا ولن يضربى جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائى وهو ان ارتفاع المضارع لحرف المضارعة فيكون الجازم الطارى مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما نعاله بعد ذلك عن الجا درفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور **قوله** ونحو تا فعلت يعنى به اتصاله بضمير المرفوع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير المرفوع البارز لاجتمع فى المثنى الفان وفى الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل لانهما انما اسكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الابنية لخفة الاسم وثقل الفعل **قوله** الماضى ما دل على زمان قبل زمانك مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو وقوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه فى قسم الافعال **قوله** قبل زمانك اى قبل زمان بلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية و قولنا لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت كما فى قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت عارض وان لم يدل هاهنا على زمان قبل بلفظك به لانك حاك وزيد يلفظ به لا على وجه الحكاية ويدل على زمان قبل زمان يلفظ به ويخرج ايضا نحو اخرج فى قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان يلفظ الحاكى به واكثر ما يستعمل فى الانشاء الايقاعى من امثلة الفعل هو الماضى نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائى وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائى فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائى لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يمكن المطابقة وعدمها **واعلم** ان الماضى ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبى اما دعاء نحو رحمك الله واما امر كقوله عليه السلام فى الحج اجزا امرء وقد ترآس اخاه بنفسه وينصرف ايضا للاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار وسيق الذين والعلة فى الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان فى جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكريرا لا كما يلزم فى الماضى الباقى على معناه وينقلب ايضا اليه بدخول كلمة المجازاة اعنى لو واذا كان قد سبق معناها على المضى نحو قوله تعالى وان كنت قلته وينقلب اليه ايضا بدخول ما الثانية عن الظرف نحو ما ذر شارق وما دامت لتضمنها معنى ان اى دامت كثيرا او قليلا وقد سبق على المضى كقوله

مطلب فى بيان الماضى

مع وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان فى الكلمة رائحة الشرط وبعد حرف التحضيض اذا كان للطلب لا للتقريع كما يجى فى بابه وكذا اذا صلة لموصول عام او صفة لنكرة عامة نحو الذى اتانى فله درهم او كل رجل اتانى فله كذا لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا فى باب المبتدا **قوله** مبنى على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا فى اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو رجل ضرب اى ضارب والمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لما شابهه مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع فى المواضع المذكورة قبل وخص الفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ولا يجاوز الرباعى كما يتجاوز الاسماء ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر فى باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون فى كلمة واحدة من اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل علبط علابط وعلبط هدابد وعلابط **قوله** الضمير المرفوع احتراز من المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالى اربع حركات واذا اتصل به الواو انضم اخره لمجانسة الواو **قوله** المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب وغيرهما وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث **قوله** ما اشبه الاسم اى الفعل الذى اشبه الاسم وانا عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لذلك ومعنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المشتبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل منهما بحلمة من الضرع ويقال لا وقت الرضاع **قوله** باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانه هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء هاهنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضى مع تغيير بعض حركاته سبب لحصول جهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباء فيه كما فى قولك بزيد ضرب كقوله فى الشرح **قوله** باحد حروف نايت يخرج الماضى **قوله** لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهه الاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم **قوله** لوقوعه مشتركا اى هو حقيقة فى الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخريه وقيل هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء الحال حين لحصلف العقلا فيه قال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصيف مثلثا وليس بشى لان الحال عند غيرالآن فى كونه زمانا بل هو على ما حصل الان من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلى فى قولك زيد يصلى حال مع ان بعض صلواته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوات الواقعة فى الآنات الكثيرة واقعة فى الحال وقيل ان المضارع شبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان اللام الداخلة فى خبر ان اصلها ان يدخل فى المبتدا ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهى يدخل على الاسم او ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لفى الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجى فى باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها

مطلب فى بيان المضارع

وجنا اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيد السوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون
ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا **قوله** بوقوعه مشتركا
وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم تخصص بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته
للحال والاستقبال ثم تخصص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد
المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا عليه
المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتعين ذلك الحرف المشترك فيتعين
المضارع معه المعنى وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي
ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك
ما تاتيه حاجة فتطلبك بنصب تطلب دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل
على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود وسعة المعنى لكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم
فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل
بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساويه
لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت عليه في الاقل كحذفهم الواو في قعد ونعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا
الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم في اكرم **قوله** فالهمزة للمتكلم مفرد ا تبيين لمعاني حروف المضارعة بعضهم
انها لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا في اول اكرمت انعامهم وليست للمتكلم لثبوتها مع الغايب والمخاطب
فلا يكون الفعل شبيها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانوا مذكرين
او مونثين او مختلفين وكذا تصلح للجمع باعتبار الثلث وتقول الواحد المعظم نفعل كقوله نحن نقص وهو مجاز من
الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يحك للواحد الغايب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم وانما هو
استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مونثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمونث الغايب وللمونثين
ايضا والياء للغايب غيرهما اي غير المونث والمونثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه وجمع المونث
قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يا
كرم ويقطع ويقابل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فيجب فتح حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان
بالثلاثي الاصل اولى او لان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة تستثقل
عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما مر في التصريف ويكسرون الياء
ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضم في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعل و
بقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما مر
في التصريف **قوله** ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته والخلاف فيه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد
اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون والاعراب في الوسط
واما النون فحرف ولاحظ له في الاعراب فبقي الجزءان مبنيين فان قيل فلما امتزجا فلا اعرب الكلمة على النون كما
اعرب الاسم المونث بالتاء على التاء لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم
مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما الاول فلان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فوقع اعراب الاسم بقدر
ما امكن دون الفعل ولا سيما ان النون من خواص الافعال فيترجح جانب الفعلية وضعف مشابهة الاسم وهذا
على مذهب البصريين واما الان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم والكثر الافعال مبنية فيرجح

الى البناء

الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين مذهبهم ان للعرب داعيا اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا
الاسم على ما قبل التنوين فرجحوا لذلك موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكد بالحركة المختلفة
للفرق بين المفرد المذكر والجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل
الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه وتركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه
امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما
اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان مع المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب
لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المختلفة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي
على مذهب المص وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل تضربان او
الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين
في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن لتخشون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال
محله بحركة الفرق **فان قيل** فاذا كانت معربة فلم تعوض النون عن الحركة كما عوض في نحو تضربان وتضربون و
تضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات
وانما لم يقدر الاعراب عند هولاء على نون التاكيد كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب
قبل التنوين لا عليها ولمشابهتها تقلب الفا في نحو لنسفعا **قوله** ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على
ان الفعل مبني للحاقة قال سيبويه ان تضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن اخره وان لم تجتمع فيه اربع متحركات حملا على
ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى في الفعل
المشابهة للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم محل الاعراب الاسكان ملتفتا بله
نحو ضربن ولم يعوض للنون عن الاعراب فرارا من اجتماع التنوين وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر
الاعراب لالتزامهم محله السكون **قوله** واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز للتثنية والجمع و
المخاطب المونث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها والمعتل بالواو والياء بالضمة
تقديرا او الفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف **قوله** اعرابه رفع ونصب وجزم
فقد مضى علة اختصاصه بالجزم **قوله** فالصحيح المجرد الخ تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف
في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء ميم لحوا بمعنى الاسماء وبين هنا اللفظي والتقديري في كل وتحدد تلك الانواع
لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره **قوله** فالصحيح احتراز عن المعتل
نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة رفعا والسكون جزما **قوله** المجرد عن ضمير بارز احتراز عن الملتبس بالضمير البارز
المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المونث نحو تضربان ويضربون وتضربين
وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا يكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجي وانما قيد الضمير بالبارز
لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب
واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز
لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون **قوله** والمتصل به ذلك
اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب
وينجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة ليناسب الواو وبالفتحة ليناسب
الالف وبالكسرة ليناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون

بدل الرفع لمشابهته في الخفة للواو وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى
والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لمانع مع كونها معربة لتمكن الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى و
المجموع بالواو والنون وذلك لكون الالف نحو يضربان مشابها الالف ضاربان والواو نحو يضربون مشابها الواو ضاربون وان كان
بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اخوته الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز
وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف
ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه
علامة للرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب لان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء النصب في
موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة في صورة الجزم وحذف هذه النونات الخمسة
مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات فيكون
الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقوي في الشواذ تفتح لكن
وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد يحذفها لا لاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي
تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي **قوله** والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو
والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة لخفتها وربما تظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما تظهر في الاسم جر الياء
ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء او يقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله ان سمو باب ولا
اب وكذا في الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثير كقولهم
في المثل اعط القوس باريها وكذا تقدير تقدير في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجرها قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما
من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عند الحذف الرفع في الاخر والرفع للمعتل
محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل ولم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد يحذف
الاحرف الثلثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فمقدرا انما كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم
او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وقوله ينباع
من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء نحو لم يأتي في السعة **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم
زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء في رفع المضارع كالاسماء اي ذكر المذهب
ولعل اختيار الفراء للداخل يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم
سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرورا ومنصوب نحو برجل يضرب ورجلا يضرب وانما ارتفع
بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه
في مواضع لا تقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب لان الصلة لا تكون الا جملة ونحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف
التنفيس من خواص الافعال ونحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم وكذا اقائم الزيدان ويكفيه وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدير اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحيه وقوعه موقع الاسم كما في
قوله وما كدت آيبا وانما عدل عن ذلك الاصل كما في بابه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت
في اول الكلمة حدث الرفع معه وهذا اذا اصل المضارع اما الماضي والمصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث
الزيادة الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانا عن ابا عامل النصب

والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة وتتعين المضارع للحالية بالآن وآنفا والساعة وما في معناها من الظروف الدالة على الحال
وبلام الابتداء عند الكوفيين كما وقال بعضهم يتعين للحالية بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم وبان
نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لمطلق النفي وبالنفي للحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجيء الكلام على السين
بابه ويخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقتضائه طلب الفعل
وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقوله واعدا
اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ التاكيد توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لا افعل على ضعف ولافعلن واما
الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب
في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم بالفعل محتملا للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها و
يصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلهذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها
فهو للحال فينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو وَدّوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط
في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويخلص ايضا حرف
التنفيس مال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته للحال وليس ببعيد بقوله ولا اقول
عندي خزائن الله الآية ونحوه كثير ويصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى
لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اطرد في كلامهم ويصرف الى المضي بلو غالبا وقد يكون بمعنى ان
للمستقبل كما يجيء وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي **قوله** وينتصب بعد ان ولن وكي واذن وبان مقدرة
بعد حتى ولام كي ولام الجحود والواو والفاء واو فان نحو وان تصوموا والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست
هذه نحو علمت ان سيقوم وان لا تقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن نحو لن ابرح ومعناها نفي المستقبل
واذا اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل المستقبل نحو اذا تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان
وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم احد يفصل وهو قوله
فان مثل اريد ان تحسن الى اخره **قوله** والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها
في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء
كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم قال جار
الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وكذا قال سيبويه انه
يضعف ان يقال ارجو واطمع او اخشى او اخاف ان تفعل وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الوداده انني بما في ضمير
الحاجة عالم وفي نهج البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى
انك تقوم لكان متناقضا قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه لان ان لا تدل على ثبوت خبره
وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه موكد فيصح ان يثبت هذا الموكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا
قائم واما شاك في انه قائم ولو كان بمعنى التمني ومعنى ان تنافيا لما كان التمني في ليت انك قائم **رجعنا** الى المقصود
فنقول اذا خففت المشددة صارت خطا فلا تقع بعد الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان تخرج ولا تقع الا بعد
فعل التحقيق كالعلم وما هو في معناه كالتبيين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر والفكر واللحاظ والنداء ونحو ذلك
او بعد فعل الظن تاويلا بان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول اخشى ان تخرج ولا وددت ان تخرج او رجعت
ان تخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما
معنى فلكونها حرف المصدر فاريد الفرق بينهما فالتزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤديه او ما يجري مجراه من الظن الغالب

ليكون مؤذنا في اول الامر انها المخففة لان الحقيقي بان المخففة التي زايدتها الحقيقي انسب واولى فلهذا الم[illegible] بعد فعل التحقيق
الوقوع ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فتجيء المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا بهذا لان الاولوية
لا تفيد الوجوب فقط واما ان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية نحو ان
اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق لاختصاص المصدرية بلزوم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا تحتمل ان تدخل على الاسمية
ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله او لم ينبأ اي لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان
وقوله اولم ينظروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب لم يحتاجوا الى فرق آخر لان ان المصدرية لا تدخل على
الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا فالواجب
ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف النفي نحو علمت
ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف
المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى وعاملة في المضارع لفظا ولا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها وكذا لا يفصل
بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بل قد يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام يدخل في مواضع
لا يدخل غيرها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية لما قدمناه
ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم فان كان بعد فعل الظن جاز ان تكون ان مخففة ومصدرية كما في قوله وحسبوا ان لا تكون
فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع وسمى النحاة هذه الحروف
التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من
العلم فتقع بعده المخففة وذلك كثير وكذا قد يشتد الرجاء ويقوى حتى يلحق بالمتيقن فتقع بعدها المخففة كقوله فلا بد فتنتي
بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب
اي ظننت جوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما رأى ان ثمر اسه
ماله واثل موجودا وسد مفاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي
مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترجي كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله او لم يكن لهم
آية ان يعلمه والجنس ان تمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد كقوله ولولا ان كتب الله وان تصوموا خير من ان يقعد
وقد يجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم
وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا
ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية
والتي بعدها العلم مخففة لا غير وكذا التي بعدها ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت وبانت والكشف و
ظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف
كناديته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية
وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى
بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا
ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وجاز سيبويه
كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله ما قلت لهم الا
ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدا محذوف اي هو ان

اعبدوا

اعبدوا الله وان يكون مفسرة او في حكمها نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل ولي ان واذا
وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا تفعل واوحي
اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي
امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لا نفيا منجزم الفعل الا عند ابي علي وان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل
متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سيفعل فمخففة او مفسرة وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت
لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد
في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله
وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحي الى قوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان
الزوائد وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله
تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا
بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله شفاء عيك خابرا ان تسائلي وهما نادران او يقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد
بل خبر مبتدا مقدرا او متعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسائلي مقدرا **قوله** ولن معناها نفي
المستقبل هي نفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم اصلها لا ولن لا ابدل الالف نونا في احدهما
وميما في الآخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال
سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقديم معمول معمولها عليه حكى سيبويه عن العرب
عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا امنع ان يغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا
دليل على قول الفراء ونقل المص في لا امنع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز زيدا لا اضرب والاصل جواز تقديمها في
حيز حروف النفي عليها الا ما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير **قوله** واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد
جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كانت مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا
الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة
المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها
كما تقول لمن قال انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين
من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح
للماضي كقوله اذن لقام بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن [illegible]
من اذ جيء وسوغه الا انه كثر ذلك في نحو يومئذ في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة
المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب
لان معناه الظرف والغالب في المبني عن الفتح تضمن معنى الشرط وهو للمعنى فقول سيبويه اذن جزاء وانما تضمن معنى
الجزاء لكونه كاذا وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة تتضمن
معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها
اذا ثابتة من حيث المعنى وبدله منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم تجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما تجزم
اذما وحيثما وانما قلنا تكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل تحويه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله

فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل
نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله
تع اذن لاذقناك ضعف الحيوة فادخل اللام فيما هو جوابه معنى كما يدخل جواب لو اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك
وكذا قوله اذن لقام بنصري وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول
الفاء في جزائه كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطا اليّ يدي اذن فعاقبني ربي
معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالحسد اي ان اتيتنا بشيء انت تكرهه فلا رفعت ثم قد تستعمل بعد لو وان توكيدا
لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض عن الفعل بمعنى حرف الشرط المذكور مع فعل الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك
وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد ولم يجز تاخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو
اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا توسط
اذن بين جزء ما هو جزاؤه معنى لكلمة الشرط نحو انا اذن خارج وان كان مثل ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرا
عند الرشا ان يلقها ذيب كما لي وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان
كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم بان نحو ان جئتني
اذن اكرمك قال تع وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام المخاطب كقولك اذن اكرمك
او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك تم **اعلم** ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في
المستقبل كما مر وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا
اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا
في قوله تع فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى
مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع
للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء
وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب
الاشياء الستة كما يجيء فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينتفي عن المضارع الحالية
المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا والى نصب الفعل بعدهما لان النصب
باتم النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بمعنى الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء وبمعنى
او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى وهلا
جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب
بعدها لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب
كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واو
اذن كنواصب الفعل التي لا تفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما خلاف اخواتها جاز ان تفصل بينه
وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء
نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا تفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا تقال
اذن عندك تفصل الامر وبالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة
ان ولا تتقدم على الموصول في صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل
تصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط

ضعف معنى الشرطية الاصلية فيه ثم تقول والله ان اتيتني لا اضربك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط
لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فتحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الاصح بعد اذن ثلثة اشياء التصدر
وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا فاما اذا
تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تع واذن لا يلبثون خلفك وكقولك ما تعين فاذن اكرمك
جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة من حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله
بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض وهو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر والذي لم يقرأ
واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدا خبره محذوف
وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما حذف وجوبا خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه حذف
ان التي بسببها يصح ان يصلح للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء وحق الظاهر فلو ابرز الخبر لزم ان تنافيا وانما
ارتكب ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها المعلوم بمعنى الزمان فيما كان كانه اخرج الفعل وكذا القول
في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء وانما تسمع بالمعيدي خير في جميع استعمالاتها كما في اذ زمان معنى ان جئتني اذن اكرمك
في وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمك ولا سيما في قوله تع فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اظنك
كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا رجح جانب اسميتها ونقل عن المازني
انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان ولن واجاز المبرد الوجهين فقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف
واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها
بالقسم والنداء والدعاء تقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا تفصل بين الحرف ومعموله بالبس من معموله
واما قولهم في الشرط ان زيدا اضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما قوله فان لحقها الخاك مقارب ومن القلب
فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن
الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان مقدرا لجاز تقديم في نحو زيدا اذن اكرمه
كما جاز في اذن اكرمك زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا النقل على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون
ويروى انضاع (؟) الخليل ان اصله اذ ان مركبا كما قال في لن ان اصله لا ان ووجهه ان يقال بتغير المعنى بتغير اللفظ فلم
يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرط افصح لان سيبويه قال
زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال
لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه **قوله** اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان
يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن
اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تجعلني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا تباويل ان الخبر هو
اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرا كما تقول زيد ان يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا
اي اني اذن اولا احتمل ثم ابتدا وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وحمله على الا الموضع الثاني ان
يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد
العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما ولكن لا فيه للنفي لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا
منصوبا لكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في لا تدن من النار اي ان لا تدخل فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره
منصوب واذن ملغى عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجر فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم

الذي قبلها نحو واسه اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا أقيلها ولا تقع المضارع بعد اذن
في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستواء بل تقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو تقبل اذن زيد عمروا
وليس الرجل اذن زيدا ونحوه ويجوز في نحو قولك ان تأتني آتك واذن اكرمك بلفظه اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل
على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع
على اضمار المبتدأ او بعد اذن اي اذن انا اكرمك **قوله** وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان
مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد نظر كما حكى الكوفيون
عن العرب لكي ان اكرمك وقال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان
تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتقد تقدم اللام عليها في نحو لكيلا تأسوا او تأخرها عنها في نحو قوله كي لتقضيني رقية
ما وعدتني بان كي المتأخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتأخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل
الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ايضا
ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف
ناصبة مثل ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما ردف لكم
وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل كي جئتك فتقول كيمه اي كي افعل
ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لبعض اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متأخرة
عن الفعل المقدر ولا تنصب الاستفهامية الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يلزمها اذن متقدما على
كلمة الاستفهام مع انه لا تكون مركبا معه كالكلمة ولحوق ها الاستفهام كما في لمه وعمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط
ما بعد الوجه من التصدر اللفظي **والثالث** حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم
وعند البصريين قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان
وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل ومكررا في كيمه
ولانجرار الاسم الصريح الاتي كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي يكرمني تحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون
جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من
كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا تقدم على كي معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا كي تضرب لانها
اما جارة او ناصبة ولا تقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائي تقديم منصوب كي عليها واما قول الشاعر اذا انت
لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع ينفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضر والمنفعة وجوز المبرد
والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما وان ياءها محذوفة للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل
بل الناصبة ما لشبهها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد
وعلى مذهب الخليل لا نصب للمضارع الا بان ظاهرا او مقدرا فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما
رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب كما ان وقوعه موقع الاسم بنفسه
اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع
الاسم بوجه وذلك مع ما سمي جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس
فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع ووجب السببية نحو مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع

مطلب في بيان حتى

في كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها ابتداء بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي
ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينتصب شيء منها عندهم بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر
وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخير غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض
المواضع فتبين انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فما للام
قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وقيامها الا بعد لان الاصل عدم
خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تأول البصريون
من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى بقي على اصلها من الجر منه وجه عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير
الناصب في نحو قولنا للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغا على ان لام الجحود لتأكيد بمعنى ولا يقع
ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان في النصب على ما ليسا بمعناه وقال الكسائي من الكوفيين ان حتى ليست
ليس في الكلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر
فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة
فتبطل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل
بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف
اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول
معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هنا بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى
النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الظرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف
سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظرف في نحو زيد عندك على الخلاف كما مضى في باب المبتداء والظاهر من مذهبه
انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف
العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني لخصوصية مختصة بالمضارع واما نحو قوله مع ما تم فيه
سواء مقبل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فلا انفس [illegible] فيشفيها
وارجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين فالواحد حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا
يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان
من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريد لكيما ان تطير بقربتي وخالدا وملحج السيفيا كما جاءت
اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تع انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر
كقوله وامرت لاعدل بينكم فتكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في معنى السببية لم يصح تقديرها ولولا انها لا
تنصبان ظاهرين فكيف تنصبان مقدرين فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا
كقوله وتقر عيني واحضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى
ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان
يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول
كان عند السير مترقبا الا رايت يجوز النصب سواء كانت وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه
الثلثة وذلك بان يكون مثل السير اما للدخول فحتى بمعنى كي او غاية الدخول فحتى بمعنى الى ثم عرض ما يمنع من حصول الدخول
فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب
المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا بد اما ان يكون بمعنى كي او الى فما بعدها

حتى

اما مسبب عما قبلها او انتهاء او المسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها جوابا عن الاعتراض يورد وتقريرها ان يقال بانك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون
الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما تجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب
عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فلم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى
يرتفع المضارع بعدها ومتى ينتصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى
اما في حال الاخبار او في المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم
على التيقن نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها
واری انه سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك
انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل التيقن فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل
الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني
نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان
يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف
في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما بعد سرت
حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه
وانما الاستفهام عن السائر واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع لكن على ضعف لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي الصريح وان اردت
بهذه الكنايات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب والمحكوم انما سرت حتى
ادخلها فلفظ انما تستعمل بمعنيين احدهما تحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حقرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان
التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط
فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا للغروب ويجوز ما سرت الا
يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا فلا كلام في رفع ما بعد حتى وان قصدت ان مضمون ما بعد حتى
سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لحصوله في احد الازمنة ولا عدم حصوله فيها بل
قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله
ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فيجوز سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى
ادخل الجنة متعين بمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا
مع اعادة حتى في نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح
الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسماء
الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل ما هي الا
للانتهاء واول قولهم كلمته حتى تامر لي بشيء بان معناه كلمته والكلمة حتى تامر لي بشيء اي الى ان تامر ويجوز وقوع صريح الاسم
في كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امرك لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يمشي له في نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة **قوله** كانت حرف ابتداء اي ما بعدها كلام مستأنف لا تعلق له من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق
المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا نعني بذلك ان ما بعدها مبتدأ مقدر اي
انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تع وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع فالمعنى في الاستيناف مثل قوله حتى اذا

جاء امرنا جاء بعدها جملة شرطية مستأنفة قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف
فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرا به لما فات من الاتصال
قال واسلمت حتى تضبعون وتضبعا فعدم الصلح سبب للتضبع اي مد الايدي بالسيوف وقوله وتضبعا عطف على تضبعون
وتضبعا على توهم النصب على نحو قوله تع فاصدق واكن وارتفع قوله تضبعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم
الجازم عليه كانه حاصل او قد حصل ومعنى **قوله** ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف
استيناف امتنعت الجملة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما
ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول ولما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم
بحصول السير سائل عن تعيين السائر و **اعلم** ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب
بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تأخذ نصيبك واحد ولو جئت بالشرط بجزم وما فليس لك في تأخذ الا الجزم وكذا بعد اذ
نحو لا والله او اذ ملت لك اركب تركب تنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل
نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم تقول واقم حتى متى الظفار تأكل فالظرف مفصول به على صحة اسهل من حرف الشرط
اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تأخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين
ان ولن وكي وبين منصوبها لانها الناصبة بانفسها ولا تفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا تفصل بين الواو والفاء
واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد **قوله** ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام
تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان تقدر ان ايضا بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت
لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو
وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان معنى اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب
لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد وقوله
تع وما كان هذا القران ان يفترى لكان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز
اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان **قوله** والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني
ان يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض يعم جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه
نذيرا او لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع وترك الترجي ايضا قال تع لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على النصب و
قال تع لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند
النحاة لا عند الاصوليين كما جيء في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق به والكسائي والفراء
جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة **قوله** وان يكون قبلها امرا اذا
كان الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل
خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانالك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر
مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مصدر
كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب
الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب فيضرب اي
اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النفي فنحو لا تشتمني فتندم والنفي ما تاتينا فيكلمنا وهو اما صريح
كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقاني فيكرمني وكذا اقل رجل وقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي
وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعماله مجراه فلا ينصب جوابه كقولك

انت غيرا و فتقوين وكذا التعليل بقد في المضارع لا تقال فتحسن فيكرمك و قد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن
النفي او القلة قياسا لا سماعا و قد جاء التشبيه بمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا
اي لست بوال اما ان قصدت بالشبه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك و ذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني
لوثبت عليه و قد تقدم ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فيكرمني او ويكرمني اكرمك
او بعد الشرط والجزاء نحو ان ياتني اتك فاكرمك او واكرمك و ذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء
مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشاء
يسكن الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم على قراءة النصب و قد جاء بعد الحصر بانما نحو انما احسن فيكرمني زيد لما قلنا
في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما نحو لحو الذي يحل فيه ما بعد الفاء بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى بل
الى شيء في حيز النفي نحو ما قام احد الا امند ما احسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد ما احسن اليه الا امند
على ان ذلك صحيح لان قولك ما احسن متعلق بما قبل الا و قد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى
عند البصريين الا الاستثناء المعروف و منها كل و قد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله
سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا و الاستفهام
نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء
السببية لا لعطف وجوبا بل الاغلب ان تستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما التعقيب فقاربان ولذلك
يتقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية و قد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى لا يؤذن
لهم فيعتذرون و قوله الم تسال الربع القواء فينطق و قوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى
الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب و كذا الامر في انتفاء الرفع مما بعد الواو والجيم اذا لم يلتبس و يكون معنى الرفع فيه
معنى النصب الى ان سيبويه اجاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر
الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها
سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه
مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل الى الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه في الظاهر
على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد و قبل الفاء المذكورة جمل ويخلص المضارع للاستقبال
اللايق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه
للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا في اذن و انما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد
الفاء بتقدير مصدر معطوف على المصدر الفعل المتقدم تقديره ليكن منك اتيان فاكرام و تقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام
مني لان فاء السببية ان عطفت فهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الجمع انهم انما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون
الصرف على سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها
على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي مع حال
ثبوت قيامي والمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى
قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو فلو جعلنا الواو عاطفة
للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى
الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في

فقصد

قصد النصوصية في شيء على معنى ان يحمل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء
السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فتلتبس كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد
الفاء كالجزاء لها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا
من الواو في مثل هذه المواضع اعني في انتصاب المضارع بعدها و ذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف
وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي
هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد
اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية و ذلك انك تفصل به بين
الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فنأتيك زيدا او تتوسط بين اداة الاستفهام التي هي هل او الالف
او كيف او لو وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني و لم
فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزاء كما
هو كالشرط تقول لمن فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد
منهما في اللفظ جملة ظاهرة في الواو والجواب للجواب بالفاء و للايجاب ايضا النفي الواحد نحو ابني و قوله تعالى ولا تطرد
الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظالمين و قوله ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة
بينهما ويجوز ان يكون فيكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء و للايجاب كلمة الشرط بجوابين
ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي نفي الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو
القياس و ذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا و يدخل عليه كلمة ان
ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فيحل الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك مطلق الاتيان وبها
المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء
السببية كما مر وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ما تاتيني فتحدثني بخالف في المعنى لقولك
ما تاتيني فلا تحدثني بل انا نعطي هذه الفاء معنى فالعطف الحرف اما عاطفة الاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث
على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة الفعل على الفعل نحو ما تاتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في
الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بتعقب الحديث
اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه فعلى الاول يكون المعنى ليس
منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى تقدير انتفاء الثاني
فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه السلام في النبع الكم حجاج اجرى رضافة صوفه ولا تحط
فيجتمعون عليه و لا يجوز ان ينتفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بلى
ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد
ما تاتينا فانت تحدثنا بالحديث به الجاهل مخالفا كما قال عمر انا لم ناتنا بنفين فنزجى و نكثر التاميلا اي فنحن نزجي
ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه
الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى و الوتر بين فيدهنون اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى
لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا و يعتذروا كما انه قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا
وكذا قوله الم تسال الربع القواء فينطق و لم يدر ما جزع عليك فتجزع فلا ارى باسا من ان لا انقدر في مثله

انا ان يعنى حديث الى ليس مثال الاتيان للفيد للحديث مع انه حاصل منه

المبتداء لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتداء كاتى في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتداء اظهر وقال سيبويه المعنى فهي ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراوجهالاتهم ثم رجع وقال ومثل لجريك اليوم بيداء سملق وقد لا يعرف بعد واو الجمعية ايضا اي النصب آمناع اللبس كما ذكرنا لحواس والكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ربما لا تعرف كما ذكرنا بعد او اي النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا آمناع اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لابد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه وانما جاز النصب عنده في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كما بعد نفي كما شبه في كن فيكون بالجواب فنصب في قراءة اي عطف على ما تقدم والنفي في معنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي وان وسعني شيء لم يعجز عنك قال وما قام مشاتم في يدينا فينطق الا بالتي هي اعرف اي تعترم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف وقال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ الاستثناء المفرغ لا يكون الا في المنفي وقد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي انا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت به او لا بالسفر ثم بدا لك فعلت اقيم اي او انا اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله يحاول ملكا او يموت اما على العطف على يحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله انا تركبوا فكعوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على الكفر اي انركبون او تنزلون كقوله ولا انا عيب الا من غرابها وقال يونس هو القطع اي بل انتم نازلون وان بمعنى بل كان هي في حروف العطف كما في قوله الى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد تقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المائي يوما اذا اقضى قصته ان لا يجوز وتقصد لم تنصب لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على الحكم المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو ناقض ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجوز الكاين بمعنى بعدل على الحكم ان لا يجوز وان يقصد فترك العطف حذرا عن اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد لي اذا استثنيت بحثه وتقنيته ان تنق ان في ما للمعنى بمعنى ان تنصد اي ان لا يجوز وقد تقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فترجى وتكثر الناس مالا ومثله فموله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت **قوله** والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها ذلك اي لجمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها او لجزء زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هلا تزورنا وتكرمنا والنحاة يؤولون هذا الواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرت ما عليها في الفاء **قوله** واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل لاحد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وقيل به يقدر بالا وعند بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد وان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي لا الزمنك الى وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبله او وعندي تفسيره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى والتي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو

عطف

عطف على نافعي وليس بشيء الا ان يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشر الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الظرف قال المبرد للجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الظرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا اجتمع نفعه وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا اجتمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بقؤول كتقدم الفاعل على الفعل المستفهم عنه في قولك متى واكرمك بكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف على الشيء اي للذي غضب صاحبي اي لسبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى واما انا بقؤول لشيء منه لحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام وللجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما في الظروف المضافة الى الجمل **قوله** والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة فتقدر بعدها ان نحو قولنا للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيرها نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو في هذه المواضع لا تشعر بمعنى السببية والجمعية والانتهاء **قوله** ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام لحد يبين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي بقي بعد التقسيمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها مستقبل انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزايدة لا لجحود نحو اردت لان اكرمك لان هذه الثلثة قد تدخل على الاسم صريحا نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لا ضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود وفاء لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي ومن هذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كاللام وحمل عليها التي بمعنى الى لان للمعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم لحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلا استكراه اللامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بعد لا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لا سمعا مفسرا للمضمر **واعلم** ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى ان تفعل كذا على راي كما مر في المضمرات وقيل ذلك اذا كان مقترنا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا اسما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع وقد ينصب شذوذا كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى برواية رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا **قوله** وبجزم بلم

ولما

مطلب في بيان الجوازم

ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي واني واما مع كيفما واذا في الشعر شاذ
وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا **قوله** لم لتقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها ولختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل احذ في التفصيل **قوله** لتقلب المضارع ماضيا
قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فتقلب لفظه الى المضارع وقد جاء في الشعر غير جازمة
كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاء ايضا في الضرورة مفصولا عنها وبين مجزومها قال
فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تواهل **قوله** ولما مثلها يعني لتقلب المضارع
ماضيا ونفيه اي نفي الماضي **قوله** ولختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما
كان زيدت في اما الشرطية وانما اختصت بسبب هذه الزيادة باشيا احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي
فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كالخبر نقيض في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد
نفيها من حين الانتقال الى حال التكلم نحو ندم فلم ينفعه الندم بعدم النفع متصل بحال التكلم فهذا هو المراد بقوله
بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر
معنى الاستغراق كما ذكر ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها عن الحال نحو لم يضرب امس لكنه ضرب اليوم و
اختصت لما ايضا لعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء
بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ادخلها كما جاء ذلك في قد الذي هي نظيرتها
قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي
استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم وقد اذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل
التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله الم نربك الم نشرح لك وقوله الم يان للذين امنوا اليقينيا
قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء ومنها نحو ليقض علينا ربك وهي مكسورة وفتحها
لغة وقد يسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو
اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة على
وزن فخذ وكتف فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في النثر فعل غير
الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف
واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصلي
عليكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل وان اشتغل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور
جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا يا حاضر وغائب وافعلوا اذا بعضهم حاضر ويجوز
على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب بقصد التاء للخطاب واللام للغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نحو تعلى ليفعل
بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقد جاء في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف
هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها
في النثر نحو قل له يفعل قال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون
القول سبب الاقامة والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه السلام
لهم صلوا اجعل هو له علة كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبيه الجواب كما قلنا في قوله كن فيكون قراءة ابي عمرو

واستبعد هذا القائل بالاستبعاد الفراء ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا الجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس
في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وكذلك
لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب عوض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة
وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام لتؤزره ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت
يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غره الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم وللجازم مقدر رد هو القياس المذكور
وايضا مجيئه في اللام في الشعر وايضا معاملته اهل معاملة المجزوم كالنهي وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل
في الغائب **قوله** ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي
ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكن ولامنع ان يجعل الا في مثله للنهي ولا النهي تجيء للمخاطب والغائب
على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك هنا لان المنهي في
الحقيقة هنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك **قوله** وكلم المجازاة الى قوله فالوجهان اعلم ان ان
ام كلمات الشرطية ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ايتني والا اضربك
اي وان لا تاتني اضربك وكذا الحذف بعد اما الشرطية مع نقاء لا اذا انقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعلا
هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين تجيء ان بمعنى اذ قال الواحدي هو نحو وان كنتم في ريب انما المعنى
اذ لا ان مفيد للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها و
عدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه قد يستعمل الكلام استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه
بضرب من التاويل كقوله ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما
كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اي يترك الالطاف على بعلمه انه لا ينفعه وكذا قال ان كنتم
مومنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان والصدق وللارتياب وصدق لا بالنسبة الى علم الباري
قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى نحو تها على هذا ان يكتب بالياء ولم تنون لما
لم تتوف لكون الالف زائدة ولو قيل انها للتانيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما
لتحق ساير كلمات الشرط نحو متى ما واما ان استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل
قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى لكف مع معنى الشرط
الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل ولو ثبت ما
حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان
هو بالمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه
اودى بنعلي وسربالية ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه
وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول متى تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما
فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظ ما دخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهي للمستقبل وان دخلت
على الماضي كان ولا تنصر جازمة معها فكيف يبان الحالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عنده غير مركبة وقال
السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر واذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه بقول احدهما اذ ما دخلت
على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله اذ ما ترين اليوم ازجى ظعينتي اصعد سيرا في
البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله ان ما وهو لا يجيء الا بنون التاكيد بعده كقوله تعالى اما ترين على ان يكون البت

بالنعت غير صورة اما تغلب المبهم الاولى دالاو لايتم له معنى في قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت بالمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الامرى ان حيث تخلو اذا بمعنى بمعنى الشرط بل اذا انعقد فيه وتجزم حيث مع ما دون اذ او اما حيثما فمقول بانها كافة لحيث عن الاضافة لازمة كما في حيثما وان ما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت لحصصه بسبب المضاف اليه فكفها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط لانها كلما لجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المستيقن من المقطوع به لا تقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعض هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومن وسائر اخواتها ويجوز انتصال ما الزايد بان واي وايان واين ومتى واما حيثما واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها احدى الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحد فهي كالابتداء والعامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا تعملان في الجزاء لارتباطهما معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدا يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن عملين ان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان واخواتها وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه جر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق وقد يجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم بذيول الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مخصصين ولعدم دخول لام الابتداء وهو قريب على ما اختيرنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذا في لو نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل تنبهم يحيوه ويعطف ويعطف عليه كاس الساقي فقال اما النزوح تلها اتلل وقال ومن نحن نومنه يبت وهو امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصل الاستفهام وسواء ههنا في ذلك الاسم فعل كازيد ذهب اولا كازيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيد انطلق او تلقاه ومن زيد ضربته ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما نحن بمعناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيدا ذهب وان زيد القيته ولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزد ذلك مزيد وقوله انك النزوح تلها اتلل وانما ضعف مجئ المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع ان زيد لقيته الا على الكوفيين في الشاذ ان منفس اهلكته وهو ايضا عندهم ليس بمبتدا بل هو مرفوع بالمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتدا لكنه مبتدا يجب كون خبره فعل الطلب كالشرط الفعل سواء وليا او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه المبتدا لكن

العامل عنده في المبتدا هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر او الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط الفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان تمت زيد بقت وان لم تاتني زيدا اضرب فهما معمولان مقدران يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان تضربني او تضرب زيدا اضرب فان تقدمه المنصوب فالفراء منع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان طالبا للجزاء لغو الجزم الجزاء لانه بلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد وان لم يكن طالبا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي والخيل ايام من يصطبر لها ويوف لها ايامها الخير يعقب والفصيل مكسور الفاء فيه والاكثر جعل المرفوع مبتدا يجب اذا رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدا بالفاء نحو ان تمت فزيد يقوم وكذا الاكثر وتصدير المنصوب بالفاء ~~نحو ان تمت~~ فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله اتك وان تاتني غفر الله لك اتك وان تاتني يا زيد اتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقدم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزاء اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالا ستفهام

ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير لان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمة الشرط بل جعلتهما كاليوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى اذا لم تشتغل الفعل بالضمير نحو زيدا ضربت على تاويل ضربته **فان قيل** ليس يكون الضمير في اذا جاءك وحين جاءك وقد تلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاء تضرب عمرو والكلي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان الضمار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان زيدا ازرته بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو المبتدا في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدا او من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم نحو ان تضرب اضرب كان تقدم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم للجوار قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان تصرع اخوك تصرع برفع الجواب ومراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله سواقة القران يورث

والمرء عند الركا ان يلقفا ذيب وقوله واتى منى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظرا فانه لا تعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان تلقيه كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية جزء المبتدا واما معلقة بين المبتدا والخبر فى قوله انا ان نالنى اذا ارداه ان يقول له كن فيكون فلعدم عراقة اذا فى الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اى انك تصرع ان يصرع اخوك وجوز ان يكون المذكور ان هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فما جاز الكسائى دون الفراء **واعلم** انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب فى اللفظ ايضا لم يجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع فى موقعه كما ذكرنا انه يجزم على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتنى فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار فى قولك لك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا تقدير هذا المتقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم ان يقال هذا المتقدم هو الجواب الذى يغنى عنه فهو مثل استجارك المذكور الذى هو كالعوض من المقدر ان ذكرت احدهما لم يذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المتقدم هو الجواب الذى ضربته التاخر عن الشرط لعدم على اداته لانه لو كان هو الجواب يوجب جزمه وللزم الفاء فى نحو انت مكرم ان اكرمتنى ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد لمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا الا اذا كان هذا الشرط المذكور اولى فذلك المقدم الذى هو كالعوض عن الجزاء ومن ذلك الشرط كقولك اكرمه وان تشتمنى فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم ومنه وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا تقول لى لو نحو اطلبوا العلم ولو بالصين فالظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط فى مثله اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق البتة وهو لا يدرى كل من فيها وحاشاك فاسيا وقد يجئ بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر فنقول فى الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفى الثانى زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط فى مثله مدلول الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقول ولو لم ظاهر انه لم يذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليس بجملة اعتراضية وقال الجزولى هو واو العطف والمعطوف محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم فى باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع الواو لكنه يلزمه ان ياتى بالفاء فى الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يليق بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اخترناه من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اى جزئى من الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشرى ان الواو فى مثله للحال فهو الذى هو كالعوض عن الجزاء عاملا فى الشرط نصا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم فى متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الخنزلى عليه بان معنى الاستقبال الذى فى ان يناقض معنى الحال الذى فى الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان الفاعل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقباليته شرطا ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما **واعلم** انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب فى المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتنى او ان لم تعطنى وانما ذلك حتى لا تعمل الاداة فى الشرط لفظا كما لا تعمل فى الجزاء عند البصرية او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجئ فى الشعر نحو اتيتك متى تاتنى انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطيعة من ياتها لا يضيرها كانه قال لا يضير من ياتها كقوله والمرء عند الرشا ان تلقها ذيب على احد التقديرين فان تقدم ما

القائل

هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذ ما وايان واين وحيثما وانى فلا شبهة فى تضمنها الشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام فى هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واى فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو اتى من اتانى فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتداة والخبر مختلف فيه كما ذكرنا فى باب المبتدا والتقدير من اتانى آته والاولى للفعل الذى بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو فى محل الجزم ان كانت شرطية تحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتى من ياتينى فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا فى الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واى على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالوجه كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء ولى الكلم المذكورة ماض نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز فى ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ فى المقام تدابر **فان قيل** لم جاز الجزم فى السعة فى نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز فى نحو اذكر اذ من ياتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان المضاف ثم قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصار ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سوى معنى الشرط وسرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلزم تصدر المضاف فاما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو فى الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر فى الظروف المبنية وذلك المضمون مصدر نحو بكرمه واقعا على من اى اذكر وقت اكرامنا من ياتينا مع جزء من كلمة الشرط الواحدة ولم يكتسب منه الشرط اذ ليس مضافا اليه فلم يلزم تصدره اذ كما يلزم تصدر غلام بل هو معمول المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه فى صدر كلام وكلمات الشرط والاستفهام كونها فى صدر كلام نحو زيد من يضربه اضربه وجاءنى الذى من يضربه اضربه قلت قدمنا فى باب المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما هو من تمام جملتهما اذ اثر فى تلك الجملة وزاد فى معناها شيئا وازيد منها شرحا فاقول يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما جاء على احد امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثانى ان يحدث فى الجملة التى هى من تمامها تلك الكلم معنى من المعانى وذلك كان وكان وظن واخواتها وما النفى لا تقول ما من يضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما الا لطلب كما انها تلغى فى اللفظ نحو كنت بلا مال وورثت برجل لا كريم ولا شجاع فكذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان ايتناك اعطيتنا ولا ان قعدنا عندك سالت عنا واما الظروف المضافة الى الجمل لا شك فى احداثها فى الجمل معنى وهو تصيرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلمة الشرط فى الحقيقة فى صدر كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدا كذا **فان قيل** خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة تصير بسبب المبتدا فى تقدير المفرد قلت لا نم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة بلا برهان عليها قطعى سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدا الافراد بل نوادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار فى الجملة اكثر وكونها فى محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفى فى تقدير الاعراب فى الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول انا بخيل ولكن ان تاتنى اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التى بعدها بل هى للاستدراك ما قبلها كما مر فى الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وماذاك ان كان ابن عمى ولا اخى ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافى مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر فى قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا تجئ موصولة كامن واتى واما اذا المفاجاة نحو من وما واى شرطية بعدها نحو مررت فاذا من ياتيه يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه نعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست مضافة اليه واما عدم وقوع ان بعدها وعدم وقوع الجمل الاستفهامية فلاختصاصها بالجمل الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجملة بعدها يجب ان لا يجيز وقوع

وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا ان ما فاعوض بايته يعطها ذكرنا في امتناع اذ كرا ذ من بايتنا نكرمه والاضمار حسن
بعد اذ المفاجاه الا ترى ان حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها مضي او ما او ان وبعدها فعل
مضارع فانه يصح جعلها شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجي في حروف الشرط ويصح جزم الشرط مع انه
لا جواب له ظاهر كما قلنا آتيك ان ياتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتيني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية
وموصولة نحو اما من جاءني فاني اكرمه قال تع فاما ان كان من المقربين فروح فلا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها
وظن واخواتها وصلة الا موصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن
لما في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجاز امن يضربك يضربه وان لقيته شتمته وان قدرته في كان
ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على ضعف فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل
كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا
جاز كونها المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت الجزء الثاني على الاول مثل
كان من اضربه اضربه زيد لم يجز لانه دان اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد
ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء الحذف عند قيام القرينة تقال ان ايتني اكرمك فتقول انا ان ايتني وكذا
في لو قال تع ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا جواب اداة الجازمة في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا
او معنى ان لم افعل لئلا تعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء **قوله** فان كانا مضارعين او الاول فالجزم
وان كان الثاني مضارعا فالوجهان يعني اذا كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت
مكرم فان كانا مضارعين فيهما يجزمان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل
لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا في ضرورة الشعر نحو تكلد في بيت لكيت منه كاشجي بين حلقة والوريد
والاجود كونهما مضارعين تطبيقا اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو
ان لم يضربني لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والآخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم يضربني ضربتك وان
تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تع من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف
وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان الاداة اذن يؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير
ان يؤثر في الاقرب شيئا بغير المعنى ولم يجز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني ويكرمني وان
يزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك
واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان حسبني اعصيك او صلة نحو ان يضرب
الذي اضربه يضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان يزرني يزرني احسن
اليك يجب جزمه لكونه تاكيدا لفظيا واما ان تخالفا لفظا ومعنى نحو ان ياتني نسال احسن اليك يجب رفعه حالا وان
جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان يامرني اذهب الحمك اي يامرني بان اذهب فهو منصوب المحل على
انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ان تضرب تقرب اي تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذا
الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان ياتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى
نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان بعثت الى ابك آجر والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان ياتني
اضرب اي اسير وان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم ويكون النصب مع الواو والفاء على الحرف كما
ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استئنافه ايضا
نحو ان تقم اتك فاحسن اليك او واحسن اليك فيكون النصب على السببية والجزم على العطف والرفع على الاستئناف

اي ماانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت ان تات بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول
رفعته لا غير نحو ان تاتني بالمعروف وتنه عن المنكر فلك يده اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب
على الصرف والرفع على الاستئناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو ان تاتني بالمعروف وتشكر فتيه ابعه
اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستئناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني
قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان
الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند
الفراء الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لتنبيه الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين
مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال ان ضعفت في مثل الصورة عن جزم الجواب لحيلولة
الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه فلم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيئين لاحد وهو الشرط تقديرا كالجزم
سابقه للجواز لم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا نقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى نقول هو جزاء
غير معمول فيه وذلك لضعف عمل ان عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون انما لم يجزم والجواب المتقدم لانه انما يجزم
عندهم للجوار **قوله** واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا
فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما يتضمن معناه او لو تشتق طلبها للافعال لا يكون شرطها الا
فعلا غير مصدر بشيء من الحروف بل يجي مضارعا مصدرا من جملتها بلا او لم اما لا فلانها لكثرة استعمالها صارت كالعامل نحو
جيئت بلا مال واما لم فلانها تغير معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء مع قلة حروفها اما لما اختها فلكثرة الحروف ولا
يصدر الماضي شرطها بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان ستفعل وان لن يفعل
واما يفعل وان قد فعلت وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل
الجزاء الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس
شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار
فانت حر ويلي كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان مفعول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع
شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا
بد من رابطة بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب
للشرط هذا في حقها لفظا واما اذا انما استعمل لما قبل الاسمية اثقل من الفاء لثقل لفظها ولكون معناها من الجزاء ابعد من معنى
الفاء وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ويهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها العلامة للجزاء وكذا ان كانت انشائية كنعم و
بئس وكل ما يتضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء صدرت بالحروف
نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تع ولئن اطعتموهم انكم
لمشركون فلتقدير القسم كما يجي في بابه ويجوز ان يكون قوله تع واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير
القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تع والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفيون حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تع ان اطعتموهم انكم لمشركون
بدل الكلم المؤنث على قراءة الرفع ومن شاده وتجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل
المصدر بها ماضيا او مضارعا فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تع ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد

من قبل فصدقت او مصدرا بما او بلا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف
والسين وانما قلنا هذه لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع
غير المصدر او المصدر بلا او لم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا تدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم
اضربك لان الجامع هاهنا بينهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم
يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط
صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما
لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال
وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال يجوز دخول الفاء وتركه
في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا
في الاخير ليكون جملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه
فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه لمذهبه
قبيحة وان ثبت نحو قولك ان عشت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير
الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان ولكن ثانيا نحو ان من لام في بني بنت حسان البيت على الشذوذ
واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين ما يغير
معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فتقدير تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت
ان اكرمتك اتكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز دخول كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصل
قال تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم
على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها والعدم اقيس قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا
فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمص قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما تدخل الفاء اذا لم
تؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ونعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا
تدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن
الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ولم تدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او
مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد للتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لا ينقلب
ولا يبقى على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع
المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال وان كانت للاستقبال فقد
تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخليصا بالاستقبال فان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال
من دون اداة الشرط مجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة
خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال

اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فلا يرد من معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد وان كان قميصه وانما اختص بذلك كان لان الفائدة التي تستفاد
منه في الكلام الذي هو فيه زمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو
كان زيد قائما فالمطلق الحدوث مستفاد من خبره لانه يدل على حدث القيام ويستحيل تعيين الحادث من دون الحدوث
فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال
وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها لم ان

كان

كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع منه نحو زيد وان
كان غنيا الا انه بخيل وقد تستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع للنص وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل كقوله ابغضب
ان اذنا قتيبة حزتا وجهرا ومثلك انت وان اعطيت مالا بخيل وانت وان ضربت اميرا الا انه بك وقال المص التقدير
ان ثبت حزادن اذنه ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم نفرض ثبوت الثابت وقد
تستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فانت نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض
في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت
قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لانه حكاية انما تجري يوم
يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قابلا ذاك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف
اكافيك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي

قوله وقد تقع اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء يشترط ان لا يكون الاسمية طلبية قد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء وان مناسبة بين معنييهما

قوله وان مقدرة بعد الافعال الستة
الا النفي اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر

اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي
خبر محض والطلب اكثر وفي تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح الجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم
عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب
زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره
انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح موقعه
على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد جملة
للمخاطب على انه انما يتكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك
الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك ضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم
المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك في الطلب انما كان يتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان
يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كالجزم بان
والجزم الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوامر كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب
ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل
وليس ما استبعده ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا
واحدا

اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او يكفك او بعد على يتم الناس واتقى
الله امرؤ فعل خيرا يثبت عليه وبعد اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب
هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف جواب المجزوم فانه
لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي ايضا لان فاء السببية قد تقع ما بعدها مع نقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى فلا يؤذن لهم
فيعتذرون ولم يدر ما حرج عليك فتحرج ومع الرفع لضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع يحتمل والنصب نص فيها
وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء
فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العريق في الامرية حتى لا ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر
قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محتمل على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية ولا يضعف معناها معه فلم

مطلب وبيان لا تكفر تدخل النار

لحتج ان صريح الامر يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا
وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان يقول في جوابه كما مر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة
ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه **قوله** اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال زابرهم
ان سواتر او لنا وكل حيف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو وتيادرتن على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون
ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو وهي نحو ما يجوز الجزم على الجزاء والرفع على الاستيناف اي انه ممن نحو ما والحذف ان اي
بان نحوما ويجوز في ذره نقول ذلك الرفع على الاستيناف او الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف
اما حال او قطع وكذا قوله ان سواتر او لعاو مما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تاته تعشوا على ضوء ناره تجد حطبا
جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني يعطك فانه لا يجوز فيه الا
الرفع وفي ما بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان ياتني اتك ولعدك واتيك ناحدكم
فيجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات ومما
ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ جزما ورفعا والاشهر في العربية من النصب
واذا صحت من جاز الجزم والرفع دون النصب قال وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال وان يقاتلوكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق
واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال به عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جر والثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما **قوله**
وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد النفي وعلى العكس فجوز لا تكفر تدخل
النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز اسلم تدخل النار يعني ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر
مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فلان كلمة العرض همزة الانكار
دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل **قوله** الا صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارع وحكم آخر حكم الجزم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت
همزة وصل مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما تسميه النحاة امرا وذلك لانهم يسمونه كل ما يصح ان يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو الملتمس امرا عند
الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او
من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب بها الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير
ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء
وهو الامر حقيقة اغلب وذلك كما سموا نحو الثابت والضابق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة
اغلب كالضارب والقاتل والاكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في
اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة **قوله** من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق
الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لافعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق
عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لانه ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ يراد به الامر الامر المطلق
وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى آخر **قوله** بحذف حرف المضارعة نحو قوله تعالى بتقم انت يا من جـ

قريش لان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فليفرحوا بالتاء **قوله** وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون
هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وان كان شاذا لكن حذف
حرف المضارعة انضاع اللام مطردا لكثرة استعمال الخلاف الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة
وقال البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة والحرف والنون لان قياسه كما مر في باب
المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت لكثرة الاستعمال مع حرف المضارعة فزال عليه الاعراب فرجع
الى اصله من البناء وبقي آخره مجزوما للوقف كما كان مجزوما بالجزم فحذف حرف العلة من نحو اغز وارم واخش والحركة في نحو
اضرب والنونات في نحو اضربا واضربوا واضربي **قوله** فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة حذفت
اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا بد ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك في الحال او في الاصل او ساكن
فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يحتج الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدئ الامر بذلك المتحرك نحو تكلم
من يتكلم وتقاتل من يتقاتل ودحرج من يدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظرا فان كان
حذف بعد حرف المضارعة رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في يقيم ويعد
اقم واوعد فان همزة افعل حذف بعد حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم ونقيم ويقيم فطردا
للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة
المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب **فان قيل** لا حذف الهمزة المتحركة في يقيم لاجل حرف المضارعة
حذفت الواو الساكنة في يعد وتبت له ايضا وذلك يحمل على يعد وبيت بالياء كما جاء في التصريف فلم لم ترد الساكن
بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحرك قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واو
ثم كنت تعله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسعة وكان يكون
السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة
رددته لزوال العلة كاكرم من يكرم وان لم يحذف هناك شيء فهمزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج
وانما قلنا ان اصل تفعل مضارع افعل تافعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة
على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة
في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس تكرم تاكرم لان الهمزة وان كانت رابعة
الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما ياتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة
عليها **قوله** وليس برباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف المضارعة ساكن
فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف **قوله** مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم
ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما
في التعريف وذلك لان الهمزة اجتلبت ساكنة على مذهب الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحركها
بالكسر لان الساكن اذا احتيج حرك بالكسر لانه اعدل الحركات في الثقل والخفة اذ هو اثقل من الفتح واخف من
الضم فظاهر مذهب سيبويه انها اجتلبت متحركة بالكسرة التي هي اعدل الحركات لانا نحتاج الى متحرك لسكون اول
الكلمة ولاجتلابها ساكنة ليس بوجه قال سيبويه قدمت الزيادة متحركة لتصل الى التكلم بها ومذهبه اقرب وانما
انضمت فيما انضم ثالثه اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه وكذا في غير باب
الامر نحو انطلق واستخرج واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه
فلا بد من هاء السكت كما يجيء في آخر الكتاب **قوله** فعل ما لم يسم فاعله ما حذف فاعله فان كان ماضيا فالمتـ

ضم اوله وكسر ما قبل الاخر وبضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع
وجاء الاشمام والواو ومثله اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين
تنقلب فيه الفا قولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز
ان يريد بالفظ ذلك الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع فقوله
ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيد وهو ان الفاعل يحذف في
الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف
الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله مع اسمع بهم وابصر فليس ما ذكر المص بحد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل
حذف فاعله **قوله** فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب
او مزيدا فيه كالزم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم
يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني
للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ
الفعل عن ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك حسن ان يلحق في اول وهلة النطق بقسم الاسماء فجعل على وزن
لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسر الى الضمة اثقل من العكس لان
الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر **قوله** مع بضم
الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل ولو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر
لالتبس عند الوقف الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج
ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع
ما هو مطاوع له نحو تكلمه وتغافل وتدحرج **قوله** ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي
نحو قال وباع فما بني للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهو افصحها واصلها قول وبيع
استثقلت الحركة على حرف العلة فحذفت عند المص ولم تنقل الى ما قبلها قال لان انما تكون الى الساكن دون المتحرك
فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم تقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فتقول قول وبوع وهي اقل اللغات
والاولى قلب الضمة كسرة فبقي بيع لان تغير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه
معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت
الى ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف
حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء كما في ميزان
وقال بعضهم تسكن العين ولا تقلب الكسرة الى ما قبلها فتبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها
لثقل الضمة والواو والاول اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها
في العلة على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما الاشمام
فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المص الغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما
نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء

لتحصيل الغرض المذكور قبل فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان هاهم قد ينحاز لك لخلاص
الضم في الواوي ولخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يضم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك
في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم والاشمام كيلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي
انه لا يجب الفرق بل يبقى الالتباس لقلته ووقوع مثله **قوله** ومثله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل
وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في هذه الوجوه الثلثة لمشاركتهما له في علتها وهي الاستثقال على حرف
العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف
العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد **قوله** دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما
الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في
بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف
واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا
اقتوي ولا استقوي ولا انطوي على هذا ولا احتوي وانما لم ينقل ذلك لما يجيء في التصريف في باب الاعلال عند بيان اجتماع
قلب عين طوي وهوي الفا وكسر فاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسر في المعتل العين اليائي او الواوي
انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها تحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف
الكسر في رد الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء نحو رد ضمة ايضا وربما كثر
فا فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف يقول في عقد عقد كما يقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم فخذ في فخذ و
جميع ذلك في حلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على ما نقل كسرة الراء الى الفاء وهو
شاذ **قوله** وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره انما ضم اول المضارع حملا على الماضي وانما فتح ما قبل
الاخر دون الضم والكسر للتبدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو انتقل عن الماضي **قوله** ومعتل العين ينقلب فيه
الفا اي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي في اسكان
العين كما يجيء في التصريف وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك
الا دواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله به فحذف للعلم به كما في قوله تع فقيل يا ارض ابلعي
الى قوله وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وفئد ووعك قال سيبويه لو اردت تسميتها اي تع
لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورد الا فعل الله به ذلك ولعل ذلك انه لما لم يات فيه من فعل المذكور
نحو جن وسل فعليه صار كالمه ووجع ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل مكسور العين فصار يعدى الى المنصوب كما
يعدى فعل وذلك بالنقل الى افعل **قوله** المتعدي وغير المتعدي والمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق
كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي الى واحد واثنين وثلثة كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث
وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت **قوله** متعلق مفهوم اللام
وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها
الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال
هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الاعم والغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه
يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يبنى منه اسم المفعول غير مقيد على
ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم بانه اللازم بانه الذي لا يصح ان يبنى منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال
انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان لكل واحد منهما غالبا نحو

مطلب المتعدي وغير المتعدي

نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى للحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى ومع بلا لام متعد به اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زايدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا في نحو نصحت وشكرت دون ردف فان تعديه بنفسه قليل الجو اقمت ابدا او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها ففي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان بعده بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زايد كما في يقوان بالسوء ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا انتفى حرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب قال مع ما سمعوا ابوه سكم وارجلكم بالنصب وقال لبعيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل و التحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لانه الجار لان الجار هو للموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمروا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا عنه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع أن وأنّ وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر ان يعمل مضمرا ولذا حكم بشذوذ الله لافعلن ويجوز ان يكون مع ما لا كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع أنّ وأن كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر جوز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار ولم يثبت بل قد جاء في غيرهما ما شذ وذ الكقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله مع لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الديار والزمن صراطك وتنووا عقدة النكاح وتوضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديه ما ضمن معناه قال مع تخالفون عن امره اي تعدلون واما كثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله مع يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك المال اي كلت لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان تضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا الحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفر الله ذنبا ومنه الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شي من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف بمعنى ذهبت به اذهبته ويجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله مع لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف معدا بان فيهما من معنى التعدي وليس بعروف حذف الباء المغير لمعنى الفعل لان قولهم ايتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل ولهذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر فلا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة والتضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك معناهما يصير الفاعل مباشرا للفعل فلما كان مرتبة فازاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت نلن زيدا ويضعف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدي الى ثلثة كالهمزة وقد تعدى به للخلق العين الا في الهمزة بجمانية ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كرامك ولما اذا انتفعت فقد ذكرنا حكمها في الافعل التفضيل **قوله** والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قايما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان و

ليس بشي اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا او اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين **قوله** والى ثلثة كاعلم وارى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني اعلم وارى وعند الاخفش ينقل الهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا قايما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز في غير افعال القلوب نحو الكسوتك عمرا واجبة واجعلتك زيدا قايما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يلف اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف نحو اضرب زيدا عمروا واذهبت خالدا بشيئ ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة واما اخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليس مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث ونبا فلا يشتبهان فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الملحقة في بعض استعمالها باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والتنبيه والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انباء والحق البواقي غيره والحق بعضهم ارى الحلمية بابهم سماعا نحو اراني الله في النوم عمروا راكبا وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وحينئذ لا تنصب علمت المفعولين وتنصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة نحو علمت زيدا قايما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت وانبأت وحدثت لا يتعدى بان ايه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انباته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا فهي منصوبات ولو كان مفعولا بها لجاز استعمال بخصوصها مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا واذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نباتك او اخبرتك زيدا قايما ليس بمعنى حدثتك الحديث المخصوص ونباتك هذه التنبية المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قايما لكونهما متضمنين للمفعول به اي حدثتك بقيام زيد كما ذكرنا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قايما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحديث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قايما اي اخبرتك بهذه المخبرية والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قايما في اخبرتك زيدا قايما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبر خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشي بل الاول خبر خاص بهذا زيت لكن لفظ الخبر هنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر هنا بمعنى الاخبار مفعول لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلطا او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قايم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قايم فتسد الجملة بان وان مسد معمول اخبرتك زيدا قايما فانا مخبر ان زيدا قايم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق وليس بشي اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكرته بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا فهو دليل على انه مفعول مطلق ومنشا الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كالقول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه **قوله** اعلم ان مفعولها الاول كالاول من مفعولي اعطيت والثاني والثالث فهذه مفعولها الاول لمفعول اعطيت معا كالثاني مفعول اعطيت لانا قلنا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني

سماعا

مفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكرهما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكرهما جميعا وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وتترك الاخيرين على ما يجيء في افعال القلوب فظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكرا ولهما وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان تقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما الاول وهو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى

قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين **اعلم** ان الجمل التي يدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناه دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك ان كان لاقتضاء المسند اليه بعده وعمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد من مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا ينصب الفعل الا بالحروف والمسند اليه يستحيل انتصابه ظاهرا فلا يبين فيها اثر الفعل الداخل بلى اذا كان الفعل معلقا عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت هل يقوم زيد وعلمت اي يوم سرت واتهم رايت ينصب اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي طلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعها المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبها الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين بل يرفع سيما بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ ففي كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعوله كما يجيء في بابها وان اقتضى مفعولا نصبا جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما اضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي وبذلك يدخل على هذين الجزئين بعطاء ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كان انضافا في تقدير المفرد وكذا بين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضربين اما للظن فقط ومن جملته نحو بمعنى ظن وخال الحال حسب يحسب وكذا حجب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة نصبت جزئيها وان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وحسب اوحر البتة وكانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن ينصب المفعولين اذ اوليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذي هو ما لم يسم فاعله لا رى عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى اليقين وهو المعنى والمعرفة بمعنى واحد ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبها علم لا للفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى

اصحا

اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر ولجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم ويتعلم او بمعنى اعلم لكن لا يصحبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو درت انك قائم وتعلم ان بعد الغي الرشد او لا ينصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول تعلمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وهو من تعلمت الشئ اي تكلفت في علمه فليس من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدرا بان واما الظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم اذا وليها الاسمية مجردة عن ان قال وقد يجئ بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا اذ معنى الاتهام ان يجعل شيئا موضع الظن اليقين تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم في شئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو راى فاذا كان بمعنى المذكور ووليته الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رايت زيدا غنيا كان في نفس الامر غنيا قال الله تعالى انهم يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا استعمل معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق راى الحلمية براى العلمية في نصب المفعولين قال الله تعالى رايتهم لي ساجدين واما للاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعد فقيرا اخا دغنيا وقال وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل في زعم التحقيق قال امية للناس بازعاوا واما للاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفى وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا الخ على هذا الا انه قد يستعمل من الافعال ما يستعمل مضموما بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقولهم بتليه ونضل ونحو ذلك فكانه نوع من صاصا دفعه عائيلا او علمه بعد ان لم يعلم ما صلح حاله ولا استعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه من الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا فالحاصل منه مصدر بمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت بعدها الفعلية في الندرة فضمير الشان مقدر قبلها التصيير اسمية نحو حسبت تقول زيد اي حسبته تقول وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا او علمت خروج زيد اي عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد تقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول ظن قال اظن زيدا قائما انا اظنه واظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشئ لان مفعول باب علمت مقدر بالمفرد على ما قدمنا والصلة لا تقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن تلك لانهم جاوا له الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق لامتنع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره **قوله** تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي التعيين الاعتقاد الذي هو عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد فقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدأ المضمن الخبر صادر عنه فمن قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن **قوله** ومن خصائصها ان لا تقتصر على احدهما بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد وبعضها معنى اخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت وارايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت **قوله** اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم

الفاعل لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايده في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينه فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال بأي كتاب ام بايه سنه ترى حبهم عارا علي وتحسب ليذا انها من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا او حذف المبتدا او الخبر مع القرينه غير قليل وسبب القله منها ان المفعولين معا كاسم واحد لان مضمونهما هو المفعول به في الحقيقه كما يذكر فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمه الواحده وبهذه العله فعدورد ذلك مع القرينه اما حذف المفعول الاول فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذ له على غرائك الملك بنا **قوله** ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجمله مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان قبل التعليق فلا منع من عطف جمله اخرى منصوبه الجزئين على الجمله المعلق عنها الفعل نحو علمت ازيد قايم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجمله معه ليست بتاويل المفرد بمعنى زيد علمت قايم زيد في ظني قايم فالجمله الملغى عنها لا محل لها الا انه لا نفهم مفردا مو قعهما والجمله المعلق عنها منصوبه المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجمله الملغى عنها في نحو زيد قايم ظننت مبنيه على التيقن والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشي لان الفعل الملغى معنى الالغاء نحو زيد قايم ظننت بمعنى زيد قايم في ظني ومع الالغاء لا يلزم كون الكلام الاول مبنيا على التيقن وسبب الالغاء مع تاخر الجمله عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاه وعامل النصب لفظي فهو يتقدم فما غلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدا والخبر كما شرحنا في حد الاعراب رافعهما ضعيف مع تقدم عامل غير ما عليهما فعليها او مع ذلك فقد جاء قوله كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله اجود ابكي ان تدنو مودتها واما الخال لديها منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها ظاهرا كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقه مضمون الجمله لا الجمله وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ونقل البغيح في نحو متى ظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع اقوى اي فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم تاملين اخا حتى ينال اماص الخطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب نقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاني زيد واحسب عمرو واو توكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير اسم الاشاره المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدر به نحو زيد احسبه او احسب ذلك قايم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو الحسبن ظنك زيدا قائما وعلمك ازيد قايم واما الالغاء فواجب مع التوسط او التاخر نحو زيد قايم ظن غالب اي ظني زيدا قايما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وتقدم في باب المصدر واما ان كان مفعولا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قايما في الصور يتبين بجواز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الغاء قبيح لما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قايما اي ظن ظنا معتقدا من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر فهو كما لو حذف جوازا نحو الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك قايم ومتى زيد

قايم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا او تاخرا ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد قايم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق **قوله** ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والتعليق ماخوذ من قولهم امراه معلقه اي مفقوده الزوج تكون كالشي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين ثم جاز عطف الجمله المنصوبه الجزئين على الجمله الملغى عنها نحو ازيد قايم وبكرا قاعدا **قوله** بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتدا نحو علمت عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قايما وان زيد قايم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتدا وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمله وضعا فانتقيت الجمل التي دخلها على الصورة الجمليه رعايه لاصل هذه الحروف وان كان في تقدير المفرد في نحو زيد القايم ولضرورة بلجنه الله ومن اجتماع ان واللام كما في واما الا الداخله على الجمله الاسميه فانما كانت معلقه لانها لا التبرئه المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يكن فتحها وذلك اذا جاء في حيزها لام الابتدا فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معموله لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك جعل ان مع ما في حيزها مصدرا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لياتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيد الكلام لان فيه لام المفيده للتاكيد مع قد الموكده وفي علمت معنى المحقق فصار كقوله واني قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجي بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قايم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجمله الفعليه نحو علمت بل تقوم وعلمت ايهم ضربت نصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت امت ام قعدت واعراب الجمله المعلق عنها كما اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعه ونصبه على ان الجمعه بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عيلق والمنصوب انما خبر مقدم لكنه ظرف واذا تصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعول لان معنى الاستفهام يعم الجمله التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قايما مع ان المعنى علمت ما زيد قايما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل الرفع ولجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبه او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حاله عجيبه لشيء وقد يوتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الايه وكم ليس بمفعول كما يأتي بل حرف خطاب ولا بد سواء سبق ذلك المنصوب او لم يات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغته او جهره هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتن اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتن ان اخرت كلام مستانف وقد يكون الجمله المتضمنه للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم الايه وقوله ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كذب ارايت للتاكيد ولا محل للجمله المتضمنه لمعنى الاستفهام لانها مستانفه لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت

أرأيت زيداً أي شيء من حاله يسئل فعلت ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً
لرأيت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر لأنه لما صار بمعنى أخبر كان كاسم الفعل المعدول إلى الفعلية
عن شيء آخر نحو النجاءك ما استغنى بتعريف الكاف مثنى ومجموعاً ومؤنثاً عن تعريف التاء للخطاب فبقي التاء في الأحوال مفرداً
أو مثنى أو مجموعاً وفاعل أرأيتك التاء لأنت المقدر في نحو رويدك لأن مفعوله بقي منصوباً على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرني نحو
أرأيتك زيداً ما صنع فلا منع من بقاء فاعله أيضاً وقال الفراء بل أزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف وهو مثل مذهبه في نحو رويدك
والنجاءك كما مضى في أسماء الأفعال أعني أن الكاف مرفوع المحل ماذا أردت برأيت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف
تصرف المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف تصرفها نحو أرأيتك زيداً وأرأيتماكما الزيدين وأرأيتموكم الزيدين وأرأيتكِ هنداً
وأرأيتماكما الهندين وأرأيتكن الهندات **واعلم** أنك إذا قلت علمت من قام وجعلت من إما موصولة أو موصوفة
فالمعنى عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها وإن جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت
أي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وأنه زيد مثلاً وذلك لأن كلمة الاستفهام تستحيل
كونها مفعولاً لما تقدم لفظاً عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت إذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم
عنه أعني زيداً وأما إن كانت موصولة أو موصوفة فالعلم واقع عليها فكأنك علمت زيداً الذي قام ومعنى الاستفهام مع عين
في أي لكونه معرباً تقول في الاستفهام علمت أيهم قام برفعه وإذا كان موصولاً قلت علمت أيهم قام بنصبه وليس أداة الاستفهام
التي تلي باب علم في نحو علم زيد أيهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو علمت أيهم قام وذلك لأن علمت
المتقدم على أيهم مفيد أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين لما ذكرنا أن العلم واقع على مضمون
الجملة فلو كان أي لاستفهام المتكلم لكان دالاً على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه لأن أيهم قام استفهام عن مشكوك
فيه هو انتساب القيام إلى معين ربما يعرفه الشاك بأنه زيد أو عمرو فيكون المشكوك فيه إذن النسبة وقد كان المعلوم هو
الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أي شخص هي وذلك
الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيداً قائماً أو علمت قيام زيد لأن المتكلم
قد يكون له داع إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع إلى التصريح به كقوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في
ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا أو نعم بعد فعل القلب نحو علمت أزيد قائم أو هل زيد قائم
والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام إلى زيد أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأم ومع
أسماء الاستفهام أن انتساب الفعل إلى هذا المعين أو إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا
يجوز علمت أزيد قائم أو عمرو وعلمت هل زيد قائم أو عمرو وجوابهما لا أو نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام إلى
واحد من الأمرين أو عدم النسبة إليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشكل فيه ويستفهم عنه ومنع قوم من وقوع
استفهام جوابه لا أو نعم بعد فعل القلب استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل
وهو أن يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بالهمزة وأم وبأسماء الاستفهام شيء معين
المذكور
منسوب إليه الحكم في الاستفهام فمعنى علمت أزيد قائم أم عمرو علمت أحدهما بعينه على صفة القيام لأنه هو الذي يقال في جوابه وذلك
لأن جوابه إما زيد أي زيد قائم وإما عمرو وأما إذا قلت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها حتى يقال
إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها وإنما جوابه نعم أو لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة والجواب عما قالوا أنا
لا نسلم أولاً أن مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقاً للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم للتناقض
المذكور في نحو علمت أيهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا نعم أو لا في الجواب يتضمن أيضاً معنى النسبة ونفيها لأن المعنى بلى زيد قائم
وما زيد بقائم فحصل المقصود أن المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم أن جميع أدوات الاستفهام

ترد على الوجه المذكور أي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر
ليبين المشكوك فيه نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو ونسيت أو ترددت أأقوم أم أقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم
كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع أفعال
الحواس الخمس كلمست وأبصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت أزيد يأتي أم عمرو وقد يضمر الدال على
التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب أي متفكراً أيمسكه أم يدسه وفي نهج البلاغة
مجالس أنفسهما أيّنا يسقي صاحبه كأس المنون أي متفكرين أينا يسقي ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو ترجيح أحد
المجوزين على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الأفعال نحو ضربت أيهم في الدار وقتلت أيهم في البيت وقد مضى ذلك في باب
الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت أقام زيد أن ينوي بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي
على ما هو مذهب البصريين أو تضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية به على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد
من مذهب الفريقين فمفعول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وهي إما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض و
ذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو أي شككت في هذا الأمر أو موضع مفعول تعدى
إليه الفعل بنفسه لاقتضاء الفعل إياه وضعاً وإما لتضمنه ما يقتضيه والأول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل إما أن يطلب
مفعولاً واحداً نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله أي عرفت هذا الأمر وإما أن يطلب أكثر
فيكون تلك الجملة إما في مقام الأول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار أو في مقام الثاني والثالث نحو أعلمتك هل زيد
في الدار أو في مقام الثاني وحده نحو علمت زيداً أبو من هو وكذا قوله وما أدراك ما يوم الدين لأن أدرى يتعدى
إلى مفعولين كأدريتك الحق وإن كان بمعنى أعلم أو في مقام الثالث وحده أعلمتك زيداً أبو من هو وأما الثاني أي المتضمن
معنى العلم فهو كل فعل ذكرنا أنه يطلب به العلم نحو تفكرت هل زيد في الدار فإن تفكر لازم وضعاً لكنه يتعدى إلى مفعول
لتضمنه معنى تعرف أي تعرفت هذا الأمر بالتفكر وكذا قولك انظر إليك أقائم هو أم قاعد أي تعرف هذا الأمر بالنظر إليه ونحو
زيد في مثل انظر وسل زيداً أبو من هو لكونه بمعنى انظر وسل أبو من زيد أمون عن نفسه في نحو أعلم زيداً أبو من هو لأن انظر
بمعنى تفكر وسل بمعنى سل الناس لا لانتصاب زيد أو سلطتهما عليه كما انتصب أعلم إذا سلطته عليه وكذا إن كان الفعل المطلوب
به العلم متعدياً بالوضع يعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه
معنى التعرف نحو امتحنت زيداً أهل هو كريم أي تعرفت كرمه بامتحانه وأبصرت زيداً أهل هو في الدار أي تعرفت كونه في
الدار بإبصاره وكذا قوله تعالى يسألونك عن الساعة أيان مرساها أي يتعرفون وقت إرسائها بالسؤال عنها وهذا كما قلنا
في المفعول المطلق في عدّك أنه أن الكاف مفعول أصل الفعل والمد مفعول المتضمن وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلاً مما قبلها
نحو شككت في زيد هل هو قائم أو لا أي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال أزيد في الدار أم عمرو
فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيداً أبو من هو الجملة فيه بدل من زيد هذا وقد أوجب الأخفش أن
زيداً ظننت لأخوك قائم قال وإنما لم يجز ظننت أخاه قائماً لأن اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب إن فهي في
التقدير داخلة على لأخوك كأنك قلت ظننت لأخوك قائم وأما الإلغاء والتعليق في أعلم وأرى عن المفعولين الأخيرين فالظاهر
كما ذهب إليه ابن مالك أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاز ذلك في علم ورأى تقول أعلمتك لزيد منطلق
وأزيد قائم أم عمرو وما زيد قائماً وزيد أعلمتك قائم وزيد قائم أعلمتك وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلم لما لم يسم فاعله نحو أعلمت
ما زيد قائماً وزيد أعلمت قائم وقال الأندلسي الذي أعول على امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما وفي بعض نسخ الجزولية
ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقه وإذا بنيته للمفعول جاز وأنا لا أدري أنه لا منع من الإلغاء
والتعليق سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول ثم قال ابن جعفر لو ألغيت فقلت زيداً أعلمتك قائم أو علقت فقلت أعلمتك

لزيد قايم لحصل الالغاء والاعمال في حاله واحدة لانه لابد في اعماله في المفعول الاول وكذا لحصل التعليق والاهمال في حاله وليس ما قال بشي لان اعماله بالنسبه الى شي والغاوه وتعليقه بالنسبه الى شي آخر فهو مثل زيد علمت قايم اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قايم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المهمل معنى الملغى اي المصير والملغى او المعلق اجل عليهم فالملغى غير المهمل واعلم انه لاخلاف في انه لايلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعول اعطيت **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد هذه الافعال المذكوره في متن الكافيه ولفظ هب بمعنى احسب وراى الحلميه يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قايما وقال ﷺ اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رايتني مع رسول الله وراتني اقول كذا وقد يجري مجراها راى البصريه حملا على راى القلبيه وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكوره لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا اتحادهما معنى و اتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه ظاهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقه بل هو مضمون الجمله كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقه فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قايما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والآخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا ومعناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانا نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين واحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر نحو زيد اظن قايما وظنه زيد قايما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصه وان كان المظهر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن **خواصها** ايضا جواز دخول ان المفتوحه على الجمله المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قايم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم ولان مفعولها في الحقيقه على ما تقدم هو مصدر الجزء مضافا الى المبتدا وان المفتوحه موضوعه لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحه فهي ناصبه لمعمول واحد نصبا ضروريا كما في حسبت وظننت وخلت لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا او مسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قايما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قايم ادم مقصود الجزئين المنصوبين هو الملفوظ به اي الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان اسمها وخبرها مفعول ظن والمفعول له اخذ مقدر والاخفش يجعل ان مع جزءيها في مقام المفعول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قايم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجه الى ذلك كما مضى ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شي حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان مع جزءيها ساد مسد اسمين منصوبين لافعال القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحه مع جزءيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما في الحروف المشبهه بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قايما سيدا ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فايدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدريه كما كان الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب مما ينصب جزئي الجمله بتقدير المصدر فهو صيرت وما راد فها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ والخذ وكان واصل الباب صيرت ومفعولاه في الحقيقه اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قايما من صار زيد قايما كمنزلة احضرت زيدا الغد من حضر زيد الغد فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينه وجواز معها كحال مفعولي علمت تقال جعلت زيدا كريما مقول بل انا جعلت واما بلا قرينه فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من يصير شيا شيا في الاغلب فلا فايده في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت

وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول به في الحقيقه كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبر الصار فانهما لا يصدران اذن بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صيره وما راد فها وتعليقها فلم يسمعا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المفعول اذ هي افعال باطنه بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب لجعلته غنيا فهو اظهر من الغيبي اذ هو احداث الشي بعد ان لم يكن وهو ذات صيرة تدرج من هذا الباب وذلك لم يكن بمعناه كقوله ﷺ جعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطي ورد اي جعله راجعا وترك اي خلى وتخذ واتخذ اي اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يخرج الا بمعنى صيرة وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى الكان جعله كاينا فحصل من الهمزة معنى جعل غير الكاين الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صيرة كقوله ﷺ وضرب الله مثلا عبدا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصاغه من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفه كما في قولك غادرته جزر السباع فالحاق غادر بصيرة هو الظاهر ومما ينصب المبتدا او الخبر من غير افعال القلوب وغيرها دنا بعد صيرة سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجمله اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجمله بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا دخل في المبتدا والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا لا ادري منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا يعني الناس وقد روي برفعه على حكاية الجمله ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما ينصرف منه والاصل في استعماله ان تقع بعده اللفظ المحكي اما الذي معنى ذكر قبل نحو قلت زيد قايم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم فيسعى ان يكون الجمله الواقعه بعد اقول في هذا الكلام ملفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والالم يكن حكايه او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قايم او قل زيد قايم واللفظ الواقع بعد اما مفرد او جمله والجمله اكثر وقوعا والمقصود من الجمله الواقعه بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا يجرد ابل مع المعنى من حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قايم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير به بالمعنى المفهوم من الاصل لانه ربما تنغير ادا اللفظ المنقول بعينه من بعض القايلين فيجوز تغير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالبارئ ﷺ وكذا عن من يسهل عليه ذلك لكن مع تغير اللفظ ~~في كلام من لا يتعسر~~ بحيث ان لا يخل القول في شي من اجزاء الكلام اجزاء مثل هذه الجمله اصلها اي المحكيه باعتبار القايل فمعنى هذا انك ان تقول حكايه عمن قال زيد قايم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز ينقل فيه عن الامم المختلفه الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قايم وتلبس بعمرو وانت تخيل رعايه اللفظ المحكي ويجوز قال زيد عمرو قايم وقلت لعمرو وهو تحيل بالمعنى الاول اعتبار حال الحكايه فان زيدا وعمرا فيه غايبان ومنه قوله ﷺ وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يودي معنى القول قال ﷺ تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون ومحل الجمله المحكيه منصوب المحل بكونه مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب اعلم واري والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قايل زيد قايم واطلاقك على تلك الجمله انها مقوله وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت اما زيد قايم او لفظا الخ ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مودّيا معنى الجمله فقط وبعده ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جمله هي محكي المفرد عليها كما تقول

مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم ثم تقول زيد قايم كلام او باطل او كلام حسن ثانيها ان يعبر به عن
المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان تقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان
يكون لفظا يصلح يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قايم فتنتصب هذه الثلثة لانها ليست
اعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى وليست ايضا جملة مفيدة لفظا اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد
غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد
مرفوعا واما نباؤه فمثل تراعي اولا ذكرناه في باب العلم وجاء مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ
فيجب ان تقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اي هي
دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اي سلام
عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في نحو قوله قال سلام ويجوز ان يكون من قسم الاخير من الخمسة الاوجه
فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال
تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدأ ويلحق عند الكوفيين
بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قايم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفس وعند البصريين
القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس يلحقا به واضمار القول يعز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد
قايم وتنادوا فقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب ويقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك
التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد قايم فيقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى
المحكي كما في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط **واعلم** انه قد يجي القول بمعنى الاعتقاد دون اللفظ
هناك سواء كان الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين
وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل
في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا اتيا ما فيجيب اعلمه ايا يابا السيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز
الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا تجوز هذا الالحاق الا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاندلسي
منهم من لم يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو اتقولون زيدا هو اتيا يا
على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقولون زيدا اتيا او متصل
بظرف نحو اقدا امك تقول زيدا اتيا او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي
لعمر ابيك ام متجاهلينا فان بعض بعض الشرائط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ويجوز عندهم الحكاية اتضاح استيفاء
الشروط **قوله** وبعضها بمعنى بل لكلها فان حسبت بمعنى ضربت احسب وهو الذي اشعر شقرة وخلت
اي صرت ذا خال اي خيلا وزعمت به اي كفلت لكن هذه الثلثة بهذه المعاني تكون لازمة **قوله** وعلمت بمعنى عرفت
ووجدت بمعنى اصبت اذا تعدى وجدت وعلمت الى مفعولين فيهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المصاب
والمعروف مضمون الجملة ونصب المفعولين ويحل نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت
ووجدت لا ينصبان المفعولين **قوله** الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار
واصبح وامسى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح ومادام وليس وقد جاء
ماجاءت حاجتك وقعدت كانها حربة يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني
مثل كان زيد قايما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم
كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم انما سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان

مطلب افعال الناقصة

في نحو كان زيد قايما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله
فجي اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر وذلك الحصول معين الحاصل فكانك قلت حصل شي ثم قلت حصل
القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه
مع فايدة اخرى هنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلت قام زيد لم يحصل ما تان الفايدتان معا وكان
يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان
لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعيه ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما ساير الافعال الناقصة نحو صار
الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدايم وما زال
الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف
تكون يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوا **قوله** ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول
على صفة غير مصدره فان زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير
فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قايما ان زيد متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول
والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل **قوله**
لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته عليها **قوله** وصار راح لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس
ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرا اي يصير عشرا تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا قال مع تمثيلها بشرا اي صار مثل بشر
ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المص ونقص منه فالذي زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وارتد
كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق
جميعها ان تستعمل تامة فتتعدى الى ما هو مصدر خبرها بالى ان عدت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان
الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كاينا بعد ان لم يكن فما علمها في التقييد بعد تصيرها ناقصة مصدر
خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكاين بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة
هو الذي تعلق به كالراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت
فذلت صعبة اي اذلال وقال انقلب الى لا محالة حيث صار القوم صاير اي مكان انتقال القوم منتقل وقال مع فظن ان لن
نحو ربك ابدى التامة ان يليها الظرف والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل
عنه والمنتقل اليه وليس لحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا
زيد على ما قال من مرادفها وما فتئ وما افتا وما ونى وما دام من دام يدوم اي برح واصل مازال ومابرح وما فتئ وما
افتأ ومانفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد عالما
ومازال زيد عن العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دايما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا
لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دايما وكذا اصل برح ودام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما
وبمن نحو برحت مكانك ومن مكانك ودمت مكانك وعن مكانك واصل ونى قصر فكان الاصل ان تعدى نحو ما ونى زيد في القيام
فجعلت الثلثة بمعنى كان دايما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دايما وانما افاد دخول النفي على
النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا اقتدرت اثبات الشي بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان
اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد
استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد

في طرق نقيض فالموجبة النفي كالاثبات مقيدا بوقوعه اي وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن نناقض ذلك الاثبات اذ لا يمكن كون الاجزاء الذي يعتقد الاثبات به جرالجزء الذي يقيد به النفي فلا يتناقضان بل يتفق بالاثبات بوقوعه مطلقا ولو تح وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل عن استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين نناقض احداهما الاخرى فينبني بعد ان النفي يعقد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين يحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دايما كما ان نفي الاثبات يكون دايما هو نفي النفي يكون منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دايم وهو المقصود والحاصل يعني كان دايما كالفعل مقيد للنفي داخل عليه النفي بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاء ولا ما زال اميرا ولا ما زول ولا ما زال الناقص واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف فما زال يزول كيقال يقول وقولك زاله يزيله اي فرقه من الباء فتتاميتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسر الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما يفعل بالمبني للمفعول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وكاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدر بالنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تع لن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر وما زال لا يزال وما فتى او فتا او ائتا فلا يستعمل الا ناقصين قال سيبويه ان به في قولك ما زلت بوجه فعل مفعول به والاولى ان يقول هو الجر اي ما زلت معه ونقض ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا معارض الريح ثانيا **اقول** اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تع ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تامتهما واما نحو قوله يروح ويغدو واهنا تتكحل فان كان بمعنى يدخل في الرواح او الغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال فان كان بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مونثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي رضه ومنها قعدت في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتها فيه العرب قال وطرد بعضهم وقال المص واطرد الاول طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يريد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له حال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالاطراد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا بمعنى قول الاعرابي فلا يقال قعد كانه بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكون مثل قعدت كانها حربة **قوله** يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها **قوله** فيرفع الاول وينصب الثاني تسمية مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا الا ان القياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما عهدوا من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول **قوله** وكان يكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وزايدة وصار للانتقال واصبح واضحى وامسى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار ويكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما فتى وما برح وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس نفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجي بعضها تاما او زايدا مال

وكان يكون ناقصا المعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل على صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال او للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تع وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نايما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المص دايما او منقطعا رد على هذا القايل يعني اذا كان لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بمهامه قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها **قوله** ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على ان معنى كانت في معنيها ضمير الشان مقدرا فترتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا او في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعول ظننت نحو انه زيد قايم وظننته زيد قايم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فهو انها وزان علم الناصب لمفعول الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد وتقل ان كان يجي بمعنى كفل وغزل **قوله** وزايدة اعلم ان كان يزاد غير مفيد لشي الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تع من كان في المهد صبيا انها زايدة غير مفيدة للماضي والا فاي المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قوله ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في جنة عرف اباك نحو زمانا في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم يعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا مع سميتها زيادة نظرا لما ذكرنا ان الزايد من الكلمة عندهم لا يفيد الا محض التاكيد والاولى ان يقال سميت زايدة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زايدة لانها كانت تدل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المفيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم تبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظروف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تشبيها للمناقضة بالظروف التي تتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيد للماضي التي لا يعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو مهوس اذ لا معنى كقولك ثبت الثبوت **وقوله** بدالك من تلك القلوص بداء معناه داي بدا المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست بزايدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه من زايدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لا فادتها معنى وعملها لفظا ثم **اعلم** ان الزايدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا تقعان اولا لان الابتداء يكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزايدة فلا يليق بهما الصدر وتقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيبة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل **قوله** وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون

بجزء

خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى تقيد بكونه بعد ان لم يكن **قوله** واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها
هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب
الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال
واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فتقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا
الى الاسم بزماني الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد امير ان امارة زيد مقترنة
بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح تائبا ان قيامه مقترن الصبح في الحال او الاستقبال وتكون تامة كقولك اصبحنا و
الحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين
وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب ككان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو وقال
السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منها مجردا عن الحدث
للزمانين اي الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي **قوله** وظل وبات الخ
يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار متفكرا فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار وهو مدلوله ويقترن ايضا
بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال ومصدره ظل يظل ظلولا قال ولم يستعمل ظل الا
ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وتقول بات زيد ساهرا اي كان في جميع الليل فاقترن
سهر زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمان الماضي ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب
يهاب وهي تامة بمعنى اقام ليلا او نزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم بيتوتة وبيت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا
عن كون الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما في بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جاز
في الحديث بات بمعنى صار وهو ان بات يده قال وما زال الخ وقد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دايما فمعنى لم
ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة وما دامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها
فيه لا قبل ذلك **قوله** ويلزمها النفي ان كانت ماضية فبما او لم وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما وعن
هذه الافعال نحو لا اليوم جيتني ولا امس وذلك التركيب حرف النفي مع الافادة الاثبات وقوله فلا واي دمها راد
عن منشاد وليس ما حذفت فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا واي دمها لا زالت لان حذفها
لم يسمع الآن في مضارعها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا مع النفي فعلك سمع ماحت بها لك
حتى تكونه والحذف منها كثير في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ **قوله** تزال حبالك من باب اعد لها الا مامش بوما
على خفة لان حذف حرف النفي في جواب القسم بابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها
وتكون ما زال واخواتها بمعنى اللجاب من حيث المعنى لا بسبب اداة الاستثناء لخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في
الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضله ولا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على
جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت
الاثبات وقد منع فيهما ذلك ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يزل خالد
لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وخطى ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان
تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله
تحته منهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة وقوله حراجيج ضامرات ويقبضن ويمكن من ناقصة خبرها على الخسف اي معه
ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل ما تنفك احدهما ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى
فصله ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى

منه معه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما ذكرنا
والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يره سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون متقدما
في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء **قوله** وما دام لتوقيت
امر اي لتوقيت فعل يليه بثبوت مصدر خبرها لفاعله ذلك المصدر زمانيه في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابو موقف
جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام اي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو نائما **قوله**
ومن ثم احتاج اي ومن اجل كونه توقيتا الشيء يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة فلابد من تقدم كلام وجملة اسمية كانت
او فعلية لفظا او تقديرا ليكون من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة
دوام قيام زيد **قوله** وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله
مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها للنفي للحال قال الاندلسي ولسي
بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا تقيد بزمان
من الازمنة فهو على ما قيد به اقول لم تقع في بلعم بين القولين وحكم ما الحكم لليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد
على ما قيل به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل ليس كهيب كما تقال علم في علم وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون
مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن فلا تقال في ضرب
ضرب ولم تقلب الياء الفا لما ذكره على عدم تصرفه ومفارقته لخفتها وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في
احد قوليه انه حرف اذ لو كان لخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كانت كهاب
لكسرت الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في لست
ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في ها وهاء وهاؤما وهاؤنا ابن مع كونه
اسم فعل لشبهها بالفعل والاولى الحكم بفعليتها لدلالة الضمائر به عليها ومن لا يتصل لغير صريح الافعال الا نادرا كما ذكرنا في ها
قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها جائز ومن في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو كان الى راح
وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط
بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكر غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات **قوله** من كان الى راح كل ما ليس
في اوله ما ذكر المصنف وما لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجئ واما دام فلا خلاف
في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما
في اوله ما من هذه الافعال فما جاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها قالوا لان ما الزمت
هذه الناقصة وصارت معها بمعنى الاثبات فلم تجز بها خلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم تلزمها بل جاز
حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ
ولو لم يكن معها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بلغ الدولم واما توسيط الجزاء بين ما النافية والفعل في هذه الافعال
فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما
كان زيد وكل حكم ذكرناه في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا سبق
بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا الا انها ثبت
كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون
من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فطقوها بما كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها
ومشابهتها لما في النقصان فعليتها جاز تركه نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي والذكر ايضا جاز لبعضهم

ابطال عليها بالاكانى قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
فالوا لان المعمول للجوز وقوعه الاحيث يجوز وقوع العامل المعامل ولا نظر ذلهم ذلك تقول زيدا ان ضرب ولا اضرب
ولا منع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم
انه لا تدخل الافعال الناقصة على مبتدا واجب الحذف لما ذكرنا في باب المبتدا ولا على مبتدا لازم التصدر كاسماء
الاستفهام والشرط ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتداء به لكونه في المثل لان الامثال
لا تتغير كقولهم الطعن ظالمه او يلزمها لكونه لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق البه ويلزم
الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية لتفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في
المبتدا والتي افعال منها الاخبار الا الطلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات مصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى

مطلب
معنى كان وصار
وغيرهما آن

ان معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الماضي بعد ان
لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا
غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل من ان يكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال
يكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير
محكوم بالحصول في احدها فبينهما تناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقديره فلو قلت
كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه لكان ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض
واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان زيدا ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان
كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها
ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم
وقد جاء الطلب فيهما في الشعر قال وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر
استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا
متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة الاستفهام تقدمت
على جملة احدث فيها معنى الاستفهام ملابس اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض الكلام **فان قيل**
يجب ان يجوز على ذلك تقدم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز ان كلمة الاستفهام لا في جملة اخرى
بعدها فعل هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بالنفي فلا تقول اين ما كان زيد
ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واتى وقت لم يكن سماحك ومنع الجزولي والشلوبين
ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعاه لاداءه الى
المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة وبفرض ذلك غير
المستحيل نحو متى ليس وجود الله او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدر الكلام وجب تقديمه
على كان واخواته وان لم تتصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت واذا كان الخبر
ظرفا والاسم نكرة وجب تاخر الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل على الاسم نحو
لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان لجزء الخبر ضمير
في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان انك قائم
اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشأن في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا
ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان ما لا

يفصل بينه وبين الفعل كلام واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل بهذه الكلم عن الفعل
كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر
بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد واقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخر الخبر ايضا عن الاسم اذا
تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي
واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم وفي الدار اذ الظرف يتسع
فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين كان واخواته
وبين المرفوع بها في معمولات الخبر الا بالظرف او الجار نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا
يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضله
غير الظرف ايضا نحو كان زيد عمرو ضاربا وفرق بين البصريين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل
يجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان بحلا زيدا ضاربا او ما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون
ضمير الشأن اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذ او كان زيدا اخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا
ويجوز في البيت زيادة كان ويجوز عمرو كان زيد ضاربا بلا قبح لان العامل اقوى فيجوز الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي

واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا
في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا ويقول ما زال رجل واقفا وكذا في ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كما انشد
سيبويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بالمعرفة عن النكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي
الجزئين هناك واختلافهما هنا فقد ذكرنا ان سيبويه قال في من زيد ان زيد هو الخبر وقال الزمخشري وغيره للخبر هنا
عن النكرة بالمعرفة الاضطرار نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء من نصب مزاجها قال ولا يك موقف منك الوداعا
قال مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار
الشأن في كان كما في الرواية الاخرى والخلاف عند مجوزه اختيارا انضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى
انهم قالوا ان اولى بالاسمية بالتقدم في نحو قوله مع ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا
يوصف كالمضمر وانما جاء اسم على تنكير الاسم وهو تنكير الخبر عند اللبس في بابي كان وان لاختلاف اعرابي الجزئين فاورد
سيبويه التمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة **قوله** اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر
وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار **وقوله** الا من مبلغ حسان عني اطب كان سحرك ام جنون
ورد عليه المبرد فان اسم كان هو المضمر وهو معرفة فلم يخبر الا عن المعرفة واجيب للمبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بفعل الفعل المسند الى ضمير فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك
الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان اسم المنفصل يليها احد المشتركين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد
الهمزة فعلا لم يليها المتساويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا
فان استواء ما يليها ما قد لا يكون في الشعر كما مر في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع
بمفسر رافعه نظام اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان
يرتفع ظبي وكان مفسرة لما مر في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا تدخل همزة التسوية الا على الفعل واجاب عنهم
عن سيبويه بان المضمر راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان المضمر الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا
نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان المضمر اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو
معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو اجل ضربته ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة في الابيات

الشلمغلي مختصة فالخبار اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف
خبرها كثيرا كقوله انا الجرئ الفتى ليس الجبل ان ليس الجبل خارنا وقيل بل جعلت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع
هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام وتتصرف منها ما لما والاستقبال لما زال ولاخواتها مصدر واسم فاعل الا تامين لا لنا
يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لكونها غنية بالواو وحذفت مع انه قد حذف قبل
حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها مع انه لم يكن جعله مغيرا كما حذفت كسرة لم ابال فعلى لم ابل بعدما حذف منه الياء
لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها نحو لم يكن الذين كفروا والنون بالحركة
وقرب جواز شبهه حرف المد واجاز يونس انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال
السيرافي هذا شاذ قال سيبويه يقدم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا لتعلق الاستقرار وكذا كل ظرف
عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر
فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو
كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفاءة مطلقا
بل نفي الكفاءة له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية اللغو اصل لفظا **قوله** افعال المقاربة ما وضع لدنو
الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غيره واشفاق يكون فيما ليس
الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنوه الا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من
كلام الجزولي والمص اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك
لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى حصوله عن قريب او
بعيد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلعم ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى
لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى
طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وابتدأ به وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروعه
فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال في من شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على بعد وفراغه منه فعلى هذا
ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
خبط لان نصب مثل المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا لدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيبه
علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء
دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولحظ الجزولي الى ان عسى
لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح فيما قصد من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او
ماخوذا فيه تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو
قريب الحصول والتضايق قرب الخبر وحصوله تناقض لان القريب ما لم يحصل بعد **قوله** فالاول عسى وهو
غير متصرف تقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد وقد تحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل
ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقد يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح والثالث طفق وجعل وكرب واخذ وهو مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال **قوله**
فالاول عسى اي الذي للرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى انشاء الطمع

مطلب افعال المقاربة

مطلب عسى زيد

والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت
حر بمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون ان الا في المجهول
وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف للتحرف والاشفاق كان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة
عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء والتيقن ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم
بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى للتيقن فقوله عسى لليقين
فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير
المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى
حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس
كما تقدم **قوله** عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه
منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه
منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة **وقوله** ابؤسا وصائما التقدير عسى ما كان
جاريا في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان تقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب
ان يخرج كما قال ابو علي في العسكريات عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد قائما ولي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر بعد
المضاف ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا في بعض الكلم كزيادة
ما في قولهم افعل هذا آثرا ما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول
وليس بخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج لكنه يغير
معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم نقل عنه بافادة
انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول
كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر وقال
قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان
تبروهم اي لا ينهاكم ان تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى ان يقوموا تجريدا كما كان
بدلا عن الفاعل مكان الفاعل والمطلع ايضا ساعدهما اذ ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع
ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم
عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف حرف ان مع الفعل مع كونهما حرفا مصدريا لقوة
الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول
معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الفرقدان الا ان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين
اذا حذفت ان في الخبر مع فعله ذلك قلنا انما يقدر ان حذفت لقوة الدلالة عليهما فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان
يخرج زيد ان يخرج انه خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول في المثنى على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى
اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد
فاعل يخرج فيقول في المثنى عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين
في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اجنبي اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا

مطلب ومعنى الانشاء عارض بينهما

مطلب او في كلام الله تعالى للابهام ٥١

مطلب عسى ان يبعثك ربك

اشيا فجوز ان يكون الفعلان متنازعين في اشيا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا
خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى فيه لا وحدا
اذ لا ضمير في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا لا كان كما مر واما قوله كاد يزيغ قلوب فريق منهم ففي كاد ضمير
الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اضمر الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف
الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرا كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث الفعلين لاسناد
الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فليعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان
في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان في افعال المقاربة الا في كاد ومن النافصة كان وليس فلا
يقدم ان مع فعله على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه
على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله
اي كدت افعل وكذا تقول تقول لم عسى زيدا اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي لم عسى زيد ان يقوم والاسم المرفوع في
هذا الباب غالبا ذو اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم **قوله** وقد يحذف ان
كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لشبه عسى بكاد عند من قال هو خبر و
قدر ان ذلك عند الكوفيين يقدر ان ويعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا
الى اسمها وتقل اسنادها الى الفاعل نحو كاد زيد يخرج غلامه وعسى زيد ان يقوم نحو الا ان يكون المسند الى سببيه بمعنى
الفعل المسند الى ضميره نحو كاد زيد يخرج نفسه وهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل بكسر الراء
واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحرى اي جديرا اي صار خليقا واهلها
حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل
بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو
حري على فعيل او حر بكسر الراء لم ان يكون يثنى ويجمع ويؤنث ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد
اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيء من طيء بعد هذه
ستطفي غلات الكلى والجوانح البين فيه عند المتاخرين فاية مقام ان يكونا للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون
فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعدها كما في قوله ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي يتوقع اطفاء غلات الكلى
قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو حصول الخبر وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كخفت تخاف وحكى الاصمعي كودا
بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على
اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان
في السير ومن مرادفات كاد اوشك واولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي
دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قارب قال فعادى بين هاديتين منها واولى ان يزيد على ثلاث اي قارب
ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها بمعنى الاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها
مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر اذا كانت مع ان فهو يتقدر حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك
في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا هنا حذفه لكثرة الاستعمال وان اما منصوب او مجرور على المذهبين
وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك للمقاربة
الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا
حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه واما ان ياسا

بلا

بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد مثل كان
جاء في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد تزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في
الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشا واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد ولهذا
لان اخبارها حاصلة كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان تقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل
الفعل من قوله مع وجعل الظلمات والنور اي اوجد وكذا انشا الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في
الفعل وقولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناها واما ما تكلم فانا الزم تجرد خبر من
ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كتزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في
القرب لحق بالافعال الدالة على الشروع فما استعمل خبر بغير ان نحو هلهلت اقوم ويكون افعال المقاربة اي كاد واخواته
وافعال الشروع اي طفق واخواته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم اخبار كان عليها وانما الزم
كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن
علامات الاستقبال فهو ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث
ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان
فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع
حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان اي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب
ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان بل يكون مضارعا مجردا عنها وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد واخواته
ان يكون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع ايضا في ليت
معنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاشتغال فقط لجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول
البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو
عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان
به فهو اليق بعسى من المصدر ثم قد حمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تقوم **قوله** واذا دخل
النفي على كاد الخ قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف ساير الافعال اما كون اثباته نفيا فان اراد به انك اذا قلت
كاد زيد يقوم فانتفى الكون اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل هي كاد زيد اثبات
القرب من القيام بلا ريب وان اراد وان ثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع
انتفاء الفعل اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فيقول ايضا ان قصد وان
نفي الكون اي القرب فما كدت اقوم اثبات له فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان اراد وان نفي القرب
من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو الفحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه
فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل تدعي مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج
بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء
القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه
في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت
مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله مع فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون بعد ذبحهم وباقرهم امنه اشارة الى ما
سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها
ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تثبت قرينة هكذا الخوماء

زيد وما كاد يسافر ملتبسا بنفي مضمون خبره كما دل على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تع لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي المحب
اذ ليس في بعض المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي المشتبه على من قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم
انه للاثبات في الماضي كما في قوله تع وما كادوا يفعلون او في المستقبل واستدل بكونه في المستقبل ايضا للاثبات
بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي البيت وقولهم براه مدبرح حتى ادى الى ان غير ذو الرمة لم اكد الى لم اجد ولم
يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لما خطؤوه والجواب عن الاستدلال بقوله وما كادوا يفعلون
ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة وهو قوله فذبحوها لا من كادوا كما تقدم والدليل فقد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد
يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة ذي الرمة فهو ان المخطئين وتصويب ذي الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور
اي ان نفي القرب من الفعل لا يمكن اثباتا له وقد خطأ المخطئين وذو الرمة في رويته من قال وقد سمع هذه الحكاية اصابت
بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تع فذبحوها الاية ونفي المضارع نفي لقوله لم يكد
يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد **قوله** والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في
مضمون الخبر وقد ذكرنا امرا دخان طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا
وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس واستعمل مضارع كاد واوشك من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب و
ندر اسم فاعل اوشك **قوله** وهي مثل كاد اي في الاستعمال وتدخل خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص
ابن سهيل من الاكوار مرتعها قريب وتدخل شرطية مصدرة باذا كقولك جعل زيد اذا كلمته يغضب على ان الجزاء مضارع
قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل **قوله** فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب
وله صيغتان ما افعله وافعل به وهي غير متصرفة نحو ما احسن زيدا واحسن به ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل
في الممتنع بمثل ما اشد واشد به ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند
سيبويه وما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش والباء
للتعدية او زائدة ففيه ضمير **قوله** ما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بنحو يا محكك به ولله دره واهالة وما لك رجلا وكاليوم رجلا ولله رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا يسلم عش
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم اسرحت ربا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو عجبت وتعجبت وان كان قد يلتبس للانشاء **واعلم** ان التعجب
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بما خفي سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه حقيقة
اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعله وافعل به والاعلى المذكور وليس كل ما افاد هذا
المعنى يسمى عندهم فعل التعجب **قوله** وهي غير متصرفة لمشابهتهما بالانشاء الحروف ومن غير متصرفة وانما لم تلفظ منها
صار علما بمعنى من المعاني وان كان بجملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف
في نعم وبئس وفي الامثال **قوله** ولا يبنيان الخ قد مضى ذكره في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب
بشرط وهو انه لا يبنى الا من ماض مستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي
واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم
يستمر فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني قبل الامر فعل التعجب لامر فعل مفهوم العين
في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل بعدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة
لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب
لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل

لا للزانة فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول
كما مر في افعل التفضيل ويجوز تقليل اسماء مجيئها للمفعول بكونها ماخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما
بني من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما احبه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا
في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او يتعدى نحو احظ عندهم وذكر ان داخلة بمعنى الحب او البغض قال سيبويه جميع
ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واحبه واشتقه من بغض وحبب ومقت وان لم يستعمل واسماء من جهلوا كانها ل
رشوت الدين وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد
ما اشد واشد به نحو ما اشد ما ضرب واشد بما يعجب ونفى ابنا من باب افعل افعال الاقياسا عند سيبويه سماعا عند غيره
نحو ما اعطاه للمعروف وما اعفى له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من
غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي آكلهما وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل
كما لم يستعمل منهما الفاعل نحو آبل وفارس وقد بني من غير متصرف نحو ما انعم وما اباس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة
كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده ويد رماجرح وما اشر بحذف الهمزة خلاف وشر في التفضيل ويتعدى الى
المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه
وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان
افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في يا اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين
في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد
اعتذروا بفتح آخره بكونه متضمنا معنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما في بناء اسم الاشارة مبني لتضمنه معنى
الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدا واحسن خبره اي شئ من الاشياء يتعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا
لنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول به بعد افعل المشابه للفعل مضمر فاعله بوقوعه موقع المفعول به
فانتصب انتصابه فهو كحمر قوله ولا زال يعطي زيدا نا عين احب الطلا وليس له ما تنصب الطلا وهو ضعيف لان النصب في
مثل احب الطلا وحسن الوجه بشرطه لعدم الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب
منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف
ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في غيره اما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه
يدعي الاطراد ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير وانما جاز ذلك لانه لعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك
قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة
نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه تاما واما ما لزم النفي كما ابين او مصوغا للمفعول او عادما للمصدر المشهور فلا
يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا نحو بئس او مصوغا للمفعول نحو جن وكذا
لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى توقع اشباهها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل
التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائله **قوله** ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد منهما يستلزم م
الآخر لانك اذا قدمت الشئ على الشئ فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لما ذكرناه من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا
اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان
تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عامل التعجب وان كان بين الفعل ومفعوله واما بالظرف
فمنعه الاخفش والمبرد واجاز الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز

ابن كيسان نحو سبط الاعتراض بلو لا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا او بفصل بكان وحدها بين ما وافعل عند الاكثرين
وهي عند زائدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيما قال بعد لانه كان ليس
على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفايدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن الا انه
دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله ويسد الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها وما اضحى للغداء وما
امسى ادفاها والضحى للعشية ولا يجاوز المسموع فيهما ولا قياس يكون على كان في الفصل بخلاف ابن كيسان **قوله**
وما ابتداء اي مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه
فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا اي الاصل شيء من الاشياء الاعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء
التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر
من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان بجعل جاعل او لسبب او لا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه
او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وما اضرب
زيدا لعمرو فما مبتدا افعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر
ما موصوله والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم سد شيء
وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدا وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين
وانت تدري من هو وسد دره اي رجل كان قال ويا عينا حسر الا تعيش قبيلى مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى
التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل امر صورة ومعناه الماضي من افعل اي
صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زايدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن
ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ
ربه وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد او الحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في
المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذا بان يصفه بالحسن
صفه
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شيت فان فيه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت
لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء
منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مونث فلم يقل احسنا او احسنوا او
احسني لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك الحمل على معنى الامر فيه كما الحق في ما افعل معنى الجعل وصار
معنى افعل به يكمن ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب فلزم افعل به على هذا الحمل كلزوم ما احسن
والباء زايدة في المفعول وهو كثير كما في حرف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اي اجعل
ذا حسن والاولى ان لا يقلب همزة الصيرورة مع ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة ولحقه يكون الخطاب لمصدر
الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا يحقق بقول احسن بزيد يا عمرو والمخاطب اثنان في حالة الا انه يقول
معنى خطاب للحسن قد الحق وجب كون المتعجب مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفايدة وان خصصته بوصف نحو رجلا جالسا حاله
كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو ما القيت لزيدا وما احسن قال اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه
مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه يلازمه الجر وبكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله
مضمر والجار والمجرور بعده مفعول له السبب العضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وان لم يلزمه الجر كما في جاني من رجل وكفى بزيد لم يجز

حذفه ولا يبنى لفعل التعجب ولا لافعل التفضيل مفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما جمدا لما صارت كنعم وبئس فلا
مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في فعل التعجب لانه لحق عنه بعد النقل الى التعجب معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه
الان اي حسن جدا زيد فلو جئت بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد الظاهر ولجاز ذلك في قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم
انه لا يفصل الا بالظرف **قوله** افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل

مطلب افعال المدح

معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا ما قبله خبره
او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقته للفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله وشبهه متاول وقد
يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب
مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه **قوله** ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا
كما تقدم في باب الكنايات في بيان الكم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه
بهذا اللفظ فليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام
مدحه على جودته الحاصلة خارجا يقول الاعرابي لمن بشره بمولود وقال نعم المولود هي والله ما هي بنعم المولود ليس تكذيبا له في
المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه فهو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء حسن وهو الجودة وكذا الانشاء
التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تشبيه ما ذكروا وامكن كعين هذه الاشياء للانشاء ومع هذا
فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد عالم افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان يكذب في
التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قايم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق
والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك لم تخبر او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث
القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليس بنعم المولود هي بيان ان النعمية اي الجودة المحكوم بثبوتها
خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب **قوله** نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على
وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما جاء في التصريف في فعل الحلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الفعلين
خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم
وقد استعمل طرفه نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه صعوبه فنعما مع فتح الفاء وكسرها على القرائتين ولم يجز
اسكان العين مع ما بعد الادغام وقرا يحيى بن وثاب في الشاذ ونعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بئس
في القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب **قوله**
وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم
جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست للاستغراق الجنسي كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما
ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقي صحة اضافة كل اليه كما في قوله ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال
نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل
قلت امتناع التصريح في مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكور
الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل بمعنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك
كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال لما بينا في باب المعرفة ودليل
فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت كما مضى
في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من
خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل

ومعه كونها فعلين مستقلين بفاعليها كلاما صار اسم فاعلها بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله وللمؤمن العادات
الطير وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي رجل جيد فصار معا جزء جملة بعد ما كانا جملة
مستقلة ومن هذا الطائر نحو قوله تع سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قاما فاعل ما مرفى باب ظننت ونحو يوم ينفع الله
فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون مضمون الاولى مبتدا على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا
ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فمحكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية
تركت على حالها كما مر في باب علمت تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن
بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان
المضمون فاعلا كما مر في باب كان وحكى الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذا لم يكن جزء اسم واحد الا اسما واحدا من دون انقاع
ولو اقتصر على جزء اولها لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا للرفع شبيها بالمرفوع واما الجمل
التي هي خبر المبتدا او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات
محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ونرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها
فعلية كما في سواء عليهم ءانذرتهم لكن لبس كونها بمعنى المفرد كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل
موصوفا بالفعل المتقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما يجي اذ معنى
نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتد الجهم او ضميرا مفسرا اما لعلة
وهو انها منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع بهم الى ذلك وهو انهم قصدوا اخبر هذا المبتدا عن الخبر ليحصل بها التفسير بعد
الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم
في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فايدة فيه منسوا عن المدح والذم من اول الامر على وجه
يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير المفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه مسلوب عن الفعل معنى الزمان
والحدوث فصار معنى نعم جيد وكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد
قطيفة ولا تقال ان ما ذكرت غريب عن دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه يقرب بالدليل على ان
المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله خبره لا خبر مبتدا مقدر اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتدا عليه متقدما على فعل المدح والذم
ومو نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدا ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون
فيها عايد اليه ولا عايد والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره مغن له عن العايد قد ذكرنا ما عليه
ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيد من
الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قايما مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا
غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجل زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قايم زيد وليس اذن اعتذار
الاندلسي بكون اللام التعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع لشي اذ لا يجوز زيد ضرب بعل هو ان رجل
مطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على نعتهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق
اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا تحتاج الى الضمير ومؤيد كونها بتقدير المفرد دخول
حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها
سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس له بد نعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم
كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعم الرجل
عاون شديد وكريم للك الحكاية ان صحت مؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من حديا المولى ويا نعم النصير وما

بئس الرجل على انه منادى وانها يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليها نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت
مع انها لا تدخلان الماضي من دون قد ومنه الاشياء من التي عرفت القراء حتى ظن انها في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع
ما بعدهما وجه الاستكثف والمحال كون الجملة بمنزلة المفرد فلم تتوسط بين جزئيها الاطراف ولا غيرها فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا
تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدا ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدا لان
الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل لتحصيل التفسير بعد الابهام كما مر فيه خلاف عوامل المبتدا
موخرا نحو نعم الرجل كنت **قوله** بئسما لنعم السيدان وجدتما على كل حال من بخيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص
على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول
الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما التزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة
الى تاخره وبدخله بتقدمه نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدا
والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قليل قبل الذكر مفسرا بما بعده الذي روي وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم
نعم بهم قوما ونعموا قوما ليس الضمير ان اي هم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفتقرا **قوله** مضمرا يكون منصوبه
اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصريين لعلتين احدهما عدم التصرف
نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المراة هند كما اجازوا
نعمت المراة لكن لحاق تاء التانيث اهون من لحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت
ولعلت فلذلك اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير للمفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك
لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما يعود اليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب
افادته معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل فيه كان اولى واما مميز هذا الضمير فمعروف فيه
افراده وتثنيته وجمعه وتانيثه نحو نعم رجلا ورجلين ورجالا وامراة وامراتين ونسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في ربه رجلا
فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا
اليه ببعيد لانه مثل قوله ويلمها روحا وبالناقة وبالك من ليل وقد تعرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فقد سبق الخلاف في
وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل البصريين واما عند اهل الكوفة
فظاهر لانهم يطابقون بالضمير مميزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا
افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك وابن بطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل
هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تع بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم
وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا ومميزه
فلجواز الاستغناء عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا زيد ولا يجوز ان يحلى لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف
لانه من شرط الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تع بئس مثل
القوم ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم
مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجي وقد يجي عند المبرد والى على بعد الفاعل الظاهر لمميز للتاكيد
قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعا سبعون ذراعا وهذا الجي الحال في نعم قايما ونعال
جاء للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وما اول البيت بتزود فقيل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من
مفعول تزود وهو زادا ونعم ذرعا اي مذروعا اي طولا مصدر بمعنى المفعول **قوله** او بما مثل فنعما هي اختلف
سابما مفيد فقيل كانه مفيد كانه تميز شي وبئس للدخول على الجملة كما قيل في ثلثى وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف

لتقويته وانما ذكر في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم
تصرفهما ومشابهتهما الحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي
فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تع بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل ويكفروا المخصوص وفي قوله نعما يعظكم
به المخصوص محذوف ويضعفه قلته وتعيين الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم الصلة بإجمالها في نعما هي لان هي مخصوص اي
نعم الذي فعله الصدقات هي وقولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما
هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه
انه يقال ان مما ان يفعل ذلك اي من الامر او من الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت اي مما افعل بمعنى ربما افعل
كما في الحروف بل هي بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف الى المخصوص
واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع
الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت
به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تع كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف
وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تع بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان
نقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء فقوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمخصوص بيانا لاستحقاقه
الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا ابدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم
وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما مذكور كما في نعما يعظكم به
او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم
الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى المنكر كما بينا وجوز تاكيده لفظا
نعم الرجل زيد وقد يوصف كقوله تع بئس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة
مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمري بدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا
التخصيص باق اذ المخصوص لا يتعين فهو كقوله تع ولعبد مؤمن ولا يمتنع عند ابي علي والجزولي خلافا لغيرهما اسناد
نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا
قال فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان وتقول نعم الذي هو عبد الله زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة
كنعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا
كنعم رجل زيد او مضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي مررت بقوم نعم بهم قوما والباء في
الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وبضمنه معناه فكانه قيل ما انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله
عليه السلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه معنا وقد روي
مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان
كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس مضافا الى المعرف باللام الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف
الذي لا مانع فيه من التعريف بنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى
ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك فيه ضمير اي بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله
قولهم فبها ونعمت اي رحبا بذه القضية ونعمت حذف التمييز والمخصوص جميعا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا
لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا
يؤنث الفعل وان كان التمييز للمخبر مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تع ساءت مستقرا او حسنت مستقرا **قوله** وهو مبتدا

ماقبله

ماقبله خبر او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى
الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي نصرناه قبل **قوله** وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ينبغي ان يصح
اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متناول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل مثل الذين او على حذف المخصوص
والذين صفة القوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد
الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بين مرفوله بين العامل ومعموله لانها كالجملة
الاعتراضية نحو قولك ابوك نعم الرجل هو زيد ويجوز بالفاء نحو منعم الرجل هو **قوله** وساء مثل بئس نحو ساء
مثل القوم اعلم انه يلحق نعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من
فعل او فعل نحو وموق اليدين وفقه الرجل زيد بشرط تضمنه معنى التعجب والاكثر اجراء فاعل هذا الملحق بالباء وذلك
لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام وحسن اولئك رفيقا وفيما بعده الاسماء اولئك
وقيل حال ويجوز … ما مثال … زاين وكذا في قولهم شقد مالك ذاهب وان فاعل شدد ويجوز ان يكون مافيها
كما في نعما هي وتماثل وان مخصوصان ويضم فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاني الزيدان وكرما ان اكرمها ولم يجز
ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى **قوله** ومنها حبذا وفاعله ذا واصله
حب حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغض والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس **قوله** ولا يتغير يعني لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانهم ابهم
كالمضمر في نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج
انه تركب حب مع ذا وزال فعليته حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبر اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل
التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالفعله وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعل
واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر
مبتدا الا على كما قالوا ثم هناك لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا
عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال
الربعي ذا زائدة كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه بحولق وبسمل ونحوهما **قوله**
وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا والعامل حب نحو حبذا
محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز هنا لان التمييز هنا عن الظاهر اي ذا وهناك
عن المضمر المستكن وايضا التمييز لازم عن المضمر جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز هنا تفضيلا للظاهر على المضمر وقيل انما لم يجز
تركه في نعم اذ قد يلتبس المخصوص لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان فيه ظاهرا فاعلية وربما حذف
المخصوص هنا للقرينة كما حذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز في … قال وحبت
بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله حسن فعلا هو وانشد
الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا احسن ذا ادبا وروي ابغا عظم البطن بطنك والتغيير في اللفظ
دلالة على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر فاعل حب بالباء تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب
بها مقتولة تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين **قوله الحرف ما دل على معنى في غيره**
قد مضى شرحه في حد الاسم **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل اي ومن اجل ان معناه في غيره احتاج
في كونه جزء الكلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد وكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من
اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اعم من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء اخر وكذا

كقوله تع

مطلب الحروف

الفعل في نحو قام زيد اما الحرف فلا بد من كونه جزء كلام من حرف او اسم وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف
الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم وكان قد وقد خرجت وليتما **قوله** حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه
الافضاء الوصول والباء بمعنى للتعدية اي لايصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور
مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله وارجلكم ويسميه بعضهم حروف الاضافة
لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض
الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف
والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل
المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد
للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام الفعل او شبهه اي ادعو وادعي والمص لم يمثل بتعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوك ولا
اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه في
الدار اي كائنا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال
غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل الى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج
الى حرف ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم ابن انت مني لان معنى ابن انت تعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف
فيه هل هو حرف جر او لا من لولاي ولولاك وولات ومما اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه قال المص فالعشر الاول لا يكون الا
حروفا والخمس التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعتد على اسما وفعلا وحرفا لان الداعي
في العد ان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على
الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعتد من فعلا ماضيا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من
وفى يفي وولي امرا من ولي يلي وكذا لم اعتد الى اسما مع انه جمع الى بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وارى ايضا
في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل الوضع وعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وخلافه
اذا كان اسما وحرفا وكذا من وفي ومن ولي افعالا اصلها ايتين واوفي واولي وفيما قال نظر لان على الاسمية يكتب الفا واصله
واو اتفاقا لكنها اذا اضيف الى المضمر تنقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا
على انه مبني على الضم كقولهم من عل لحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال لحاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل
لالفاتها لان فعليه واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف لعدم التصرف فصارت كانه لا اصل
لالفاتها وهذا عذر بارد **قوله** فمن للابتداء اكثر ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية
وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل يستعملان بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان
في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ومن
للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وجاز
الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار
بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر وانا لا ادري في الابتداء معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل
المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت
من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار اذا انفصلت
منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والبداءة حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى بل هما حدثان ونفعان فيما بعد من

مطلب من للابتداء

وهذا معنى في من في الابتداء بمعنى في وذلك لان من في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو من قبل ومن بعد ومن تحت ومن فوق ... ساحاب
وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واتيانه بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا ... لم يعد من ...
بل المعنى صمت من اول الشهر الى آخره من اجل من ... وشهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت
من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه ... ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد
كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ لشيء ممتد جاز ان تقع عن موقعها لانها للتجاوز كما
تقول انفصلت منه وعنه وللبيت من كذا وعنه وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعدها عنها واما من التفضيلية ففي
وان كانت للمجاوزة لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل
فلا تغير ولجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من
مكاني من خلل السحاب فمبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من
داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا
لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا الثلث متعلق باخذت لا غير لانه قائم مقام الفاعل نحو
اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا
بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فمتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا عن
النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعيضية ان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن كما في قوله
خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل
من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان ويعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك
المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم والمبهم في قولك عشرون من الدراهم انه القائل بخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت
عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت
بالدراهم جنس الدراهم فمن مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من
الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح وتقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرين تسعة
وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من
الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه والاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على
المبهم في نحو قولك انا من خطة في روضة ومن رباسه في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي
فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من خط في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه
اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيئا من اعضاء زيد يده ففي
جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان وكل ذلك لتحصيل
البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد اي من اشيائه بلا ريب فاذا املت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم
واما ما سمي من التجريد به نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا
اي حصل لي من لقائه لقاء الاسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا بالتجريد به في نحو قوله تعالى فاسئل به خبيرا وهو كل لقيت بزيد
اسدا اي سل بسؤاله خبيرا او لقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة

قال فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها **قوله** وزائدة

في غير الموجب نحو ما جاءني من احد سواء نفي نحو ما رايت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين

يشترط فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر

لكم من ذنوبكم فمن جنس الكلاب ومن داخلة على المعرفة ومن عند سيبويه تبعيضية اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله يغفر الذنوب

جميعا ناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب

لامة محمد عليه السلام ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض

غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر فقد كان من مطر الموجب لاجل حكاية المزيد في غير الموجب

كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص شئ من مطر ومن للتبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة

الجملة مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل

المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر

عن فاعله ولو صح تأويله لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف

جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين

يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال بضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية

دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا تزاد من الا استغراقية وعند الكوفيين

التنكير

تزاد ايضا غير استغراقية كما في الموجب وفائدة الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون المنكر مستغرقا للجنس

اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل واحد بل جاء رجلان او اكثر فهي اذن للتأكيد بما استفيد من النكرة

في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة

الباء في نحو الست بربكم فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى

ما لا يتناهى وقد يجئ للتعليل نحو لم يكن من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب

ونحوه منه ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى باء القسم ولا يدخل الا على لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وشذ

دخول كل واحدة منها على غير الرب نحو من ربي ومن الله ومن حرف جر عند سيبويه وجاز ضم ميمه في القسم خاصة وقيل

المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة منها مقصورة من ايمن ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص من

بنحو قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا عليه نحو من عليه [illegible] وقد

ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين **قوله** والى للانتهاء اعلم ان الى تستعمل في

مطلب والى للانتهاء

انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود

فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة

وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت

السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول **قوله**

وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى

الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت شغبا

الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل هي بمعنى عند كقوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس

مطلي به القار اجرب اي عند الناس والوجه انها بمعناها وذلك ان مطلي به القار اجرب محبب مبغض والتكره يتعدى

بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المتضمن معنى الامالة قال تعالى حبب اليكم الايمان كما قيل بعث منه جملا

على اشتريت منه ونصبت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في نحو

انت الي حبيب او بغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى ابقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا من في قوله فلان يلتقي الي

الجميع يلاقي الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى ينتسب الى ذروة لا بمعنى في كما قيل **قوله** وحتى كذلك اي

مطلب بيان حتى

لانتهاء الغاية مثل الى والان في معناها فرقا كما يجئ وهي على ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف

استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا يجر بمعنى كي الا مصدرا اما مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان المقدر

نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا يقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم

الصريح ايضا نحو مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها معرفا لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد وقوله فذرهم في غمرتهم

حتى حين في معنى الموقت اي حين اخذهم ومذهب الكسائي ان جر ما بعدها بالى للحق لان العامل يمنع ان يكون

لازما باحد القبيلين وحتى يدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة

فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب ايضا مع تعيين ما بعدها كما في حتى الجارة فلا يقول جاءني القوم

حتى رجل لانه حد فلا فائدة في ابهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لابد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اكثر

في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قد قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد

ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويفترقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان

يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربت السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه

ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة اي القى

جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التي لا تثقل الا قليلا فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالضرب

في ضربت القوم حتى زيدا لاحقا بزيد واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما

قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي

مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو

مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا

سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان

او ملاقيا لاخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي

غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت بعدما دخل في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او

التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل ومذهب

ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب **واعلم** انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة آخر اجزاء ما

قبلها حسا ولا آخرها دخولا في الفعل بل قد يكون ذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون آخر اجزاءه اذا رتبت الاجزاء

الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت تقصد من الجانب الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى

محمد صلعم بالعطف وليس صلعم آخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت تعنيا من

الجانب الاولى متحدرا كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا اتوا متقدمين قبل الركبان

او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذا وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو

قرأت القرآن حتى سورة تجر او لذا اجاز بعدها او ملاقيا ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة

ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءا خلافا للسيرافي وجواز عدم دخوله في حكم

ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جوازه كونه آخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا خلافا لصاحب المغني الا انك اذا لم تقصد كونه

اخرنا ضعفا او قوى وجب في حتى كونه اخرنا حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ولعيت بمعنى الواو وخلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وبعد ما كما توهم الملص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال بمعنى مع كثرا واذا عطفت حتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رايت عطفا وجرا وكل ما ذكرنا من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نزلت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال حتى في مثله ابتدائية وانما لا تعطف الجملة ابدا **قوله** ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا يدخل على المضمر اجتزاء بالى لكونها اشد تمكنا واوسع تصرفا فليدا اندخل الى الاجزاء واو اسطها ويقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قمتم الى زيد ولا يقال قمتم حتى عمرو وشبهة المبرد قوله والقفه بالحتى واعطيه سواء والحقه بالقوم حتاه لا حتى وليس ما في البيت حتى الجارة والالم يكن لدفع لاحق وجه بل هي ابتدائية احتمو كما في قوله ويثناه بشرى رجله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى الى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا الخلاف الى والاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا الخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان ابن خروف وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا لما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا الاظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المجرور الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء والملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء والملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر فهذا من الفرق بين حتى والى **واعلم** انه لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل ويعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر وهو بمعنى الاستغراق واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع وقد تقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وغاية الابتداء ايضا اما التحقير في قوله فواعجبا كليب يسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم في زالت القتلى تمج دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول **قوله** وفي للظرفية اما حقيقة نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف ومن التي يقال انها للسببية وقوله ولاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في مثل هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله فردوا ايديهم في افواههم والاولى ان يقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله فادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله تعالى يذرؤكم فيه وبمعناها وتشرب في اثاثنا وتعامر والاولى انها بمعناها في الموضعين اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي والشاهد قوله اثاثنا ظرفا للشرب والتعاور مجازا وقولهم في انه من كل فائت خلف اي الطاقة وقولهم انت اخي في الله اي في رضاء الله مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في

مطلب في للظرفية

مطلب في الباء

الله والبغض في الله **قوله** والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به ونحو مررت به اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحيوتك احيوني ويكون مستقرا نحو الذي به صعب ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشتريت الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته وبدلته به ويكون مستقرا ايضا وهذا بذاك **قوله** ويكون للتعدية جميع حروف الجر للتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ويغير وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا **قوله** والظرفية اي بمعنى في نحو بالمكان الكرم بالاطلال اي فيها ويكون للسببية نحو فتورهم فبظلم من الذين هادوا والغلب يشذر بالدخول وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله واسحوا برؤسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى المجرور بنفسه وفي بمعنى من عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب واقع وفي التجريد نحو رايت بزيد اسدا اي برؤية زيد كما مر في من **قوله** وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان للمص ان يطلق النفي والاستفهام وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسمعت واحسنت وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل بها هو فاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا اي بحسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول نحو القى بيده ونحو يضرب بالسيف ويرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن فال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعة في الاصل اتانا والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى لا تصوبا ونحو كتبه ما بالله في القسم نحو الله لا افعلن وشاذا قليلا في غيره كقول روبة خير لمن قال له كيف اصبحت **قوله** واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعية وربما فتحت قبل المضمر نحو لبعلم نفتح اليهم وتفتح في جميع المظهرات **اعلم** ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء حقها الفتح لثقل الضمة والكسر على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة عمولها ولم يكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها شبيهها الفا سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المظهر بذلك لانها الملتبس اذن بغيرها من اللامات اذا الجمع للجر غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه ومعنى لام الاختصاص لها بالملكية نحو المال لزيد ونحو قوله فهو انا لجهنم وقوله لدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللعوب اذ لكل مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتاخره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدر نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا اي لزيد ويا للماء لام الاختصاص وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها **قوله** وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه ولذا في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في درنت المال ووزنت له فاللام لبيت مرايته بل هي معدية وتحذف تخفيفا وهي في لا ابا لك زائدة عند سيبويه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما مر

والنفي قياسا وفي غيره سماعا
مثل كسبيل زيد الذي يبدع

مطلب رب

في نواصب الافعال وزايد ايضا في قوله ثم واذ بوانا لابراهيم وكذا اللام في قوله فلا والله لا ابكي لما بي ولا لما بكم ابدا دوا والحزن
ان يقال الغاية تتركيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول معنى في قوله وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
ولو كانت كاللام في تلك لتزيد لانهم لقال ما سبقونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو
في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجال قوله وفي التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله
لقدم تام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتعيشن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا
للتعجب والاولى ان يكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل يجئ بمعنى في وبمعنى مثل وقد ذكرنا ذلك في
باب العدد قوله ورب للتقليل في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح
الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة
والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدهما تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل
تقول في جواب من قال كقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا انكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال
ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا
لا يجوزون رب رجل كريم لقرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رُبَّ مفيضلٍ لجبٍ لففتُ بمفضلٍ وقوله يا رب سارٍ ساغادة شعواء
كاللدغ بالميسم وقوله فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح
لان الكثير منها كان قليلا بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا التقليل الممدوح لكثرة العلم لا ينكر ان اعرف شيئا
من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرف جر مع اتفاق التقليل مثل كم
في التكثير والاخلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كما افاده كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة لم يحكم فلا
يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر من ما نفضي الفعل
الى المفعول الذي لولاها لم نفض اليه واكرمت متعدي بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه تضعف الفعل المتأخر
عن المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والبعض
ان العادة ان بعد مثل ذلك الضعيف عن العمل في ذلك مدركا المفعول فلا يستنكر عليه فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب
لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر
والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عندي بارد لان معنى رب رجل
كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا اشكال اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا
رب رجل كريم اكرمته لم يجئ معنى الكلام الى شيء اخر مقدر نحو لقيت او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير
في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل
قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال
الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل
ايضا نحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتم معنى
الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير يا مر لزيد وكقولك زيدا اضرب والضمير للمنصوب قوله
وفي المنصوب على شرط التفسير اتساع ذلك فان ارتكب متمحلا ان جاءني صفة والعامل لقيت ونحوه لم يحل العدم
توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى
عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما رب مضاف الى النكرة بمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل

من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر كما اخترنا في باب الاستثناء في
قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما ينياسبان باقي رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير لما سوق
على الزمان وقولهم حطبه يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي صدر الكلام فكذا لا تدخل في نحو على رب لان القلة عندهم
تجري مجرى النفي فحق ثم كان لرب صدر الكلام قال ابو عمرو ورب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل
ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب
الفعل الا ان لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب سبجاءٍ من خبر من دعه
ويكثر وقوعه ايضا صفة فعلية بمعنى الفعل معناه خلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال عليه السلام الا
رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة وتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب
اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهر او مقدرة فالظاهر كقوله رب رفد
هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال ولبس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه يتم الكلام بقوله رب رفد هرقته
ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال هريق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدر كما
في قوله واشرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت لي واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرف كما اخترنا في باب
الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال
رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب سبجاء من خبر
من دعه قوله مختصة بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة
نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملها لم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما
دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها
احدهما قوله موصوفة على الاصح هذا هو مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك و

وفعلها ماض لم

الاولى الوجوب لان رب مبتدأ لا خبر له على ما اخترنا لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا ونحو
حطبه يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل
عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جوابه عنه مصرحا به
نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسرى من معشر
اقيال اي اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل
ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار او امامك او اسمية نحو يا رب سبجاء من خبر
من دعه او صفة مشتقة نحو قوله عليه السلام رب نفس طاعمة الخبر تمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو وصف
لمجرورها كما ذكرنا وسميته جواب رب بعيد ويجوز ان تعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم
مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكم رجل واخيه
واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال
لجاز رب غلام والسيد قوله وقد تدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة منصوبة
والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وشرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما الكافة اذا دخلها ما فالاكثر كونها
كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها حرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب
زائدة قال رب ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نخلاء وقال ماوي يا ربتما غارة ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه والاولى
ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن ورشد صديق كما عمرو اي رشد اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن الجر غالبا قريب

لم

واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجار نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد يكفيهما كما في رب المكفوفة
لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس
عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي
كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله ربما يود ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها
بلفظ الماضي نحو وسيق الذين ونادى اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما وقال
مكمل وقال انه الفعل هنا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اذ ربما كان مثل قوله فلتبه يكون اخا دم ودماء والمشهور
جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة
لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك ان تلق الكريهة تلقها حميدا وان تستغن يوما فربما
اي ربما تتوقع ذلك **قوله** وواو رب اي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان
حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سائر الالفاظ المقسم به على
اسم الله المصحف والكعبة ويحذف حرف الجر قياسا مع عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة
والثاني ان يكون بعد الواو والفاء وبل وما جاء بدون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة
من جلله فشاذ وفي الشعر ايضا قال الواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه على
تكاد تلتهب اللهاة وبل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب
المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليس
بجارة فان لم تكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة نحس يصطلي القوس ربها واقطعه اللاتي بها يتنبل فكونها للعطف
ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب مهول اقدمت عليه وقاتم الاعماق
وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت نائبة مقام رب جارة بنفسها لتصيرها بمعنى رب فلا يقدرون
في نحو وقاتم معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا تقدرونه عاطفا على الكلام
السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فلذلك
الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما جرت ومع ذلك تجوز
دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا يمتنع فليلة نحس اعتبارا للاصل بخلاف واو القسم فانها
لم تكن في الاصل واو العطف فلهذا جاز دخول واو العطف والفاء عليها هذا كله على مذهب البصريين اما على ما
اخترنا فهي مضاف مدلول عليه بالحروف الثلاثة **قوله** وواو القسم انما يكون الخ اعلم ان واو القسم
لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من
اصلها اي الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل
على المضمر فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم بالفالان اصلها
الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لان في
ان في واو العطف وواو الحروف معنى الجمع القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة
وتكلة فلذا اقصرت عن الواو ولم تدخل الا على لفظ الله وفيها الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب
ورب الكعبة وهو شاذ ولام الجر التي بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم
ومضمومتها والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير
معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة العين مقصورة

مطلب في واو القسم

من اليمين والمكسورة تقام من يمين وفيه نظر لان اليمين يختص كما جئ بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال بعد تحكمه
عند اختصاصه ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس بمحذوف من ايمن المعرب لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب
البناء كما في يد ودم والاولى ان يقال ان ما روي من قولهم مُنُ الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظ الله وحده مما مر
لكان المستعمل مع ربي اسقطت النون منها وكسر للساكنين واما مَ الله بفتحتين فمنقول من مُنُ الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم
النون وان كانت فتحة عارضية للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجار في القسم يختص بربي او بالله وقيل بل
الثلاثة اي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من اليمين اما اختصار من الله بضمتين من ايمن الله
فظاهر اما المكسورتها والمفتوحتها فلا ارى لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما في لعمر لا
موجب البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها بلا موجب ايمن الله على ثلاثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا
عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم فتحا وكسرا والجوز ان يكون مُنُ الله بضمتين مقصورا من يمين الله باتباع
الميم للنون بعد القصر والجوز ان مِنِ الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل
الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصور من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها ويقال هيم الله تقلب الهمزة المفتوحة
هاء وقد تحذف الياء مع النون فيقال أم الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما فرع من ايمن لا يستعمل الا مع الله ولا يستعمل مع الكعبة كما
استعمل ايمن معها وقد يقال مُ الله ومِ الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من مُن ومِن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان
من ايمن فتعين كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين الله وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم والواو
شفويتين واختصاصها بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم تجئ في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اي
فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص بلفظ الله جواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون
الجر في كل ما حذف منه الجار من المقسم به اي نحو الكعبة لافعلن المصحف لافعلن ويختص بلفظ الله تعويض ها او همزة الاستفهام
من الجار وكذا العوض من الجار فيما قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحروف وجاز الله
جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه بدلا فلا بد ان تجئ بلفظ
ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا اي ها والله ذا مر قوله ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة
كما يأتي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة
اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس
حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كما في تضمنها فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في
الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كونها من تمام ذا فان ها الله ذا لحذف الف ها يوهم ان الها عوض عن همزة الله كهرقت و
هياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله لكونها جاء كلاوما
وذا والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حقها ان تحذف
مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الف ها
للساكنين بعد قلبها الفا كما في الضالين ودابة قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر المبتدا المحذوف اي للامر
ذا او فاعل اي ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعد نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل
من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها والله اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة له اي الله
الحاضر الناظر او مبتدأ المحذوف الخبر اي ذا قسمي فيعد هذا ما ان يجئ الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان تكون
للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله لتقومن عُبيد من عُبيدي فيقولون كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم
لعبد الله بن مسعود لما قال هذا رأس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل الثانية

الفاصحة وهو الاكثر او يسهل كاهو القياس في الوصل وللحذف اللبس ولا يستثقل الاستثقال واما قطع همزة الله فلو في مكان مخصوص وذلك اذا اتى قبله فاقبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل نعت ذلك منقول نعم فتقول اللهِ لتفعلن كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لتفعلن كذا وهمزة الاستفهام لسببت عوضا عن حرف القسم ههنا للفصل بينهما وبين الله بقاء العطف وعند الاخفش الفاء في فالله زايد ودليل كون هذه الثلثة ابدالا ما فتها الحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم **واعلم** ان الملتبس اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صار تا بقرينة القسم جملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كما في يمين الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما في باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين القسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله و يمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة لهم عندهم يجب عليهم ان يؤدوها اليه بسالما مال بهم اتاعرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين الذي يكون باسمائه نحو بالله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يمينى ونحو اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة يمينى لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى كلعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا احتياج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمينى ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشىء لان المراد ببقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه فقال الجزولى وكذا اليمين وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام واليمين يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لافعلن والنصب اكثر ~~من~~ الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولى لم يات في لفظة الله الا النصب او الجر وجوز الاندلسى الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزته القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل وهمزة اي المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمين وهو البركة اي بركة الله يمينى وهمزته للوصل في الاصل والدليل عليه جواز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد ان يكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسماء والافعال وكذا اتى الوافي الاعرض نحو انصر بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعل في المفردات ايضا فتصدق مهنا قوله كلاكيساحت رجلك شاجرا واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم يفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بالخالق فهي ثلثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلت حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للجميع مع ان كل واحد منها الاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شىء واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفي جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله ثم الله لافعلن وحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لافعلن ~~والحمل على~~ وحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد واجاز الله ابن قال الواو كانا عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة استعماله في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض عن الفعل ايضا كما انه عوض عن الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل

واحد هو الواو قال المص فلزم على هذا ان لا يجر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم

بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله والليل وان لم يكن فيه معمول الا انه يكون الواو فيه قايما مقام

اقسم والساحق كانه يجر وينصب وهو المحذور وقال المص انما هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرو كما في باب العطف

وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة

وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قايما مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل ووقت عسعسة

فالعامل في المجرور والمنصوب شىء واحد **واعلم** ان القسم على ضربين اما قسم السوال وهو نشدتك

الله وعمرك الله وقعدك الله لتفعلن وقد ~~يستعمل~~ لعمرك في قسم السوال فجواب

قسم السوال امر او نهى او استفهام كقوله بدينك هل ضمت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا

نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثناء وقعدك قعيدك ان

اسمعين ملامة ان فيه زايل وربا قيل فى قسم الطلب انما يفعلن باللام وان وحروف النفى

معغ سلق خير بعنى الاو قوله وسلق القسم اى مستقبل

بياض

قوله ويتلقى القسم اى يستقبل والمعنى يجاب القسم تعالى يلقاه بكلام استقبله اى اجابه اعلم اى جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتدا المفيد للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذى لاجله جاز القسم واللام الداخلة بعد لن المكسورة فى الاصل لام الابتدا ايضا كما يجى فى باب ان فلا تدخل هذه اللام اعنى لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام فى مثل لزيد قايم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس فى الوجود عندهم لام ابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدا واجب فانها فى التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قايم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك وتجوز لن يعتذر بان الظن الغالب قايم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قايم بكرا ان ولهذا قال بعضهم لن قوله وظنوا ما لهم من محيص ظنوا كالقسم ما لهم جوابه بل هو جار مثل ظننت لقد فعل لكان نصا فى اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام فى لزيد قايم لام ابتدا مفيدة للتاكيد ولا تقدير القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفى وان جاز لن تؤكد الجملة التى فى جنبها حرف النفى نحو لزيد ما هو قايم ولا يقال لما زيد قايم وذلك لان اللام للتقدير والاثبات وحرف النفى للرفع والازالة فهما فى ظاهر الامر متنافيان واما قولك لزيد ما هو قايم وان زيدا لم يقم فان واللام انما تؤكد مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرف ثم ان لام الابتدا تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا فى كونه اجرى الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال الملمس لاورث بعدى سنة يقتدى بها واجلوا عمى ذى شبهة لن نوهما تدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو لسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا تدخل على الماضى وان كان اول جرى الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخلته كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد ابينا وذلك لانها تقرب الماضى من الحال فتصير الماضى كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان فى قد ايضا معنى التحقيق وتدخل ايضا لام الابتداء على جزء المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اى تقدم عليه نحو لقايم زيد ولفى دار زيد وعلى معمول خبر المبتدا ايضا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل على نعم وبئس ولن كانا فى الاصل ماضيين لما ذكرنا فى بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد كقولك لحسن زيد واذا وقع لام الابتدا بعد لن جاز وقوعها فى غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيد القايم كما يجى فى باب ان واللام فى جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفية بل هى لام الابتدا والاسمية المنفية مصدرة اما بما وله

عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرية على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها
ولا عمرو ونحو والله لا رجل فيها ولا امراة واما مصدرة بان نحو والله ان زيدا قايم وان
كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون
نحو لاضربن الا ان تدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او
قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله
لسوف اخرج ولا ياتي بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقل خلو
المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة لاثارن فانه فرع وان اخاهم
لم تقصد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون اجازوه
بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال تاتي
بن اوس حلفة ليردني الى نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال ويروى انه دني بكسر
اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله
ليفعلن هذا كله ان كان بالمضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا
للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه محقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في
المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره وانشد الفراء لئن تك قد
ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع فتقول والله ليصلي زيد يجب الاكتفاء باللام
ولا ياتي بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان المضارع منفيا فحقه بما وان ولا على
ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم
في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال
ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم
لكونه معمولا بما يجوز حذفه للاختصار كما يجي والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان
ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع
بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا تدخلها قد
لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما ان طال الكلام او كان في ضرورة
الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى والشمس وضحاها الى
قوله قد افلح فلم يات باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا
فما ان من حديث ولا صال وجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا تدخل على
الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو
التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام في
لئن جئتني لاكرمنك فاللام في لكان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون القسم
في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا ويجي
الكلام عليه في حرف الشرط واذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام و
اما ان نفي بلا او ان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال
حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا يعذبهم فلا يلزم

تكرر

تكرير لا كما لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك
لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا
صلى وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله واي امر سيء لا فعله واما قوله
تعالى فلا اقتحم العقبة فانما لم يكرر فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره
فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كانت المقسم عليه جواب شرط
مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم غريب اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى موطية
اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو هو لك والله لئن اتيتني لاكرمنك
ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف القسم وقدر فالاكثر المجي باللام
الموطية تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجي من غيرها كقوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون وان يتقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون هو مستحق
حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم
ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت
يمين الله ابرح قاعدا او قال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس
وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف
لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع
ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته
قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها
فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل
بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع
دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا
فحذف احديهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع
لا دون ما لانها به اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا
اعترض او تقدمه ما يدل عليه اذا اعترض القسم او توسط الكلام نحو زيد والله قايم
وقايم والله زيد وفي نهج البلاغة فقد والله لعوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو
زيد قايم والله وقايم زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم او تاخر عنه من
حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط
في اكرمك ان اتيتني كما مر في بابه وقد يجي بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب
المحذوف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى والفجر
وليال عشر اي ليوخذن وليعاقبن له لا له قوله الم تر كيف فعل ربك دالة عليه
وقد يحذف الجملة القسمية لكون طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا
عليها نحو لا افعله عوض وعوض العايضين وانما كان ذلك لكثرة استعمال عوض
مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من تاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل
افادة فائدته قد تقدم على علامة قايما مقام الجملة القسمية وان كان عاملة

مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدمه كنون التاكيد وما يقال عوض لا امنك وعوض
ما ايتك لعرض سده مسد القسم كما يجي في حروف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم
وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لازلت عوض
قرير العين محسودا ويقوم مقام القسم ايضا بعض حروف التصديق وهو جير
لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر وقد تفتح ككيف وليس
اسما بمعنى حقا خلافا للقوم وهنا ما عندهم بموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي
في البناء الموافقة للفظة الاخرى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون
قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره
وربما نونت ضرورة قال وقليلة اسبت فقلت جير اي انه من ذلك انه وبه استدل
من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يبعد ربما اركبه
في جميع حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسوم به كقوله فاقسم
لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما يقسم به وقد يستغنى كثيرا عن القسم بجوابه وان اكد بالنون
نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجي ولا يجي في الخبر الصرف نحو يضربن زيد
او اما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يتم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا
للكوفيين كما تقدم ومما يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا
لافعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا التزام نذر نحو لله علي كذا لا
فعلن او عهد نحو عاهدت الله او علي عهد الله لافعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى
للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة ومذ ومنذ للزمان
للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا وحاشا وخلا
وعدا للاستثناء قوله وعن للمجاوزة اي لتعدي عن المجرور بها بسبب ايجاد المصدر
المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا
اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم
رويت عنهم علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي
لاخشت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله يخالفون عن امره مضمن معنى يجاوزون
وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق
اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل
المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله ٢
كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرر وهو الاثنان
تحقيقا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا في الفضل
عن كابر آخر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن
وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن
فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى
اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا

صادرا عن الهوى وعن في مثله يفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله
تصد وتبدي عن اسيل ضمن فيه تبدي معنى تكشف الغطاء عن وجه اسيل قوله
وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين
يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان
الحقوق كانها راكبة لمن يلزمه وكذا قوله كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن
استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل
معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت
على الله واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير فلحمل رضيت على ضده اي سخطت
وقوله رعته اشهرا وخلا عليها اي على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه فهي
بتبعه ويجي بمعنى مع قولهم فلان على جلالته يقول كذا اي معها كان المعنى انه يلزمها
لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سر على اسم الله
اي ملتزما به فكانه مركب يحملك الى مقصدك ومررت عليه بمعنى مر وركب
به كان من جريه الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما
على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد
يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في
باب الموصولات فقدم على على من يتكل فصار على من يتكله جاز حذف الضمير
لاتصاله بيتكل صريحا لان المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة قوله
وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين اذن
اسميتها لان الجر من خواص الاسماء قال تصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وقال ولقد اراني للرماح درية من عن يميني مرة و
امامي فيتبان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومما سيبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة
ومعناها جانب بخلاف على قال باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع
اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة نحو جاءني
الذي كزيد اي مثل زيد قلت تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة
غير اي اذا لم يطل في غاية القلة كما قرئ في الشواذ على الذي احسن بالرفع و
استعمال نحو الذي كزيد شايع كثير ويتعين اسميتها اذا انجر كما في قوله يضحكن
عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله ايتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن
يهلك فيه الزيت والفتل ويسويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش
فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية
كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق اي الطول ويحكم بزيادتها
عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه قوله فصيروا مثل كعصف
ماكول اذ الغرض انه لا شبيه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه وزيادة
ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة

الحروف اولى و اما اذا اجتمع الكافان نحو قوله فصاروا مثل كعصف مأكول فاما ان يكون من
باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقوله للما بهم ابدا دواء و اما ان يكون احدهما
زائدة فيكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله
ليس كمثله شئ و اما الثانية فهو كقوله كعصف مأكول و يجوز ان يكون اسمين او حرفين
و احدهما زائد فان قلت لفظ مثل لابد له من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف
في مثل كعصف قلت لا يمنع منع الاسم عن الجر للضرورة و ان كان لازما للاضافة لان
علة عمله الجر ليس بالاصالة و يجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف
الظاهر كما قلنا في ما تيم تيم عدى فعلى هذا لا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف
و يجوز في قوله تعالى ليس كمثله شئ ان لا تحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة
قوله و لا ترى الضب بها ينجحر و قولك ليس لاخي زيد اخ يعني نفي الشئ بنفي لازمه
لان نفي اللازم مستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم و للاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد
من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم و المراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان
له اخ هو زيد لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا هنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل
و المراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله و الكاف لا تدخل المضمر خلافا
للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل
و قد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاحسن و احسن في اسيرك انه ضعيف
و لم يأسر كاياك آسر و هو من باب اقامة الضماير مقام بعض و على المجرور ايضا قال
فلا ارى بعلا و لا حلائلا كهو و لا كهن الا حاظلا و قال وام اوعال كها او اقربا و قد تدخل في
الشعر على المرفوع نحو انا كانت و يجي ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلثة معان احدها
تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل
لنا الها كما لهم آلهة فلا تقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون
المجرور مفعولا و ذلك لان حروف الجر موضوعة كما ذكرنا لانه تعدى بالفعل القاصر
عن المفعول به اليه و المفعول به لابد له من فعل او معناه و معنى كن كما انت كن في
المستقبل كما انت كاين الآن فانت مبتدأ محذوف الخبر و انت ستكون المطلق عنه
بالكون الحاصل له الآن و منه قوله عليه كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة
بكونهم المكروه اى بحالهم المكروهة و ثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن
العرب انتظرني كما آتيك اى لعلى آتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون
قد تغير معنى الكلام بالتركيب و ذلك كما يجي ما بمعنى ربما قال و انا لمما نضرب الكبش
ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اى ربما و تقول انى لمما افعل اى ربما قال بعضهم
انما تجي بمعنى ربما و ثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل
كما سلم الامام و كما قام زيد قعد عمرو و جوز الكوفية نصب المضارع بعد كما
بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا و لم يدفعوا الرفع و لم يثبت
البصرية لافادة كما للتعليل و لا نصب الفعل بعده و استحسن المبرد القولين

واشد

واشد الكوفية لا تظلموا الناس كما لا تظلموا و البصرية ينشدونه و لا و على الافراد كما لا
تظلم اى لعلك و قد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان و افعل كما يفعل
و يجوز ان يكون القسم الاول نحو كن كما انت و كما تكونون تولى من هذا النوع كما يجوز
ان يكون هذا النوع من القسم الاول اى يكون ما كافة و اما ما التي بعد رب فمن قال
ان رب حرف فهى تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما و بقى رب لتقليل
النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها و من قال انها اسم فهى كافة ايضا له عن طلب
المضاف اليه و ما التي بعد قل و كثر و طال اما كافة للافعال عن طلب الفاعل و اما
مصدرية و المصدر فاعل و قال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود
و قلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة و وصال فاعل قلما و هي عند سيبويه
كافة و وصال مبتدأ قوله و منه منذ الى آخر الباب قد مضى شرحه مستوفى و
اعلم انه اذا امكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله و كونه بمعنى كلمة اخرى او
زيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له و يضمن فعله المعدى به معنى من المعاني
يستقيم به الكلام فهو اولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى
اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال و تسلطوا و لا
تحكم بزيادة في في قوله يخرج في عراقيبها نصلي بل يضمن يخرج معنى يؤثر بالجرح
و قد مضى كثير من ذلك في اماكنه قوله الحروف المشبهة بالفعل ان و ان
و كان و لكن و ليت و لعل سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل
بخلاف ما لانها شبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف و هذه شبه التام
المتصرف المتعدى و ايضا ما الحجازية شبه ليس معنى لا لفظا و هذه شبه الافعال
معنى كما يجي و لفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا و اما مفتوحة الاواخر فان
لم تقل انها المشابهة للافعال بل هي مبنية لاستثقال سبب تشديد الاواخر الياء في
ليت فهى جهة اخرى بها شابهت الماضي فتعمل عمل الافعال و انها لمشابهتها المتقدمة فما
اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة و كون الوقاية ان قلنا
انها لحفظ فتحها فقط كما تحفظ سكون من و عن فهى من جهات المشابهة و ان قلنا هي
لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزأين مثلها و شابهت مطلق
الافعال لفظا لما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها
اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها و ذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب
فعكسه عمل غير طبيعي فهو متصرف في العمل و قيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى
الفرق بينها و بين الافعال التي هي اصلها من اول الامر و تنبيها بجعل عملها فرعيا على
كونها فروعا للفعل و ههنا ان العلتان ثابتتان في ما الحجازية و لم يقدم منصوبها فالعلة
هي الاولى و مشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان في ان و ان معنى حققت و اكدت
و في كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد
و للشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم و الشئ لا يشبه بنفسه

مطلب حروف المشبهة بالفعل

والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر وهذا تقول كانني امشي وكانك تمشي والاصل كانني رجل امشي وكانك رجل تمشي وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان الدنيا لم تكن والاولى ان يقال هي على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كاينة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك بالواو ولا تدخل الجمل اذا كانت اخبار هذه الحروف وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء ينتظره ويترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ومن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريبة اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت انه لا اله الا الذي امنت به بنوا اسرائيل فعند باسه لا معنى تحته ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل على ان يرجو ويشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك وللابهام لا للشك وقيل ان لعل يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قايم اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدا والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قايما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصبت

وسطر
ولعل للتعليل

وسطر
واو للشك

الجزئين كما ذكرنا على نصب افعال القلوب لها سواء ومن ثم جاز ليت ان زيدا قايم كما جاز علمت ان زيدا قايم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجعا وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا وروا عنه على ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبره مشبه به وهما معمولان تشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقدر على هذه الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال المدوح الصواب يحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة مفعول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا يصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين حد لا لكون مضمونها مفعول فعل يضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت اني وسبعا في غنم والخرج منها فوق كراز اجم وان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها معمول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا هنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياسا لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل انك قايم ولم يثبت واما نصب باقي اخوات ليت الجزئين ممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا انه خطأ فيه قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقدم في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتمني والتحضيض وغير ذلك واما الافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر اجراء لها مجرى ساير الافعال وانما لزمت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد او لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدا في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر ولا يتوجه الى ذلك المضمون طلب اخر اذ لا يجمع عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهي اما ذات

مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانك قائم وكانك
تحت او بعوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم
الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام يوجب تقدمه عليها فسقط اذن عن مرتبة
التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت
كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اوّل نحو قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان
المفتوحة فلان وصفها لتكون مع جزئيها في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه
نظر لان ان في قوله امر انه ان ثم لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجازه سيبويه وابو علي
كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا معنى
الطلب لما مر حتى كان اما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف
الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبر الجملة كما في خبر المبتدا
وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب
زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو ارادت لقالت وهي صادقة ان البرياضة لا تصلح
للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل
وتلغى وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا
والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم
في ما الحجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة وقال ابن درستويه
انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة كما
في قوله فبما رحمة وروى ابو الحسن وحده في انما واعما الاعمال والالغاء والاعمال قليل
فيها لضعف معنى الفعل فيها لان التاكيد الذي هو معناها بما تقوية الثابت لا معنى آخر
محدد وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سائغ عند
الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى
الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع ولزوال
الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون
غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد قوله فان لا تغير معنى
الجملة احتراز في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير
مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى
بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيد
يتك فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو
الفرسية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في
الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة
عدم تغيير المكسورة معنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله وكسرت
ابتداء اي مبتدا بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان وسط
كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستأنف وقع علة

لما

لما تقدم ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا الكسر بعد القول
اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم
والظن واما كسرها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول
لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء وكذا كسرت في جواب القسم
لانه جملة لا محالة نحو تالله انك قائم وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا
لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك
وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا نحو لقيتك وانك
راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون لان الحال تقع
حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت افتحها لتكون بتاويل
المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول
به وتكسر ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه
قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت جزء المبتدا في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا
حدثا جاز مع ان في الخبر نحو ما عندي انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مثلا في خبره لام
الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة
فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون
الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا المبتدا نحو عندي
انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر
نحو عجبت من انك قائم قوله وقالوا لولا انك هذا جواب سؤال مقدر وهو ان
لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان واجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار خبرها كما
تقدم في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير
مقدر ولا يجوز ففتحنا لتكون ان مع خبرها في موضع المبتدا والخبر محذوف واما على
مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا
فمع ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها
على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها ليكون مع ما في
حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجي في حرف الشرط
وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل
وذلك لانها مصدرية وشذ دخولها على الاسمية كما يجي فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما
في لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقديران اي تقديره بالجملة والمفرد جاز الامران
اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر
بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدا محذوف الخبر اي فاكرامي
ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
اي عبد قفاه اي لئيم نحو صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما الشاعر على ما حولهما كقولك جب مذاكيره فالكسر على تاويل اذ هو عبد القفا

والفتح على تأويل فأد أعبودية معاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا او ذلك تقدير الكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين كم خبر مبتدا محذوف وان عطف على الخبر اى الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت على عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال ان اذا حنت نار لمرملة ألفى بادفع تل رافعا نارى ذاك وانى على جارى لذو حيث احنا عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب الاية فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولى واول كلامى فالفتح على ان قولى مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولى اى اقوالى حمد الله فلم يجع لان المصدر لا يجمع الاصح فقصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول مقولاتى فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر والمعنى اول مقولاتى هذا المقول وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما يقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ولا يكون قوله ان احمد الله مقولا للفظ قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول وهو كقولك مضروبى زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبى وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اى اول قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت ورده المصنف رحمه الله بان ذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون نطقه بهذا الكلام اول واوسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلث بلفظ بلفظ انى وباعتبار الحروف بلفظ بهمزة اى فيكون المعنى اذ اخرجنا بلفظى بانى او بهمزة ان ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود من المتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول احقا انك قايم فان فاعل اى احق ذلك حقا او يقول حقا فى معنى الظرف اى افى حق فيكون ان مع فاعلا او مبتدا على المذهبين كما مر فى باب المبتدا قال احقا ان احطيكم هجانى ودليل كونه فى مذهب الظرف انى حق مواتاتى احاكم عا لى ثم تظلمنى السرير فهو كقوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس وان كسرت فاما حرف استفتاح كما لا تقول اما انك قايم كما قال تعالى الا ان عادا كفروا ويقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى حق والله انه ذاهب اى فى حق ذاهب واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من بعدها نحو لقيتك مذ زيد قايم ومذ قام زيد رفعا وجوا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما هو فى الظروف المبنية فهى فى تقدير المفرد الا ترى ان رب وايته يضافان الى الجملة لكن لما كانت فى تقدير المفرد لم يجى ان بعدهما الا مفتوحة كما هى فى الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا اما رد لكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زايدة كما فى لا اقسم لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل معنى جرم

والغالب بعد لا جرم الفتح

حق وان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اى حق غضب فزارة بعدها قال الفراء بل الرواية جرمت فزارة بالنصب اى كسبت الطعنة فزارة الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله ولا يجرمنكم شنان قوم اى لا يجرمن لكم ومثله فسر بعضهم الاية اى جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل والفعل يشتركان فى المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما انه لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لامسك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قايم ومن فتح فللنظر الى اصل لا جرم كما يقول لا بد ان تفعل كذا وانك تفعل اى من ان تفعل ولا محالة انك كذا اى من انك ومن كسر فللمعنى القسم العارض فى لا جرم وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغيير لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ذا جرم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة والغين فى عن بدل من الهمزة كما فى قوله اعن ترسمت من خرقا منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم ويقول سد ما انك ذاهب وعن ما انك قايم بالفتح فسد وعن فلان مكفوفان بما كفلما وطالما ومما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قايم حقا انك قايم فى حق لان فى لا يدخل على شد وعز لكونهما فى الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما تاما كما هو مذهب سيبويه فى نعما صنيعك وبئسما عملك اى نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل المضمون العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس ويقول زيد فاسق كما ان عمروا فاسق ليس ما ههنا كافة كما كانت فى زيد صديقى كما عمرو اخى ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زايدة وان مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم التزموا الكاف مع هذه الزيادة كلامه ان يجى لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمروا صالح اى هذا صحيح كصحة ذاك ويقول حقا انك ذاهب وجهد راى انك قايم بالفتح لا غير لان معنى فى حق وفى جهد رايى وان احسب ما فعلت ما حقا فانك ذاهب واما جهد رايى فانك قايم فالكسر هو الوجه لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمول ما فى حيزها يتقدم عليها مع اما لما جى فى الحروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سايرو واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدا وجعل الظرف المتقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما فى رايى فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها ويقول اما فى الدار فانك قايم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل فى الدار واما ان اردت ان فى الدار هذا الحديث فانه يجب الفتح والتعريف المذكور عن الفتح فى مواضع المفردات والكسر فى مظان الجمل اولى من تعريف ابى على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع يتعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل

مطلب معنى لا جرم

مطلب وسد وعن فلان مكفوفان بما كفلما

والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يعين الكبير فيه وايضا ما بعد اذا المفاجأة يعين للاسم وهو لم يتعين فيه الفعل ... ولذلك جاز العطف الخ يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه مختلف عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوع المحل لكانت مع اسمها مبتدأة وهو المبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة لفظا في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من حيث ان المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان ان المكسورة في خبرها بتقدير اسمين اي المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة اذن بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان دينك الاسمين بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما هو في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد مع هذا ان الحق ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبات مؤولان به ودعا المص الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام ولذا استشهد بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعهم لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى

للابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة وبطلانه بتقييد صحيح فيقول قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في برئ وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله من الله مقام التاكيد او يقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اي ورسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله والا فاعلموا البيت ان ما بعدنا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة اعتراضية لكن لا يسلم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت افرق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا انني بالمشي في القيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله وانا ممن يزدهيه متابعة لا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما يجي وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرو قائم حفظت فيه عدم القيام عما يوهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرو لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اورثت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنهما شمايلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد فلا يحمل على المحل عند البصريين الا حين الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء وفي خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيدا وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان متفقان في العمل رفعا واحدا فيه ولا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل

والنهار آيس لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا تقدمت الخبر على المعطوف فاما
ان ياتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم و لا يجوز ان يكون هذا من باب
عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين و انما اجاز الكسائي نحو ان زيدا و
عمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا لان ان و اخواتها
لا تعمل عند الكوفيين في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا و الجزئين اقتضيا
عمله فلا يلزم عنده صدور اثر عن مؤثرين و الفراء توسط مذهب سيبويه و الكسائي
فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوز مطلقا بل فصل وقال ان خفي الاعراب في الاسم لكونه
مبنيا او معربا تعذر الاعراب جاز الحمل على المحل مثل الاسم نحو انك و زيد قائمان و ان
الفتى و عمرو قائمان و الا فلا لانه لا يستنكر في الظاهر كظهور الاعراب في المعطوف
وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولذلك اذا خفي اعراب
المتبوع و لا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب
الكسائي و اما قوله تعالى ان الذين امنوا و الذين هادوا و النصارى و الصابئون من امن
فعلى ان واو الصابئون اعتراضية لا للعطف فهو مبتدا محذوف الخبر اي و الصابئون
كذلك سد خبر ان مسده و دلالته عليه كما في يا هم عدي على مذهب المبرد وصفه
قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك لغريب
وسمع سيبويه قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو
انهم اجمعون ذاهبون و انك و زيد ذاهبان و ذاهبان خبر عنهما لا شك ومثل ذلك
نادر وجوزه بعض النحويين في الاسم و اجاز الكسائي رفع معطوف على اولى مفعولي
ظن و اخواتها ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت علامك راكبي وعمرو وليس
بشيء لان ظن عامل قوي لا يؤثر في الاسمين اللذين بعده بان صار به مضمونهما مفعولا
به و اذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح و انما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر كالمبتدا وخبرها
فعلى الشاعر قوله خلافا للمبرد و الكسائي الظاهر انها مذهب الفراء و لا اطلاق مذهب
الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن اي في احكام الحمل على المحل
قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة
قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم
فكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سواء اعني التاكيد
والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل
جدير بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل ولم يعكسوا مع تاخير اللام
بشرط احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع و لاجزائها لما سقطت عن
مرتبتها و هي صدر الكلام اي المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في
جواب القسم نحو لزيد قائم و لقائم زيد و لطعامك زيد اكل لا يدخل بعد ان الا على
احد الثلاثة نحو ان من الشعر لحكما و ان زيدا لقائم و ان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل

على متعلق الخبر المتأخر فلا تقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا تخسر حقها كل الخسر بتاخرها عن
صدر الكلام عن مجرى الكلام الذي هو عمدتا ان و انما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف
هو الخبر نحو ان علينا للهدى او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا تنكر عمل
ما بعد لام الابتداء فيما قبلها لبعضها ان حقه من التصدر لو وقعت في خبر ان و قوله تعالى و ان منكم لمن ليبطئن
اللام الاولى فيه لام الابتداء و الثانية جواب قسم محذوف و الجملة القسمية صلة من او من صفته و انما
تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام كما يجوز ان زيدا ليقوم
بل تقول ان زيدا لقد قام كما مضى في شرح جواب القسم و يجوز في نعم وبئس نحو ان زيدا
لنعم الرجل كما مر هناك و اذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام
عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا تدخل هذه اللام في
حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته يضربك ولا
على اسم فيه معنى الشرط لان اللام و الشرط مرتبته كلتيهما الصدر فتنافرا ولا تدخل على جوابه فلا
تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط و اجازه
ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته لان
اصلها لام الابتداء فلا تدخل الا على ما كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها و اجاز الكسائي
نظرا الى سدها مسد الخبر و اذا وقعت لا اسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول
نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا لوجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط
الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر
ان لا تتاخر عن الاسم و عن اول اجزاء الخبر و اذا اردت دخولها في خبر ان الذي في اوله
لام القسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى و ان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما
الزائدة كما قلنا في والله زيد صديقي لكما ان عمروا اخي و انما تدخل على معمول الخبر المقدم اذا لم
يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعامك اكل واني لبك واثق و لا تقول ان زيدا
لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش و قد تدخل على غير الثلثة المذكورة
وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم و ذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها
دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده و
قد تكرر اللام في الخبر و في متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل منع منه
المبرد و اجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا مجردا من ان نحو قوله
ام الحليس لعجوز شهربه و قدر بعضهم ان عجوز لتكون في التقدير داخلة في المبتدا كما شذت
في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ
و ان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لاضحى كما اضحى زيد لمنطلقا و لامسى قال
مروا عجالا فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا و لذلك قال وما زلت
من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما وقوله و اعلم
ان سلمى و ترك ما للامعنا بهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا
دخولها على كان و لولا قال و ما دحتي لكان لم يسكن فاليوم ابكي ومتى لم تبكي و قال

للّه لا قائم زيد ايسيل لقد خوت عليك بدعشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت
بكذا و بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله تعالى
نشهد انك لرسول الله فمشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم وشهد معلق كعلمت
في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا يقول شهدت زيدا
قائما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن علمت ان زيدا قائم بكسر ان فكذا شهدت
يقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور بالفتح فيهما فكذا اخذ بجري الشهد لقد رايته كذا كانه
قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لا خرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد يقال ظننت لتموتن لكونه
بمعنى علمت واجراوها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف لعلمت زيد قائم و
شهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة
مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت
ان زيدا القائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون يجري
مجرى القسم واللام جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهدت بان زيدا القائم
لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم
ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر وقال لهنى لاشقى
الناس ان كنت غارما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من
برق علي كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان انها بدل من همزة ان كما في اياك وهياك
فلما غيرت صورة ان تغلب الهمزة هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني قول الفراء
وهو اصله والله انك كما روي عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك فقصر اللام ثم حذفت
حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي الله ابوك ثم
حذفت الف فعال كما يحذف من المهد وداذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال الا لا بارك الله
في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى
المفضل ابن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فعل به ما علم في مذهب الفراء
وقول الفراء اقرب من هذا الا انه كما قال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا لتضربن بنون التاكيد
وان زيدا القائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله لتضربن والله لقام وانما جاز حذف قد في
الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر
لان هناك جملتان في حكم واحد الابواب الى تخفيفات اتمّ وجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله
وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجي لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق
الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا
جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها
يسقط شبهها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لتناسبهما لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لذلك
سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها وهذا اسندوه
فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف
الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله اتفاقا بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة

مرادف نعم كما مر في حروف التصديق فلا تعمل ويرادف المفتوحة لعل فتعمل عمل المفتوحة لكونها مع جزئيها
اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعها نحو ان عندي انك وليت
في ملكك انك تعطي وكذا في البواقي وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى واذ يعدكم الله
احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا في قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون واما
قوله ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة
لتكرير الاولى لما تراخى ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعول لا تحسبن في قوله
لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله
تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم و
الجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة
كقول ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر ان
وروي بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية قوله وتخفف المكسورة اذا خففت
بطل اختصاصها بالاسماء فبطل الالغاء قال تعالى في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ويجوز عند الكوفيين
اعمال المخففة والاية ترد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال
فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا
المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف التباس بالنافية
فعلى قوله يلزم اللام ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم
اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا يدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل لزم
عند البصرية كونه من نواسخ المبتدا حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها
على الافعال قياسا كقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك
لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فمذهب ابي علي
واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب
التعليق في ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما
وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعلق
واجب لو دخلت على اول معمول افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الخبر
والقائم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت
لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين و
لما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال تعالى وان يكاد
الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك فشاذ
وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها مع الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال
تعالى ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل لان معنى النفي راجع
الى الفعل وغيره من الكوفية قالوا انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا وقال
البصريون لو كان اللام بمعنى الا لجاز جاء في القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض
الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من

تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر قوله وتخفف
المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر قد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة
اعمالها في المضمر مع السعة نحو اظن انك قائم واحسب انه قائم وضعف رواية شاذة غير معروفة واما
في الضرورة فيجار في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقال
بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك الثمال لا قوله ويلزمها مع الفعل الخ قد مضى شرحه في
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الاسمية فقد يكون الجملة مجردة كقوله ان هالك من يحفى و
ينتعل وقد يكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شيء لك او باداة الشرط نحو علمت ان من تضربك اضربه او
برب نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله وكان للتشبيه
وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز
معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها في كان قوله ان
قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد
قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها
لا تدخل الا لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا فـ
صار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل جر ان يصير ورتها كجزء
الحرف كما ذكرنا في كاف كذا وكاين ولا يقتضي ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الجر لانها
خرجت بالتركيب عن كونها جارة فاذا خففت كان فالاصح الغاؤها وقد جاء كان وريده رشاء اخلب
وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظا فعملها في ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز
ان يقال ان ذلك غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي يليها من حرف
العوض بالزوم ان المخففة قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض في الفعلية
بعدها يقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله عبات له رمحا طويلا والة كان
قبس يعلى بها حين تشرع وفعلية كقوله كان لم تغن بالامس وقوله عليه في نهج البلاغة كما قد ورت
الاطفان وقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدا و كان قد زالت بها وان جاء بعدها
مفرد كقوله ومشي بها الذر مار نسيج قصبها كان بطن حبلى ذات اونين متئم فالمحذوف غير ضمير الشان
اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية
يجوز ان يكون ظبية تعطو اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية ويروى
كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زايدة اي كظبية قوله ولكن هي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصله لا كان فنقل
كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا يعتد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
واثباتا وان خفف مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب ونقل
الحركة الى المتحرك وهو كما قالوا ان كم مركبة من الكاف وما والاصل عدم التركيب قوله
بين الكلامين متغايرين معنى اي في النفي والاثبات والمقصود المغاير المعنوي واللفظي
قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجيء وقد لا يكون كقوله ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى
قوله ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمروا مسافر ولا يلزم

التضاد

التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تع وان ربك لذو فضل على الناس
لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت
الغيت والاخفش ويونس اجاز اعمالها مخففة ولا اعرف به شاهدا ويجوز دخول الواو عليها وتخفف
ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون
المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ولكن اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت
للتمني قد مضى شرحه في اول هذا الباب قوله لعل للترجي وشذ الجر بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها
لعل وعل ولغن بغين معجمة وجاء لعن بعين غير معجمة واخرها نون وجاء رغن بجعل الراء مقام اللام
ولان وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم بشيء ان امكم شريم وقد يقال العلت كربت وعقيل
يجرون مكسورة اللام ومفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب
وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها المشابهة للافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف
والافعال في حالة واحدة مما لا يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل
لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي انشدنا ان روي
بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل هو ضمير الشان مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت
لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل محذوف واللام
المحذوفة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل
ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف
ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اي
انتعش وعاء له فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني
عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى في لعل زايدة عند البصرية اصلية عند الكوفية
لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف
فيها والتلعب بها وجواز زيادة الباء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين للتركيب والعلمية
وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم ثم اعلم ان حال الاسم
والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون
ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم
مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدا والخبر وكل ذلك قد ذكرناه في
نكته وجب تاخيره باب المرفوعات في خبر ان ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست لضمير الشان
الا في الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر ومن
روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا مثلا رجل لا
يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان البيت
وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح
جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل
الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اي انه
وتقول في الدار يجلس اخوك وقال كان على عرسه وحسنه قام شعاع الشمس او طلع البدر

مطلب كان للتشبيه

مطلب في بيان لعل

ولا

وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف دون نحو غيره لتقارب تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتبرا الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد جاز في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
وعند الكسائي من فيه زايدة وعند ابن الحرف في مثله غير عامله لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون بحذف الخبر بكون الاسم نكرة ما جاز كقوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي سبقا اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا مهلا الى الاخرة مهلا اي سبقا اي لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقول ان مالا وان ولدا وان عددا املا وشار اي لنا ذلك والفراء شرط في جواز حذف اخبارها تكرارها كما قيل ان اعرابيا قتل له ان الزبانية الغلاظ فقال ان الزبانية ان الغلاظ اي ممن يحملنا ان والرد على المذهبين ما روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا وآووا ونا وفعلوا بنا فقال عليه السلام تعرفون ذلك قالوا بلى فقال عليه ان ذلك اي ان ذلك وما روي من قول عمر ابن عبد العزيز لمن مت الله بقرابته ان ذلك اي مصدق بم ذلك الماتت حاجته فقال عمر لعل ذلك اي لعل مطلوبك حاصل وقال هو ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اي هلكوا او مثل الخبر ويصدون والواو زيادة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا وقال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا او مجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اي ان لك ذلك ولعل لك ذلك فاحفظ لا يحتاج الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظرفا وقابل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ويكون المعنى به ظاهرا او قد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالها كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مرادفا باستفهام نحو ليت شعري انا تبني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بما سال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق لمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى معمول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشي غير ذلك الشي وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جزوله من فاعله ومفعوله فحل بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر ابن اي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري اجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدا لان الحصص غير مشروطة في المبتدا مع حصول الفايدة وانما لم يخبر عن المبتدا المنكر بخبر موجز لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان فاي وان شئت غير

مرافقة على ما انشد سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال تعالى فان حسبك الله كما في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفا فا في قوله مليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي بنصبه فاسم ليت ضمير الشان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل ومعنى يكفيه كفافا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء ومثل شربك مرتو اي مرويا كالاسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا وشرك مرتو باعني اي كما فاحذف النصب ضرورة كما في قوله علوان وايشي بالتمامة داره ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الماء ريان قوله حروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربع الاول للجمع فالواو مطلقا والفاء بترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جز من متبوعه لتفيد قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها للتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيين او الاشيا كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في مكان او زمان فقولك جاني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شي منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله اوحوته قد حت وفض حتامها وقوله يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيا والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لناقض قوله ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع اخر وقوله حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة يجمع ويشترك الاسمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعل الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قائم فان قلت لو لم يجي بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضموني الجملة فما فايدتها قلت بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول احد الامرين فبالواو جاز نصا في حصول الامرين معا فما يدخل الواو في مثله كفايدة لا في مثل قولك ما جاني زيد ولا عمرو كما يجي فكانه زايد تفيد النص وان لم تعده النحاة في الزوايد واعلم انك اذا نفيت نحو جاني زيد وعمرو فقلت ما جاني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر نفي الاحتمالات الثلث والاكثر ان لا يعطف على المنفي بالواو الا بعد الواو لا نحو ما جاني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كانت

حروف العاطفة

فى الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع فى وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع فى
وقت كما فى المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كل اب و قصعه من ثريد وكل
رجل وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ما جاءنى زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع فى وقت لا ترتيب
مجى احدهما على مجى الاخر بل الا فى الاغتباد دفعا لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفى الاحتمالات الثلث
وقد تزاد فيما لا يحتمل الترتيب طردا كقوله تع ولا تستوى الحسنة ولا السيئة وقوله وما يستوى الاحياء
ولا الاموات وان اردت نفى بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ما جاءنى زيد وعمرو
معا وما جاءنى عمرو وما جاءنى زيد او لا ولا عمرو ثانيا او ما جاءنى زيد ثانيا وعمرو اولا حتى تعدان
تقيد باحد الاحتمالات احتمالان اخران واما لو كررت العامل فقلت ما جاءنى زيد وما جاءنى عمرو
فهو عند سيبويه نفى للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجى كل واحد منهما
لكن منقطعا عن مجى الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازنى هو ايضا نفى الاحتمالات الثلث
كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفى كفائدة زيادة
لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف
او لا فان عطفت مفردا على مفرد فمفادها ان ملابسة المعطوف بمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف
عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب
ليس فى ملابستها لمدلول عاملها بل فى مصادر تلك كقولك جاءنى زيد الاكل فالنائم اى الذى ياكل
فينام كقوله يا لهف زيابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب اى الذى يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن
الموصوف واحدا فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد نحو نهم فى صلوة
الجماعة تقدم الا قرا فالا فقه فالا قدم هجرة فالاصح وان عطف الفاء جملة على جملة افادت كون
مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون التى قبلها نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد الفاء العاطفة
للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها فى الذكر لا ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها
فى الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا
الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشى او مدحه يصح بعد جرى
ذكره ومن هذا عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تع ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى
لا به ويقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تع وكم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل وقد تجى الفاء العاطفة
للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية اى الى الثعلبية و
بعضهم يقول ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا او يقيم المضاف اليه مقامه ويعربه باعرابه
وهذا كما تقول هى احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز
حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهى احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته
عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فالفاء فيه بمعنى الى منازل بين

البيت ٤

الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف بهذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى
عمرو قلت يستعمل فى تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلانى الى دار زيد الى
دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدى اما دار سلمى

مالحروريه

مالحرور به اسلمى الى جانب الضمان فالمنتأى اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين
العروب الى اللوى اى منقطع يرعى بين نجعهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى الى فحذفه مع فاء العطف التى
هى بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا نبك بين منازل
الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا فى غير هذا الموضع واما قوله يا دار مية بالعلياء
فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب فى الذكر لانه يذكر فى تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع
وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهو كقولك دار سعد اذ قال الكرخ واذا عقبت نحو قولك جاءنى زيد فعمرو
فقلت ما جاءنى زيد فعمرو فانت ناف للعقب مجى عمرو مجى زيد فيمكن ان يحصل المجيئان فى حال وان يحصل
مجى عمرو قبل مجى زيد هذا الذى ذكرنا كله حكم فاء العطف والتى لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب
وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن
جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام

السموات ٤

السابق شرطها فالمعنى فى مثالنا اذا كان كذا فاكرمه قال تع ام لهم ملك ... والارض وما بينهما فليرتقوا فى الاسباب
فى قوله فاخرج منها اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرنى اى اذا كنت لعنتنى فانظرنى
وقال فانك من المنظرين اى اذا اخرت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقد يكون فاء السببية بمعنى
لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تع اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا
فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى وذلك
انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافى بين السببية والعاطفة
فقد يكون سببية وهى مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو لكن لا يلازمها العطف
نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى فى الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بل هى زائدة و
فائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها الجزاء للشرط كما تقدم فى الظروف المبهمة وقد تجى
زائدة فى غير الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ثم
اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المرتب يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا
كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم بعد مدة ومهلة فجى بالفاء نظرا الى انه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وكذا قوله جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم
انشاناه خلقا اخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور الذى فيه كمال
الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اى مثل الفاء فى الترتيب الا انها مختص
بالمهلة والتراخى ومن ثم قال سيبويه فى مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا يكون الا عاطفة
ولا يكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا لعطف المفصل على المجمل كالفاء
وقد تجى ثم فى الجمل خاصة لاستبعاد ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا فى
قوله تع ثم انشاناه خلقا آخر وكقوله وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
وهذا المعنى فرع التراخى ومجازه وكذا فى قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين

مطلب ... ثم

التوبة وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر و
التدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج
ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد
ساد قبل ذلك جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده
لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان
على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء في فبئس مثوى المتكبرين كما ذكرنا وقد يكون ثم والفاء لمجرد التدرج
والارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله
والله ثم والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم مجازيهم بما عملوا لانه كان
شهيدا فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى
اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي
ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعاد المرتبة البقاء عليها افضل وقد يدخل الهمزة
الاستفهامية المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر
بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا والآية معلومة وكلما عطف على انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على جملة منفية كقوله تعالى لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا
على قالوا لولا اوتي وكذا يدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت
تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون اي بعضهم يسمع اليك غير سامع في الحقيقة
افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا
دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كقوله تعالى من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا
كان كذا فلم لا تسمعون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيد للاستبعاد
كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به لان الايمان بالشيء مستبعد من استعجاله استهزاء
وهذه الحروف ليست لعاطفة على معطوف مقدر كما في الكشاف ولو كانت كما ذكرنا هناك ولو كانت
كما ذكرنا هناك لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجيء الا مبنيا على كلام
متقدم ومنها الحروف العشرة تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما يمكن التأويل صيانة
للحرف من الزيادة واما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال البصريون جواب لما محذوف
اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطاعة وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي
وانتحى واما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصبت عليهم
تغلب ابنة وائل وكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضبت عليهم وصح حذف المعطوف
عليه وكذا قوله حتى اذا ادركك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حال لم تحلل اي فاذا المامك وذلك الالمام
واما الفاء ففي قوله اراني اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل
الفاء زائدة وقيل بل الزائدة ثم لجره المتصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقائم قياسا
على زيادة الفاء عنده لا لقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا
والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع زائدة عند البصريين وعند

الكوفيين كما هي في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض
بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم والاولى من
ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار
فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الراجز ثم اذا ما كان مستقبلا
قد يكون مسيء موقصا وقوله وحتى مثلها بمعنى مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل
منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة
فيها بل حتى العاطفة بمفاد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر الاجزاء
المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء
الاخر كقولك توفى الله كل اب حتى آدم وقد يكون في اثناء تعلقه بتلك الاجزاء نحو مات الناس
حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى
الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما الخ اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين
الامور واو واما العاطفتان سواء في المعنى الا في شيء واحد وهو ان او يجيء بمعنى الى او الا ويجيء
ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف
فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاء زيد او عمرو وقد تعطف الجملة نحو اما
انا الى احمث او تقعد بي وتقول في الاستئناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول او اقيم اي بل
اقيم على كل حال وهذه في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج
والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا
يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في
قوله تعالى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانه مائة
الف بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر بوفق
التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس
مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب اي بل هو اقرب وقالوا ان
او اذا كان في الخبر فلها ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير و
الاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان
تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته و
قصدت ابهام الامر على السامع فهو للابهام كقوله وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف
انه من ايهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك
هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا غير او على انه عرض لا غير
او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمأمور بالجمع بين الفعلين فضيلة وشرف في
الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو
اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على
احدهما وفي التخيير يحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغي ان يعرف ان جواز الجمع بين

للامرين في نحو تعلم اما النحو او العلم لم يفهم من اما واو بل الشك هي الا احد الشيئين في كل موضع وانما
استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وبعدها معا الا ان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير ودلالة او و
اما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على بعض احد الشيئين او الاشيا على السوا
وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشيا اخر فالشك من قبل جهل المتكلم
وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كونها
الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب فلا يعرض
فيه شي من المعاني المذكورة في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو واما التمني نحو ليت لي فرسا او
حمارا فالظاهر منه جواز الجمع اذ من غالب العادات ان من تمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض
نحو تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا
او عمرا فكان الامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها
جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح
فان سيان بمعنى حتوبان وهو يقتضي الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر
نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رويتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او
ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي روية احدهما لا رويتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت
تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت
عدم تعيينه قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت
الامر وهو النهي كما اذا قلت في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون
المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت
فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى
فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا
فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب
احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا
وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يودي
معناه في الاثبات فمعناه الواحد واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان
يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو
وكذا فيما يودي معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فكل من الالفاظ الثلثة يعطي انك رايت
واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا
او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان تريد الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا
منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف
ما فوق الواحد او المراد نفي رويتهما كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فاذا قلت لقيت
واحدا منهما او ما يودي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد خرج واحد منهما مما كان اصله اي
عدم الروية وبقي الاخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يودي معناه
وهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الروية ولم يصرح منه الا بروية واحد منهما فتعاد الاخر

على

على اصله من عدم الروية اولى فيكون نفيا لمطلق الروية فان قلت اذا كان الاصل عدم الروية
كان عليك ان لا تاتي بمفعول للرويه لا واحدا ولا اكثر حتى تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق
على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى قصد نفي الروية بالواحد
قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي عدم الروية مبقي على حاله ولم ينتف بتعلقها بأقل ما يكون
اي الواحد بل زاد واذا تقرر هذا ظهر لك معنى قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب
وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت
التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت
ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فيعم
عدم من يحتملان الاستغراق وغيره ومعهما يصير الاول نصا في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس
والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في
الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر و
يندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز تقدير ان لا تطع واحدا
منهما واطع الاخر لقرينة ان الاثم والكفر ملغوظ او في جميع الامثلة موجبة كانت او لا بعده لاحد الشيئين او الا
شيا بمعنى الوحدة في غير الموجب تفيد العموم فلم يخرج او عن القطع بالجمع في الانتها في لا تطع
منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام
المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو ومبني
الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشيا اما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او
عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف
عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك وتقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان
ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت
عازم من اول الامر على الاستثنا فتقول الا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اخرى داخلة
على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقديمه وقد جاء في غير مسبوقة باما اخرى
في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشايع من استعمالها انشد الفرا تلم بدار قد تقادم عهدها واما
باموات ألم خيالها اي اما بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الا فاما ان يكون اخي بحق فاعرف
منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ويلزم الثانية الواو وربما ترد
بلا واو نحو خذا ما هذا اما ذاك قالت ما لسما امتنا سالت نعامتها اما الى جنة اما الى نار وقد يروى
ايما الى جنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا تستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة
وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان
من خريف فلن يعدما فاركب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك
نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال المقدر اما تجزع جزعا ولا منع من تقدير الكلا
وحالها بالتركيب كما مضى من كون مما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل
في الحروف وتاول المبسوط ان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع
ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شي والثانية

مقترنة بواو العطف فلا تصلح ان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة
ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية
وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت نفسها على ان الامر مبني على الشك فالواو
جامعة عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصير كحرف واحد ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما
بعد الاولى وهذا اعتذار بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف
على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد
الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى نار [illegible] قوله وام المتصلة الخ اعلم ان ام
على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة مختص بثلثة اشيا احدها تقدم الهمزة للاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجي شرح همزة التسوية
وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين
الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر وقال كذبتك
عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما يجي قبل ام المتصلة
على الشذوذ وانما لزمت الهمزة دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة
الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي اتصلت عريقة في باب الاستفهام وعادلها
حتى كانها بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله هل اتى على الانسان
واما المنقطعة فقد لا تتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بهل وبالهمزة ولا تقع بعد غيرهما من اسماء
الاستفهام اذا كان الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب اليه
لان اسماء الاستفهام عامة في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو
لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك او اذا لم يكن داخلا في عموم اسم الاستفهام
المتقدم نحو من عندك ام عندك حمار او اين زيد ام عندك عمرو او في حكم المنسوب اليها نحو من عندك
ام ضربت عمرا او من يضرب ام من يشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين
او اشياء ثبت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باي عن
التعيين فيكون العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي جوابه بالتعيين
واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام
الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي يدل على ان الاول وقع غلطا في نحو
قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى اخر لا للتدارك الغلط كما في قوله
تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيهما مع معنى بل معنى الهمزة للاستفهام كما في
نحو انها لابل ام شاء او الهمزة للانكار كما في نحو ام يقولون افتريه وقد يجي بمعنى بل وحده كقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام
كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع
ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ظن بالكبير ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت
منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام
مستانف وثالثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد

عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء قال جار الله لا يجوز حذف احدى جزئي
الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة
قبلها مثل ما وليها سواء لتكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد الذي بعدهما بتاويل المضاف اليه اي
فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو
ويجوز ان لا يتعادل ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت
زيدا ام عمرا او اعندك زيد ام عمرو وجوازه ايضا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت
ام والهمزة جملتان مشتركتان في احدى الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو
اقمت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين الفعلين ان تكون
منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متناسبتين في المعنى مشتركتين في الفعل نحو اقام
زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو
هو فالاولى كون ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها ولو
قصدت الاتصال والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد
فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخي
ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين
في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها
بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد
ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على
انها منفصلة لا غير والمص والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين كان وليس
ما ذهبا اليه ببعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام
زيد ام عمرو قاعد او بعدم خبر احدى الاسميتين وتاخير خبر الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا
في المشتركتين في جزء اذا لم تتناسبا ونظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وانك قائم ام قام عمرو
فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين
مع انها متصلة لامن من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد
ام مفرد لفظا وتقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها
جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة تميزت المتصلة عن المنفصلة لما ذكرت
الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه
مثل ذلك الظن انه ليس عنده فقال ام لا انما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم
المخاطب انه يريد اهو عندك او ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير
ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا بمعنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام
التسوية فهما اللتان يليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ونحوه فانه نحو قولك سواء علي اقمت
ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين
معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك
عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ايضا ابو علي ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره

لكونها في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعده همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السوال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص وكل منادى مختص والاستفهام لا كل استفهام بام المتصلة تسوية والعكس والذي يظهر لي ان سواء هي مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء علي ثم الامرين فقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء سواء الاثنين والجمع فكانه في الاصل مصدر وقد حكى ابو حاتم بتثنيته وجمعه وردّه ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان تقع بعدهما الابتدائية نحو سواء علي او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار الايوى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتعادل الفعلية والا لم يجوز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء فمستوى العدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قول لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصادي وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي القوم ام بفعل قد بان ابالي يقوم ام يقعل لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك ان ضافت النوى بحرفاء ام اتى لك السفد الحو وقال ما ابالي انت بالحزن بيس ام جاى يطهر غيب ليئم واما قوله ما ابالي ابالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقدير اكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا تقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يعلم حصوله فجاز قيامها مقامها لما تجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ويرشدك الى ان سواء سادّ جواب الشرط لا خبر تقدّم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سنان عندي ان بر واو ان فجر وا اذ ليس يجري على احناثهم فلم يقوي ذلك وان لم يكن الاستشهاد عندنا مرضيا واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى الشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظ سواء وما ابالي فالغالب التصريح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد فالمعنى ذلك المعنى كذلك التقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان

عندي

عندي لا امتنع احدهما من ضربه وحب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين شيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا اضربنه قام وانما علت هي سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا وهنا سببه وهو التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلها بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان ياتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سواء فلا تقول سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي قمت ام قعدت سواء علي احدهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين لم يتجرد اي عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزم الامران في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جزاء الشرط وجوزت الجملة في غير سواء ولا ابالي ان تجري مجراهما فذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد منه لا يصح قولك لاضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد ليس ما قال سعد لان معنى التسوية مع غيرها ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا امتنع احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت بعده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا روي او تناهى فالهمزة في اطال ليست باستفهامية بل اطال ماض من اطال وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا تجي بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما معنى الاستفهام لما فيهما من التسوية المطلوب بها ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لاضربنه كائنا من كان و لا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب على انهما خبران لكائنا وهو موصوف فان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنه وهي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شي كانه قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اي المعطوفة احدهما على الاخرى باو فاو نحو لاضربنه قام ام قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا او ان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ام و بالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيد رايت او عمرا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسوال باو لا يمكن ان يكون بعد السوال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل من الآخر ففيه ذكر المفضول بمعنى ولو قلت

ازيد افضل ام عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيد او عمرو افضل اى احدهما ومن بكر حتى اشكل عليك الامر فهي او وام المتصلة في الاستفهام فعد زيدا وباحدهما وام بايهما تقول الحسن والحسين افضل ام ابن الحنفية اى احدهما افضل ام ابن الحنفية والمراد ان احدهما افضل ام ابن الحنفية افضل من احدهما والجواب احدهما

قوله ومن ثم لم يجز

قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا الى لانه لم يليها المستوى بين اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان الجواز زيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اى لكونها لطلب التعيين قوله واما قبل المعطوف عليه قد شرحناه قوله ولا وبل الخ اعلم ان لا لنفي الحكم عن معطوف بعد ايجابه للمتبوع فلا تجى الا بعد خبر موجب او امر ولا تجى بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى بل بعد الخبر المحض المثبت والامر نحو ضربت زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى على الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد ولا يجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد فلا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو فى المكرر فقلت لا بكر ولا خالد مجردة لا عن العطف ومجيئها لتاكيد النفى لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجى لا العاطفة بعد الفعل الماضى ورد بقول امرء القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا يكون عاطفة كما قال انما يجزى الفتى ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا وامابل فاما ان يليها مفرد او جملة وفى الاول هى لتدارك الغلط والخلو ان يكون بعد نفى او نهى او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي تجعل متبوعها فى حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم اخذت بيان الملتبس بالاسم المعطوف عليه كان غلطا او عن سبق لسان ونقل صاحب المغنى عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد ببل بعد الموجب بلا خلاف بل كما نقل عنهم ابن الانبارى والاندلسى فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفى او النهى فالظاهر انه للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فمن قولك ما جاءنى زيد بل عمرو اذا دب بل ان الحكم على زيد بعدم المجى كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح هذا فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجى فى جاءنى زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذى ذكرنا ظاهر كلام الاندلسى وقال ابن مالك بل بعد النفى والنهى كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يبطل ان عدم مجى زيد فى قولك ما جاءنى زيد بل عمرو محقق بعد مجى بل ايضا كما كان فى ما جاءنى زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المص لانه قال ما جاءنى زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجى لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا الكلام حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفى والنهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك فى قولك ما جاءنى زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءنى عمرو وقيل ابطل النفى والاسم المنسوب اليه المجى قالوا والدليل على ان الثانى مثبت حكمهم بامتناع النصب فى ما زيد قائما بل قاعد ووجوب الرفع كما مر فى بابه وعند المبرد ان الغلط فى الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفى مسندا الى الثانى فكانك قلت بل ما جاءنى عمرو كما كان فى الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثانى واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا والمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففى قولك بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجى بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا فى نحو اضرب زيدا لا بل عمرا والى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النفى والنهى راجعة الى معنى ذلك النهى او النفى مؤكدة لمعناهما وما بعد لا الآتية بعد النفى والنهى باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا تجى بل المفردة العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله والعدم فى الاستفهام لا جزم فيه لحصول شئ ولا تحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا تجى بعد

التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استقلالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي
تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى ان تجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون
الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون واذا وليها الجمل فقد يكون لتدارك الغلط كما في المفرد سواء اشتركت الجملتان
في جزء نحو ضربت زيدا بل اكرمته او لا نحو جاءني زيد بل دخل خالد وقد يكون للانتقال من كلام الى كلام اهم من الاول بلا قصد
الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما يجيء في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون ومثله كثير
واما لكن فشرطها مطلقا مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في باب ان فاذا عطفت
المفرد ولا يكون الا في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي ليغاير ما بعدها ما قبلها
نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة فمعنى ما جاءني زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جيء بلكن
دفعا لتوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد مقتصرة الا على الاثبات الثاني بعد النفي عن الاول ولا النفي عن
الثاني بعد الاثبات الاول واجاز الكوفيون لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو قياسا على بل ولم يسمع
بشاهد ويكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يستعملوا هذا الوضع واذا وليتها الجملة وجب ايضا التغاير
المذكور كما ذكرنا في المشددة وتقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب
يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها فما في المفرد
تقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد
عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختصاصها بعطف الجمل ان يكون مخففة
لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقة الثقيلة في مجيء الجملة بعدها في مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها المفرد
فعاطفة خلافا ليونس وان وليها مفرد قبلها عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة
كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء **قوله** حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان اما والا
حرف استفتاح يبتدأ بها الكلام وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي
ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصار بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة سواء خبرية
كانت او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتها اللفظية كون الكلام
بعدهما مبتدأ وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص في هذا الكتاب ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم
وقد يبدل همزة اما هاء او عينا نحو هما وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا عند الخليل حرف
التحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان ما بعدها كما مر في باب ان واما والا
للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا بحرف الاستفتاح
لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي
واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فيدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما
ذكرنا في بابها وتفصل ايضا كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا او يعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر رعيك [?]
وانظر انت مسلك واما بغيره الا ضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وهو اكثر وبغيرها قليلا كقوله ها ان ذا عذرة ان لم تكن نفعت فان
صاحبها قد تاه في البلد وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم
الاشارة اي كان القياس ايها الله هذا او ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان ها يا عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن
اسم الاشارة ما حكى الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحدث يونس هذا
انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك

اهدار [?]

مطلب حروف التنبيه

لان هذا

لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول يضربك زيد انك هذا الذي من كنا نتوقع منه او علمه مثل هذا
الغريب ثم بين بقوله تقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم نتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة
لازمة لبيان الحال المستغرب ولا محل لها اذن من الاعراب لكونها مستأنفة وقال ابن جني هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا
قالوا والحال هنا لازمة لان الفائدة مفقودة فالعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد
انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي الدخول على ذا
ابتداء لا نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت من التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم وجوز ان تعتذر للخليل بان
تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعتذر في فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل
على كون المصدر منوي الدخول على اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد
وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ها التنبيه يختص
باسم الاشارة وقد تفصل كما مر ولم تثبت دخولها في غير من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال
واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب غارة فقد يليها فعل المدح والذم
والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف
التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او في الوسط
حسب ما يقع اسم الاشارة **قوله** حروف النداء الخ وقد مر باب واقسام يا في النداء والمشهور استعمال اي في القريب
وقد جاء آ الهمزة بعدها الف وآي الهمزة بعدها الف وبعدها ياء ساكنة فيما الهمزة اي وينادى بها القريب والبعيد وقال
الزمخشري هي للبعيد فقال وا يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل الوريد فللاستقصار الداعي
نفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى
المجاز في احدهما خلاف الاصل واما وايا وهيا وآ وآي وا في البعيد واي والهمزة في القريب **قوله** حروف الايجاب
نعم وبلى الخ **قوله** نعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما افتتح به كلام خبري سواء كان مرجيا نحو نعم في جواب من قال قام زيد
اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا انتقدر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم
في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم تقم زيد اي نعم لم تقم فنعم للاستفهام ليست
للتصديق لان التصديق يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد ذاته نفيا كان او اثباتا وعن ثم قال
ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد
حرف الاستفهام لكن الاكثر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع
موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان تقول في جواب الست
بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله
ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع
النفي لا تقديرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون ما بعد ذاته بل كما لو قيل
قام زيد بالاخبار فتقول نعم مصدقا للخبر المثبت فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقديرا لما بعد الهمزة والذي جوز هذا
القايل مبني على كونه تقديرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا تناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القايل
قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو واياها فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني اي
ان الليل يجمع ام عمرو واياها نعم وقد شرع العرف ما قال هذا القايل فلو قيل لك اليس عليك دينار فقلت نعم لزمت

مطلب في بيان حروف النداء والايجاب

بالدنيا ربنا على العرف الطارئ على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي
كنانة والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين حاء كما قلب الحاء عينا في حتى وتقع نعم في جواب
الامر نحو نعم ان قال زرني اي ازورك وتقول نعم ان قال لا تضربني اي اضربك ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو
هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفي
تقال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا باستفهام فهي اذن نقض النفي الذي كان بعد ذلك الاستفهام كقوله تع الست
بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني و
بينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم
الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلما كانت الرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل
عمرو والاولى كونها حرفا براسها والايجاب بنعم وبلى ولا بغيرها من حروف الايجاب الاستفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة
وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان
الاول اعم والثاني ما هو معرف السائل ما لم يعرفه بل يقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل
فتقول زيد او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع
وان كان سؤالا عن صفتها نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس كما تقدم في الموصولات وجواب اي المضاف الى المعارف
معرفة نحو زيد او عمرو او انا او ذاك في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة بالوصف نحو رجل راكبة في موضع
كذا في جواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مختصة بالنعت
وجواب كيف نكرة لا غير وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب وايان
تعيين الزمان دون المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص وجواب الذي مع اسم الاسم وجواب الهمزة وحرفها
اوام او وجواب هل نعم او بلى او لا **قوله** واي اثبات بعد الاستفهام ولا شك في علة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم فان اراد انه تقع مواقع نعم فينبغي
ان تقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي والاستفهام فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال
لا اضربن فنقول اي والله ما اضرب وهذا المخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات
وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم تقع مواقعها فكذا جميع حروف ولا تستعمل بعدها فعل القسم فلا يقال اي قسمت
بربي ولا المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله واي ها الله ذا واي
وربي واي لعمري واذا جاء بعد لفظة الله فان كان مع ها نحو اي ها الله ذا فتقدم الوجوه الجائز فيه في باب القسم ويجب جر الله
اذن ليناب عن الجار وان يجر دون ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي ياء اي بالله اوجه حذفها للساكنين وفتحها تنبيها
لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون الجزء من التحريك والحذف
وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجرا مجرى كلمة واحدة كالضالين وتمود الثوب كما في ها الله وهذا ايضا
من خصائص لفظة **قوله** واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجي بعد ما فيه معنى الطلب
كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخبر
نحو زيد قائم على ما تدل في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في
قول قيس ابن الرقيات وتقول شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والها للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء
اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة ابن شريك حين لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها فيه كونها
للتصديق لكنه يدل على انه في التقدير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص من ان ثلثها التصديق للخبر **قوله** حروف

لعله

مطلب في حروف الزيادة

الزيادة ان وان الخ قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس فان قيل يجب ان لا يكون زائدا اذا افادت فائدة معنوية قلنا انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل
المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته وكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة
قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء وكانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض
الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز
ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تع وانبيائه والائمة علم وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد في احدهما عن
الاخرى فانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة بل وقوعها غير زائدة اكثر وسميت
ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية
كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاك
زيدا وقلت زيادتها مع المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تع ولقد مكناكم في ما ان مكناكم
فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة فتقول لما ان
جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو لما ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقد عرف
القسم ان مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وساير كلمات الشرط كقوله تع واذ اخذ
الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية وفي الكلام عليه وقد تزاد في الانكار نحو انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان
ظبية تعطوا الى الخبر ويلبس في قوله تع وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان ثم زائدة كما توهم بعضهم بل الاوليان
مخففتان والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فيزاد مع خمس الكلمات الملكورة اذا افادت معنى
الشرط نحو اذا ما يكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى يكرمني ولا يفيد بها معنى التكرير ولو افادته لم تكن
زائدة لمن قال ان متى للتكرير فهي فيها مثله ومن قال ليس للتكرير فيكد اسما واي ما تفعل افعل وايما تكن اكن واما
فهي بكل وقد يدخل بعدها ان ايضا قليلا وفي حكم ما مع ان في نون التاكيد **قوله** شرطا تقييد لجميع ما ذكر من
اذا ومتى واي واين وان لان كلها يستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد واما الكافة وان لم يكن
لها معنى الزوائد لان لها اثرا قويا وهو منع العامل عن العمل وتهيئة لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل
ليتما وانما واخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما واذما زائدة لا نها في المصحح لكونها جازمين فهي الكافة ايضا لا عن
الاضافة وينبغي ان لا يعد في نحو بعض ما اربتك وفي عضبه ما اعبس شكرها زائدة لانها في المصحح لدخول التنوين في الفعل
مع انها في بابها وقد مضى الخلاف في ما مثل مثلا ما في الموصولات وتزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب
ومما خطاياهم وزيد صديق كما ان عمرا اخي وقيل انما بعد حروف الجر تكون مجرورة والجار وبعدها بدل منها وكذا قيل في لا
سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف بعد من غير الجار وايها
الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيهما ايضا انها نكرة والجار بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة
بعد نفي او نهي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون بان اثر الحروف بان اثرا معنويا كالتاكيد في الباء
ورفع الاحتمال في لا وفي من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا كالكف مانعا من زيادتها
وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وجاءت قبل القسم بكثير للايذان بان جواب القسم منفي نحو
لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تع لا اقسم
بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء والكاف واللام

مطلب حروف التفسير

فقد تقدم ذكرها في حروف الجر **قوله** حرفا التفسير الخ اعلم ان الفرق بين اي وان أنّ اي يفسر بها كل مبهم من
المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هو يقطع رزقه اي مات قال وترمينني بالطرف اي انت مذنب و
وتقلينني لكن اياك لا اقلي وانْ لا يفسر بها الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم يفسر
لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بشيء بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا
هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى
أن اقذفيه وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به ولما في امرت معنى القول وليس
في قلت ما في قوله ما امرتني لانه مفعول صريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب
بأن ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز
ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي منصوف لان لها اذن مصدرا واستدل سيبويه
على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعز عليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة زيدت لكراهية دخول الجار
على ظاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان أنْ في ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما
كان الحكم بالاصالة محتملا وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا اي قال النفر
ما للابعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زائدة او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور
او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس سيما مصرون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا
في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا احتياج اليه الا
من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب
العالمين خبر المبتدأ المقدر ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول بمعنى امرته
ان قم اي قلت له قم تاويل امرت فقلت اذ تقديره قلت بعض على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان

مطلب حروف المصدر

زائدة وهذا مطرد في جميع الامثلة **قوله** حروف المصدر الخ اما ما فيوصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف
لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افاد ان مع
ذلك والامر ليس كذلك اذ ليس به الامر اي ان عارضت وسرجها شيء واحد ومعنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر
المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس الا بمعنى القيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك
ان قم ومعنى هذا ان اصله ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا
لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو وللجمع ز اتفاقا وتختص ما بالمصدرية معنا نيابتها عن ظرف الزمان المضاف
الى المصدر المؤول من صلتها بدخولا فعله نحو ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذرور وصلتها اذن في الغالب فعل
ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو سئل ذي ما لم يلقني ومعناها الا الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا
مضارعا وقد مضى في باب الموصول ان كون ما المصدرية اسما او حرفا وصلة ما المصدرية لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز
غيره الاسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة انفقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد
بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا وجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا
زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله لولا ان من الله علينا او
مضارع ولها فيه خاصة تامة ان تخص نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد
تقلبون همزتها عينا وينشدون اعن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فتوصل
بمعموليها واذا كففت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج ومن ملغى

ان

ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف في نواصب المضارع فمن عد كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية بل نقدر
ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال علقمة لو تسترون مقتلي
وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء
نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين **قوله** حروف

مطلب حروف التحضيض

التحضيض الخ اعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل وفي المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا تكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل وكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات فلما تستعمل المفا
ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض
فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت والمكرر اما لعطف
على قوله وتلزم الفعل لفظا لولا ارسلت ولو ما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى
لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها
واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده او المقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف
يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا بغير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولها صدر الكلام لما

مطلب حروف التوقع

وقيل وتلي الفعلية بعد لولا هذه التحضيضية قال الا نعت اسماء الا حتينا فقلت بلى لولا ينازعني شغلي يقول بلولم لمي
اذن لو التي هي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان المقدر كما في قوله تسمع بالمعيدي
لا ان تراه **قوله** حرف التوقع الخ هو قد الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم
انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة
ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان يقول قد ركب
زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها
من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل
نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو
قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكر في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال قد اترك
القرن مصفرا انامله ولا ينفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا وقد يغني عن الفعل دليل

مطلب حروف الاستفهام

مجرد في بعدها قال لما تزل برحالنا وكأن قد **قوله** حرفا الاستفهام الخ قوله لهما صدر الكلام لما مر في باب ان
قوله ازيد قائم واقام زيد وهل بمعنى يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون
بمعنى قد فقيل اهل قال اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها
عنها واقيمت مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان
لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقتنع بمعنى ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا اهل
زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير **قوله** والهمزة اعم يعني انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها
انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا الفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب

بما بعدها والمقدر والاشتغال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات
للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وانت قنسري ومن ذلك ازيدنيه
في الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النفي فهي لطلب التقرير اي لحمل المخاطب على ان يعترف بامر يعرفه
نحو الم نشرح لك والم يجدك واليس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي
اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا تستعمل هل معها الا شاذا كما مر وتختص هل بالجملتين دون الهمزة
وربما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم ثوب وقولهم هل فعلت كذا حتى تسكنك بالجميل وانها ذكرنا انه
النافي وحتى جاز ان تجي بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل
انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة انها تدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم في حروف
العطف ولا تدخل هل عليها لكونها فرع الهمزة فلا تعرف تصرفها ومنع الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها
اصل الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول ثم هل افعل
وان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول امكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا تجي بعد ام
ويجوز ذلك في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها الاسمي من مذهب سيبويه اعني حذف همزة
الاستفهام قبلها من الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا تجمع بين حرفي استفهام وقال ام هل كبير بكى لم يقض
عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى ام من يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان
انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام
من يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم تقصد
اشتراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة
لا بد لها من تقدم الهمزة تامة في مثله بمعنى بل وهي حرف استئناف ولو كانت عاطفة لا ستفيد معنى ذلك الاسم بالعطف
وام المنقطعة لا تفيد معنى تلك الاسماء المتضمنة معنى الاستفهام اذ المنقطعة بمعنى بل كما سادق في الاستفهام الذي هو معنى
الهمزة لا الاشياء انها مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لا بالعطف ولا بالتضمن كما تضمنت
معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها حاد في الاستفهام كالهمزة ويجوز
الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها
اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص
الهمزة جواز حذف ذكر المؤكد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المؤكد في كلام متكلم اخر نحو تكلم منكرا او مستفهما
ازيدنيه او ازيدا او ازيدينه لمن قال جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد قوله
حروف الشرط ان ولو واما قوله ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للماضي على انها دخلت
قال تعالى لو يطيعكم في كثير هذا وضعها كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته
ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص بل لامتناع
الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل
من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال
نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا
او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت
الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن

مطلب حروف الشرط

لا العلة

لا العلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي في المقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا
فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجي جواب لو قليلا لازم
الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيضه
انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم
للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان
لا يرتفعان مثاله لو اهنتني اكرمتك اذ استلزام الاهانة الاكرام فكيف لا تستلزم الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اي لتفت وقول عمر رضه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو اولا جاء
وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وتكون لو بمعنى الماضي وضعا ولم تجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي قال
لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان
الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيد ضربت فيمتنع
ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت وجاء شرطها اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان
بالماء اعتصاري وهذا من باب الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي ان الذي عندي انه لا احتاج الى
تقدير الفعل ولكن ان تنوب عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد
لو فاذا املت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان اذا وقعت
بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على
معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم الفاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل
المفسر واما الجامد فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الاية واما قوله
تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم لا يشترط
في الفعل في خبر ان الواقع بعد لو وان كان مشتقا انما ذهب اليه ابن مالك قال اسود بن يعفر ما حبتاني كل يوم
غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها اولو ان النصح مقبول ومع هذا فلا
شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقع بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض
من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو اننا نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم
بلم او ماض في اوله لام مفتوحة ويجوز حذف اللام قليلا وان وقع لو مع ما في حيزها صلة يحذف اللام كثيرا نحو جاني الذي لو جئته
شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية
بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى
ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون وقوله كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله
الى ان الاسمية في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم
اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على الاسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته يأتك وان زيد والله ان
اكرمته لجازيك اولا يتقدم والاول قد مر الكلام عليه في قوله وان توسط يتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه
طالب خبر وهو قوله اول الكلام معقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان
او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام

تقدم القسم على الشرط

جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية واما في لو فكقوله تعالى ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله وتقول والله لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا لجواب لو ولو كان جواب لو
لجاز حذفها وللجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان لجواب لو لجاز ذلك وان
التي بمعنى لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فنقول والله لولا زيد
لضربتك قال والله لولا شيخنا عباد لكمرونا اليوم لو بكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما في اسماء
الشرط فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لاملأن جهنم
ويجوز في ملاي الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم
ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت له ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من
بيوتي سائر واما العكس اعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ذلك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني
والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لا اكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي
القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى مع ان كلا منهما لكثرة استعماله وبعد ما هو ثان فيه
اي جوابهما قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتبار اي لا يكون له جواب بل علامتهما اما الشرط فنحو اتيك ان
اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذي
تقدم على الشرط جوابه وكذا ما تقدم على القسم او تخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع
الله المؤاخذة به بلا نية لتمرن الستنهم عليه وسماه لغوا اعمال مع لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصل في معنى
الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد
جزائه معنى وهو اسم فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه اداة الشرط فلهذا اذا تلغى القسم عن مع امكان ان
لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان تعطني اكرمك
بالرفع خبر المبتدأ وبأداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط الجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا حمل قوله انك
ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط
فاعتبار القسم اولى لتقوي القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط والاستدلال فيه لكونه مبنيا على ان
اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه و
اصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان
يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم في قوله لئن منيت ساعة معركة البيت واذا تقدم الشرط
على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ونحو ذكر بعدهما اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان
اتيتني فوالله لآتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره
فتقول ان اتيتني والله آتيك فآتيك جواب الشرط والشرط والجواب دل على جواب القسم وساد مسده واما اذا تقدم
لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة قسمية تقول لو جئتني والله اكرمتك ولولا زيد والله لضربتك
قوله وان توسط اي القسم قوله يتقدم الشرط قد ذكرناه **قوله** او تقدم بمعنى طالب خبر كالمبتدأ بلا
ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان
اتيتني اتيتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجاز اعتباره لتقدم المسند اليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم
لغو كما في زيد والله يقوم وتقول في الاعتبار انا والله ان اتيتني لآتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية
مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا الكلام بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار

مطلب توسط القسم

اذا كان هناك فجوابه طالب آخر وان تأخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله اتيك الغيته لتقدم طالبين للجواب
عليه اعني المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لآتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة
الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اي طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط يتقدم عليه ولا يتأخر
عنه فان كان جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم
لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قول المص وان توسط
بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه والاولى ان يقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسط او يتأخر عنه
فان تقدم وجب اعتباره سواء فيه الشرط نحو والله ان اتيتني لآتينك او لا نحو والله اني آتيك وتوسط الكلام فاما ان يتقدم
عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر
نحو انا ان اتيتني فوالله لآتينك وان اتيتني والله اتيك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لآتينك وان اتيتني والله اتيك
وان لم يتقدم الشرط على القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا و
ان اتيتني لآتينك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني آتك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز
اعتباره والغاؤه نحو انا والله لآتينك وانا والله آتيك فان جاء بعده مفرد وجب الغاء القسم نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن
الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتيك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة
لا جواب لها لفظا فالاولى ان لا تعمل لفظا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فتقول انا ان جئتني والله ان تجيء والله لاكرمنك
وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان تكن من جن لابرح طارقا وان تك انسا ما لها الانس تفعل **وقوله** فان تبتئس بالنوى
ام قيس فيبطل لما اغتبطت قبل الطول **وقوله** لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع **وقوله** اما ترينا
حفاة لا نعال لنا انا لكل ما نحفي وننتعل فقول المص يلزمه المضي لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول
الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى وبمعنى بالمعنى نحو ان لم تزرني لا ازورنك وهو ايضا ان قوله فمكان الجواب للقسم لفظا
ليس بحتم بل قد يجيء الجواب للشرط وان تلي كقوله لئن منيت ساعة البيت مع علمه انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية
وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لتفعل او ما فعل او ان افعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن
اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا **قوله**
وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان
اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف
لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط
سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين
الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو ان تضربك تضربه بجزم تضربه وكذا امن ضربك تضربه وكذا اين تأتني آتك بالجزم و
يونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلمة الاستفهام بل تقول من ان اضربه يضربني
بالجزم لا غير اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام ويقول في الهمزة اين انس اسعك بتقدير ابتك ان تأتني
وكذا أمن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب
على ما مضى وههنا البحث فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا لدخول الموصول
عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تأتني اشكرك بجزم اشكرك والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم جواب
الشرط وفي ان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم تقل افان مت بل كان يقول اين مت فهم الخالدون
اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الحرف واما الهمزة الداخلة على اذا التي في الحقيقة داخلة على جملة

مطلب تقدير القسم

مطلب ان كلمات الشرط انما تلغى

مطلب دخول الهمزة على اذا

في موضع الجزاء لانه ليس بجزاء كالفصل في الظروف المتقدمة بل هو في موضع الجزاء العوض ذكرناه هناك قلت اذا اذ ن
مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جزاء انما التقدم من حيث المعنى على اذ الا انه عاملها كما مر في الموضع المذكور فالاستفهام
داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفاء في قوله أإذا كنا عظاما أإنا لفي خلق جديد لان التقدير أإنا لفي خلق جديد
اي اذا امتنا ولهذا الكثير انما كرر الاستفهام في قوله أإذا متنا وكنا ترابا وعظاما أإنا لمدينون لطول الكلام وبعد
العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر في قوله فلا تحسبنهم بعد قوله
ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا في قوله لمدينون مع ان في اوله من الاستفهام
وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها و ذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم
يوم تقايم على الصحيح على بابه مع كونه خبرا ان لغرض اذكر هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط
الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر دخول الفاء في الجزاء فتقول ان دخلت
فان سلمت فلك كذا وان سألت فان اعطيتك فعلي كذا الان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني
لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله
فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة وان اتقين لا امسك فتبال الشرطين لفظا ولا معنى
ومثله ان تتب ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تتب ترحم وكذا ان كان الاكثر من شرطين نحو ان سألت ان لقيتني اعطك
فتقول فان سألتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جوابه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان
كان اكثر قوله واما للتفصيل الخ اعلم ان اما موضوعة لتبيين التفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه
واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخره اما يقصد والاستلزام شيء بشيء ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه
معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المتقدمة والمعنى الثاني اي
الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنها وقد التزم بعضهم هذا المعنى انفا
فيها في جميع مواقعها فالزم ذلك المتقدر بعدها وجعل قوله والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ على
معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى
لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان يقول اما حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها
في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضي تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فهو ذي
الى الاستثقال لهذا انفا وانما حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي و ذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة
في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم
يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما
لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين
الشرط والجزاء على ما بين لك لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم
القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل
بغرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض حصل تحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم
من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقفه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير
الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل
من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر الا يرى
ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل

مطلب تكرار الاستفهام

مطلب دخول الشرط على الشرط

مطلب واما للتفصيل

ايضا

ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام
وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظروف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا
قصدت انها ملزوم بالحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك
من معمولات الخبر كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول
له نحو اما تأديبا فانا ضاربك ولا تستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع
لان تقديم المذكورات لاجل الاغراض المهمة التي مضت والا فقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول
ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم
غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فلا اضرب ولا يتقدم من اجزاء الجزاء سوى فضلة واحدة الا لكنا
قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا آكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء اما مقام الشرط كقوله تعالى
واما ان كان من المقربين فروح وريحان اي اما يكن من شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح
جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم وجو
جواب اما ان جئتني فاكرمك مع انه نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى فاما اذا
ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتلاه يقول وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز
الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبح ان يعمل في الجزاء الذي
هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو آتيك ان اتيتني فالاصل ان يعمل الاداة في الشرط فالجزاء
لعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل هذا اما لا و اما الجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا
واما معنى ان كما ذكرنا واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فقائم بمهما يكن من شيء فزيد قائم فليس لان اما بمعنى مهما كيف
ومه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى المحبب لان معنى ما يكن من شيء فزيد قائم ان كان شيء فزيد قائم اي هو
قائم البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما هو مذهبهم في اما انت
منطلقا انطلقت كما مر في منصوب الاسماء ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما الصدور لا صدور لديكم
او قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى واما الذين كفروا افلم تكن آياتي تتلى عليكم اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما وفائها كلمة تامة
مستقلة نحو اما زيد فقائم نعم وكذا الا ان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء
فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد يأتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر يكرر رفعها بان
يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك
اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابو
فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما و
يختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه
والاولى انهم يختارون فيه الرفع والنصب كالحجازيين واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من
الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا انا بينا فالرفع في
جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك بالابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا
على انه مفعول له عند الحجازيين فقال مراعاة كلامه وذلك لانه راهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له بمعنى
اما سمنا فسمين بمعنى مهما تذكر زيدا لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما تذكر زيدا لاجل العلم فهو عالم قال
سيبويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على

الحال والعامل فيه اما المحذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اي
عالم في حال العلم فيكون حالا موكدة قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم
اي عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه واقول الدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب
معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان
يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق
لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر
الواقع حالا الا عند بني تميم **واقول** كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا
لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال
مما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول
مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير وكل ذلك عند الفريقين وكشف القناع
عنه ان تقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او ادعي له ذلك فيسلم السامع بعض تلك
الدعاوى او يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمنا فلست سمينا واما اذا كنت عالما
اي ادعيت مع تمسكك العلم وشرطت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا
واذا كنت عالما فانا عالم لا اشكال واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات
اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي
انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او جعله
مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمينا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن اي اما يكن شيء فلا سمن
فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء ومعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم واما
الكلام على انه كيف عمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فانت سمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور
واما الرفع في نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم وانما جاز تقديم الخبر بمعنى المبتدأ لان التقدير اما السمن فانت صاحبه و
سمين وعالم ومثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم
مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم
ولم تقل فذوهم لان ذو لا تضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم هو ولما
نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فالاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ او نحو تلك اما العلم فلك علم
اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي فلست به وانما اكتفوا بالظاهر في مثل هذا الخبر فالظاهر الساد مسد المضمر
ولم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد ضربت زيدا لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر عن حالهما بتوسط
الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات
معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه وهي خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب
الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في جاء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا
معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف
ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اي مالكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم
اي اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان مع مصدر اي اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول عليه بما بعد الفاء
وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تعالى

لئلا

ل

لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التي ذكرتها خبط كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال
نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا فليذوقوه ونحو فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما
بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوب به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك
زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا في باب المبتدأ ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة
الفاء عند الاخفش وانما جاز اضمار اما بالقيد المذكور لان الامر الا لالزام الفعل بفاعله والنهي للالزام ترك الفعل بفاعله
فقياسا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ويدخل فاؤها على الامر والنهي فكان ما قبل
فاء اما ملزوم ما بعدها كالامر واما قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا
فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين تلقينه فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ اطرد على ما مر
في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب و
الرجز فاهجر اي مما اخبر عنه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو فسيقولون فأووا فاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم
يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمان الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد
فمنطلق لان الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت
لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة **قوله** وهو معمول لما في حيزها اي ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها
وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدأ في نحو اما زيد فقائم خارج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط
في نحو قوله اما ان كان من المقربين خارجة عنه عنده **قوله** مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان
وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك ساهر او لم يكن وذلك انما جاز للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد واختاره المص و
قال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء او لا نحو اما زيد فقائم
بتقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذا لجاز النصب
في نحو اما زيد فقائم بتقدير اما ذكرت ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل
بعيد اي قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها في نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم
ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم ينتبهوا الى ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب
المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله لكون العامل صفة ومعموله قبل
موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا او عامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او نون العامل
مع نون التاكيد نحو اما زيدا فلاضربن او ما صلة نحو اما القميص فان تلبس فان لم يكن احدها فالعامل ما بعد الفاء وان كان بعد
الفاء واحد من هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فهو الثاني وليس ايضا بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور
مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين والاكثر لان الغرض مهم يجوز لتحصيله الفاء مانعين فصاعدا و
الدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ما يصح ذكرت ونحوه قال
ابن خروف وقد يحذف الجمع الاولى نحو اما ما رأت رجلا اما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر **قوله**
حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع الزجر يقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ارتدع اي ليس الامر كما تقول
ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم ردا لما
قبلها وذلك اذا اخبر عن شيء منكر فيذكر بعده كلا نفيا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا
كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى ويجوز ان يجاب بها جواب القسم كما في الاية وان يجاب
به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليس للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد تحمل للقسمين

اي النفس اي الحلقوم

مطلب حرف الردع

كما في قوله ثم كلا ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا او اذا كان بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هو من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل وهو كلا انتقل او ليس الامر كذا واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بسبب لكون لفظها كلفظة الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما تقوله تحقيقا لضده لكن التجاء حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية **قوله** تاء التانيث اي اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المونث هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الاترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون فما نيث الفعل لتانيث فاعله مثل شبه الفاعل وجعله لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضرب عنقه اي اضرب اضرب وقوله رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني ومن التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون منه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته وحركة تلك الاعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة ودوران الاعراب عليها في نحو قائمة وتنبث الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرف اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان حركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليه كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا او خافا وخافوا وخافي وخافن ويعن وتقولن فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما مر واصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحرك بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم يخف اسم وخف اسم ولم يبع الشوب وبع الشرب ولم تقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان حركت الواو والياء لان اصل ما تين بين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ لا تفاحم ليس مع الانفصال كالضمير **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف يعني تاما الحاق الكاف وقاموا الخوتك ونحو اخوانك ميكون الالف والواو والنون مثل التاء حرفا منبهة من اول الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على مفسر من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع وكونها حروفا لا ضماير جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قالوا ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها واما الفائدة في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبرا للمبتدا المؤخر والغرض كون الخبر بها **قوله** التنوين نون اي التنوين في الاصل مصدر نونت الكلمة او صلت نونا فقوله نون ساكنة تدخل فيه نحو من ولدن ولم يكن فقوله تتبع حركة الآخر خرج امثالها لان الآخر من الكلمات نون ساكنة الا ان نونها الاصلية حركة اواخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق هو له حركة الآخر ولم تقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله وقولي ان اصبت فقد اصابن **قوله** الا التاكيد الفعل نون التاكيد الخفيفة وانما لم تجعل للتنوين في الكتاب

مطلب والمصدر هو الحادث

الرفع والجر صور لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيها رفعا وجرا وانما سمي التنوين وهو تفعيل من نونت لانها عارضة والمصدر هو الحادث ولذا سميه بعضهم الحدث والحدثان فسميت به نون الكلمة بالتنوين وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب **قوله** ويحذف من العلم اي الخوجاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ل

ابن بين علمين وصفا لطلب التخفيف لفظا لحذف التنوين من موصوفه وخطا لحذف الف ابن وكذا في قولك هذا بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا الطاهر بن طاهر ومضر بن بني وضل ابن صل لانه هو كناية عن لا يعرف على اجرايه العلم وان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين الخوجاني كريم بن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا او خبر لعلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد التنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا مع خبره وحاكم ابنه حكم بنت وفي الوصف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قوله وجاتم الطائي وما ب

المائي وقوله فما نعمه غير مسفيه و ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرى في الشذوذ قل هو الله احد الله **قوله** نون التاكيد اي انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان **قوله** وتختص بالمستقبل انما لم تدخل في الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الا بعد ان تدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم والله لاضربن واما المؤكدة نحو اما تفعلن لتكون ذلك توطئة لدخول نون التاكيد وايذانا به واما الطلب فلا يحتاج الى مثل ذلك لان وضع النون للتوكيد ما فيه معنى الطلب ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا ونقول كم تكتبن وافرايت تفعلن قال واقبل على رهطك ورهطك يحب مساعيهم حتى ترى كيف تفعلا والخبر المصدر بحرف التاكيد نحو والله ليضربن وكذا كلمة اذا شرطها بعدها ما الزايدة سواء جاز حذفها كما في افعلن وحيثما تفعلن واينما تفعلن وانما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه كقوله فمهما تشا منه فزارة تعطكم ومهما تشا منه فزارة تمنعا **قوله** بعين ما اراك لجبر براني في الثرى حيث شاء يتيمها مالك الجبر منعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو افعلن قال يتفقن منهم فلبس بابت ابدا وقيل من قبله ساق ويجي النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اوايلها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك اي الحمق الذي اراه عينك وبالم ما تختننه تعرف لمن تطلب او الامثال المشتقة ومن غصة ما ينبتن شكيرها تضرب لمن كان له اصل واشارة تدل على كون شيء آخر وقلما تقولن وكثر ما تقولن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيرها لان الشرط نسبة النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما او فيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة وانما حسن لزيادة ما في باب رب وترفعن في حيزها ويجي النون بعد النفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين وقيل ان لا في الآية للنهي وقد تجي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار تضربن زيد وعند ابي علي لا تجي بعد النفي اختيار القرب بالامر مع الطلب وجوده من بابا المؤكد في الاول قال سعيد بن يدخل بعد لم تشبيها بلا بلا

مطلب وأما المذيلة

مطلب والطلب على ضربين

ادات الاستفهام وادات الشرط

النهي من جهة الجزم قال الحبه الجاهل بالم يعلما سنحا على كرسيه معمما وربما الحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا
قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قبيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال اريت
ان جئت به املودا مرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا الشهودا وقال الاخر ايا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن
بعدنا السيوفا وهذا كانه شبه بدخول نون التوكيد في قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه
المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لافعلن بشرط ان يتصل به حرف سابق كقوله وبين منهم
او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله بيعلم ربي ان بيتي اوسع شاذ عند سيبويه كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي
والاستفهام ومع اما عند الزجاج من لازمه مع اما خلافا للفرع قال فاما ترين ولي لمة فان الحوادث اودى بها
وتدخل النفي معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع الضمير للمذكرين مضموم اي ضمير
المذكرين وهو الواو لانه اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها لحذفها اذا اتصل
بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين واو سهام منه وان كانت الثانية شبه الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء الاول
الا انها على كل حال كلمتان والنقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهي ضمة ما قبلها
قال سيبويه لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربين لم يكن خارجا عن القياس كتموذ الثوب ومديق والمفتوح
ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف لانها ليست بمدة كما بين في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما
ضمة ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه
قوله ومع المخاطبة مكسور اي مع ضمير المخاطبة يا فان كان مكسورا ما قبلها كاضربي واغزي وارمي حذفت للساكنين
كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع
مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارض في ارضي
قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارضين واخشين والمثنى
نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبل التنوين في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف
فتحة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون
كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم وللوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين و
اخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وكونه
مبنيا على الوقف مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل
او مبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم
تحريكه للساكنين تحرك بالفتح صيانة للفعل من الكسر الذي اخو الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك للساكنين كالحركة
كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون جزء الكلمة لاتصاله ببعض الفعل الا بالضم كما في
اخشون واخشين بخلاف الرجل ما قرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفة للساكنين في نحو خف
ولم يرد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على من قال الفعل باق
على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فانه يقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين
اذ لو لم ترد لقيل اغزن وارمن وكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث فتح اما قبل النون
في كل واحد مذكر صحيح ومعتله لئلا يلتبس بالجمع والواحد المؤنث اذا وصلوا اليهما واما رد اللام في ارضين واخشين
فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء آخر هذا ولينظر على ما حكى عنهم القراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد
المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لترمن زيدا وارمن يا زيد ولتخشن زيدا واخشن يا زيد وعليه

اذا قال قطني قال بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم تحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان
كما حذفوا الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف
لانفتح النون مع ان المد في الالف اكثر منه في الواو والياء والمد يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالف
واما الالف في اضربنان فلم تحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل المرفوع مما فر منه واما حذف
النون التي هي علامة الرفع في الامثلة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله
ولا تدخلها الخفيفة اي لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان
النون المدغمة وان كانت ساكنة في حكم المتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك فلم يجز
عند سيبويه الحاقها في نحو اضربان بنون التوكيد واضربان نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام
في نون التوكيد ونون نعمان لان التنوين المدغم فيهما ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى
وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من
المد كقراءة نافع محياي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كل ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه
واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه قوله [illegible] ولا تتبعان بالتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة
حرف برأسها عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين الخفيفة فرع المثقلة قوله ومع غيرهما اي النونان في غير المثنى
وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة بحيث ان يعامل آخر الفعل
مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
آخرها عند لحاق النون بها وقد بينا حكم جميعها في خلال الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر وغيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اخشي
وارمي واغزي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا العرض وكذا ارمن واغزن بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي
العرض وكذا تضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما
قبلها كما كسرتها مع المنفصل تقول اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ويعني بها التثنية نحو اغزون وارمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما ردت في اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل
ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا نص كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل
الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل
على اطلاقه صحيح وايضا احتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم لم تحذف
اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء
في ارضي الرجل ولم تحذفا كما في ارضوا الرجل وارضي العرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما
فائدة الحمل وانما تحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به
لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة
المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والخفيفة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى الخفيفة
ساكن بعدها حذفت كقولك لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حفظا لها عن التنوين لان
التنوين اللازم للاسم المتمكن في الوصل اذا [illegible] وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد

مطلب: التنوين اللازم للاسم المتمكن

مطلب التنوين يحذف في ابن وابنة

يتحرك بلا مانع وانما ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي واما النون الساكنة فيحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربنان ساكن يبدلها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوّزنا الحاق المخففة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف الفا ثانية في المؤذ بين المذكر والمؤنث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه تقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب المخففة الفا فيمد المد الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها مازادت على الالف لانها حرف لا يتكرر ولا يوتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان المد الذي يراد بعد النطق بالالف تمام به الف اخرى وان لم ينفصل عن الاول ولم تتميز وتحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون ياء بعد الكسرة في نحو اخشين **فاقول** اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن غير الفصحاء هذا زيدو ومررت بزيدي ومن غير فصيحه واما نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وما تقالين في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضمير المردودان بعد حذف النون كما في ويقول في هل يضربن وهل يضربن هل يضربوا وهل يضربي بلا نون والواو والياء ابدلان من المخففة وعند غيره هل يضربون وهل يضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف المخففة مع رد النون التي سقطت لاجل النون المؤكدة كما في **حواشي** فيكون ما حذف معها اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيد في الوصل شبيها من الواو والياء وحدها كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي او من الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل يضربن وهل يضربن وهل تخشون وهل تخشين وهذا انما بناء على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها العدم لزومها الفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جاني قاض بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين لازما اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحرف هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على افضاله وانعامه والتوفيق اكماله وصلواته على محمد واكرام آله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام ها السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التعريف وحرف التذكير والانكار وشين الكشكشة واما هاء السكت فهي هاء تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية فاريد بيانها فاذا جئت بعدها و ذلك في الوصل بحرف اخر تبين النطق بها واذا لم يات بعدها شيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان اخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف تبين جوهرها واختار والان تكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها لها في الخفاء بحرف اللين فاذا جاءت بها ساكنة بعد الالف فلا بد من عليك مد الالف لتقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فيحصل الالف بذلك التمكن والمد واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة نحو لا فتى ولا بد في اخرها بها السكت اما لا اشتباه بها السكت بهاء الضمير المضاف اليه بها السكت اما لخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف فان الاسم العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف افعى وشبهه الحركة الاعرابية في لا فتى ويتذكر انما لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او شبيه الالف واما الالف نحو هذا ومعولا تلبيس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو ومن وهولاء ولا يلحق مثل الهاء ساكنا ان اخر غير الالف المذكور سواء كان واوا او ياء كالذي او غيرهما كم ومن وذلك لان الالف لخفتها

وأما هاء السكت

الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى

نحو لدن ولدى من المبنى على الاصل يضاف الى ... والف هذا وهولاء

فهي الى اللسان احوج بل يلحق الالف والياء والواو في الندبة نحو واغلاماه واغلامكيه واغلامكموه وفي الانكار آلاميراه الاميروه الاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيها وبالي الموضعين اذا وقفت على كلمة بحركة الاخر حركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذ لو لم يرد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم تبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك نحو كيف هما رجلانه وضاربانه ومسلمونه ومنه وحرمته وعليه وضربكه وحكمكه وثمه واضربته وانطلقته وضربته وعصاه وقاضيه وغلاميه ومعوه وهيه وارانه وكيفه وعلوه ذلك ودخولها فيما قبل اخره ساكن اكثر واقوى منه فيما قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه ويضربنه لان النون علامة الرفع في كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال نحو ضربته وانطلقته لالتباس الضمير بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه بيته ولعله واغلمه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها اياها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها اخر لا رجل ويا زيد ونحو خمسة عشر لعروض حركة البناء فيشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها اخر الماضي نحو ضرب لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهته للمعرب فكان الحركة اعرابية فلا يقولون ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جميعا و وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت لازمة لها نحو رِه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ويغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم فيها منها في نحو بيته ومسلمونه لانك اذا لم تات بهاء السكت في اخر الكلمة فقد حذفت حرف منها وهو اجحاف ومن في نحو اعه واقه وتقه في قولك ان تع اعه وان تق اقه الزم في نحو اغزه ولم يرمه لان هذا اكثر لو سكن الغير وذلك لحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شيء ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان ويروي يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب تقف على المحذوف الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوف الفها بعد حرف الجر كالام وعلام اكثر من حذفها واما في المجرورة بالاضافة نحو مجيء مه ومثل مه فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد مضى تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله واما شين الكشكشة وهي في لغة بكر بن وائل فهي الشين التي يلحقونها كاف المؤنث في الوقف وذلك لانهم ان لم يلحقوها سكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك الشين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفرق بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق الشين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا قال فضحكن مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن جرش وذلك ايضا للوصل المذكور وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لان الشين ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال انس ذاميه مال فعيناش عيناها وجيدش جيد لها سول ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة يلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاني زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيد الاباتيك ازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه من الانكار ولا بد من الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان من اخبائها وذا لم تقصد للوقف والله اعلم بالصواب تمت وقد فرغ من جمعه بحمد الله وحسن توفيقه العبد الضعيف الفقير المحتاج الى رحمة الله احمد بن محمود بن محمد الواعظ في شهور سنة احدى واربعين وثمانمائة الهجرة النبوية وآله المرحمة والمآب والسلام على من اتبع السنة والكتاب

تمام شد ارسلان ابر قوى صانها الله تعالى عن الحدثان